الفوائد الرجالية

دراسات جامعة وقواعد نافعة في علم الرجال

السيد علي الحسيني الصدر

الفوائد الرجالية
السيّد علي الحسيني الصدر
منشورات دليل ما
الطبعة الاولى : ١٤٣٠ هـ.ق ـ ١٣٨٨ هـ.ش.
طبع في ١٠٠٠ نسخة
المطبعة: نگارش
السعر مُجلّداً: ٦٥٠٠ توماناً
شابك (ردمك): ٦ ـ ٤٦٢ ـ ٣٩٧ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨
العنوان: ايران، قم، شارع معلم، ساحة روح الله، رقم ٦٥
هاتف وفكس: ٧٧٣٣٤١٣، ٧٧٤٤٩٨٨، (٩٨٢٥١+)
صندوق البريد: ١١٥٣ ـ ٣٧١٣٥
WWW.Dalilema.com

انتشارات دليل ما

مراكز التوزيع :
١) قم، شارع صفائيه، مقابل زقاق رقم ٣٨، منشورات دليل ما، الهاتف ٧٧٣٧٠١١ ـ ٧٧٣٧٠٠١
٢) طهران، شارع إنقلاب، شارع فخررازي، رقم ٦١، الهاتف ٦٦٤٦٤١٤١
٣) مشهد، شارع الشهداء، شمالي حديقة النادري، زقاق خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، الطابق الأول، منشورات دليل ما، الهاتف ٥ ـ ٢٢٣٧١١٣
٤) النجف الأشرف، سوق الحويش، مقابل جامع الهندي، مكتبة الإمام الباقر العلوم عليه السلام، الهاتف ٠٧٨٠١٥٥٣٢٨٩

سرشناسه :حسینی صدر، علی، ١٣٢٨ ـ
عنوان و پدیدآور :الفوائد الرجالیة: دراسات جامعة و قواعد نافعة في علم الرجال/ علي الحسيني الصدر.
مشخصات نشر :قم :دليل ما، ١٣٨٨.
شابک 978-964-397-462-6
وضعیت فهرستنویسی :فیپا
یادداشت :عربی
یادداشت :چاپ قبلی: دارالغدیر، ١٤٣٠ ق = ١٣٧٨.
موضوع :حدیث -- علم الرجال
موضوع :محدثان.
رده بندی کنگره :١٣٨٨ ٩ ف ٥ ح / ١١٤ BP
رده بندی دیویی :٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی :١٧٥٠٥١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلواته على سادةِ

الخلق محمّد وآله الطاهرين.

واللعنةُ الدائمة على أعدائِهم الى يوم الدين.

الإهداء

- إليكَ يـا مَـعدِنَ كـلامِ الله، وخـازنَ عـلمِه، ولسـانَ تـوحيده.
- إليكَ يا مَنهلَ شرائعِ الدين، وسَليلَ رسولِ رَبِّ العالمين.
- إليكَ يا حجّةَ الرَّبّ، وعميدَ المذهَب.
- إليكَ أيُّها القرآنُ النّاطقُ، والإمامُ الصّادق عليه السلام.
- إلى مقامِكَ الرَّفيع أرفعُ صحيفتي الرِّجاليّة في رواةِ مدرستكم العلميّة...
- راجياً حُسنَ القبولِ، وهُو منتهى المأمول.

في عيد ميلاد سيّدة النساء فاطمة الزهراء عليها السلام

يوم الجمعة / ٢٠ / جمادى الثانية

سنة ١٤٢٠ هجريّة

علي بن السيّد محمّد الحسيني الصدر

مقدّمة الكتاب

علم الرّجال

الرجال جمع رَجُل، وهو في اللغة بمعنى من شَبّ واحتلم، ويُطلق على الذكور من الناس[1].

وفي الإصطلاح العلمي يُطلق على علم معرفة رواة أسناد الأحاديث المعصوميّة، أعمّ من كون الراوي رجلاً أو امرأة.

ويُشخّص هذا العلم في بداية البحث علىٰ ما جرت به العادة بما يلي من الأُمور الخمسة التالية:

(١) تعريف علم الرجال: «هو علم يُبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث إتّصافهم بما يوجب قبول رواياتهم أو عدم قبولها، من حيث الوثاقة والصّدق، أو الجرح والضعف، ومن حيث التمييز عند الإشتباه والإشتراك».

(٢) موضوعه: موضوع هذا العلم هو رواة الأحاديث المنقولة عن أهل بيت العصمة سلام الله عليهم.

---

(١) مجمع البحرين: مادّة رجل ص ٤٧٥.

وبما أنّ موضوع كلّ علم هو ما يُبحث عن عوارضه الذاتية على ما هو المعروف[١] يكون البحث هنا عن عوارض الراوي وأحواله.

(٣) واضعه: أوّل من صنّف في علم الرجال هو عبدالله بن أبي رافع مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وكاتب أمير المؤمنين عليه السلام .. صنّف في الرجال كتاب (تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام الجمل وصفّين والنهروان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله).

وضبطه المحقّق المامقاني باسم عبيدالله بن أبي رافع، ثمّ نقل عن البرقي قوله: إنّه من خواص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام[٢].

وذكره الشيخ الطوسي مع ذكر كتابه وطريقه إليه[٣].

وقال السيّد بحر العلوم: آل أبي رافع من أرفع بيوت الشيعة، وأعلاها شأناً وأقدمها إسلاماً وإيماناً[٤].

فابن أبي رافع هو أوّل من دوّن أسماء الرجال كما أفاده الشيخ الطهراني[٥].

ثمّ ألّف بعده عبدالله بن جبلّة الكناني كتاب الرجال.. كما أفاده السيّد الصدر[٦].

وابن جبلّة هذا قد عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام[٧].

---

(١) هذا ما اشتهر في موضوع العلم، وفيه أقوال أُخرىٰ يراجع بشأنها المفصّلات.

(٢) تنقيح المقال: ج٢ ص٢٣٧.

(٣) الفهرست: ص١٣٣.

(٤) رجال السيّد بحر العلوم: ج١ ص٢٠٣.

(٥) مصفّى المقال: ص٢٥٨.

(٦) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ص٢٣٣.

(٧) رجال الشيخ الطوسي: ص٣٥٦.

ووثّقه النجاشي في رجاله[1].

وفي القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث دُوّن رجال ابن فضّال، ورجال ابن محبوب[2].

ثمّ إستمرّت التصانيف الرجاليّة عند القدامىٰ والمتأخّرين، إلىٰ أن بلغت زهاء خمسمائة كتاب، كما أُحصي في كتاب المصفّىٰ فلاحظ.

(٤) فائدته: هي أنّه يمكن بهذا العلم معرفة عدالة الراوي في السند أو وثاقته أو حسنه، فيستظهر كون السند حجّة بناءً على إعتبار حجيّة الخبر بحجيّة سنده.

كما يُستظهر كون الخبر موثوق الصدور بناءً على كون حجيّة الخبر بالوثوق بصدوره..

ومن هنا تظهر الحاجة إلىٰ علم الرجال، ومساس الإحتياج إليه، في مرجعيته لإثبات حجيّة الدليل الروائي الذي هو الغالب في مستند الإستنباط..

وذلك لأنّه بالنسبة إلىٰ الأدلّة الإجتهادية الأُخرىٰ:

الكتاب الكريم متكفّل ببيان أُصول الأحكام، لا فروعها وجزئياتها.

والإجماع الكشفي الحجّة نادر، ولا يوجد إلّا في بعض الموارد الفقهيّة.

والعقل لا سبيل له إلىٰ إثبات الأحكام الواقعيّة، مع عدم إحاطته بالجهات الحقيقيّة الداعية إلىٰ جعل الحكم الشرعي.

فيكون الغالب في الإستنباط هو الإستناد إلىٰ الأحاديث المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام.

---

(١) رجال النجاشي: ص ١٥٠.

(٢) الذريعة: ج ١٠ ص ٨٠.

ومعلوم أنّه ليس جميع أحاديث الأحكام قطعيّة الصدور، ومتواترة السند حتّىٰ لا يحتاج إلىٰ ملاحظة رجال سندها.

بل أنّ كثيراً من الأحكام ثبت بخبر الواحد، فنحتاج في تبيّن عدالة راويه، أو وثاقته، أو حسنه، إلىٰ إخبارات الرجاليّين المعروفين الأثبات الموثوق بهم، ليتّضح تمامية السند ـ فيصير الخبر حجّة علىٰ المبنىٰ الأوّل، أو تكمل فيه إحدىٰ طرق الحجيّة وهو الوثوق بصدوره فيحصل الوثوق به علىٰ المبنىٰ الثاني..

فالإحتياج إلىٰ علم الرجال علىٰ كلا المبنيين واضح لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه.

وسيأتي بيان أنّ الحقّ المحقّق كون حجيّة الخبر منوطة بوثاقة صدوره عن المعصوم عليه‌السلام والإطمئنان بوروده منه.

وأنّ وثاقة السند وتشخيص صدق الراوي الذي يتكفّله هذا العلم هي إحدىٰ موجبات الوثوق بالصدور، لا الطريق المنحصر به، إذ للوثوق طرق أُخرىٰ يأتي بيانها إن شاء الله تعالىٰ في الفائدة الأُولىٰ.

فعلىٰ الفقيه إستفراغ الوسع وبذل الجُهد، لتحصيل الإطمئنان بصدور الخبر عن المعصومين عليهم‌السلام الذين أُمِرنا بمتابعتهم وإطاعتهم، وإتّباع سننهم وسنّتهم.

(٥) قواعده: قواعد هذا العلم هو ما يأتي بيانه بعون الله تعالىٰ في عناوين الفوائد الرجاليّة التالية، التي تتضمّن ما يلزم معرفته من الضوابط المقرّرة لأسناد الأحاديث المباركة في طريق الأحكام الشرعيّة.

أدرجناها ضمن أربعين فائدة، ومن الله تعالى نستمدّ التوفيق، إنّه خير هادٍ إلىٰ خير طريق.

الفائدة الأُولىٰ

في بيان مِلاك حجيّة الحديث، وسَنَديّة طريقه وشخصيّة مبيّنيه عليهم السلام

إنّ الشرف كلّ الشرف في ذروة العلم والحكمة لأحاديث المعصومين سلام الله عليهم أجمعين، التي هي مأخوذة من كلام ربّ العالمين، وصادرة من عِدل القرآن العظيم وكتاب الله الكريم.

والحديث في اللغة هو: ما يرادف الكلام، وسمّي بالحديث لتجدّده وحدوثه شيئاً فشيئاً[١].

وفي الإصطلاح هو: قول المعصوم عليه السلام وما يحكى قوله، أو فعله، أو تقريره، كما عرّفه الشيخ البهائي رحمه الله[٢].

وتسمّى الألفاظ التي يتقوّم بها معنى الحديث بالمتن، كما يسمّى طريق ذلك المتن بالسند.

---

(١) مجمع البحرين: مادّة حدث ص١٥٢.

(٢) ضياء الدراية: ص١٤.

والمبحث المقصود في هذا العلم هو رجال السند.

فرجال السند هم جملة مَن روى الحديث، مأخوذ من قولهم فلان سَنَدٌ أي معتمد، فسمّي الطريق سنداً لإعتماد العلماء في صحّة الحديث وضعفه عليه، كما أفاده الشهيد الثاني رحمه الله[١].

واعلم أنّ السند القوي المؤلّف من الرجال العدول والثقات أو الممدوحين هو إحدىٰ موجبات الإطمئنان والوثوق بالصدور، الذي هو المناط في حجيّة الحديث. إستدلالاً بالأحاديث المتواترة[٢] المفيدة للعلم، الدالّة على وجوب العمل بأخبار الكتب المعتمدة، وأحاديث الثقات المعتبرة، كما صرّح به المحدّث الحرّ العاملي رحمه الله[٣].

فالدليل العلمي إذن يوجب القطع بحجيّة أخبار المعصومين سلام عليهم أجمعين، ويجعلها علماً تعبّدياً تنزيلياً، ويُلغىٰ إحتمال الخلاف فيها، ولم يُعذِر في التشكيك بها، كما تلاحظها في الأحاديث المتظافرة[٤] ومنها: الأحاديث التالية:

الأوّل: ما رواه محمّد بن عبدالله الحميري، ومحمّد بن يحيىٰ جميعاً، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام.

قال: سألته وقلت: من أُعامل؟ وعمّن آخذ؟ وقول من أقبل؟

---

(١) الدراية: ص٧.

(٢) هذه الأحاديث الشريفة متواترة بالتواتر المعنوي من العمل بالأحاديث المعتبرة، أو أنّ فيها ملاك التواتر وهو العلم، إن لم نقل فيها بالتواتر، كما يراه بعض الأعاظم، وعلى كلا التقديرين تكون حجّة قطعية.

(٣) وسائل الشيعة: ج٢ الفائدة التاسعة ص٩٨.

(٤) وسائل الشيعة: ج١٨ ص٩٨ ب١١ المشتمل على ٤٨ حديثاً.

فقال: العمري ثقتي فما أدّىٰ إليك عنّي فعنّي يؤدّي، وما قال لك عنّي فعنّي يقول، فاسمع له وأطع فإنّه الثقة المأمون.

قال: وسألت أبا محمّد عليه السلام عن مثل ذلك.

فقال: العمري وإبنه ثقتان فما أدّيا إليك عنّي فعنّي يؤدّيان، وما قالا لك فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنّهما الثقتان المأمونان الحديث.

ورواه الشيخ في كتاب (الغيبة) باسناده عن محمّد بن يعقوب مثله[1].

الثاني: علي بن محمّد بن قتيبة، عن أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورَدَ علىٰ القاسم بن العلا ـ وذكر توقيعاً شريفاً يقول فيه:

فانّه لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك فيما يرويه عنّا ثقاتنا، قد عرفوا بأنّا نفاوضهم سرّنا، ونحملهم إيّاه إليهم[2].

الثالث: جبرئيل بن أحمد، عن موسىٰ بن جعفر بن وهب، عن أحمد بن أبي حاتم بن ماهَويه قال: كتبتُ إليه ـ يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام ـ أسأله عمّن آخذ معالم ديني، وكتب أخوه أيضاً بذلك.

فكتب إليهما: فهمت ما ذكرتما فاصمدا في دينكما علىٰ كلّ مُسنٍ في حبّنا، وكلّ كثير القدم في أمرنا، فإنّهما كافوكما إن شاء الله تعالى[3].

الرابع: أحمد بن أبي عبدالله البرقي في (المحاسن)، عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن يحيىٰ بن عمران الحلبي، عن عبدالله بن مسكان، عن أبي بصير قال:

---

(١) وسائل الشيعة: ج١٨ ص٩٩ باب ١١ ح٤.

(٢) وسائل الشيعة: ج١٨ ص١٠٨ باب ١١ ح٤٠.

(٣) وسائل الشيعة: ج١٨ ص١١٠ باب ١١ ح٤٥.

قلت لأبي عبدالله عليه السلام أرأيت الرّادّ علىٰ هذا الأمر كالرادّ عليكم؟

فقال: يا أبا محمّد من ردّ عليك هذا الأمر فهو كالرّاد علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[١].

ويستفاد من الحديث الرابع من الباب وهو حديث أحمد بن إسحاق إعتبار الإيتمان والإطمئنان بصدور الحديث والأداء عنهم عليهم السلام في حجيّة أحاديثهم لتصريحه بالمأمونية في وجه لزوم الإطاعة.

كما يستفاد ممّا تقدّم من حديث الشيخ الصدوق ـ عن أبيه، عن سعد، عن البرقي، عن ابن بزيع، عن ابن بشير، عن أبي حصين، عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام قال: لا تكذّبوا بحديثٍ آتاكم مرجيٌّ ولا قدريٌّ ولا خارجيٌّ نسبه إلينا، فإنّكم لا تدرون لعلّه شيءٌ من الحقّ فتكذّبوا الله (عزّ وجلّ) فوق عرشه[٢] ـ يستفاد منه أنّ مجرّد عدم تمامية السند لا يوجب طرح الحديث، ما دام لم يخالف الحديث الكتاب والسنّة.

بل يمكن الإستدلال لإعتبار الخبر الإطمئناني الموثوق بصدوره من المعصوم عليه السلام، وعدم الإقتصار على خصوص الخبر الموثوق السند، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[٣].

من حيث انّ التبيّن في المقام ليس واجباً نفسيّاً عند مجيىء الفاسق بالخبر، بل هو واجبٌ شرطي مقدّمة للعمل به إذا تبيّنت صحّته، بعد التثبّت والتفحّص وحصول العلم به والإطمئنان بتماميته وظهور صدقه.

---

(١) وسائل الشيعة: ج١٨ ص١١١ باب ١١ ح٤٨.

(٢) بحار الأنوار: ج٢ ص١٨٧ ب ٢٦ ح ١٦.

(٣) سورة الحجرات: الآية ٦.

إذ التبيّن جاء في الإستعمال القرآني بمعنى الظهور والإبانة، كما مُثّل بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾(١).

وجاء أيضاً بمعنى العلم والإطمئنان بالشيء وإستكشافه المتضمّن لمعنى التثبّت والتأنّي، كما مُثّل بقوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾(٢) فإلى جانب إستفادة العمل بخبر العادل بلا تبيّن من مفهوم آية النبأ، يستفاد العمل بخبر الفاسق بعد التبيّن وظهور الصحّة من منطوق الآية.

وهو دليل قطعي وارد في مورد العمل بـالخبر، وفـي مـقام بـيان مـيزان الإعتبار الخبري.

فيفيد عدم إنحصار الحجيّة بخبر الثقة، بل يمكن العمل بخبر الفاسق أيضاً مع الإطمئنان به بعد تبيّنه، فكيف إذا لم نعلم بفسق المخبِر ولا كذب خبره، بل لم يكن لَدَينا إلّا جهالة حالته.

فالذي يقتضيه التحقيق أن يكون ملاك حجيّة الخبر هو الوثوق بـصدوره والإطمئنان بمعصوميّة مصدره، سواء أحصل الإطمئنان به من وثاقة سـنده، أم من أمارات صحّته والله العالم.

ويؤيدنا ما أفاده في قواعد الحديث حيث قال: ـ

(إن حجيّة الخبر تثبت بأحد أمرين: ـ إما سلامة سنده من الضعف، وإمـا احتفافه بقرينة الصحّة.

وقد عمل القدماء والمتأخرون بهذين القسـمين مـعاً، وذكـرهما الشـيخ

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٤.

الطوسي بقوله: «... والذي يدل على ذلك اجماع الفرقة، فاني وجدتها مجتمعةً على العمل بهذه الاخبار التي أوردوها في تصانيفهم، ودونوها في أصولهم»[١]...

والاطمئنان حجّة ببناء العقلاء الذي لم يردع عنه الشرع... ولأجله عُبّر عن الاطمئنان بالعلم العادي، وحجيته مشهورة لدى الفقهاء.

وعليه فلا اشكال في حجيّة الحديث المطمأنّ بصدوره عن المعصوم عليه السلام... ولا مناص من الالتزام بحجية هنا.

لقيام سيرة القدماء المتصلة بعصر المعصومين عليهم السلام على حجيّة الاخبار الضعيفة السند، اذا احتفّت بقرائن الصدور، وقد عملوا بها لذلك.

ومن المستبعد جداً أن تكون تلك القرائن مفيدة للقطع بصدور جميع تلك الأخبار المحفوفة بها، وانما أفادت الاطمئنان بصدورها)[٢].

فكلّ حديث حصل الإطمئنان بصدوره عن المعصومين عليهم السلام بأيّ موجبات الإطمئنان وإمارات الصدق، التي يأتي بيانها ان شاء الله تعالى، يكون حجّة.

ونعني بالمعصومين عليهم السلام الذين ينتهي إليهم السند في الأحاديث: النبي الأكرم، وآله الطاهرين الذين هم أبواب علمه، والطريق الإلهي لمعرفة حديثه.

ونتبرّك بذكرهم في أوّل الفوائد من هذا الكتاب، مع ذكر مواليدهم ووفيّاتهم وأسمائهم وألقابهم وكناهم[٣]، حتّى يتّضح المقصود بالمعصوم المروي عنه في السند بالإسم أو بالكنية أو باللقب.

وليتبيّن إدراك الراوي زمان المعصوم المروي عنه وعدم إدراكه، حتّى

---

(١) عُدة الاصول / ص٥١.

(٢) قواعد الحديث / ص٢٣ و ص١١٩.

(٣) لاحظ ذلك فيما حققه في تنقيح المقال: ج١ الفائدة الثانية ص١٨٥.

يظهر إتّصال السند وإرساله، وهم صلوات الله عليهم:

(١) النبي الأكرم محمّد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم

وُلد بمكّة المكرّمة في ١٧ / ربيع الأوّل / من عام الفيل.

وإرتحل مسموماً في يوم الإثنين ٢٨ / صفر / سنة ١١ هجريّة، وعُمره الشريف ٦٣ سنة.

إسمه الشريف: محمّد، وأحمد، ومحمود.

كنيته: أبو القاسم، وأبو الطاهر، وأبو الطيّب، وأبو المساكين، وأبو الريحانتين، وأبو الدرّتين، وأبو الأرامل.

لقبه: النبي، والأمين، والرسول، وسيّد المرسلين، وخاتم الأنبياء، وربيع الأرامل، وكافل اليتامىٰ، والبشير، والنذير، والهادي، والمصطفىٰ.

وألقابه الشريفة تبلغ الألف وأشهرها المصطفىٰ. وأكثر ألقابه في الأخبار الشريفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(٢) الإمام الوصي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

وُلد في الكعبة المعظّمة يوم ١٣ / رجب / بعد ثلاثين سنة من عام الفيل.

وإستشهد قتيلاً مسموماً في محراب العبادة بمسجد الكوفة في صبيحة ليلة الجمعة من ١٩ / رمضان المبارك / سنة ٤٠ هجريّة، وإرتحل في ليلة ٢١ / شهر رمضان ـ وعُمره الشريف ٦٣ سنة.

إسمه الشريف: في القرآن الكريم ٣٠٠ اسم، كما تلاحظها في اللوامع النورانية للسيّد البحراني قدس سره، وأشهر أسمائه علي، وحيدر.

كنيته: أبو الحسن، وأبو الحسين، وأبو الحسنين، وأبو شبّر وشبير، وأبو تراب، وأبو السبطين.

لقبه: أمير المؤمنين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين، ويعسوب الدين، والأنزع البطين، والمرتضىٰ، وباب مدينة العلم، وزوج البتول، وأخو الرسول، والصدّيق الأكبر، والفاروق الأعظم، وأشهر ألقابه هو المرتضىٰ، والأكثر وقوعاً في الأخبار الشريفة هو أمير المؤمنين، ويندر إستعمال أبي الحسن في أخبار الأحكام.

(٣) الصدّيقة الكبرىٰ فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم

وُلدت بمكّة المكرّمة يوم الجمعة ٢٠ / جمادىٰ الثانية / سنة ٥ بعد البعثة..

وإستُشهدت مظلومةً في ٣ / جمادي الثاني / سنة ١٠ هجريّة في القول المرجّح، وعُمرها الشريف ١٨ سنة.

إسمها الشريف: فاطمة.

كنيتها: أمّ الحسن وأمّ الحسين، وأمّ المحسن، وأمّ الأئمّة، وأمّ أبيها، وأمّ الأخيار، وأمّ المؤمنين، وأمّ الفضائل، وأمّ الأزهار.

لقبها: الزهراء، والصدّيقة، والمباركة، والطاهرة، والزكيّة، والراضية، والمرضيّة، والمحدّثة، والبتول، والحوراء الإنسية، والعذراء، والحرّة، والسيّدة، والحَصان، ومريم الكبرىٰ، والصدّيقة الكبرىٰ، والنوريّة، والسماويّة، والحانية، والمنصورة، وأشهرها الزهراء.

ومجموع ما أُحصي من أسمائها وكناها وألقابها هو ما تلاحظها في

كتاب العوالم[١].

(٤) الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام

وُلد بالمدينة المنوّرة يوم الثلاثاء في ١٥ / رمضان المبارك / سنة ٢ هجريّة.

واستشهد مسموماً يوم الخميس ٧ / صفر / سنة ٤٩ هجريّة، وعمره الشريف ٤٧ سنة.

إسمه الشريف: الحسن، وفي التوراة شبر.

كنيته: أبو محمّد.

لقبه: المجتبىٰ، والتقي، والطيّب، والزكي، والسيّد، والولي، والسبط الأوّل، والوزير، والقائم، والحجّة، والزاهد، وأشهرها الزكي.

(٥) الإمام الحسين سيّد الشهداء عليه السلام

وُلد بالمدينة المشرّفة يوم الخميس ٣ / شعبان / سنة ٣ هجريّة.

واستشهد عطشاناً جائعاً مصدوعاً مكثوراً[٢] عصر العاشر من محرّم الحرام بطفّ كربلاء المقدّسة سنة ٦٠ من الهجرة، وعُمره الشريف ٥٧ سنة.

إسمه الشريف: الحسين، وفي التوراة شبير، وفي الإنجيل طاب.

كنيته: أبو عبدالله، وأبو علي، وأبو الأئمّة.

---

(١) العوالم: ج١١ ص٩٥.

(٢) قال في لسان العرب: ج٥ ص١٣٣ في حديث مقتل الحسين عليه السلام: ما رأينا مكثوراً أجرأ مقدماً منه: المكثور: المغلوب، وهو الذي تكاثر عليه الناس فقهروه، أي ما رأينا مقهوراً أجرأ إقداماً منه.

لقبه: الشهيد السعيد، والسبط الثاني، والإمام الثالث، وسيّد الشهداء، والرشيد، والطيّب، والوفي، والسيّد، والمبارك، والتابع لمرضاة الله، والدليل على ذات الله، وأشهرها الشهيد.

(٦) الإمام السجّاد علي بن الحسين عليه السلام

وُلد في المدينة المنوّرة في ٥ / شعبان / سنة ٣٨ هجريّة.

واستشهد مسموماً في ٢٥ / محرّم الحرام / سنة ٩٥ هجريّة.

كنيته: أبو الحسن، وأبو محمّد.

لقبه: زين العابدين، وزين الصالحين، وذو الثَّفَنات، والمتهجّد، والزاهد، والعابد، والعدل، والبكّاء.

(٧) الإمام الباقر محمّد بن علي عليه السلام

وُلد في المدينة المنوّرة في ٣ / صفر / سنة ٥٧ هجريّة.

واستشهد مسموماً في ٧ / ذي الحجّة الحرام / سنة ١١٦ هجريّة.

كنيته: أبو جعفر لا غير.

لقبه: الباقر، وشاهر العلوم، ورافع العلوم، والذاكر، والشاكر، والجامع، وأشهرها الباقر.

والوارد غالباً في الأخبار الشريفة أبو جعفر.

(٨) الإمام الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام

وُلد بالمدينة المنوّرة في ١٧ / ربيع الأول / سنة ٨٣ هجريّة.

واستشهد مسموماً في ٢٥ / شوّال / سنة ١٤٨ هجريّة.

كنيته: أبو عبدالله، وأبو إسماعيل، وأبو موسىٰ.

لقبه: الصادق، والفاضل، والكامل، والمنجي، والمصدّق، والمحقّق، وكاشف الحقائق، والشيخ.

والأكثر في الأخبار الشريفة أبو عبدالله والصادق، وفي حديثٍ لمعروف بن خربوذ عبّر عنه بابن المكرّمة.

(٩) الإمام الكاظم موسىٰ بن جعفر عليه‌السلام

وُلد بالأبواء في يوم ٤ أو ٧ / صفر / سنة ١٢٨ من الهجرة.

واستشهد مسموماً مسجوناً في ٢٥ / رجب / سنة ١٨٩ هجريّة.

كنيته: أبو الحسن الأوّل، وأبو الحسن الماضي، وأبو إبراهيم.

لقبه: الكاظم، والزاهر، والصابر، وزين المجتهدين، والنفس الزكيّة، والعبد الصالح، والثقة، والطيّب، والمأمون، وباب الحوائج، والفقيه.

وإذا ورد في الأخبار (أبو الحسن) بدون قيد أو بقيد الأوّل فهو الإمام الكاظم عليه‌السلام.

وفي التنقيح انّه قد يعبّر عنه عليه‌السلام تقيّةً بالشيخ، والفقيه، والعالم، والغريم، والأُستاد، والرجل، والماضي، والعبد الصالح[١].

(١٠) الإمام الرضا علي بن موسىٰ عليه‌السلام

وُلد بالمدينة المنوّرة في ١١ / ذي القعدة / سنة ١٤٨ هجريّة.

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص١٨٩.

واستشهد مسموماً غريباً بطوس في ١٧ / صفر كما هو الأعرف، أو في آخر صفر، من سنة ٢٠٢ هجريّة.

كنيته: أبو الحسن.

لقبه: الرضا، وسراج الله، ونور الهدىٰ، وقُرّة عين المؤمنين، وكافي الخلق، والصدّيق، وأشهرها الرضا.

وهو المراد بـأبي الحسن الثاني في الأخبار الشريفة.

(١١) الإمام الجواد محمّد بن علي عليه السلام

وُلد بالمدينة المنوّرة يوم ١٠ / رجب / سنة ١٩٥ هجريّة.

واستشهد ببغداد مسموماً في آخر ذي القعدة / سنة ٢٢٠ من الهجرة.

كنيته: أبو جعفر، وأبو علي، وأبو عبدالله.

لقبه: التقي، والجواد، والمختار، والمرضي، والمتّقي، والمنتجب.

وهو المراد بأبي جعفر الثاني عليه السلام في الأخبار الشريفة.

(١٢) الإمام الهادي علي بن محمّد عليه السلام

وُلد بالمدينة المنوّرة يوم ٢ / رجب / سنة ٢١٢ هجريّة.

واستشهد مسموماً بسرّ من رأي في ٣ / رجب / سنة ٢٥٤ هجريّة.

كنيته: أبو الحسن لا غير.

لقبه: النقي، والهادي، والنجيب، والعالم، والفقيه، والأمير، والدليل، والمؤتمَن، والناصح.

وهو المراد بأبي الحسن الثالث في الأحاديث الشريفة، وفي خبر محمّد

ابن عبد الجبّار عبّر عنه بالصادق.

(١٣) الإمام العسكري الحسن بن علي عليه السلام

وُلد بالمدينة المنوّرة يوم الثامن أو العاشر من ربيع الثاني / سنة ٢٣٢ هجريّة.

واستشهد بسامراء مسموماً يوم ٨ / ربيع الأوّل / سنة ٢٦٠ هجريّة.

كنيته: أبو محمّد، وأبو الخلف.

لقبه: الزكي، والخالص، والسراج، والمشفّع، والرفيق، والسّخي، والصامت، والمولىٰ، والمضيء، والمستودع، والعسكري، لأنّه سكن العسكر وهي سامراء.

وهو المراد بأبي محمّد إذا ذكر مطلقاً.

(١٤) الإمام المنتظر والحجّة المظفّر مولانا المهدي صاحب الزمان عليه سلام الرحمٰن

وُلد في سامراء يوم الجمعة ١٥ / شعبان المعظّم / سنة ٢٥٥ من الهجرة.

ومنَّ الله تعالى علينا بأن أبقاه حيّاً خليفةً له، ونعمةً لخلقه، وحجّةً على بريّته، وقراراً لأرضه إلىٰ أن يمتّعنا بظهوره ودولته، فتقرّ به العيون، ويُظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون.

غيبته الصغرىٰ: من يوم شهادة والده ٨ / ربيع الأوّل / ٢٦٠ هجريّة، ودامت إلىٰ ١٥ / شعبان / سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩ هجريّة.

فتكون مدّة الغيبة الصغرىٰ ٦٨ أو ٦٩ سنة كما سيأتي تحقيقه في الفائدة

الرابعة عشرة تحت عنوان سفراء الإمام المهدي عليه السلام أرواحنا فداه.

غيبته الكبرىٰ: بعد نهاية الغيبة الصغرىٰ بوفاة نائبه الثقة علي بن محمّد السمري إلىٰ يومنا هذا.

إسمه الشريف: م ح م د، أحمد، وفي صحف إبراهيم: الحاشر، وفي الإنجيل: فارقليطا.

كنيته: أبو القاسم، وأبو صالح[1]، وأبو عبدالله.

لقبه: القائم، والحجّة، والمهدي، والباسط، وبقيّة الله، وبقيّة الأنبياء، وغوث الفقراء، وخاتم الأوصياء، والمنتظر، والثائر، وخاتم الأئمّة، وكاشف الغمّة، والخَلَف الصالح، وخليفة الله، وخليفة الرحمن، وإمام الإنس والجان، وصاحب الزمان، والداعي، والساعة، وصاحب الدار، وصاحب الناحية، وصاحب الرجعة، وصاحب العصر، وصاحب الأمر، والصمصام الأكبر، والفَرَج الأعظم، والغاية القُصوىٰ، وقاتل الكفرة، والرجل الهادي، والأمين.

نوّابه: يأتي ذكر نوّابه وسفرائه ووكلائه عند ذكر الإصطلاحات الرجاليّة إن شاء الله تعالىٰ في الفائدة الرابعة عشرة.

---

(١) هذه الكنية معروفة له عليه السلام، بل ذُكر له حديث ينادي به من ضلَّ في الطريق، وعقّبه السيّد ابن طاووس قدس سره بقوله: ـ وينبغي أن يقول هذه الكلمات المتحير في الطرقات، والمبتلىٰ ببلاء ولا قَبل له به (يا فارس الحجاز أدركني أدركني، يا أبا صالح المهدي أدركني أدركني، يا أبا الحسن أدركني أدركني، فيأمر عليه السلام بخلاصك من ذلك البلاء، ويهديك إلى سواء السبيل) [الأمان من أخطار الأسفار والأزمان / ص ١٢١ـ١٢٢].

الفائدة الثانية

في بيان إنقسام الحديث وإصطلاح الأقسام

قد ثبت إنقسام الحديث بلحاظ السَنَد ـ الذي هو المبحوث عنه في علم الرجال ويرتبط به من جهة سنده ـ إلىٰ أقسامٍ ثلاثة نشير إليها بإختصار وهي:

(١) المتواتر: وهو خبر جماعة كثيرة يمتنع تواطؤهم علىٰ الكذب، في جميع الطبقات الناقلة، فيفيد العلم، كإخبار عشرة فما زاد، وحجيّته ثابتة بعلميّته.

(٢) المستفيض: وهو الخبر الذي تكثّرت رواته في كلّ مرتبةٍ، بحيث زادوا على ثلاثة ـ كما عن الأكثر ـ أو زادوا علىٰ إثنين ـ كما عن بعضٍ ـ ولم يبلغوا حدّ التواتر، وقد يحصل العلم منه بضميمة القرائن الداخلة أو الخارجيّة.

(٣) خبر الواحد: وهو الخبر الذي لم يبلغ حدّ الإستفاضة، سواء أكان الراوي واحداً أم أكثر، ويطلق عليه الواحد لغلبته.

والمعروف انّ هذا القسم الأخير خبرٌ يفيد الظنّ.

والحقّ أنّه يفيد العلم التعبّدي التنزيلي. إستفادةً من أدلّة حجيّته[1] حيث ألغتْ إحتمال الخلاف فيه، ونزّلته منزلة العلم، كما ثبت في محلّه من الأُصول عند بحث حجيّة خبر الواحد مفصّلاً، وتقدّم ذكره في إبتداء الفائدة الأُولىٰ إشارةً.

ثمّ إنّ الخبر الأخير قُسّم إلىٰ الأقسام المعروفة الأُصلية الأربعة، التي يرجع إليها جميع أقسام الخبر، المذكورة في علم الدراية[2].. والأربعة هي:

١ ـ **الصحيح**: وهو الخبر الذي إتّصل سنده إلىٰ المعصوم عليه السلام بنقل الإمامي الإثنىٰ عشري العدل الثقة عن مثله، في جميع الطبقات.

٢ ـ **الحَسَن**: وهو الخبر الذي إتّصل سنده إلىٰ المعصوم عليه السلام بنقل إمامي إثنىٰ عشري ممدوح مدحاً مقبولاً معتدّاً به، غير معارض بذمّ، مع عدم التنصيص علىٰ عدالته ووثاقته، سواء أكان جميع رواة السند هكذا أم كان واحداً منهم كذلك.

٣ ـ **الموثّق**: وهو الخبر الذي إتّصل سنده إلىٰ المعصوم عليه السلام بنقل مَن نصّ الأصحاب علىٰ توثيقه وصدقه، بالرغم من فساد عقيدته أو فسقه، سواء أتحقق ذلك في جميع رواة سنده أم في أحدهم.

وهذه الأقسام الثلاثة لا ينبغي التأمّل في حجيّتها وإندراجها في الأدلّة، والعلماء علىٰ العمل بها في الفقه الإسلامي والحكم الشرعي، فهي من أخبار الثقات بالمطابقة أو بالإلتزام.

٤ ـ **الضعيف**: وهو الخبر الذي لم يدخل في الضوابط الثلاثة المتقدّمة،

---

(١) مثل حديث المراغي المتقدم في التوقيع الوارد على القاسم بن العلاء.

(٢) وللخبر تقسيمات أُخرىٰ إلىٰ المسند، والمرسل، والمتّصل، والمرفوع، والمضمر، وغير ذلك تجدها مع تعاريفها بالتفصيل في ضياء الدراية: ص٢٧ ـ ٣٩.

بأن لم يكن له سند، أو إشتمل سنده علىٰ مجروح الشخص أو العقيدة، أو علىٰ مجهول الحال، أو علىٰ مهمل الذكر في الرجال..[١].

وهذا القسم الأخير غير حجّة عند المشهور إلّا إذا إعتضد بما يرفع ضعفه، أو إنجبر بما يقوّى سنده ممّا يأتي ذكره في الفائدة الثانية عشرة.

كما يأتي ذكر ألفاظ التعديل والتوثيق، والمدح والتضعيف في الفائدة السادسة إن شاء الله تعالى.

ولا يخفىٰ أنّ أقسام الحديث هذه لم تكن من إنشاء العلّامة أعلىٰ الله مقامه كما شنّع عليه بعض الأخباريين رضوان الله عليهم.

بل كانت هذه الأقسام للخبر موجودةً عند المتقدّمين أيضاً، كما يشهد له تعبيرهم بأنّ الراوي الفلاني صحيح الحديث أو ضعيف الحديث، أو ممدوح، أو موثّق.

إلّا أنّ جَعل الإصطلاح في هذه الأقسام الأربعة كان من العلّامة أو من شيخه السيّد ابن طاووس طاب ثراهما.. تسهيلاً للضبط في الخبر، وتمييزاً للمعتبر عن غير المعتبر.

نعم الصحيح عند القدماء غير الصحيح عند المتأخّرين من حيث المعنىٰ والمقصود.

فقد عرفت أنّ العبرة في الصحّة عند الأواخر بنقل الإمامي الإثنىٰ عشري العدل الثقة عن مثله في جميع طبقات السند المتّصل إلىٰ المعصوم عليه السلام.

---

(١) لا يخفى ان المجهول يطلق في الاصطلاح الرجالي على من ذكر في المجامع الرجاليّة بدون جرحٍ ولا تعديل. والمهمل هو من لم يذكر أساساً في المجامع الرجاليّة.

بينما الصحيح عند القدامىٰ يُطلق علىٰ كلّ حديث إعتضد بما يقتضي إعتمادهم عليه، ووثوقهم به، وركونهم إليه، بمثل المعاضدات التالية[1]:

١ ـ وجود ذلك الحديث في كثير من الأُصول الأربعمائة، التي يأتي بيانها في الفائدة الثالثة.

٢ ـ وجود الخبر في أصلٍ واحدٍ منها، مع طرق متعدّدة وأسانيد عديدة.

٣ ـ وجود الحديث في أصل أحدٍ ممّن أجمع الأصحاب علىٰ تصديقهم كزرارة ابن أعين، ومحمّد بن مسلم، والفضيل بن يسار.

٤ ـ وجود الحديث في أصل أحدٍ ممّن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم، ويأتي ذكرهم عند بيان أصحاب الإجماع في الفائدة السابعة.

٥ ـ وجود الحديث في روايات من أجمعت الطائفة علىٰ العمل برواياتهم كعمّار الساباطي وغيره ممّن ذكرهم الشيخ في العُدّة.

٦ ـ وجود الحديث في الكتب المعروضة علىٰ الأئمّة الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين، مثل كتاب سُليم بن قيس الهلالي المقروء علىٰ الإمام السجّاد عليه السلام، وكتاب عبيدالله بن علي الحلبي المعروض علىٰ الإمام الصادق عليه السلام، وكتابَي يونس بن عبد الرحمن اليقطيني، وكتاب الفضل بن شاذان النيسابوري المعروضة هذه الثلاثة علىٰ الإمام العسكري عليه السلام.

٧ ـ وجود الحديث في الكتب المعتمد عليها والموثوق بها عند أصحابنا الإماميّة ككتب الحسن والحسين إبني سعيد الأهوازيين، وعلي بن مهزيار، وحفص بن غياث، والحسين بن عبيدالله السعدي، وعلي بن الحسن الطاطري.

---

(١) لاحظ مقباس الهداية: ج١ ص١٣٩.

٨ ـ كون الخبر ثابتاً عمّن لا يروي إلّا عن العدل الموثوق بصدقه، كما إذا كان الراوي محمّد بن أبي عمير الأزدي، أو صفوان بن يحيىٰ البجلي، أو أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، كما يأتي ذكرهم في الفائدة الخامسة والعشرين.

فالحديث المؤيّد بإحدىٰ هذه المعاضدات حديث صحيح عند المتقدّمين.

وينبغي أن يُعدّ حديثاً معتبراً عند المتأخّرين من حيث إفادته الإطمئنان بصدور الأثر، الذي هو ملاك حجيّة الخبر علىٰ التحقيق.

فيلزم قبوله من حيث واجديّته لمناط الحجيّة، وإقترانه بالإطمئنان الذي هو حجّة.

ولا يصحّ ردّه، لكونه حينئذٍ ردّ الحجّة وتكذيب السنّة، مضافاً إلىٰ النهي الوارد عن الردّ في أحاديثنا الشريفة كالأحاديث التي نقلها العلّامة المجلسي ﷺ في هذا الكتاب[1] ومنها الأحاديث التالية التي يحسن التدبّر فيها:

أوّلاً: ما رواه محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن حمزة بن بزيع، عن علي السائي، عن أبي الحسن ﷺ أنّه كتب إليه في رسالة:

ولا تقل لما بلغك عنّا أو نسب إلينا، هذا باطل وان كنت تعرف خلافه، فإنّك لا تدري لِمَ قلنا، وعلىٰ أي وجه وصفة؟[2].

ثانياً: أحمد بن محمّد عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي جعفر ﷺ قال: سمعته يقول:

أما والله إنّ أحبّ أصحابي إليّ أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا، وإنّ

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢ ص ١٨٦.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢ ص ١٨٦ باب ٢٦ ح ١١.

أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم إليّ الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروي عنّا فلم يعقله ولم يقبله قلبه اشمأزّ منه وجحده، وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعلّ الحديث من عندنا خرج، وإلينا أُسند، فيكون بذلك خارجاً من ولايتنا[١].

ثالثاً: محمّد بن عيسىٰ، عن محمّد بن عمرو، عن عبدالله بن جندب، عن سفيان ابن السمط قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك انّ الرجل ليأتينا من قبلك فيخبرنا عنك بالعظيم من الأمر فيضيق بذلك صدورنا حتّى نكذّبه.

قال: فقال أبو عبدالله عليه السلام: أليس عنّي يحدّثكم؟

قال: قلت: بلى.

قال: فيقول لليل: انّه نهار، وللنهار: إنّه ليل؟

قال: فقلت له: لا.

قال: فقال: رُدّه إلينا، فإنّك إن كذّبت فإنّما تكذّبنا[٢].

رابعاً: ما تقدّم عن سعد، عن البرقي، عن ابن بزيع، عن ابن بشر، عن أبي حصين، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال:

لا تكذّبوا بحديث أتاكم مرجيء، ولا قدري، ولا خارجي نسبه إلينا، فإنّكم لا تدرون لعلّه شيء من الحقّ فتكذّبوا الله عزّ وجلّ فوق عرشه[٣].

---

(١) بحار الأنوار: ج٢ ص١٨٦ باب ٢٦ ح١٢.

(٢) بحار الأنوار: ج٢ ص١٨٧ باب ٢٦ ح١٤.

(٣) بحار الأنوار: ج٢ ص١٨٧ باب ٢٦ ح١٦.

الفائدة الثالثة

الأُصول الحديثية الأربعمائة الشريفة

عرفت أنّ أحد أركان إعتبار الحديث بل صحّته عند القدماء هو وجوده في الأُصول الأربعمائة، فيكون هذا المناط إحدىٰ ملاكات إعتبار الحديث وصحّته.

فلنعرف هذه الأُصول الشريفة، كي تكون طريقاً من طرق الإعتبارات الرجاليّة، والمزايا الإطمئنانية في باب الوثاقة والتعديل، فنقول:

الأصل يطلق في إصطلاح القدماء علىٰ كتابِ حديث تكون أحاديثه مسموعة لمؤلّفه من المعصوم أو مَن سمع منه عليه السلام، لا منقولة عن كتاب آخر.

فيكون الأصل هو الكتاب الأوّل لتدوين أحاديث المعصومين عليهم السلام.

ويكون ما يستنسخ منه وينقل عنه فرعاً، وكتاباً حديثيّاً، وجامعاً إن جمع أبواباً كثيرة من الأحاديث[1].

---

(١) ويطلق على هذا التصنيف أيضاً، فالأصل والتصنيف عنوانان مستقلّان لا عنوان واحد، ولذلك عدّهما شيخ الطائفة في رجاله عنوانين في التراجم، فذكر في ترجمة هارون بن موسىٰ التلعكبري أنّه روىٰ جميع الأُصول والمصنّفات (رجال الشيخ الطوسي: ص٥١٦ رقم الترجمة ١).

←

وتمتاز هذه الأُصول الشريفة التي هي المدوّنات الأمّ لأحاديث أهل البيت عليهم السلام بأنّها كتبت في عصر المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

بل كُتب بعض أحاديثها في نفس مجلس الإمام عليه السلام كما تلاحظه في حديث الحسين بن محمّد، عن معلّىٰ بن محمّد، عن علي بن أسباط، عن الإمام الرضا عليه السلام في حديث الكنز الذي قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا﴾[1].

قال: قلت له: جعلت فداك أُريد أن أكتبه.

قال: فضرب عليه السلام يده والله إلىٰ الدّواة ليضعها بين يدي، فتناولت يديه فقبّلتها، وأخذت الدواة فكتبته[2].

وقد بادروا إلىٰ كتابة الأحاديث قبل نسيانها وعروض الخطأ عليها بالرغم ممّا كانوا عليه من الدقّة والضبط والمحافظة في النقل، كما تجده بوضوح عند مراجعة حالاتهم وسيرتهم في موارد تراجمهم.

حتّىٰ أنّ جماعة منهم كان يسجّلها في ألواح الآبنوس في مجلس

← وذكر أيضاً في ترجمة حيدر بن محمّد بن نعيم السمرقندي أنّه يروي جميع مصنّفات الشيعة وأصولهم (رجال الشيخ الطوسي: ص٤٦٣ رقم الترجمة ٨).

ثمّ انّ في مقابل الكتب الأُصول والمصنّفات كتب النوادر وقد إختلف في تعريفها علىٰ وجوه مثل.

كونها الأحاديث المتفرّقة التي لا يجعل لها باب مستقل لقلّتها.

أو ما لا يكاد يجمعها معنىً واحد فلا تدخل تحت عنوان واحد.

أو الأحاديث التي ليس لها أخ أو يكون لها أخ ولكنّه قليل جداً.

أو الأحاديث السالمة عن المعارض بالمعاني التي تلاحظها مجموعة في نتائج مقباس الهداية: ج٧ ص٥٠٠.

(١) سورة الكهف: الآية ٨٢.

(٢) وسائل الشيعة: ج٢٨ ص٥٧ باب ٨ ح ٢٤.

الإمام عليه السلام ثمّ يثبتها في أصله[1].

بل كثير منها صُحّح عند المعصوم عليه السلام، وراجعه الإمام عليه السلام وأنكر غير الصحيح منها، وأمضىٰ الحقّ منها، فصارت مصحّحة منقّحة كما تلاحظه في الأحاديث المتظافرة الواردة في الوسائل كالأحاديث التالية:

أوّلاً: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضّال، وعن محمّد بن عيسىٰ، عن يونس جميعاً قال: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال: هو صحيح[2].

ثانياً: عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، عن عبدالله بن أيّوب، عن أبي عمرو المتطبّب قال: عرضته علىٰ أبي عبدالله عليه السلام ـ يعني كتاب ظريف في الديّات ـ.

ورواه الصدوق والشيخ بأسانيدهما الآتية وذكر أنّه عرض علىٰ أبي عبدالله وعلىٰ الرضا عليهما السلام[3].

ثالثاً: محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّي في كتاب (الرّجال)، عن محمّد بن قولويه والحسين بن الحسن بن بندار جميعاً، عن سعد بن عبدالله، عن محمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، في حديث قال:

أتيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، ووجدت أصحاب أبي عبدالله عليه السلام متوافرين فسمعت منهم واحداً واحداً، وأخذت كتبهم فعرضتها بعد علىٰ الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث[4].

---

(١) مهج الدعوات: ص ٣٣٩.

(٢) وسائل الشيعة: ج١٨ ص٥٩ باب ٨ ح ٣١.

(٣) وسائل الشيعة: ج١٨ ص٦٠ باب ٨ ح ٣٢.

(٤) وسائل الشيعة: ج١٨ ص٧١ باب ٨٧ ح ٧٣.

رابعاً: عن أبي العبّاس بن نوح، عن الصفواني، عن الحسن بن محمّد الوَجنا قال: كتبنا إلىٰ أبي محمّد عليه السلام نسأله أن يكتب أو يخرج لنا كتاباً نعمل به، فأخرج لنا كتاب عمل.

قال الصفواني: نسخته فقابل به كتاب ابن خانبه زيادة حروف أو نقصان حروف يسيرة.

وذكر النجاشي أنّ كتاب عبيدالله بن علي الحلبي عرض علىٰ الصادق عليه السلام فصحّحه وإستحسنه عليه السلام(١).

بل قد أُمر بالتحدّث بها وصُرّح بحقّيتها في حديث الإمام الجواد عليه السلام في ما رواه ثقة الإسلام الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد ابن الحسن بن أبي خالد شينوله قال:

قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جُعلت فداك إنّ مشايخنا روَوا عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم فلم تُرو عنهم، فلمّا ماتوا صارت تلك الكتب إلينا.

فقال: حدّثوا بها فانّها حقّ(٢).

وقد صَرّح بإعتبار تلك الأُصول المباركة، والجزم بنسبة أحاديثها إليهم عليهم السلام وقوّتها وأصليّتها جمعٌ من الأعاظم الكمّلين، من العلماء المتقدّمين والمتأخّرين أعلى الله تعالى درجاتهم، كالشيخ المفيد في محكي معالم العلماء، وأمين الإسلام الطبرسي في إعلام الورىٰ، والمحقّق الحلّي في المعتبر، والشهيد

---

(١) وسائل الشيعة: ج١٨ ص٧٣ باب ٨ ح٨١.

(٢) وسائل الشيعة: ج١٨ ص٥٨ باب ٨ ح٢٧.

الأوّل في الذكرى، والشهيد الثاني في شرح الدراية، وصاحب المعالم في الإجازة، والشيخ البهائي في الوجيزة، والشيخ حسين بن عبد الصمد في الدراية، كما ترىٰ نصّ كلماتهم المفصّلة التي لا يسع هذا المختصر بيانها، وذكرها في الحدائق[1]، والرسالة[2].

وبملاحظة جميع هذه الشواهد والأدلّة، والقرائن الدالّة يحصل الوثوق بصدور أحاديث الأُصول، ويتحقّق الإطمئنان بالإعتبار والقبول.

قال الشهيد الأوّل ﵀: (... إنّ أبا عبدالله جعفر بن محمّد الصادق ؈ كُتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والحجاز وخراسان والشام، وكذلك عن مولانا الباقر ؈، ورجال باقي الأئمّة، معروفون مشهورون، أُولوا مصنّفات مشهورة ومباحث متكثّرة...

فالإنصاف يقتضي الجزم بنسبة ما نقل عنهم إليهم ؏...

ومن رام إنكار ذلك فكمن رام إنكار المتواتر من سُنّة النبي ﷺ ومعجزاته وسيرة من بعده... فالإنكار بعد ذلك مكابرة محضة وتعصّب صِرف...)[3].

هذا وتلاحظ تسمية الواصل من الأُصول الأربعمائة مع أسماء أصحابها في فهرست شيخ الطائفة الطوسي، وجمعها الشيخ الطهراني في ثاني الذريعة، ونقلها السيّد العلّامة في ضياء الدراية وذكر جملةً منها الشيخ الشاهرودي في الأعلام الهادية، وأضاف أنّه يوجد عنده عشرون أصل من الأُصول الأربعمائة..

(١) الحدائق الناضرة: ج١ ص١٧.

(٢) رسالة أسامي الأُصول: ص٥.

(٣) ذكرىٰ الشيعة: ص٦.

سبعة منها بخطّه إستنسخها من مخطوطات العلّامة الأميني ﷺ، وانّه كـان عـند المحدّث النوري أكثر من خمسين أصل[١].

ثمّ أنّ من هذه الأُصول المعتبرة أُخذت أحاديثنا المباركة فـي الجـوامـع الخمسة:

(١) الكافي: المشتمل علىٰ (١٦/١٩٩) حديثاً لثقة الإسلام الكليني ﷺ..

وهو أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة كما قاله الشيخ المفيد[٢].

وقد صنّفه وهذّبه مصنّفه في عشرين سنة كما أفاده الشـيخ حسـين والد الشيخ البهائي في وصول الأخيار[٣].

وأحاديث هذا الكتاب الشريف تزيد علىٰ مجموع ما في مجموع الصحاح الستّة للجمهور كما أفاده الشهيد الأوّل[٤].

(٢) الفـقيه: المشـتمل عـلىٰ (٥/٩٦٣) حـديثاً لرئـيس المـحدّثين الصدوق ﷺ.

وهو من أتقن كتب الحديث الشريف.

وقد جاء في ديباجته أنه حَكَمَ مصنّفه بصحّته وحجيّته بينه وبين ربّه[٥].

حتّىٰ أنّه أفاد البحراني في البلغة انّ جمعاً من الأصحاب يصِفون مراسيله بالصحّة، ويقولون انّها لا تقصر عن مراسيل ابن أبي عمير.

---

(١) الأعلام الهادية: ص١٢٩.

(٢) شرح عقائد الصدوق: ص٢٧.

(٣) المستدرك: ج٣ ص٥٣٢.

(٤) الذكرىٰ: ص٦.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ج١ ص٣.

منهم العلّامة في المختلف، والشهيد الأوّل في شرح الإرشاد، والسيّد المحقّق الداماد في الرواشح السماوية[١].

(٣) مدينة العلم: الذي هو أكبر من الفقيه كما صرّح به شيخ الطائفة[٢] وهو للشيخ الصدوق أيضاً.

ومع بالغ الأسف فُقِدَ هذا الأثر النفيس بعد زمان السيّد ابن طاووس الذي ينقل عنه الأحاديث في فلاح السائل.

(٤) التهذيب: المشتمل على (١٣/٥٩٠) حديثاً لشيخ الطائفة الطوسي ﷺ.

وهو من أعظم كتب الأحاديث، وأكثرها منفعةً للفقيه، كما أفاده الميرزا النوري[٣].

(٥) الإستبصار: المشتمل على (٥٥١١) حديثاً لشيخ الطائفة أيضاً.

وهو أحد الكتب الجليلة المعوّل عليها عند الإماميّة أجمع كما أفاده المحقّق الأُوردوبادي[٤].

وقد نقلت هذه الجوامع أحاديث تلك الأُصول بالأسناد المتّصلة إليها وإلىٰ أصحابها، المنقولة تلك الأسناد في المشيخات، وفي المجلّد العشرين من الوسائل، وفي خاتمة المستدرك، وفي الأعلام الهادية من ص ٥ إلىٰ ص ١٢٨.

وتلك الأسناد الناقلة سلسلة معتمدة بتصريحات الأعاظم.

---

(١) المستدرك: ج٣ ص٧١٨.

(٢) الفهرست: ص١٨٥.

(٣) المستدرك: ج٣ ص٧١٩.

(٤) مقدّمة الإستبصار: ج١ حرف ص.

وقد ينقل الحديث في بعض تلك المجامع بلا سندٍ أو مع سندٍ غير تامّ، لكن ينقل في الآخر مع سند تامّ معتبر، فلابدّ من الدقّة في ذلك.

أفاد الشهيد الأوّل ﴿قدّس سرّه﴾: (انّ تلك الكتب نقلت المتون بالأسانيد الصحيحة المتّصلة المنتقدة، والحسان، والقويّة)[١].

وأفاد صاحب المعالم: (إنّ أحاديث الكتب الأربعة وأمثالها محفوفة بالقرائن، ومنقولة من الأُصول المجمع عليها بلا تغيير)[٢].

بل حكىٰ في المعجم عن الميرزا النائيني قوله: (إنّ المناقشة في أسناد روايات الكافي حرفة العاجز)[٣].

وصرّح نفس الصدوق في ديباجة كتابه (قصدتُ إلىٰ إيراد ما أفتي به وأحكم بصحّته، وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته)[٤].

ونقل الشيخ النمازي عن السيّد البروجردي أعلىٰ الله مقامه انّه كان يصرّح كثيراً بكون الأُصول المتّخذة منها أحاديث التهذيب والإستبصار متواترة عند الشيخ.

وقد صرّح في التكملة أنّه لا تضرّ جهالة بعض في السند لكونهم من مشايخ الإجازة لا الرواية[٥].

---

(١) ذكرىٰ الشيعة: ص٦.

(٢) منتقىٰ الجمان: ج١ ص١٠.

(٣) معجم رجال الحديث: ج١ ص٩٩.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ج١ ص٣.

(٥) الأعلام الهادية: ص٥٨.

وما ظنّك بمثل كتابٍ صُنِّف في زمان وكلاء ونوّاب الإمام المنتظر المهدي أرواحنا فداه، مع القدرة علىٰ الإستعلام منهم، كما أفاده المحدّث الحرّ العاملي ﷺ[1].

وعلىٰ الجملة فإعتبار نفس الكتب الجوامع، وجلالة أصحابها، وتواتر وصولها إلينا أظهر من الشمس، وأبين من الأمس والحمد لله.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢٠ ص ٧١.

الفائدة الرابعة

في بيان الرجاليّين الثقات والمجامع الرجاليّة الموثوقة

حيث عرفت أنّ قول الرجالي معتبر من أجل كونه خبر ثقة موجب للوثوق والإطمئنان، وأنّ الإخبار بالتوثيق أو الجرح وقع عن تثبّتٍ وعلم فشملته أدلّة الحجيّة.

فلنعرف مَن هم الرجاليّون الثقات؟ وما هي الكتب الرجاليّة الموثوقة؟ حتّىٰ تكون هي المرجع في موضوعات هذا العلم ورجال السند، فنقول:

إنّ الكتب الرجاليّة علىٰ قسمين:

(١) الأُصول الرجاليّة لعلمائنا المتقدّمين المسلّم وثاقتهم وعدالتهم وعلمهم.

(٢) المجامع الرجاليّة المتأخّرة لعلمائنا الأجلّاء الثقات المتأخّرين عنهم.

أمّا الأُصول الرجاليّة المتقدّمة فهي خمسة:

١ / رجال البرقي المعبّر عنه باسم (طبقات الرجال) لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي القمّي، الذي هو من أجلّاء الرواة، وممّن أدرك صحبة الإمامين الهمامين الجواد والهادي عليهما السلام.

وهو علىٰ ترتيب أصحاب النبي ﷺ ثمّ الأئمّة ﷺ واحداً بعد واحد، عبّر عنه الشيخ والنجاشي بالطبقات، وهو الموجود نسخته اليوم[١].

وقد وثّقه النجاشي في رجاله، والشيخ في الفهرست، والعلّامة في الخلاصة، والمجلسي في الوجيزة، والبحراني في البلغة، والطريحي في الجامع، والكاظمي في الهداية[٢].

٢ / رجال الكشّي المعبّر عنه باسم (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين) لأبي عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّي، الذي هو من أعاظم الإماميّة.

ولم نتحقّق سنة وفاته بالضبط، إلّا أنّه كان شيخ هارون بن موسىٰ التعلكبري، المتوفّىٰ سنة ٣٨٥ هجريّة.

وقد وصل إلينا من كتابه إختيارات الشيخ الطوسي منه، وفُقد أصل الكتاب.

٣ / رجال النجاشي لأبي العبّاس أحمد بن عبّاس بن محمّد النجاشي، الذي هو أحد العلماء الكبار الضابطين، من تلاميذ الشيخ المفيد ﷺ، توفّىٰ سنة ٤٥٠ هجريّة.

٤ / رجال الشيخ: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي الذي هو من مفاخر علماء الشيعة الأبرار، المتوفّىٰ سنة ٤٦٠ هجريّة.

ذكر في رجاله الرواة عن المعصومين ﷺ من الرسول الأكرم إلىٰ الإمام العسكري صلوات الله عليهم، مع باب خاص ذكر فيه من لم يرو عنهم ﷺ.

---

(١) الذريعة: ج ١٠ ص ٩٩.

(٢) التنقيح: ج ١ ص ٨٣.

٥ / الفهرست: أيضاً لشيخ الطائفة الطوسي.

ذكر فيه الرواة الأجلاء أصحاب الأُصول والكتب.. مع ذكر طريقه إلىٰ أصحاب تلك الكتب.

وأمّا رجال ابن الغضائري فهو المنسوب إلىٰ أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري معاصر الشيخ النجاشي وشيخ الطائفة، وليس لوالده الحسين كما نسبه إليه بعض.

فالوالد من شيوخ الأصحاب ومن أجلّة الثقات إلّا أنّه لم يذكر له كتاب في الرجال كما هو واضح.

والولد أيضاً ممّن عُدّ من المشايخ الثقات إلّا أنّه لم يثبت كتابه في الممدوحين أو الضعفاء من الرجال، بل وجوده في نفس زمان النجاشي والشيخ مشكوك فيه[1].

فانّ الذي نقله الشيخ[2] من كتبه هما كتابا المصنّفات والأُصول، ولم يذكر له كتاباً في الرجال.

كما لم يثبته النجاشي أيضاً عند ذكره في عدّة مواضع وترحّمه عليه، بالرغم من إستقصائه كتب ومصنّفات الإماميّة.

نعم نقله كما وجده من دون سند إليه السيّد ابن طاووس، والملّا عبدالله التستري، والميرزا محمّد الأسترابادي، والملّا عناية الله القهبائي الذي أدرجه في مجمع الرجال، كما أفاده الخاجوئي في فوائده[3].

---

(١) المعجم: ج ١ ص ١١٣.

(٢) الفهرست: ص ٢٤.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ص ٢٩١.

لكن في مقابلهم ضعّفه العلّامة المجلسي[١]، والسيّد الداماد[٢]، وسيّد مشايخنا في رجاله[٣]، بل صرّح بموضوعيته المحقّق الطهراني[٤]، وسيأتي بيان ذلك مفصّلاً في الفائدة الثانية والعشرين.

وعلىٰ الجملة فلا يبقى لنا إطمئنان بهذا الكتاب بل يشكل الإعتماد عليه، ولم نحرز نسبته إلىٰ أحمد أو إلىٰ والده الحسين بن الغضائري رحمة الله عليهما.

وتكون أُصولنا الرجاليّة هي الخمسة المتقدّمة.

بالإضافة إلىٰ الرسائل المصنّفة في هذا العلم مثل رسالة شيخ الطائفة في عصره أبي غالب أحمد بن محمّد الزراري المتوفّىٰ سنة ٣٦٨ هـجريّة، وهذه الرسالة في نسب آل أعين وبيان الرواة والمحدّثين منهم. وهي من الرسائل الرجاليّة.

وأمّا المجامع الرجاليّة المتأخّرة المعتمد عليها فهي كثيرة منها:

١ / فهرس الشيخ منتجب الدين علي بن عبيدالله، الذي هو من ذريّة الشيخ الصدوق ﷺ.

٢ / معالم العلماء للمرحوم الشيخ ابن شهر آشوب محمّد بن علي المازندراني السروي طاب ثراه.

٣ / التحرير الطاووسي للسيّد ابن طاووس أحمد بن موسىٰ الحسيني أعلى الله مقامه.

---

(١) بحار الأنوار: ج١ ص٤١.

(٢) الرواشح السماوية: ص٥٩.

(٣) معجم رجال الحديث: ج١ ص١١٢.

(٤) الذريعة: ج١٠ ص٢٨٩.

٤ / رجال العلّامة وخلاصته لشيخنا الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي رفعت درجاته.

٥ / الوجيزة في الرجال للعلّامة المجلسي المولىٰ محمّد باقر صاحب البحار ﷺ.

٦ / نقد الرجال: للسيّد مصطفىٰ بن الحسين التفريشي ﷺ.

٧ / رجال الشيخ الحرّ العاملي صاحب الوسائل ﷺ.

٨ / رجال الميرزا للسيّد محمّد الحسيني الأسترابادي ﷺ.

٩ / رجال أبي علي الشيخ محمّد بن إسماعيل الحائري ﷺ المسمّىٰ بمنتهى المقال في أحوال الرجال.

١٠ / البلغة للشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي البحراني ﷺ.

١١ / الحاوي للشيخ عبد النبي الجزائري ﷺ.

١٢ / جامع الرواة للمولىٰ محمّد الأردبيلي، تلميذ الملّا مقصود والد المجلسي الأوّل ﷺ.

١٣ / مجمع الرجال للمولىٰ عناية الله القهبائي تلميذ المقدّس الأردبيلي طاب ثراهما.

١٤ / تنقيح المقال الذي هو من أجمع وأتقن المجامع الرجاليّة للمحقّق المتضلّع الفقيه الشيخ عبدالله المامقاني ﷺ.

١٥ / معجم رجال الحديث للسيّد المحقّق الخوئي طاب ثراه.

هذه هي الكتب الرجاليّة التي ينبغي أن تكون مرجعاً لمعرفة الرواة عن أئمّتنا الهداة سلام الله عليهم.

وممّا ينبغي أن يكون مرجعاً أيضاً رجال ابن داود يعني الشيخ الجليل تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي المتوفّى سنة ٧٠٧ هجريّة، تلميذ السيّد

الأجل جمال الدين أحمد بن طاووس.

وان كان إشتمل هذا الكتاب علىٰ أخطاء في النقل، إلّا أنّها لا توجب الطعن في هذا الكتاب لأنّ أكثرها ناشٍ من إختلاف النسخ[1].

مضافاً إلى أنّ النسخة المطبوعة منه فعلاً في المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف مصحّحة منقّحة من قبل المحقّق البارع السيّد محمّد صادق بحر العلوم، وبذلك قد يحصل الإطمئنان به.

هذا ويراجع لتمييز المشتركات جامع المقال للشيخ الطريحي، وهداية المحدّثين للشيخ الكاظمي.

ويراجع لمعرفة قرينة الراوي والمروي عنه في الأسناد جامع الرواة والمعجم.

ويراجع لضبط أسماء الرجال ضوابط الأسماء للشيخ الطريحي ﷺ.

ويراجع لتصحيح الأسماء إيضاح الإشتباه للعلّامة الحلّي، وتوضيح الإشتباه لمحمّد بن علي السروي المازندراني.

ويراجع لمعرفة الفوائد الرجاليّة والبيوتات الروائية رجال سيّد الطائفة بحر العلوم ﷺ.

ويحسن التنويه أخيراً إلى بيان الفرق بين كتب الرجال وكتب الفهرس بأنّ الرجال هو ماكان مبنيّاً علىٰ بيان طبقات الأصحاب وذكر حالهم كما عليه رجال الشيخ ﷺ.

بينما الفهرس هو ما يكتفي فيه بمجرّد ذكر الأُصول والمصنّفات ومؤلّفيها وذكر الطرق إليها كما عليه فهرس الشيخ ﷺ.

---

(١) رياض العلماء: ج١ ص٢٥٨.

الفائدة الخامسة

في وجه حجيّة قول الرجاليّين

حيث كان المبحث في هذا العلم معرفة أحوال الرواة من حيث الوثاقة والصدق، ومن حيث الجرح والضعف، ومن حيث التمييز ورفع الإشتراك.. فلابدّ من معرفة وجه حجيّة قول الرجالي، ودليل الأخذ بقوله والإعتماد عليه في هذه الأُمور، حتّى يظهر مدىٰ أهميّته وبرهان مرجعيّته.

فنقول: قد وقع الخلاف في ذلك علىٰ أقوال خمسة:

١) انّ حجيّته من باب حجيّة الخبر، فيشترط في حجيّة قول الرجالي وثاقته أو الوثوق به، وقد نسب هذا القول إلىٰ المشهور، ويأتي الإستدلال له.

٢) انّ حجيّته من باب الشهادة من حيث التزكية، ولازمه أن يُعتبر فيه العدالة والعدد، واللفظ الصريح، والحياة، وسائر شروط الشاهد، ونسب هذا القول إلىٰ المحقّق الحلّي، والشهيد الثاني، وصاحبي المعالم والمدارك.

ويرد عليه قيام الدليل الآتي في الفائدة الحادية والعشرين علىٰ الأخذ بكتب بني فضّال الذين لا يؤخذ بآرائهم، ومن بني فضّال من له كتاب في الأحوال الرجاليّة.

٣) انّ حجيّته من باب الفتوى، فيعتبر في الرجالي شروط المفتي، ونسب هذا القول إلىٰ صاحب الفصول ﷺ.

ويرد عليه أيضاً لزوم الايمان في المفتي، والإعتقاد بإمامة الأئمّة الإثنىٰ عشر ﷺ، وقد عُمل في الأحوال الرجاليّة على من لا يُعمل بفتواه كالفطحية، كما انّه تشترط الحياة في حجيّة الفتوى وليست شرطاً في توثيق الرجالي.

٤) انّ حجيّته من باب قول أهل الخبرة، فيعتبر في الرجالي الوثوق والإطمئنان وإحراز خبرويّته، ذُكر هذا قولاً ولم يُذكر قائله.

ويرد عليه أنّ قول أهل الخبرة إنّما يكون مرجعاً في الأُمور النظرية كالتقويم، ومعرفة الوثاقة أمر حسّي أو قريب من الحسّ، وليس بنظري حتّى يؤخذ فيه بقول أهل الخبرة.

٥) أنّ حجيّته من باب الإطمئنان الحاصل بالتثبّت والتبيّن.

والإطمئنان مرجع في تحصيل الأحكام الشرعيّة، وهو مبنىٰ العقلاء ومعتمدهم في جميع أُمور المعاش والمعاد، وهو المختار أخيراً من المحقّق المامقاني أعلىٰ الله درجاته، إختار هذا القول بعد نقله ما تقدّم من الأقوال[1].

ولعلّ هذا الإطمئنان هو الأمر الحاصل منه إعتبار قول الرجالي علىٰ مبنىٰ الخبرية.

فيجمع بين القول الأوّل وهذا القول الأخير بأنّ قول الرجالي خبر ثقة يفيد الإطمئنان، فيؤخذ به من باب دليل حجيّة الخبر ومن باب الإطمئنان.

ولعلّ هذا هو الأولىٰ بالإختيار، إعتناءً بالقول الأوّل الذي عليه الإشتهار.

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص١٨٢.

ويشهد للقول الأوّل بل يدلّ عليه: الأخبار المعتبرة الصحيحة المفيدة لحجيّة أخبار الثقة والخبر الموثوق في الموضوعات مضافاً إلىٰ الأحكام مثل:

١ / صحيحة حفص بن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يشتري الأمة من رجل فيقول: إنّي لم أطأها.

فقال: إن وثق به فلا بأس بأن يأتيها.. الحديث[١].

٢ / صحيحة هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلٍ وكّل آخر علىٰ وكالةٍ في أمر من الأمور... جاء فيها قوله عليه السلام:

والوكالة ثابتة حتّىٰ يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلّغه أو يشافهه «يشافهه ـ خ» بالعزل عن الوكالة[٢].

ممّا يستفاد أنّ خبر الثقة الثابت حجيّته بأدلّة حجيّة الخبر[٣]، حجّة في الموضوعات أيضاً التي منها إخبار الرجالي بوثاقة راوٍ أو ضعفه ونحو ذلك، فيكون قول الرجالي الثقة أو الموثوق به كقول الراوي والمُخبر في الإعتبار.

ومن هنا يظهر عدم صحّة الفرق بين أقوال الرجاليّين المتقدّمين والمتأخّرين، من حيث الإعتبار بأدلّة حجيّة الخبر وحصول الإطمئنان.

فلا يمكن المساعدة مع القدح بكثرة خطأ المتأخّرين، أو كون توثيقهم وجرحهم بإجتهاد رأيهم، أو كونهم نقلة لما ذكره المتقدّمون.

إذ التتبّع في حال الرجاليّين المتأخّرين يشهد بعدم كثرة خطأهم.

مع عدم إختصاص إجتهاد الرأي بهم دون المتقدّمين، مضافاً إلىٰ انّه غير

---

(١) وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٨ ب١١ ح٢.

(٢) وسائل الشيعة: ج١٣ ص٢٨٦ ب٢ ح١.

(٣) لاحظها في وسائل الشيعة: ج١٨ ص٩٨ ب١١ الأحاديث.

ضائر مع إيرائه العلم.

وكون المتأخرين نَقَلة ليس قدحاً في إخباراتهم، مادامت مشمولة لأدلّة الحجيّة ومفيدة للإطمئنان.

فلا فرق في الحجيّة والإعتبار بين قول المتقدّمين والمتأخّرين من علمائنا الأبرار، إذ كلّهم مخبرون بما يذكرون في كتبهم الرجاليّة.

فالحقّ الزاهر أنّ أقوال الرجاليّين معتبرة بلا فرق بين الأوائل والأواخر، كما يأتي تفصيل بيانه في الفائدة العاشرة من هذا الكتاب والله العالم.

الفائدة السادسة

في بيان معيار التعديل والجَرح من الألفاظ والأمارات

قد عرفت في الفائدة الأُولىٰ أنّ حجيّة الحديث يكون بالإطمئنان بالصدور علىٰ المختار، أو بتماميّة السند علىٰ المنقول.

وعرفت في الفائدة الثانية أنّ تماميّة السند تكون بصحّة الحديث، أو وثاقته أو حُسنه.

وانّ الحُسن يكون بالمدح المقبول المعتدّ به الموجب للوثوق بالراوي.

وعلىٰ جميع هذه الوجوه هناك ألفاظ وإمارات توجب تعديل السند وحصول الإطمئنان بالحديث، فيعتبر الراوي والرواية بذلك السند.

كما أنّ في مقابلها توجد ألفاظ وإمارات أُخرىٰ تقتضي جرح السند وعدم حصول الإطمئنان، فلا يعتبر الحديث مع ذلك السند.

وقد سُمّيت هذه الألفاظ والأمارات في علم الرجال بأسباب المدح والذمّ، ومعايير التعديل والجرح.

فلابدّ من معرفتها للإحتياج إليها، ولنستعرضها نحن في الفصلين التاليين:

الفصل الأوّل:

ألفاظ وأمارات المدح، وهي كثيرة، منها:

(١) التنصيص علىٰ كون الراوي ثقة، أو ثقة في الحديث أو الرواية، أو ثقة ثقة بالتكرير، أو ثقة نقة بكون الثانية مع النون بدل الثاء من النقاء بمعنىٰ النظافة وحسن الباطن، كما وانّ الثقة من الوثاقة بمعنىٰ الإئتمان والإستحكام والإطمئنان، وهي تحصل بالتحرّز عن الكذب والسهو والنسيان.

وذلك أنّ بإعتياد الرجل الكذب أو كثرة سهوه أو نسيانه لا يمكن الإعتماد عليه، ولا يحصل الإئتمان به.

فالتوثيق بهذه الألفاظ يوجب الوثوق والإعتبار، وهو المعيار الشائع الذائع في باب التوثيقات.

بل إذا نُص علىٰ توثيق الراوي بنحوٍ مطلق من دون سبقه أو لحوقه ببيان فساد عقيدته كالعاميّة والفطحيّة استفيدت عدالته وإماميّته، خصوصاً في مثل رجال النجاشي الذي إلتزم في أوّل كتابه أن يذكر فيه أرباب الكتب من أصحابنا رضوان الله عليهم كما يأتي بيانه في الفائدة الثامنة والعشرين.

واعلم أنّ أعظم التوثيقات وأعلاها الموجب لعلوّ السند هو: التنصيص من الإمام المعصوم عليه السلام على الوثاقة، كما تلاحظه في الأحاديث الشريفة بالنسبة إلىٰ جملة من أكابر الرواة وفقهاء الأصحاب كيونس بن عبد الرحمن ونظرائه.

ثمّ التنصيص من أحد الأعلام المتقدّمين كالبرقي، وابن قولويه، والكشّي والصدوق، والمفيد، والشيخ، والنجاشي، أو أحد الأعلام المتأخّرين كالشيخ منتجب الدين، وابن شهر آشوب، والسيّد ابن طاووس، والعلّامة الحلّي،

والشهيد السعيد، والمولىٰ المجلسي، ونظائرهم من الكمّلين.

ثمّ حكاية الإجماع أو الإتّفاق علىٰ الوثاقة كما اتّفق بالنسبة إلىٰ إبراهيم بن هاشم حيث حكىٰ عن ابن طاووس في فلاح السائل الإتّفاق علىٰ وثاقته[1].

(٢) التعبير عن كون الراوي عدلاً ضابطاً إمامياً فانّه فوق الوثاقة، ولا ريب في إعتبار خبره وعدّ رواياته بلحاظه من الأحاديث الصحاح.

ومثله التعبير عنه بأنّه لم يعص ربّه، أو لم يُخلّ بواجب، أو لم يرتكب حراماً، أو كان من المتّقين.

(٣) قولهم في حقّ راوٍ: أنّه حجّة، بمعنى أنّه يُحتجّ بحديثه.

(٤) قولهم: إنّه صحيح الحديث، فانّه يفيد الوثاقة والضبط، فيعتمد عليه سواء علىٰ الإصطلاح المتقدّم أو الإصطلاح المتأخّر في الصحّة.

(٥) قولهم: إنّه من أولياء أمير المؤمنين أو باقي الأئمّة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين، فانّ وليّهم وليّ الله كما في الحديث، ولا شكّ في إفادته المدح المعتدّ به الموجب لحُسن السند.

وقد عُدّ بهذا اللقب في الرجال أجلاء أصحابنا مثل سليم بن قيس الهلالي، والحارث الهمداني، وسويد بن غفلة، وسيأتي تفصيل ذكرهم في الفائدة الرابعة عشرة.

(٦) قولهم: عين من عيون أصحابنا، أو وجه من وجوه أصحابنا، فهو تعديل ومدح، بل توثيق.

(٧) قولهم: إنّه شيخ الطائفة، أو من أجلّائها، أو معتمدها، فانّها مدح بل

---

(١) تنقيح المقال: ج ١ ص ٤٠ من باب الهمزة.

توثيق كما إستَظهر.

(٨) قولهم: مُتقِن، أو ثَبِت، أو حافِظ، فانّها تفيد الحسن إذا أحرز كونه إمامياً، وتفيد القوّة في الراوي إذ لم تُحرز إماميّته.

(٩) قولهم: صدوق، أو جليل، أو صالح، أو مشكور، أو دَيِّن، أو خَيِّر، أو مَرضيّ، أو فاضل، أو فقيه، أو عالم، أو ورع، أو زاهد، أو كثير المنزلة، أو عالي الرتبة ـ ممّا يفيد المدح المقبول.

(١٠) قولهم: مسكون إلى روايته، أو بصير بالحديث، أو معتمد الكتاب، فانّها مميّزات تدلّ على المدح المعتبر وقوّة الرواية.

وعُدّ من ألفاظ المدح قولهم: ممدوحٌ، أو لا بأس به، أو سليم الجَنبة أي الطريقة، أو مضطلع بالرواية، أو خاصيّ، أو يُكتب حديثه، أو محدّث، أو قارىء، أو قريب الأمر، أو أُسند عنه.

هذا كلّه بالنسبة إلى المدائح اللفظيّة، وأمّا بالنسبة إلى المدائح الأمارية فهي كما يلي:

(١١) كون الراوي وكيلاً لأحد الأئمّة الطاهرين سلام الله علهيم أجمعين، سيّما إذا كان وكيلاً على الزكوات ونحوها من الحقوق الإلهيّة، فانّها من أقوى أمارات المدح والوثاقة، بل العدالة.

فانّ من الممتنع تسليطهم عليهم السلام غير العادل على حقوق الله تعالى.

فالأصل في الوكالة عنهم عليهم السلام هي الوثاقة، إلّا أن يثبت خلافها، أو تتحقّق الخيانة والتغيير فيها بالنسبة إلى شخصٍ، والمغيّرون معروفون كما أفاده بعض الأعاظم.

ومثل الوكالة كون الراوي كاتباً للإمام عليه السلام، أو صاحب رايته في الحرب،

أو متولّيه على الوقف، أو رسوله إلى الخصم، أو والياً من قِبلِهِ علىٰ مكان، أو مأذوناً من قِبَلِه في الفتوىٰ.

وهكذا تستفاد جلالة الشخص وكمال وثاقته من كونه من الأصفياء، أو الحواريين، أو الثقات، أو السفراء، أو النوّاب، أو حَمَلة الأسرار للمعصومين عليهم السلام ممّن يأتي ذكرهم عند بيان المصطلحات الرجاليّة في الفائدة الرابعة عشرة.

(١٢) كون الراوي ممّن يُترك أو يؤخذ برواية الثقة أو الجليل إحتجاجاً بروايته، فانّه يكشف عن جلالة قدرة وكثرة الإعتماد عليه والتعويل علىٰ نقله.

(١٣) كون الراوي كثير الرواية عن الأئمّة الكرام عليهم السلام في الأُمور الدينيّة الأُصولية والفروعية، فانّه يوجب السكون إليه والإعتماد عليه، كما أفاده جمع من الأعلام.

فعن العلّامة في ترجمة إبراهيم بن هاشم: أنّه من أسباب قبول الرواية، وعن الشهيد: أنّه يوجب العمل بروايته ان لم يرد فيه طعن.

وعن التقي المجلسي عند ذكر علي بن الحسين السعد آبادي: انّ الظاهر انّه لكثرة الرواية عدّ جماعة روايته من الحسان.

وعن ولده العلّامة المجلسي: أنّه من شواهد الوثاقة.

وعن أبي علي الحائري: أنّه يوجب العمل بروايته[1].

(١٤) كون الراوي من شهداء كربلاء الكرام فانّه من أقوى الأدلّة على ورع أُولئك الشهداء في تقديم الدين على الدنيا، وإخلاصهم لله تعالى، وجودهم ببذل النفس في سبيل الله، وتقواهم في فعل الواجبات وترك المحرّمات، وإحقاقهم

(١) نتيجة المقال: ص٩٠.

للحقّ وإبطالهم للباطل.

مع وضوح خلوّ عملهم من كلّ رياءٍ أو سمعة، أو طمعٍ في دنياً أو مال أو منصب، أو حياءٍ من الإمام عليه السلام أو من الناس، أو تقييدٍ ببيعة بعد حلّ البيعة التي كانت عليهم من قبل سيّدهم المولىٰ الإمام الحسين أرواحنا فداه[١].

مضافاً إلى تصريحه عليه السلام بخيريتهم كما تلاحظه في كلامه الشريف الآتي[٢] ونذكرهم إن شاء الله تعالى عند بيان المصطلحات في الفائدة الرابعة عشرة، تحت عنوان شهداء الطفّ.

(١٥) كون الراوي ممّن أحرز انّه سَعُد وتشرّف برؤية الإمام الثاني عشر الحجّة المنتظر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف).

فانّه يدلّ على علوّ مرتبته وكمال قابليّته كما يستفاد من قول الإمام العسكري عليه السلام لأحمد بن إسحاق حينما أراه الإمام المهدي عليه السلام:

(لو لا كرامتك على الله عزّ وجلّ وعلى حججه ما عرضتُ عليك إبني هذا).

فيما رواه الشيخ الصدوق، ونقله العلّامة المجلسي قدس سرهما[٣].

ويأتي ذكرهم إن شاء الله تعالى اشارةً عند بيان المصطلحات في الفائدة الرابعة عشرة تحت عنوان: الفائزون بالرؤية.

فالفوز برؤيته (عجّل الله تعالى فرجه) يقارن كرامة الفائز عند الله والأئمّة ـ وهي توجب الوثوق والإطمئنان.

نعم يستثنىٰ منهم من خرج لعنه وساءت عاقبته والعياذ بالله، كالشلمغاني

---

(١) التنقيح: ج١ ص٢١١.

(٢) إبصار العين: ص٩، ومعالي السبطين: ص٢٠٧.

(٣) بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٣.

والشريعي، والنميري، والهلالي، والبلالي.

(١٦) كون الراوي من المشايخ الذين لا يروون إلاّ عن ثقة وهم: محمّد بن أبي عمير الأزدي، وصفوان بن يحيىٰ البجلي، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، كما ذكرهم شيخ الطائفة[١]، وجرىٰ عليه الفاضل السبزواري في الذخيرة.

بل صرّح الشهيد الأوّل بما يفيد الاتفاق عليه حيث قال: ـ قبلت الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيىٰ، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي لأنّهم لا يرسلون إلاّ عن ثقة[٢].

وأفاد المحقّق الحلّي انّه لا طعن في إرسال محمّد بن أبي عمير لعمل الأصحاب بمراسيله[٣].

وقد نطق بإعتبارها جمع من الأعاظم كالفاضل الآبي في كشف الرموز، والسيّد العميد في منية اللبيب، وابن فهد الحلّي في المهذّب البارع، والمحقّق الثاني في جامع المقاصد، والسيّد ابن طاووس في فلاح السائل، والشيخ البهائي في الوجيزة، والشهيد الثاني في الدراية، والسيّد بحر العلوم في شرح الوافي، وسيّد المفاتيح ناسباً له إلىٰ والده صاحب الرياض، والوحيد البهبهاني، وفخر المحقّقين، بل المعظم كما تلاحظ عباراتهم في المستدرك[٤].

وسيأتي بيان إعتبارها في الفائدة الخامسة والعشرين.

فهذا يفيد الوثوق بالمروي عنه.

---

(١) عُدّة الأُصول: ج١ ص٣٨٦.

(٢) ذكرىٰ الشيعة: ص٤.

(٣) المعتبر: ص٤٠.

(٤) مستدرك الوسائل: ج٣ ص٦٤٩.

(١٧) كون الراوي من أصحاب الإجماع الذين يأتي ذكرهم في الفائدة السابعة.

فانّ أدنى ما يفيده إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم هو وثاقتهم في أنفسهم والوثوق بهم، بلا ريب ولا إشكال.

(١٨) كون الراوي ممّن يعتمد عليه القمّيون الوجوه أو يروون عنه، فانّه يفيد وثاقة الراوي.

نظراً إلى مداقّة القمّيين في رواة الأحاديث، وقدحهم في الراوي بأدنى شيء، فإعتمادهم على راوٍ يكشف عن عدم الخدشة فيه.

(١٩) كون الراوي ممّن ذكر إتّفاق الشيعة الحقّة على العمل بأحاديثه، وممّن نقل شيخ الطائفة عمل الطائفة برواياته، مثل عبدالله بن بكير، وسماعة بن مهران، وعمّار بن موسىٰ الساباطي، وحفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن درّاج، وعثمان بن عيسىٰ، وبني فضّال، والطاطريين، فهذا الاتفاق يفيد الوثوق بهم.

(٢٠) كون الراوي من المشايخ أو البيوتات الموثّقة أو الممدوحة بنحوٍ عامّ، مثل مشايخ النجاشي، وآل أبي جُهم، وآل نعيم الأزدي، وآل أبي شعبة، ومشايخ علي بن إبراهيم، ومشايخ الشيخ ابن قولويه، وبيت الرواسي، وتلاحظ هذا النوع من التوثيق في مثل رجال السيّد بحر العلوم أعلىٰ الله مقامه.

هذا.. وقد عُدّ من إمارات المدح والوثاقة في الراوي ترحّم المعصوم عليه، أو كونه صاحب أصل، أو كونه من مشايخ الإجازة، أو رواية الأجلّاء عنه، أو إكثار الكافي أو الفقيه من الرواية عنه، أو وقوعه في سند حديث طُعن في رجاله ولم يُطعن فيه.

الفصل الثاني:

ألفاظ وإمارات القدح التي توجب الضعف، وهي كثيرة أيضاً منها:

١/ قولهم في شخصٍ: إنّه فاسق، أو شارب الخمر أو النبيذ، أو وضّاع للحديث، أو مختلق للأحاديث، ممّا هو جرح له وبيان لمذموميته.

٢/ قولهم: انّه ليس بعادلٍ، أو ليس بصادق، أو ليس بمرضيّ، أو ليس بمشكور، ممّا هو نفي المدح، ويفيد عدم ممدوحيته.

٣/ قولهم: انّه غالٍ، أو ناصب، أو فاسد العقيدة، ممّا يدلّ على فساد إعتقاده[1].

٤/ قولهم: انّه ملعون، أو خبيث، أو رجس، ممّا هو ذمّ أكيد.

٥/ قولهم: انّه متّهم، أو مضطرب، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بشيء، أو لا يُعتدّ به، أو لا يعتنىٰ به، ممّا يدلّ على عدم الإعتبار.

٦/ قولهم: انّه ضعيف الحديث، أو مضطرب الحديث[2]، أو مختلط الحديث، أو منكر الحديث، أو ساقط الحديث، أو متروك الحديث، أو ليس بنقيّ الحديث، ممّا هو غمز في رواياته إن ذكرت هذه الألفاظ مع المضاف إليه بأن يقال مثلاً: ضعيف الحديث، أو غمز في نفس الراوي ان ذكرت هذه الألفاظ بدون

---

(١) على تفصيل يأتي بيانه في أنّ نسبة الغلو ان كان من بعض مشايخ القمّيين رضوان الله عليهم أو كان منقولاً من الكتاب المنسوب إلىٰ ابن الغضائري فلا إعتبار به. كما وانّ فساد العقيدة لا يوجب سلب الوثاقة الثابتة وان أوجب سلب الصحّة. فإذا ثبت صدقه كانت روايته موثّقة لا صحيحة.

(٢) لكن أفاد شيخنا الأُستاذ العلم الميرزا كاظم التبريزي أعلى الله مقامه في مجلس الدرس أنّه ليس مضطرب الحديث في كلام النجاشي تضعيفاً، بل معناه قبول بعض رواياته وردّ بعضها الآخر.

المضاف إليه بأن يقال مثلاً: ضعيف.

هذا وممّا وقع الخلاف فيه من الألفاظ قولهم: يُعرف حديثه ويُنكر، أو يُعرف تارةً ويُنكر أُخرى، فانّه إختلف فيه على وجوهٍ عديدة.

قال المحقّق المامقاني أعلى الله مقامه في الفائدة الخامسة من التنقيح: (والذي تحصّل لي لسبر كلماتهم في التراجم وإستقصائها انّ المراد ورود حديث الرجل تارةً مقبولاً للعقول موافقاً لظاهر الكتاب والسنّة، وأُخرى غير مقبول للعقول وغير موافق لظاهر الكتاب والسنّة ...)[1].

هذا ما يخصّ ألفاظ القدح والذمّ، وامّا الأمارات القادحة فهي مثل ما يلي:

٧/ من امارات الذمّ كون الراوي كاتباً لخلفاء الجور، أو ولاتهم، أو من عمّالهم كما أفاده العلّامة الحلّي ﷺ...

فهذه الأمارة توجب الذمّ إلّا فيمن خرج بالدليل مثل علي بن يقطين.

وعُدّ من امارات الذمّ الرواية عن الضعفاء، أو المجاهيل، أو المذمومين لكن فيه تأمّل.

هذا تمام الكلام في الجرح والتعديل في ألفاظه وأماراته، يُعرف بها حال الراوي المعدّل والمجروح.

وقد تتعارضان في راوٍ واحد فيدخل في باب تعارض الجرح مع التعديل الذي يأتي بيانه مستقلاً مع ذكر حكمه في الفائدة التاسعة والثلاثين.

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص١٩٢.

الفائدة السابعة

في بيان أصحاب الإجماع، وإعتبار إجماع العصابة، ومؤدّىٰ التصحيح المذكور

يُعدّ هذا البحث من مهمّات المباحث الرجاليّة المعروفة، حيث يبتنىٰ عليه حكم حجيّة مجموعة كبيرة من الأحاديث الشريفة التي رواها هؤلاء الأصحاب الآتي ذكرهم.

لذلك قال عنه المحدّث النوري ﵀: (أنّه من مهمّات هذا الفنّ، إذ علىٰ بعض التقادير تدخل آلاف من الأحاديث الخارجة عن حريم الصحّة إلىٰ حدودها، أو يجري عليها حكمها)[1].

فلنبيّن الجهات الثلاثة اللازمة للبحث وهي:

(١) المراد بأصحاب الإجماع.

(٢) وجه إعتبار هذا الإجماع.

(٣) معنى تصحيح ما يصحّ عنهم. فنقول:

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل: ج٣ ص٧٥٧.

(١) المراد بأصحاب الإجماع هم الجماعة من الأصحاب الذين أفاد في حقّهم الشيخُ الجليل أبو عمرو الكشّي صاحب كتاب معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين، وأُستاذ الشيخ الكبير ابن قولويه القمّي: (أنّه إجتمعت العصابة وأجمع الأصحاب علىٰ تصديقهم، والإقرار لهم بالفقه، وتصحيح ما يصحّ عنهم) وهم طوائف ثلاثة:

الطائفة الأُولىٰ: من ذكرهم تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليه‌السلام قال ما نصّه:

(إجتمعت العصابة علىٰ تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر وأصحاب أبي عبدالله عليه‌السلام، وإنقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين ستّة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبُريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطائفي.

قالوا: وأفقه الستّة زرارة، وقال بعضهم: مكان أبو بصير الأسدي أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختري)[1].

الطائفة الثانية: من ذكرهم تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه‌السلام قال ما لفظه:

(أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون وأقرّوا لهم بالفقه، من دون أُولئك الستّة الذين عدّدناهم وسمّيناهم، ستّة نفر: جميل بن درّاج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحمّاد بن عثمان، وحمّاد بن عيسىٰ، وأبان بن عثمان.

---

(١) رجال الكشّي: ص٢٠٦.

قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه وهو ثعلبة بن ميمون أنّ أفقه هؤلاء جميل بن درّاج، وهم أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام)[١].

الطائفة الثالثة: من ذكرهم تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليه السلام قال ما عبارته:

(أجمع أصحابنا علىٰ تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر أُخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيىٰ بيّاع السابري، ومحمّد بن أبي عمير، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر.

وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضّال، وفضالة بن أيّوب، وقال بعضم مكان فضالة بن أيّوب عثمان بن عيسىٰ.

وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيىٰ)[٢].

وقد ذكرهم وجمعهم في النظم السيّد الآية بحر العلوم رحمه الله في ملحق الخلاصة، وتلاحظ نقله عنه مجموعاً في القواعد[٣].

وضبطهم في طبقات الصحبة للمعصومين عليهم السلام المولىٰ ابن شهر آشوب[٤] والمحقّق البار فروشي[٥].

---

(١) رجال الكشّي: ص٣٢٢.

(٢) رجال الكشّي: ص٤٦٦.

(٣) قواعد الحديث: ص٣٩.

(٤) المناقب: ج٤ ص٢١١ ـ ٦٨٠.

(٥) نتيجة المقال: ص٨١.

ثمّ انّه صدر بيان هذا الإجماع أوّل ما صدر من الشيخ الكشّي في رجاله كما تقدّم، ثمّ إختاره شيخ الطائفة الطوسي[١].

وحكاه المحقّق المامقاني ﷺ عن جمع من المتقدّمين والمتأخّرين كالسيّد ابن طاووس، والعلّامة الحلّي، وابن داود، والشهيدين، وصاحب المعالم، ووالد العلامة المجلسي، والشيخ سليمان الماحوزي، والسيّد الداماد، وزاد:

(انّه لو صحّ وصف الإجماع المنقول بالتواتر لصحّ أن يقال: إنّ هذا الإجماع قد تواتر نقله، وصار أصل إنعقاده في الجملة من ضروريات الفقهاء والمحدّثين وأهل الدراية والرجال)[٢].

(٢) وأمّا وجه حجيّة هذا الإجماع فقد أفاد جماعة منهم المحدّث الحرّ العاملي ﷺ كونه إجماعاً تعبّدياً كاشفاً عن قول المعصوم ﷺ[٣].

لكن أفاد الميرزا النوري ﷺ انّه لابدّ وأن يقال انّ الحجيّة من جهة إقتران أحاديثهم بالقرائن التي توجب الحكم بصحّتها، لا التعبّد والكشف[٤].

ولعلّ الذي يقتضيه التحقيق أن نقول إنّ هذا التواتر في نقل الإجماع وإن كان في غير الحكم إلّا انّه يفيد العلم بما أجمع عليه، فوجه إعتبار هذا الإجماع هو علمية المجمع عليه.

(٣) ثمّ انّ مفاد هذا الإجماع ومدلول إجماع العصابة على التصحيح قد

---

(١) مقدّمة إختيار معرفة الرجال: ص١٧ من طبعة جامعة مشهد.

(٢) مقباس الهداية: ج٢ ص١٧٣.

(٣) وسائل الشيعة: ج٢٠ ص٨٠.

(٤) خاتمة مستدرك الوسائل: ج٣ ص٧٥٩.

أُفيد فيه وجوه أربعة كما فصّله في المقباس[١]، وحاصلها:

١ / أنّ معناه هو انّه إذا صحّت الرواية سنداً إلىٰ أصحاب الإجماع قُبلت منهم، من غير إعتبار ملاحظة مَن بينهم وبين المعصوم عليه السلام ..

وهذا القول وصفه الوحيد البهبهاني رحمه الله في فوائده الرجاليّة بالشهرة، وجعله المحقّق أبو علي الحائري في منتهى المقال هو المعنى الظاهر المنساق إلى الذهن من العبارة، ووصفه المحقّق الداماد في الرواشح السماوية بأنّه هو المعروف المشهور، وحُكي إختيار هذا القول عن الشيخ البهائي في مشرق الشمسين، والشهيد الثاني، والأمين الكاظمي، والتقي المجلسي، والسيّد المجاهد، والمحدّث البحراني في الفوائد النجفية.

٢ / أنّه بمعنىٰ تصحيح خصوص أصحاب الإجماع فقط دون مَن قبلهم ومَن بعدهم، حكى هذا القول عن السيّد صاحب الرياض.

٣ / أنّه بمعنى توثيق أصحاب الإجماع وبيان وثاقتهم فقط.

حُكي عن صاحب الفصول إسناد هذا القول إلىٰ أكثر من قائل ولم يُسمّهم، وإختاره الفاضل الاسترابادي في لُبّ اللباب.

٤ / أنّه بمعنىٰ توثيق الوسائط بين أصحاب الإجماع وبين المعصوم عليهم السلام نسب هذا القول إلىٰ بعض ولم يُعرف.

والمعتمد المستدلّ من هذه الأقوال، والذي يوافق ظاهر عبارة معقد الإجماع هو التفسير الأوّل، أي معاملة الصحّة ـ بمعناها عند المتقدّمين ـ وقبول ما رواه هؤلاء الأصحاب عن الأئمّة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين، اذا

---

(١) مقباس الهداية: ج٢ ص١٧٦.

صَحَّ السنَد إلى هؤلاء.

والدليل علىٰ هذا المعنى هو الظهور العرفي للتصحيح.

والقرينة اللفظية الداخليّة الدالّة على هذا المعنى هو وجود لفظ تصديقهم في جميع معاقد هذه الإجماعات في مواردها الثلاثة، وهو يفيد معنى القبول عنهم.

وقد عوّل وأعتمد الأعاظم في الفقه علىٰ هذا المعنىٰ كما تلاحظه من مثل صاحب الجواهر ﷺ بالنسبة إلىٰ خبر حريز في قراءة المصحف علىٰ غير وضوء، فقد قال ما نصّه: (وخبر حريز وإن كان مرسلاً إلّا أنّه في السند حمّاد وهو ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، فلا يقدح ضعف من بعده...)[1].

وعلى الجملة.. فبملاكيّة الإطمئنان والوثوق في حجيّة الخبر، وبعد إستفادة العلم بالتصحيح المجمع عليه، ومع قيام الإجماع علىٰ التصديق، يحصل الوثوق بروايات أصحاب الإجماع، فتكون حجّة صحيحة بالمعنى القدمائي[2].

وينبغي أن تُعدّ قويّة معتبرة عند المتاخّرين، والله العالم.

---

(١) جواهر الكلام: ج٢ ص٣١٦.

(٢) تقدّم معنى الصحيح بالإصطلاح القدمائي في الفائدة الثانية من هذا الكتاب فلاحظ.

الفائدة الثامنة

في بيان التوثيقات العامّة

قد عرفت في الفائدة السادسة أنّ من أمارات المدح والوثاقة توثيق المشايخ الرواة بنحوٍ عامٍّ من قِبَل أحد ثقات الأعلام.

بل يُعدّ هذا التوثيق من التوثيقات اللفظيّة، غاية الأمر يكون بنحو التوثيق الضمنّي التضمّني، لا التوثيق الخاص المطابقي.

فانّه قد يوثّق الراوي شخصيّاً بنحوٍ خاص فيكون من التوثيقات الخاصّة.

وقد يوثّق في ضمن جماعة يُصرّح بكون جميع تلك الجماعة ثقات، فيكون كلّ واحد من تلك الجماعة موثّقين ضمناً بالتوثيق الشامل، فيكون من التوثيقات العامة.

وحيث كانت العبرة في إعتبار السند بوثاقة الراوي فلا يُفرّق فيها بين كون الراوي موثّقاً بالتوثيق الخاصّ أو بالتوثيق العامّ.

كما وإنّ كلا التوثيقين يوجبان الإطمئنان على مسلک حجيّة الخبر الإطمئناني فلا فرق بينهما على هذا المبنىٰ أيضاً.

ومن هنا عُدّ جماعة من الرواة من الموثّقين المحتجّ بأحاديثهم، للتوثيق العامّ الوارد فيهم في صورة عدم إبتلاء توثيقهم بجرح مُقدّم.

وقد صرّح بإعتبارها كثيرٌ من الأعلام والمحدّثين العظام كالحرّ العاملي ﷺ(١).

والتوثيقات العامّة التي ينبغي الإعتماد عليها هي التوثيقات الخمسة التالية:

(١) توثيقات العلم العيلم علي بن إبراهيم القمّي جميع مشايخ أسناد رواياته في مقدّمة تفسيره الشريف، حيث صرّح في المقدّمة(٢) بما يستفاد منه أن ديدنه في نقل الأخبار هو النقل عمن ينتهى اليه بسند الرواة الثقاة، حيث قال ما نصّه:

(ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا، عن الذين فَرَضَ الله طاعتهم وأوجب ولايتهم ولا يقبل إلّا بهم، وهم الذين وصفهم الله تبارك وتعالى وفرض سؤالهم والأخذ منهم فقال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(٣)).

ويستفاد من عبارته وثاقة جميع مشايخه ممّن روى عنهم إلى المعصومين صلوات الله عليهم كما أفاده المحدّث الحرّ العاملي في خاتمة الوسائل(٤).

وإعترف بصحّة هذه الإستفادة سيّد مشايخنا ﷺ في مقدّمة معجمه(٥).

---

(١) وسائل الشيعة: ج٢٠ ص٦٨.

(٢) تفسير القمّي: ج١ ص٤.

(٣) سورة النحل: ٤٣.

(٤) وسائل الشيعة: ج٢٠ الفائدة ص٦٨.

(٥) المعجم: ج١ ص٤٩. ولا يخفى تمامية هذه الاستفادة من عبارته المتقدمة خصوصاً مع تعبيره بقوله: (ذاكرون ومخبرون) الذي يعطى كون عادته وديدنه ذلك، وتعبيره بقوله «بما ينتهي الينا» الذي يعطي ←

وقد أحصينا ذكر مشايخ أسناده في التفسير فكانوا ٤٨٠ راوياً وأحصينا مشايخ أسناده في الكافي فكانوا ضِعف ذلك. ذكرناهم تعميماً للفائدة في آخر الكتاب.

(٢) توثيقات الفقيه الأقدم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي ﷺ لمشايخه فيما نصّ عليه في ديباجة كتابه الشريف[١] بقوله:

(ولم أُخرج فيه حديثاً روي عن غيرهم، إذا كان فيما روينا عنهم من حديثهم صلوات الله عليهم كفاية عن حديث غيرهم.

← توثيقه لجميع الرواة ابتداءً من الراوي عن الإمام عليه السلام وانتهاءً بالراوي له ـ فالعبارة تفيد التوثيق العام لعموم رواته.

علماً بأن تعبيره بقوله: (... مشايخنا وثقاتنا...) من عطف التفسير للمشايخ بالثقات كما قد يستظهر في الاستعمال القرآني الكريم في مثل قوله تعالى في سورة الأحزاب / الآية ٦٧: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾.

ولا يصح أن يكون من عطف الخاص على العام ليستفاد أن المشايخ أعم من الثقات وغيرهم حتى يكون من يروى عنهم شاملاً للثقة وغير الثقة.

وذلك: أولاً: لكونه خلاف ظاهر الكلام لأنه لو كان مراده عموم المشايخ لم يكن وجه لذكر خصوص الثقات بعده.

ثانياً: لكونه خلاف قرينة الحال فان المتعارف في الرواة والعلماء المصنّفين أن يزكّي من يروى عنه، ويبيّن إعتماده عليه.

ولم يُعهد من أحدهم ان يقول إني أروى عن غير الثقات حتى يقوله علي بن إبراهيم.

ولا حُسن في النقل عن غير الثقات خصوصاً نقل حديث المعصومين عليهم السلام، وخصوصاً من الرواة القميين المعروفين بعدم النقل عن الضعاف، وخصوصاً منه الذي عبر عنه النجاشي بالثقة الثبت المعتمد.

فالمتعين بل المتيقن هو أن يكون مشايخ القمّي من الثقات بنظره والموثوقين عنده، فيؤخذ بتوثيقه الا فيمن ثبت جرحه وتضعيفه شأن سائر التوثيقات الأخرى الخاصة والعامة.

(١) كامل الزيارات: ص ٤.

وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنىٰ ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته.

ولا أخرجت فيه حديثاً رُوي عن الشذّاذ من الرجال، يؤثر ذلك عنهم من المذكورين غير المعروفين بالرواية، المشهورين بالحديث والعلم).

وظاهر العبارة في التعبير بثقات الأصحاب وان كان قد يظهر في توثيق جميع الأصحاب من ابن قولويه إلىٰ المعصوم عليه السلام وهم ٣٨٨ راوياً كما قيل.

لكن ينبغي أن يُؤخذ بالمتيقّن المحرز توثيقه في المقام يعني مشايخه الذين يروي عنهم بلا واسطة، لا جميع الرواة كما أُفيد، وذلك لجهتين:

أوّلاً: بقرينة قوله في نقله إنّه عن المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم، فمن المعلوم انّه ليس جميع السند متّصفاً بهذا الوصف في أسانيده حتّى يشملهم توثيقه.

ثانياً: وجود الضعاف في غير مشايخه بلا واسطة في السند ممن لا يخفىٰ عليه أعلى الله مقامه.

فيكون مشايخه المنقول عنهم مباشرةً فقط هم الموثّقون بالتوثيق عموماً، وهم ٣١ راوٍ أو ٣٢ راوٍ كما أحصاهم المحدّث النوري قدس سره[1] وهم كما يلي أسماؤهم بالترتيب التالي:

(١) والده الشيخ الجليل محمّد بن قولويه.

(٢) محمّد بن أحمد بن الحسين الزعفراني.

(٣) محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان الجعفي الكوفي الصابوني.

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل: ج٣ ص٥٢٣.

(٤) ثقة الإسلام الكليني.

(٥) محمّد بن الحسن بن الوليد شيخ القميّين.

(٦) محمّد بن الحسن بن علي بن مهزيار.

(٧) محمّد بن جعفر بن محمّد بن الحسن القرشي البزّار.

(٨) محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري القمّي.

(٩) الحسن بن عبدالله بن محمّد بن عيسىٰ.

(١٠) علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمّي.

(١١) أخوه علي بن محمّد بن قولويه.

(١٢) جعفر بن محمّد بن إبراهيم الموسوي العلوي.

(١٣) أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة الرقي الأنصاري.

(١٤) محمّد بن عبد المؤمن بن المؤدّب القمّي.

(١٥) علي بن حاتم بن أبي حاتم القزويني.

(١٦) علي بن محمّد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار الصيرفي الكسائي.

(١٧) علي بن الحسين السعد آبادي القمّي.

(١٨) محمّد بن همام بن سهيل الكاتب البغدادي.

(١٩) هارون بن موسىٰ التلعكبري الشيباني.

(٢٠) وكيل الناحية المقدّسة القاسم بن محمّد الهمداني.

(٢١) الحسن بن زبرقان الطبري.

(٢٢) الحسين بن محمّد الأشعري القمّي.

(٢٣) أحمد بن إدريس الأشعري القمّي.

(٢٤) عبيدالله بن الفضل الطائي البصري.

(٢٥) حكيم بن داود بن حكيم.

(٢٦) محمّد بن الحسين أو الحسن بن متّ الجوهري.

(٢٧) محمّد بن أحمد بن علي بن يعقوب.

(٢٨) محمّد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار.

(٢٩) محمّد بن أحمد بن يعقوب وهو السابق أو ابن شيبة.

(٣٠) الحسين بن علي الزعفراني.

(٣١) أحمد بن عبدالله بن علي الناقد.

(٣٢) محمّد بن عبدالله بن علي.

(٣) التوثيقات العامّة لشيخ الشيعة محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد ﷺ في كتابه الشريف (الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد)، في فصلين من كتابه:

١/ فصل النصّ على الإمام الكاظم من أبيه عليهما السلام[1] حيث قال ما نصّه: (فممّن روى صريح النصّ بالإمامة من أبي عبدالله الصادق عليه السلام على إبنه أبي الحسن موسى عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبدالله، وخاصّته، وبطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين رضوان الله عليهم المفضّل بن عمر الجعفي، ومعاذ بن كثير، وعبد الرحمن بن الحجّاج، والفيض بن المختار، ويعقوب السرّاج، وسليمان بن خالد، وصفوان الجمّال ...).

وأعلم أنّه ذكر ﷺ في ضمن هذا النصّ الروائي مشايخ آخرين من الأصحاب كان المناسب ذكرهم هنا أيضاً كما هو المعهود في سائر الأبواب، على ما نبّه عليه في الهامش وهم:

---

(١) الإرشاد: ج٢ ص٢١٦.

منصور بن حازم، وعيسىٰ بن عبدالله بن محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وطاهر بن محمّد وذكر أيضاً أخويه إسحاق بن جعفر، وعلي بن جعفر.

٢/ فصل النصّ على الإمام الرضا من أبيه عليه السلام[1] حيث قال ما لفظه:

(فممّن روى النصّ على الرضا علي بن موسىٰ عليه السلام بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك من خاصّته، وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، داود بن كثير الرقي، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعلي بن يقطين، ونعيم القابوسي، والحسين بن المختار، وزياد بن مروان، والمخزومي، وداود بن سليمان، ونصر ابن قابوس، وداود بن زربي، ويزيد بن سليط، ومحمّد بن سنان).

فعبارته أعلىٰ الله مقامه في الفصلين توثيق عامّ وإخبار بجلالة قدر هؤلاء الفقهاء الكرام الذين يبلغون ٢٤ راوٍ من الأصحاب، كما نبّه على إعتبار هذا التوثيق شيخنا الأُستاذ التبريزي قدس سره في مجلس البحث.

(٤) التوثيقات العامّة للشيخ الجليل أبي العبّاس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، والتزامه بأن لا يروي عن الضعاف، كما يظهر ذلك من عبارته الواردة في ترجمة أحمد بن محمّد بن عبيدالله بن الحسن بن عياش، وفي ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك، وفي ترجمة محمّد بن عبدالله الشيباني، وفي ترجمة محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عبيدالله بن البهلول.

وعبارته تصرّح بالتوقّف عن الرواية عمّن يضعفه الأصحاب، وتفيد التزامه بالنقل عن المشايخ الثقات.

وقد تصدّىٰ السيّد المعظّم بحر العلوم أعلىٰ الله مقامه لجمع مشايخه فعدّهم ثلاثين.

---

(١) الإرشاد: ج٢ ص٢٤٧.

ونصّ على المشايخ واحداً واحداً في معجم رجال الحديث.

وتلاحظ تسميتهم بالتفصيل في كتاب المشيخة[1] فحقَّق منهم جـزماً ٢٨ شيخاً، وخلاصة ما ذكره منهم مجموعاً أعني الثلاثين هم كما يلي:

(١) إبراهيم بن مخلّد الباقرحي.

(٢) أحمد بن عبد الواحد البزاز المعروف بابن عبدون.

(٣) أحمد بن علي بن نوح السيرافي البصري.

(٤) أحمد بن محمّد النهشلي المعروف بابن الجندي.

(٥) أحمد بن محمّد بن الصّلت الأهوازي البغدادي.

(٦) أسد بن إبراهيم السلمي الحرّاني.

(٧) الحسن بن أحمد البزاز.

(٨) الحسن بن أحمد العجلي.

(٩) الحسن بن محمّد الفحّام.

(١٠) الحسين بن أحمد بن هدبه.

(١١) الحسين بن جعفر المخزومي الخزاز المعروف بابن الخمري.

(١٢) الحسين بن عبيدالله الغضائري.

(١٣) سلامة بن ذكاء الحرّاني الموصلي أبو الخير.

(١٤) العبّاس بن عمر الكلوذاني الدهقان الكاتب.

(١٥) عبد السلام بن الحسين الأديب اللغوي البصري.

(١٦) عبد الواحد بن محمّد البزّاز الفارسي.

---

(١) مشيخة النجاشي: ص٩٨.

(١٧) والده الشيخ علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي.

(١٨) علي بن أحمد القمّي الأشعري المعروف بابن أبي الجيد.

(١٩) علي بن شبل بن أسد الوكيل.

(٢٠) علي بن أحمد القاضي السرّ من رآئي.

(٢١) محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القاضي القمّي.

(٢٢) محمّد بن جعفر التميمي الخوي الكوفي المعروف بابن النجّار.

(٢٣) محمّد بن عبدالله الجعفي القاضي الكوفي المعروف بابن الهرواني.

(٢٤) محمّد بن عثمان النصيبي المعدّل.

(٢٥) محمّد بن علي بن خُشيش التميمي.

(٢٦) محمّد بن علي بن شاذان القزويني.

(٢٧) محمّد بن علي بن يعقوب القُنّائي الكاتب.

(٢٨) الشيخ السعيد محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد.

هذا وقد عدّ في المعجم من مشيخة النجاشي من يلي.

(٢٩) الحسين بن عبيدالله بن أبي غالب الزراري[1].

(٣٠) الحسين بن عبيدالله القزويني[2].

(٥) التوثيقات العامّة للشيخ السعيد أبي عبدالله محمّد بن جعفر المشهدي الحائري في (المزار الكبير) الذي إعتمد عليه أصحابنا الأبرار، وجُعل مصدراً معتبراً في مزار بحار الأنوار.

---

(١) المعجم: ج٣ ص١٦١.

(٢) المعجم: ج٣ ص١٦١.

وذكره عند توثيق المصادر المولى المجلسي في المقدّمة[١]، وحقّق إعتباره الميرزا النوري[٢]، ونقله الشيخ الطهراني[٣].

فانّ الشيخ ابن المشهدي وثّق جميع رواته في كتاب مزاره حيث قال في مقدّمته:

(فإنّي قد جمعت من كتابي هذا من فنون الزيارات للمشاهد، وما ورد في الترغيب في المساجد المباركات، والأدعية المختارات، وما يُدعىٰ به عقيب الصلوات وما يناجىٰ به القديم تعالى من لذيذ الدعوات في الخلوات، وما يلجأ إليه من الأدعية عند المهمّات، ممّا إتّصلتُ به من ثقات الرواة إلى السادات).

والكتاب مخطوط، ورجال أسانيده كثيرون، ننقل منها المقدار المذكور من اسناد زياراته في بحار الأنوار في كتاب المزار، وهم كما يلي:

(١) أبو الفرج أحمد القرشي — البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٢) أبو الغنائم محمّد بن علي — البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٣) أبو تمّام عبدالله بن أحمد الأنصاري — البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٤) إبراهيم النخعي — البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٥) إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم — البحار: ٣٩٥/١٠٠

(٦) إبراهيم بن محمّد الثقفي — البحار: ٣٩٦/١٠٠

(٧) أبو بصير — البحار: ٤٣٦/١٠٠

(٨) إبراهيم بن هاشم — البحار: ٤٣٨/١٠٠

---

(١) بحار الأنوار: ج١ ص٣٥ من المقدّمة.

(٢) خاتمة مستدرك الوسائل: ج٣ ص٣٦٨.

(٣) الذريعة: ج٢٠ ص٣٢٤.

(٩) أبو علي الحسن بن محمّد بن علي الطوسي البحار: ٤٤١/١٠٠

(١٠) أبو الأزهر النحوي البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١) أبو جعفر محمّد بن علي بن بابويه البحار: ٤٤٣/١٠٠

(١٢) أبو علي الحراني البحار: ٨٣/١٠١

(١٣) ابن قولويه البحار: ٣١٣/١٠١

(١٤) أبو شبل البحار: ٨٤/١٠١

(١٥) أبو جعفر محمّد بن عثمان العمري البحار: ٩٧/١٠٢

(١٦) أبو جعفر محمّد بن علي الطوسي البحار: ٤٤١/١٠٠

(١٧) أحمد بن الحسين بن عبدالله البحار: ٣٩٥/١٠٠

(١٨) أحمد بن إدريس بن محمّد بن أحمد العلوي البحار: ٤٤١/١٠٠

(١٩) أحمد بن محمّد المقرىء البحار: ٤٥٢/١٠٠

(٢٠) أحمد بن إبراهيم البحار: ٩٧/١٠٢

(٢١) السدي البحار: ٣٩٥/١٠٠

(٢٢) إسماعيل بن صبيح البحار: ١٦٥/١٠١

(٢٣) الشعبي البحار: ٣٩٥/١٠٠

(٢٤) العلاء بن أبي سعيد الكندي البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٢٥) الفضل بن ميمون البجلي البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٢٦) الأعمش البحار: ٣٩٦/١٠٠

(٢٧) المنتهىٰ بن أبي زيد الحسيني البحار: ٤٤١/١٠٠

(٢٨) الحسين بن عبيدالله الغضائري البحار: ٤٤١/١٠٠

(٢٩) الحسن بن محمّد الطوسي البحار: ٤٤١/١٠٠

(٣٠) الحسين بن علي بن سفيان البزوفري	البحار: ٤٤١/١٠٠
(٣١) الهيثم بن عبدالله الناقد	البحار: ٤٤١/١٠٠
(٣٢) الحسن بن علي البيهقي	البحار: ٤٤٩/١٠٠
(٣٣) الحسن بن محبوب	البحار: ٦٣/١٠١
(٣٤) الحسين بن محمّد بن طحال	البحار: ١٦٥/١٠١
(٣٥) الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان	البحار: ٣١٣/١٠١
(٣٦) الحسن بن اشناس	البحار: ٩٦/١٠٢
(٣٧) القاسم بن الوليد الهمداني	البحار: ٣٩٤/١٠٠
(٣٨) بكار بن أحمد	البحار: ٣٩٥/١٠٠
(٣٩) بشّار المكاري	البحار: ٤٤١/١٠٠
(٤٠) جابر الجعفي	البحار: ١٣٨/١٠١
(٤١) جعفر بن محمّد بن حاجب	البحار: ٣٩٥/١٠٠
(٤٢) حبّة العرني	البحار: ٣٩٤/١٠٠
(٤٣) حذيفة	البحار: ٣٩٦/١٠٠
(٤٤) حسن بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ	البحار: ٣٩٥/١٠٠
(٤٥) حبيب بن أبي ثابت	البحار: ٤٥٢/١٠٠
(٤٦) حمزة بن محمّد بن الحسن بن شبيب	البحار: ٩٧/١٠٢
(٤٧) حمزة الزيات	البحار: ٤٥٢/١٠٠
(٤٨) حمّاد بن زيد الحارثي	البحار: ٣٩٥/١٠٠
(٤٩) داود بن فرقد	البحار: ١٧/١٠١
(٥٠) داود الرقي	البحار: ٦٣/١٠١

(٥١) ذبيان بن حكيم البحار: ٣٩٥/١٠٠

(٥٢) زياد القندي البحار: ٨٤/١٠١

(٥٣) زيد بن جعفر العلوي البحار: ٤٤١/١٠٠

(٥٤) زهير بن معاوية البحار: ٣٩٦/١٠٠

(٥٥) زهرة العلوي البحار: ٤٤٣/١٠٠

(٥٦) سفيان البحار: ٣٩٦/١٠٠

(٥٧) سعد بن وهب البحار: ١٦٥/١٠١

(٥٨) سدير الصيرفي البحار: ٣٦٦/١٠١

(٥٩) سيف بن عميرة البحار: ١٢٤/١٠٠

(٦٠) شيخه شاذان بن جبرئيل القمّي البحار: ١٢٤/١٠٠

(٦١) عبدالله بن جعفر الدوريستي البحار: ١٢٤/١٠٠

(٦٢) شيخه السيّد أبو المكارم حمزة بن علي بن زهرة العلوي الحلبي البحار: ٤٤٣/١٠٠

(٦٣) شيخه مسلم بن نجم البزاز الكوفي البحار: ٤٥٢/١٠٠

(٦٤) شيخه عماد الدين محمّد بن أبي القاسم الطبري البحار: ٣١٣/١٠١

(٦٥) شيخ أبو محمّد عربي بن مسافر البحار: ٩٦/١٠٢

(٦٦) صندل البحار: ١٧/١٠١

(٦٧) صفوان الجمّال البحار: ٢٥٧/١٠١

(٦٨) صباح الزعفراني البحار: ٣٩٥/١٠٠

(٦٩) طلحة بن عيسىٰ البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٧٠) عبدالله بن سنان البحار: ٣١٣/١٠١

(٧١) علي بن الحسين بن كعب البحار: ١٦٥/١٠١

(٧٢) علي بن الحسين البحار: ٨٣/١٠١

(٧٣) عبد الرحمن بن الأسود الكاهلي البحار: ٤٥٢/١٠٠

(٧٤) عبدالله بن حمدان المعدّل البحار: ٤٥٢/١٠٠

(٧٥) علي بن ميثم البحار: ٤٤٩/١٠٠

(٧٦) عون بن محمّد الكندي البحار: ٤٤٩/١٠٠

(٧٧) علي بن محمّد بن عبد الرحمن التستري البحار: ٤٤٦/١٠٠

(٧٨) علي بن إبراهيم القمّي البحار: ٤٤٣/١٠٠

(٧٩) علي بن زهرة العلوي البحار: ٤٤٣/١٠٠

(٨٠) عبد الجبّار الرازي البحار: ٤٤١/١٠٠

(٨١) عبدالله بن زيد النهشلي البحار: ٤٤١/١٠٠

(٨٢) علي بن هشام البحار: ٣٩٥/١٠٠

(٨٣) عبيد بن إسحاق الضبّي البحار: ٣٩٦/١٠٠

(٨٤) علي بن محمّد بن علي السمين البحار: ٣٩٦/١٠٠

(٨٥) علي بن محمّد الدهقان البحار: ٣٩٦/١٠٠

(٨٦) عبيدالله بن كثير العامري البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٨٧) علقمة بن الأسود البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٨٨) عبدالله بن الأسود البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٨٩) عبدالله بن مسعود البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٩٠) علي بن عبد الرحمن بن أبي السرى البحار: ٣٩٤/١٠٠

(٩١) علي بن العبّاس البجلي البحار: ٣٩٥/١٠٠

(٩٢) محمّد بن علي بن أبي قرّة البحار: ١١٠/١٠٢

(٩٣) محمّد بن أبي عمير البحار: ٣١٣/١٠١

(٩٤) محمّد بن جعفر الرزاز البحار: ١٠/١٠٢

(٩٥) محمّد بن عيسىٰ بن عبيد البحار: ١٠/١٠٢

(٩٦) محمّد بن اشناس البزاز البحار: ٩٦/١٠٢

(٩٧) محمّد بن أحمد بن يحيىٰ القمّي البحار: ٩٦/١٠٢

(٩٨) محمّد بن علي بن زنجويه القمّي البحار: ٩٦/١٠٢

(٩٩) محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري البحار: ٩٦/١٠٢

(١٠٠) محمّد بن عبيدالله الشيباني البحار: ٩٦/١٠٢

(١٠١) محمّد بن عبدالله بن محمّد الدعجلي البحار: ٩٦/١٠٢

(١٠٢) محمّد العطار البحار: ٨٣/١٠١

(١٠٣) محمّد بن أحمد البحار: ٨٣/١٠١

(١٠٤) محمّد بن الحسين البحار: ٨٣/١٠١

(١٠٥) محمّد بن علي بن خلف البزاز البحار: ١٦٥/١٠١

(١٠٦) محمّد بن جمهور العمى البحار: ٤٤١/١٠٠

(١٠٧) محمّد بن يعقوب الكليني البحار: ٤٤٣/١٠٠

(١٠٨) محمّد بن يحيىٰ الصولي البحار: ٤٤٩/١٠٠

(١٠٩) محمّد بن إسماعيل البحار: ٤٥٢/١٠٠

(١١٠) محمّد بن شهريار المازندراني البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١١) محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٢) محمّد بن عبيدالله السلمي البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٣) محمّد بن أحمد بن شهريار البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٤) محمّد بن أحمد بن عبد العزيزي العكبري المعدّل البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٥) محمّد بن عبدالله بن عبد المطلّب الشيباني البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٦) محمّد بن يزيد البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٧) محمّد بن عبدالله بن زيد النهشلي البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٨) محمّد بن وهبان البحار: ٤٤١/١٠٠

(١١٩) محمّد بن زيد الرطاب البحار: ٣٩٦/١٠٠

(١٢٠) محمّد بن إسحاق البحار: ٣٩٥/١٠٠

(١٢١) معاذ بن جبل البحار: ٣٩٥/١٠٠

(١٢٢) محمّد بن علي بن محبوب البحار: ٤٣٨/١٠٠

(١٢٣) محمّد بن عبدالله الحضرمي البحار: ٣٩٤/١٠٠

(١٢٤) محمّد بن خالد الطيالسي البحار: ٣١٠/١٠٠

(١٢٥) محمّد بن علي الحسن العلوي البحار: ٣٩٤/١٠٠

(١٢٦) محمّد بن إسماعيل الأحمسي البحار: ٣٩٤/١٠٠

(١٢٧) محمّد بن فضيل الضبّي البحار: ٣٩٤/١٠٠

(١٢٨) محمّد بن سوقة البحار: ٣٩٤/١٠٠

(١٢٩) محمّد بن عمّار البحار: ٣٣٤/١٠٠

(١٣٠) ميثم الكناني البحار: ٣٩٤/١٠٠

(١٣١) هارون بن مسلم البحار: ٨٣/١٠١

(١٣٢) هبة الله بن نما البحار: ١٦٥/١٠١

(١٣٣) هبة الله بن ناصر البحار: ١٦٥/١٠١

(١٣٤) يوسف الكناسي البحار: ٣٣٤/١٠٠

وهناك مشايخ آخرون له في المزار حكاهم في الذريعة[١] وهم:

الشيخ أبو الفتح، قيّم جامع الكوفة.

الشيخ أبو جعفر محمّد المعروف بابن الحمد النحوي.

الشريف أبو الفتح محمّد بن محمّد الجعفرية.

وعلى الجملة فالرواة المتقدّمون في هذه التوثيقات موثّقون من قبل أُولئك الأعلام بالتوثيق العامّ، فيؤخذ بتوثيقهم ما لم يُبتل بجرحٍ مقدّم.

وأعلم أنّ من التوثيقات المعدودة في التوثيقات العامّة:

أوّلاً: توثيقات الشيخ العماد أبي جعفر محمّد بن أبي القاسم الطبري الآملي في كتابه الشريف (بشارة المصطفىٰ لشيعة المرتضىٰ) حيث قال في مقدّمة كتابه:

(ولا أذكر فيه إلّا المسند من الأخبار، عن المشايخ الكبار والثقات الأخيار) كما حكاه في المعجم[٢].

ثانياً: توثيقات الشيخ المتتبّع محمّد بن علي بن إبراهيم الأحسائي المعروف بابن أبي جمهور في كتاب (غوالي اللئالي) حيث قال في مقدّمة كتابه[٣] بعد نقل أسانيده وطرقه، يعني طرقه السبعة إلى العلّامة الحلّي ﷫، ثمّ طرق العلّامة الخمسة إلىٰ شيخ الطائفة الطوسي، ثمّ طريقَي الشيخ إلى المعصوم ﷺ.. قال بعد ذكر أسانيد ورجال تلك الطرق في تزكيتهم ما نصّه:

(فبهذه الطرق ولما إشتملت عليه من الأسانيد المتّصلة المعنعنة الصحيحة

---

(١) الذريعة: ج٢ ص٣٢٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ج١ ص٦٦.

(٣) غوالي اللئالي: ج١ ص١٣.

الأسناد، المشهورة الرجال بالعدالة والعلم وصحّة الفتوىٰ وصدق اللهجة، أروي جميع ما أرويه وأحكيه من أحاديث الرسول وأئمّة الهدىٰ عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام)[١].

هذه جملة التوثيقات في أسانيد الرواة ممّن وُثّقوا بعموم التوثيق والتعديل.

---

(١) ولا يخفىٰ أنّ بيانه لأسناده من مقدّمة الكتاب يُخرج على الأقل أحاديثه عن الإرسال فلا تكون أحاديثه مرسلة، بل يلزم ملاحظة مشايخه في الحديث، وقد وثّقهم وزكّاهم بهذه العبارة.

وتلاحظ مدح نفس ابن أبي جمهور من بعض علمائنا في كتبهم كالمحدّث القمّي في الكنىٰ والألقاب: ج١ ص١٨٣، حيث قال في توصيفه: (العالم الفاضل الحكيم المتكلّم المحقق المحدّث الماهر).

بل نقل وثاقته المحدّث النوري عن السيّد الجزائري في خاتمة المستدرك: ج٣ ص٣٦٤، بقوله: (لأنّ جماعة من متأخّري أهل الرجال وغيرهم من ثقات أصحابنا وثّقوه وأطبقوا في الثناء عليه ...).

الفائدة التاسعة

في بيان الرواة الممدوحين
من قِبَلِ الشيخ المفيد عليه رحمة ربّ العالمين

عرفت في الفائدة الثانية أنّ ممّا يوجب إعتبار السند ممدوحية الراوي بالمدح المقبول الموجب لإدراج أحاديثه في الحسان، فمدح الراوي يوجب إعتبار روايته.

وللشيخ الجليل الأقدم المفيد السعيد أعلىٰ الله مقامه عبارةٌ لطيفة مدح فيها جماعة من الأصحاب، يبلغون إثنين وأربعين راوياً بالمدح الفائق، والتوصيف الرائق..

إذ وَصَفهم بأنّهم من خاصة الأئمّة الطاهرين، ومن الفقهاء والأعلام الذين أُخذ منهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، وأنّهم لا مطعن عليهم، ولا طريق إلىٰ ذمّ واحدٍ منهم، وأنّهم أصحاب الأُصول المدوّنة والمصنّفات المشهورة.

وهذه العبارة ظاهرة في ملاحظة كلّ واحدٍ منهم، ومعطيةٌ لممدوحية جميعهم، بقرينة قوله: (ولا طريق إلىٰ ذمّ واحدٍ منهم)...

فيستفاد المدح المقبول، والإعتبار المتلقّىٰ بالقبول، الشامل لمن عدّهم

في كلامه، ونقل حديثهم في مرامه عموماً بل خصوصاً.

فيكون كلّ واحد منهم معتبر الحديث، إن لم يبتل بجرحٍ مقدّم، شأن سائر التوثيقات الخاصّة والعامّة.

ونحن نذكر نصّ كلامه المادح، ثمّ نُتبعه بذكر من عَدَّهم من الممدوحين، قال ﷺ في رسالته[١]:

(فصل: وأمّا رواة الحديث بأنّ شهر رمضان شهرٌ من شهور السنة، يكون تسعة وعشرين يوماً، ويكون ثلاثين يوماً، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر محمّد بن علي، وأبي عبدالله جعفر بن محمّد (وأبي الحسن موسىٰ بن جعفر، وأبي الحسن علي بن موسىٰ، وأبي جعفر محمّد بن علي) وأبي الحسن علي بن محمّد، وأبي محمّد الحسن بن علي بن محمّد صلوات الله عليهم، والأعلام الرؤساء، المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يُطعن [مَطعن] عليهم، ولا طريق إلىٰ ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأُصول المدوّنة، والمصنّفات المشهورة.

وكلّهم قد أجمعوا نقلاً وعملاً علىٰ أنّ شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يوماً، نقلوا ذلك عن أئمّة الهدىٰ ﷺ، وعرفوه في عقيدتهم، وإعتمدوه في ديانتهم.

وقد فصّلتُ أحاديثهم بذلك في كتابي المعروف بـ«مصباح النور في علامات أوائل الشهور» وأنا أثبت من ذلك ما يدلّ على تفصيلها إن شاء الله).

ثمّ قال ﷺ: (فمّمن روىٰ عن أبي جعفر محمّد بن علي الباقر ﷺ، أنّ شهر

---

(١) رسالة جوابات أهل الموصل في العَدَد والرؤية: ص٢٥.

رمضان شهر من الشهور، يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان: أبو جعفر محمّد بن مسلم...).

ثمّ قال طاب رمسه في آخر كلامه: (وأخبار الرؤية، والعمل بها، وجواز نقصان شهر رمضان قد رواه جمهور علماء الإمامية، وعمل بها كافّة فقهائهم، فاستَودَعَتْهُ الأئمّةُ عليهم السلام خاصّتَهم، فدلّ ذلك على أنه محض الحقّ، وليس من باب التقيّة في شيء).

وقد عدّهم رحمه الله تعالىٰ بما يلي بيانه علىٰ ترتيب ذكرهم في نقل تلك الأحاديث وهم:

(١) محمّد بن مسلم الثقفي الطحّان.

(٢) محمّد بن قيس البجلي.

(٣) أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني الخارقي[1].

(٤) عمّار بن موسىٰ الساباطي.

(٥) أبو أحمد عمر بن الربيع البصري.

(٦) أبو الصباح الكناني العبدي إبراهيم بن نعيم.

(٧) منصور بن حازم أبو أيّوب البجلي.

(٨) عبدالله بن مسكان.

(٩) أبو أسامة زيد الشحّام.

(١٠) يونس بن يعقوب البجلي الدهني.

---

(١) لعلّ عدّه من الممدوحين مع تضعيف الكشّي إيّاه في رجاله: ص١٩٩، من جهة الإعتماد على قوله ووثاقته، أو أنّ الأحاديث المرويّة عنه كانت في زمان إستقامته.

(١١) إسحاق بن جرير البجلي.

(١٢) جابر بن يزيد الجعفي.

(١٣) أبو خالد الواسطي[١].

(١٤) عبدالله بن أبي يعفور العبدي.

(١٥) عبدالله بن بكير بن أعين الشيباني.

(١٦) معاوية بن وهب البجلي.

(١٧) عبد السلام بن سالم البجلي.

(١٨) عبد الأعلىٰ بن أعين العجلي.

(١٩) هارون بن حمزة الغنوي الصيرفي.

(٢٠) الفضيل أو الفضل بن عثمان المرادي الصائغ الأنباري.

(٢١) سماعة بن مهران الحضرمي.

(٢٢) عبيد بن زرارة بن أعين الشيباني.

(٢٣) حمّاد بن عثمان الرواسي الملقّب بالناب.

(٢٤) يعقوب بن سالم الأحمر.

(٢٥) عبد الكريم بن عمر الخثعمي الملقّب بكرّام.

(٢٦) عيسىٰ بن أبي منصور صبيح العرزمي.

(٢٧) قتيبة بن محمّد الأعشىٰ.

(٢٨) شعيب بن أعين الحدّاد.

(٢٩) الفضيل بن يسار النهدي.

---

(١) كما هو المحكي عن نسخة السيّد المرعشي طاب ثراه، وفيه أبو مخلّد والصواب أبو خالد كما أثبت.

(٣٠) أبو أيّوب عثمان بن عيسىٰ الخزّاز.

(٣١) فطر بن عبد الملك.

(٣٢) حبيب الجماعي.

(٣٣) عمر بن مرداس.

(٣٤) محمّد بن عبدالله بن الحسين الجواني.

(٣٥) محمّد بن الفضيل الصيرفي الأزدي.

(٣٦) أبو علي بن راشد وكيل الإمام العسكري عليه السلام.

(٣٧) عبيدالله بن علي الحلبي.

(٣٨) محمّد بن علي الحلبي.

(٣٩) عمران بن علي الحلبي.

(٤٠) هشام بن الحكم مولىٰ كندة.

(٤١) هشام بن سالم الجواليقي.

(٤٢) عبدالله بن سنان بن طريف.

الفائدة العاشرة

في بيان إعتبار توثيقات الرجاليّين المتأخّرين

ممّا تثبت به وثاقة الراوي وحسن حاله تنصيص أحد أعلام الرجاليّين المتأخّرين كالسيّد ابن طاووس، وآية الله العلّامة، والشهيد السعيد، والعلّامة المجلسي ونحوهم على توثيقه ومدحه.

لأنّ خبر الثقة معتبر في جميع ما أخبر به في الأحكام والموضوعات كما تقدّم، ومن الموضوعات إخبار هؤلاء الثقات في التوثيقات، كما أشرنا إليه في الفائدة الخامسة المتقدّمة عند بيان وجه حجيّة قول الرجاليّين.

لكن اختار عدم حجيّة توثيقات المتأخّرين سيّد المشايخ[1] فقال في كلامه المفصّل:

(وامّا توثيقات ابن طاووس، والعلّامة، وابن داود، ومن تأخّر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيداً عن عصرهم فلا عبرة بها فأنّها مبنيّة على الحدس والإجتهاد جزماً.

---

(١) المعجم: ج١ ص٤٢.

وذلك فانّ السلسلة قد إنقطعت بعد الشيخ، فأصبح عامّة الناس إلّا قليلاً منهم مقلّدين يعملون بفتاوي الشيخ، ويستدلّون بها كما يُستدلّ بالرواية على ما صرّح به الحلّي في السرائر، وغيره في غيره....

وعلى الجملة فالشيخ ﷺ هو حلقة الإتّصال بين المتأخّرين وأرباب الأُصول التي أُخذ منها الكتب الأربعة وغيرها، ولا طريق للمتأخّرين إلى توثيق رواتها وتضعيفهم غالباً إلّا الإستنباط وإعمال الرأي والنظر...

وقد تحصّل ممّا ذكرناه انّ ابن طاووس والعلّامة وابن داود ومن تأخّر عنهم إنّما يعتمدون في توثيقاتهم وترجيحاتهم على آرائهم وإستنباطاتهم، أو على ما إستفادوه من كلام النجاشي أو الشيخ في كتبهم، وقليلاً ما يعتمدون على كلام غيرهما، وقد يخطئون في الإستفادة...).

ولا يخفىٰ أنّ في كلامه زيد في علوّ مقامه مواضع للإشكال، وعدم صحّة الإستدلال، ومن ذلك:

(١) انّ ما أفاده من بناء توثيقات المتأخّرين على الحدس والإجتهاد جزماً، غير تامّ فانّه قد يكون منشأ توثيقاتهم نقل كابرٍ عن كابر، فيكون خبر التوثيق لديهم محسوساً.

ولا دليل علىٰ أنّه لم يصل سبب التوثيق إلى العلّامة حسّاً، كما لا دلالة علىٰ إنحصار طرق العلّامة وغيره فيما ذكروه من الطرق إجازةً، ولا مانع من أن يكون له طريق آخر إلى التعديل، فيكون توثيقه حسّياً.

ويشهد للحسّية كلام نفس صاحب المعجم فيما تقدّم من قوله: (ولا طريق إلىٰ توثيق رواتها غالباً إلّا الإستنباط) فهو تصريح بغلبة الإستنباط والحدس لا دوامه، ويستفاد منه وجود الطريق الحسّي نادراً، فإذا أمكن الطريق الحسّي في

النادر أمكن في الغالب لأنّ حكم الأمثال سواء.

ويؤيّدنا انّ العلّامة والشهيد وأضرابهما عارفون بالصناعة، وعالمون بأنّ إجتهادهم لا يكون معتبراً لغيرهم من المجتهدين، ومع ذلك نراهم وثّقوا جملةً وضعّفوا آخرين، وبيّنوا ذلك بدون إستدلال على مدّعاهم، فنفهم منه الحسّية في خبرهم، وإلّا فما قيمة مقالتهم.

كما أفاد هذا الجواب سيّدنا الشريف التقي الطباطبائي القمّي دام ظلّه[1].

(٢) انّ الإستدلال لعدم حجيّة توثيقات المتأخّرين بدليل إحتمال الخطأ في إستفادتهم كما ورد في آخر كلامه غير تامّ بتاتاً.

لأنّ هذا الإحتمال موجود في غيرهم من سائر الرجاليّين حتّى المتقدّمين أيضاً، إلّا أنّه منفي بأصالة عدم الخطأ.

فلا يوجب هذا الإحتمال التوقّف في الأخذ بكلامهم، وكم وَقَفَ المتأخّر على ما لم يقف عليه المتقدّم من الآثار في الفقه والرجال[2].

(٣) انّ إعتبار الحسّية أساساً في توثيق الرجالي إنّما هو مبنيٌّ على كون إعتبار قول الرجالي من باب الشهادة..

وهذا المبنىٰ غير تامّ في نفسه، وإلّا للزم فيه ما يعتبر في الشاهد والشهادة وهو معلوم العدم.

على أنّه لم ينحصر في الشهادة حتّى عند نفس السيّد ﵀ الذي إعتبر قول الرجالي من باب حجيّة خبر الثقة الذي لا يضرّه إحتمال الحدس كما أفاده قبل

---

(١) عمدة المطالب: ج٤ ص٢٠٣.

(٢) تهذيب المقال: ج١ ص١٠٢.

صفحة من كلامه المتقدّم.

والحقّ في المبنىٰ أنّ إعتبار قول الرجالي إنّما هو من باب الإخبار، ودليل إعتباره هو دليل إعتبار الأخبار، كما أفاده شيخنا الأُستاذ التبريزي أعلى الله مقامه في مجلس الدرس.

وعلىٰ هذا المبنىٰ نقول أنّه يعتبر في الإخبار صدوره عن علم لا عن حسٍّ، ومعلوم أنّ توثيقات علمائنا المتأخّرين صادرة عن علمهم، وأخباراتهم علميّة منهم، فيثبت الإعتبار في توثيقهم.

ثمّ أنّه إذا بنينا على أنّ الرجوع إلى الرجالي من باب الرجوع إلىٰ أهل الخبرة لم يشترط فيه إستناده إلى الحسّ قطعاً، بل يكفي حدس الخبير الثقة، كما في قول المقوّم بالنسبة إلى الخسارات الذي هو حدسي كثيراً، ومع ذلك هو معتبر يقيناً.

وعلى الجملة فمع تمامية دليل الإعتبار في قول أهل الرجال لا وجه للتفريق بين توثيقات المتقدّمين والمتأخّرين في الحجيّة، بل جميع توثيقاتهم معتبرة في الموارد الرجاليّة.

هذا مضافاً إلى أنّه بناءً على كفاية الوثوق بالصدور ـ كما هو المحقّق المقبول ـ يحصل الوثوق بصدور الحديث إذا وثّق رجال سنده رجال المعرفة مثل ابن طاووس والعلّامة والشهيد والمجلسي ونحوهم من علمائنا المتّقين البارعين، فيعتبر قول الرجاليّين المتأخّرين الثقات، والله هو العاصم من الزلّات.

الفائدة الحادية عشرة

قرائن الوثوق وشواهد الإعتبار في أخبار الحُجج الأطهار عليهم السلام

أوثق الطرق وأسدّ السُبل للفقيه المستنبِط، على صعيد الأخذ والعمل بأخبار النبي والعترة سلام الله عليهم أجمعين، هو جمع القرائنِ والشّواهد المعاضِدة للخبر، والمفيدة للإطمئنان بصدوره، والمقتضية لإعتباره وحُجيّته.

إذ لا شكّ في كون الإطمئنان علماً عرفاً، والعلم حجّة قطعاً، مضافاً إلى كون الأخبار الحجّة مفيدة للعلم تعبّداً.

والقرائن الشواهد التي ينبغي مراجعتها، ويحسن جمع ما أمكن منها، ليحصل الوثوق الخبري منها هي[1]:

(١) كون الراوي في السند عدلاً أو ثقة يُؤمَن منه الكذب عادةً، خصوصاً إذا إنضمّ إلى ذلك جلالته في العلم والفضل والصلاح.

(٢) كون المتن مشتملاً على شاهدٍ لصدق النسبة وصدور الخبر عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، كما يستفاد هذا الإستشهاد من العلّامة المجلسي أعلى الله

---

(١) نبّه على كثير من هذه القرائن المحدّث الحرّ العاملي قدس سره في الوسائل: ج ٢٠ ص ٩٣ الفائدة الثامنة.

مقامه بالنسبة إلى حديثي المفضّل والأهليلجة حيث أفاد عند ذكرهما وبيان إعتبارهما: (أنّ متن الخبرين شاهد صدق على صحّتهما)[١].

(٣) وجود الخبر في كثير من الأُصول الأربعمائة، أو في أصل واحدٍ منها مع طرق متعدّدة، أو مع كون صاحب الأصل ممّن أجمع الأصحاب على تصديقه كزرارة، ومحمّد بن مسلم، وفضيل، أو كون صاحب الأصل من الذين أُجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، ويُعلم ذلك بتصريح الشيخ ﷺ، في فهرسته أو رجاله.

(٤) ان يكون الحديث ممّن أجمعت الطائفة على العمل برواياتهم كعمّار الساباطي، وغيره ممّن تقدّم ذكرهم من الشيخ ﷺ في العدّة.

(٥) وجود الحديث في الكتب المعروضة على الأئمّة الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين، مثل كتاب سليم بن قيس الهلالي، وعبيدالله بن علي الحلبي، ويونس بن عبد الرحمن اليقطيني، والفضل بن شاذان النيسابوري.

(٦) وجود الحديث في الكتب المعتمد عليها والموثوق بها عند أصحابنا الإماميّة، مثل كتب الحسن والحسين إبني سعيد الأهوازيين، وعلي بن مهزيار، وحفص بن غياث، والحسين بن عبدالله السعدي، وعلي بن الحسن الطاطري، ويُعلم ذلك بالتتبّع.

(٧) كون الخبر ثابتاً عمّن لا يروي إلّا عن الثقة مثل محمّد بن أبي عمير الأزدي، وصفوان بن يحيىٰ البجلي، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي.

(٨) كون الحديث موجوداً في الكتب الأربعة الجوامع ونحوها من الكتب

---

(١) بحار الأنوار: ج٣ ص٥٦.

المتواترة والمشهود لها بالصحّة، مثل عيون أخبار الرضا عليه السلام، مع عدم المعارض له.

(٩) كون الرواية من الجماعة الذين وثّقهم الأئمّة المعصومون عليهم السلام مثل زكريا بن آدم القمّي، أو أمروا بالرجوع إليهم كعثمان بن سعيد العَمري، أو أمروا بالعمل برواياتهم مثل بني فضّال.

(١٠) كون الحديث مكرّراً في كتب متعدّدة، معتمدة، مثل تفسير العياشي، ومناقب الشيخ الجليل ابن شهر آشوب السروي، ونوادر أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعري، وروضة الواعظين للفتّال النيسابوري.

(١١) كون الحديث موافقاً للضروريات فانّه، إذا كان كذلك رجع إلى موافقة النصّ المتواتر العلمي، إذ العلم والدليل العلمي يوجب الوثوق بالمضمون الموافق لهما.

(١٢) عدم وجود معارض للحديث، فانّه من موجبات الوثوق به، كما ذكره شيخ الطائفة الطوسي، ونقله الشهيد الأوّل عن الصدوق، وإرتضاه فيما حكاه المحدّث الحرّ العاملي.

(١٣) موافقة الحديث للإحتياط، فيندرج تحت الأحاديث الدالّة على الإحتياط وأخذ الحائطة، فيتأيّد بها.

(١٤) تعلّق الحديث بالمستحبّات، مع ثبوت مشروعية ذلك العمل، فيتقوّىٰ ويُعمل به، لأحاديث مَن بَلَغ[1].

(١٥) عمل إجماع الإماميّة أو مشهورهم بالحديث، فيحصل الوثوق به،

---

(١) وسائل الشيعة: ج١ ص٥٩ ب ١٨ ح.

والإطمئنان بإعتباره.

(١٦) كون الراوي غير متّهم في تلك الرواية، لعدم موافقته لإعتقاده حتّى يحتمل الكذب فيه، نظير روايات العامّة للنصوص الدالّة على إمامة الأئمّة، وبيان معجزاتهم وفضائلهم سلام الله عليهم.

هذه جملة من القرائن المفيدة لوثاقة الراوي، أو المقتضية للوثوق بالرواية، والموجبة لحجيّة ما رُوي إذا إنضمّ إلى هذه القرائن.

وقد ذكرت في المقام قرائن أُخرىٰ قد لا تفيد الوثوق، ونحن نكتفي بما تقدّم، والله العالم.

الفائدة الثانية عشرة

في بيان إنجبار الضعف السَنَدي بالشهرة العمليّة

اعلم أنّ الشهرة في معناها اللغوي مفسّرةٌ بذيوع الشيء وظهوره ووضوحه، يقال: سيف شاهر: أي ظاهر[1].

وفي الاصطلاح العلمي تنقسم إلى أقسام ثلاثة[2] هي:

(١) الشهرة الروائية وهي: شيوع نقل الخبر من قِبَلِ عدّة رواة، على وجهٍ لا يبلغ حدّ التواتر.

(٢) الشهرة العمليّة وهي: إستناد مشهور الفقهاء إلىٰ خبرٍ في مقام العمل به.

(٣) الشهرة الفتوائيّة وهي: شيوع الفتوىٰ بحكم شرعي عند الفقهاء، على وجه لا يبلغ الإجماع.

والمقصود بالذكر هنا هو القسم الثاني يعني الشهرة العمليّة بين المتقدّمين،

---

(١) العين: ج ٢ ص ٩٥١، ولسان العرب: ج ٤ ص ٤٣١، والنهاية الأثيرية: ج ٢ ص ٥١٥.

(٢) مصباح الأُصول: ج ٢ ص ١٤١.

وأنّها إذا قامت على العمل بخبر ضعيف السند فهل هي جابرة لضعف سنده بحيث يصحّ العمل بمتنه أو لا ؟

إشتهر بين الفقهاء المتأخّرين انّ الخبر الضعيف سنده ينجبر بشهرة العمل به، أي عمل أكثر الفقهاء بمضمونه وإستنادهم إليه في مقام الإستنباط والفتوى، فيكون حجّة لحصول الإطمئنان به.

وعُرف أيضاً بأنّ الخبر الصحيح سنده يوهَن بشهرة الإعراض عنه، أي بإعراض أكثر الفقهاء وهجرهم له بواسطة الفتوى على خلافه[1].

والقائلون بإعتضاد الخبر الضعيف بشهرة الفتوىٰ بمضمونها في كتب الفقه جماعة كثيرة كما أفاده الشهيد الثاني ﵀[2].

ولعلّ أوّل من عُرف منه هذا القول هو المحقّق الحلّي، حيث أفاد في مبحث حجيّة خبر الواحد[3]:

(فما قَبِلَه الأصحاب أو دلّت القرائن على صحّته عُمل به، وما أعرض الأصحاب عنه أو شذّ يجب إطراحه).

ثمّ إختاره جمع من أعاظم الفقهاء.

وهو المستفاد قولاً وعملاً من سيّدنا الأُستاذ الروحاني أعلى الله مقامه في مجلس الدرس حيث أفاد في بحث قاعدة الميسور انّ حقّ المطلب في حديث (ما لا يُدرك كلّه لا يُترك كلّه)[4] انّه وان لم يكن له سَنَد إلّا أنّ عمل الفقهاء به كافٍ

---

(١) قواعد الحديث: ص١٠٩.

(٢) الدراية: ص٢٧.

(٣) مقدّمة المعتبر: ص٦.

(٤) غوالي اللئالي: ج٤ ص٥٨ ح٢٠٧.

في إعتباره، فقد عملوا به في موارد عديدة من الفقه.

وفي مقابلهم ذهب آخرون إلىٰ كون الشهرة لا تجبر ضعفاً، والإعراض لا يوهن صحّة في الأخبار. وهو القول الثاني في المسألة.

ذهب إليه سيّد مشايخنا ﷺ إستناداً إلىٰ أنّ الخبر الضعيف غير داخل في موضوع الحجيّة فلا ينجبر بعمل الأصحاب، كما وانّ الحديث إذا كان صحيحاً لا يسقط عن درجة الإعتبار بإعراض الأصحاب فلا يكون الإعراض موهناً[1].

هذا.. وهناك قول ثالث في المقام بالتفصيل بين عمل المشهور بخبر ضعيف فلا يكون جابراً، وبين إعراض المشهور عن حديث معتبر فيكون موهناً له، وهو القول المستفاد المحكي عن شيخنا الوحيد الخراساني دام ظلّه في مجلس الدرس.

ووجه تفصيله هو: انّ العمل مجمل لا لسان له، وهو أعمّ من أن يكون توثيقاً من الفقيه العامل بالخبر وأن يكون لإطمئنانه الشخصي، وقد يعمل بعض السلف برواية ضعيفة إعتماداً على تكرّرها في الأُصول، فلا يكون عملهم جابراً، نعم الإحتياط يوجب عدم الفتوى على خلاف الرواية المعمول بها.

بينما الإعراض عن رواية صحيحة تامّة السند مع كونها بين أيديهم، والجميع متسالم على كون الصحيحة حجّة، يكشف عن أنّهم ظفروا بما خفي علينا من موهنٍ، فيكون إعراضهم موهناً.

واعلم أنّ مقتضىٰ التحقيق يقتضى البحث في مقامين:

الأوّل: الإنجبار.

---

(١) لاحظ مستند العروة الوثقىٰ: كتاب الصوم ج٢ ص١٠٣، ومصباح الأُصول: ج٢ ص٤٧٨.

الثاني: الإنكسار.

أمّا الكلام في المقام الأوّل يعني الانجبار: فهو أنّه إذا إعتمد مشهور الفقهاء المتقدّمين على رواية ضعيفة السند، في عملهم بمضمونها، وإفتائهم على طبقها، مع إحراز إستنادهم إليها لا مجرّد موافقة قولهم لها، كان ذلك قرينة خارجية مفيدة للإطمئنان بصدور تلك الرواية، والإطمئنان حجّة معتبرة، فينتج إعتبار تلك الرواية الإطمئنانية وان كانت ضعيفة الواسطة.

ولصحّة هذه النتيجة وصدقها يلزم إثبات أمرين ليثبت المطلوب، يعني يلزم إثبات.

١/كون عمل المشهور هذا قرينة مفيدة للإطمئنان.

٢/كون الإطمئنان حجّة معتبرة.

ليستفاد جابرية الشهرة العمليّة بالإطمئنان الحاصل منها، حتّى تعتبر الرواية المعمول بها. فنقول:

أمّا كون عمل المشهور قرينة مفيدة للإطمئنان فلوجهين:

الوجه الأوّل: انّ عمل السلف الصالح خصوصاً شيخ الطائفة ومن تقدّم عليه لقرب عهدهم بعهد المعصومين عليهم السلام، وكثرة معرفتهم بالرواة، وتثبّتهم في الحديث، وورعهم في الدين، لابدّ وأن يكون عملهم بخبر ضعيف من جهة إحتفافه بقرائن قطعيّة موجبة للأخذ به والعمل بمؤدّاه، كما هو المعروف في الإستدلال.

قال المحقّق المامقاني أعلى الله درجته[1]:

---

(١) مقباس الهداية: ج ١ ص ١٩٣.

(... إنّ من لاحظ كثرة القرائن للمقاربين لعهد الأئمّة عليهم السلام، وإختفائها علينا، إطمأنّ من إشتهار العمل بالخبر الضعيف بصدوره من مصدر الحقّ.

والمنصف يجد أنّ الوثوق الحاصل من الشهرة ليس بأقلّ من الوثوق الحاصل من توثيق رجال السند...

ضرورة أنّ المدار على الوثوق والإطمئنان، فإذا حصل من الشهرة الحاصلة بعد زمن الشيخ رحمه الله فما المانع من جعلها بمنزلة توثيق الشيخ رحمه الله ومن تأخّر عنه؟...

وأمّا نسبة التقليد إلى من تأخّر عن الشيخ رحمه الله فيجلّ عنه مثله ـ أي الشهيد الثاني ـ لأنّه سوء ظنّ بحملة الشرع.

وليس التقليد إلّا الأخذ بقول الغير من غير دليل، ومن البيّن أنّ من تأخّر عن الشيخ رحمه الله لم يأخذوا بقوله تقليداً، بل إعتماداً على ما إعتمد عليه من الأخبار وثوقاً بتصحيحه).

وقال المحقّق الهمداني قدّس الله نفسه[1]:

(المدار على وثاقة الراوي، أو الوثوق بصدور الرواية.

وان كان بواسطة القرائن الخارجيّة، التي عمدتها كونها مدوّنة في الكتب الأربعة، أو مأخوذة من الأصول المعتبرة مع إعتناء الأصحاب بها وعدم إعراضهم عنها).

الوجه الثاني: انّ عمل القدماء بخبر ضعيف السند إنّما كان في زمن وجود الأصول الحديثيّة الأربعمائة، التي عرفت إعتبارها في الفائدة الثالثة المتقدّمة،

---

(١) كتاب الصلاة من مصباح الفقيه: مبحث الوقت ص١٢.

وتقدّم بيان إمتيازها بكتابتها في نفس عصر المعصومين ﷺ، وحصلت المبادرة إليها قبل نسيانها وعروض الخطأ عليها، وصُحّح كثير منها عند المعصوم إلىٰ زمن الإمام العسكري ﷺ، بل أُمر بالتحدّث بها وصُرّح بحقّيتها في الأحـاديث التـي تقدّمت الإشارة إليها...

ومع مصدريّة تلك الأُصول للقدماء، ووجودها عندهم، يُطمأنّ بـوجود ذلك الخبر الذي علموا به معتبراً في تلك الأصول، أمّا بسلامة سنده في الأصل، أو تصحيح ذلك الأصل عند المعصوم ﷺ، فأفتىٰ القدماء على طبقه.

فيكون عملهم قرينة إطمئنانية، ودلالة وثوقية يـحصل مـنها الإطـمئنان بذلك الحديث، وإن كان ضعيف السند عندنا، كما أفاد هذا الوجه سيّدنا الأُستاذ الكوكبي اعلى الله مقامه في مجلس البحث.

وبحصول الإطمئنان بسلامة السند، مضافاً إلى الوثوق بالصدور، يندفع ما تقدّم من الإستدلال للقولين الثاني والثالث في المسألة.

وامّا كون الإطمئنان حجّة فلما يلي:

انّ حقيقة الإطمئنان هو سكون النفس، كما هو المتفاهم عرفاً، والمـفسَّر لغةً[1].

وهو المعبّر عنه بالعلم العادي، وإحتمال الخلاف فيه موهون جدّاً.

وحجيّته ثابتة ببناء العقلاء عليه، وعدم ردع الشارع المقدّس عنه[2].

---

(١) المشكـاة: ص١٥٢، والمـفردات: ص٣٠٧، والعين: ج٢ ص١٠٩٥، والمـحيط: ج٩ ص١٩٣، واللسان: ج١٣ ص٢٦٨، والأساس: ص٣٩٦، والمجمع: ص٥٦٣، بل فُسر بما فوق سكون النفس في مجمع البيان: ج٢ ص٣٧٢، وكنز الدقائق: ج٤ ص٤٢٨.

(٢) قواعد الحديث: ص١١٩.

وحجيّة الإطمئنان كلّيةً ثابتة عند الفقهاء، ولا ريب فيها عندهم، بل عليه عملهم فإذا كان الإطمئنان في نفسه حجّة معتبرة، وحصل ذلك الإطمئنان في رواية، تمّ إعتبارها وجواز العمل بها.

وبهذا صحّحوا العمل بدليل قاعدة الميسور، يعني مثل حديث ما لا يدرك الذي ينجبر ضعف سنده بعمل الأصحاب به كما تقدّم.

وبه عملوا أيضاً في مباحث الضمان بالنبوي الشريف «على اليد ما أخذت حتّىٰ تؤدّي»(١) كما مثّل به، إلّا أنّه حُقّق فيه القول بأنّ حجيّته من حيث الشهرة الروائية لا الشهرة العلميّة، فهو من الأحاديث المجمع عليها.

وعلى الجملة.. يستفاد في النتيجة بواسطة حجيّة الإطمئنان الحاصل من عمل المشهور القدمائي بالشروط المتقدّمة، إعتبار تلك الرواية التي اطمأنّ بصدورها.

بل يمكن في المقام الإستدلال بصدق التبيّن في آية النبأ الشريفة على هذا الإطمئنان المُخرج عن التحيّر في الخبر الضعيف سنداً، كما يستفاد من الشيخ الأعظم الأنصاري طاب ثراه في الرسائل(٢).

ويؤيّده تفسير التبيّن بظهور الشيء ووضوحه وإنكشافه(٣)، المناسب للإطمئنان بصدور الحديث عن المعصوم عليه السلام، الموجب لإنكشافه.

وامّا الكلام في المقام الثاني يعني الإنكسار: فينبغي أن يقال:

انّ في مقابل إنجبار ضعف السند بعمل مشهور القدماء بملاك حصول

---

(١) غوالي اللئالي: ج١ ص ٢٢٤.

(٢) فرائد الأصول: ص٧٨.

(٣) مجمع البحرين: ص٥٥٠.

الإطمئنان، يكون إعراضهم عن خبر صحيح موجباً لوهنه بملاك سلب الإطمئنان بالصدور، إذا سُلب الإطمئنان بالإعراض.

وذلك نظير إعراض المشهور عن صحيحة سيف بن عميرة في جواز التمتّع بأمة المرأة من غير إذن سيّدتها[١].

إذ المعروف بين الأصحاب عدم جوازه، بل هو الذي إستقرّ عليه المذهب ويمكن دعوىٰ تحصيل الإجماع عليه، إلّا من الشيخ في محكي النهاية والتهذيب حيث عمل بها[٢].

ومُثّل لذلك بإعراض المشهور في مسألة الهلال عن العمل بصحيحة مرازم عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا تطوّق الهلال فهو لليلتين»[٣].

لكن قد يستظهر صغرويّاً أنّ هذا الإعراض ليس بموهنٍ لتلك الصحيحة، لأنّه ليس لخللٍ فيها، بل هو لما استدلّوا به من معارضتها مع الأخبار الصحاح الصراح المستفيضة الدالّة على أنّه مع إفطار اليوم المشكوك لا يقضيه إلّا مع قيام البيّنة بالرؤية، وكذا أخبار الصوم بالرؤية، ويَضعف حديث مرازم عن معارضة تلك الأخبار[٤]، فإعراض المشهور عن حديث مرازم إنّما هو لأجل هذه المعارضة، وهي غير قادحة.

بداهة أنّ نصوص الرؤية أو عدم القضاء إلّا ببيّنة الرؤية، مطلقات غير آبية عن التقييد الذي هو ليس بعزيز في الفقه، فأي مانع من أن تكون صحيحة مرازم

---

(١) وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٦٣ ب١٤ ح١.

(٢) الجواهر: ج٢٩ ص٢١٥.

(٣) وسائل الشيعة: ج٧ ص٢٠٣ ب٩ ح٢.

(٤) الحدائق: ج١٣ ص٢٩٠.

مقيّدة لإطلاقها[1].

وعلى هذا فلابدّ في موهنية الإعراض أن يكون الخبر بمرأىً من الفقهاء المتقدّمين، وظهوره في المضمون المستفاد منه، ومع ذلك أعرض عنه مشهورهم، وكان إعراضهم كاشفاً عن خللٍ في ذلك الخبر مانع عن العمل، أو كان مفيداً لعدم صدوره، بحيث سَلَب الإطمئنان بمأثوريته. فإذا كان كذلك حصل الوهن في ذلك الخبر.

وبسلب الإطمئنان بالمأثورية يندفع ما إستدلّ به لعدم موهنيّة الإعراض في القول الثاني المتقدّم.

نعم إذا لم يُفد الإعراض ذلك، كما إذا كان وجه إعراضهم المعارضة، كما عرفت في صحيحة مرازم المتقدّمة.

أو كان وجه الإعراض عدم فهمهم الحرمة أو الوجوب أو الشرطيّة أو المانعية من الخبر مثلاً لا الخلل، فلا وجه لسقوطه عن الحجيّة.

وذلك نظير إعراضهم عن ظاهر صحيحة الحميري الواردة في الوسائل[2] في حرمة التقدّم على قبر المعصوم عليه السلام في الصلاة.

حيث نسب إلى المشهور عدم عملهم بظاهر الحرمة بل إختاروا كراهة التقدّم. خلافاً للشيخ البهائي، والعلّامة المجلسي، والفيض الكاشاني، وصاحب الحدائق، وبعض المتأخّرين، حيث ذهبوا إلى الحرمة والمنع.

فإعراض المشهور عن ظاهر صحيحة الحميري لا يوجب وهنها، لأنّ

---

(١) مستند العروة الوثقى: كتاب الصوم ج٢ ص١٠٤.

(٢) وسائل الشيعة: ج٣ ص٤٥٤ ب٢٦ ح١.

إعراضهم عنها ليس لخلل فيها، بل لعدم فهمهم الحرمة منها، لكن تؤيّد الحرمة بحديث هشام بن سالم الذي هو الحديث السابع من الباب فلاحظ.

لذلك قال سيّد المستمسك[1] بعد قول سيّد العروة أعلى الله مقامهما الرفيع، في شروط مكان المصلّي[2]: أن لا يكون متقدّماً علىٰ قبر المعصوم ﷺ، ما نصّه:

(انّ إعراض المشهور إنّما يقدح في الحجيّة لو كان كاشفاً عن إطّلاعهم على عدم الصدور، أو على وجه الصدور، أو علىٰ قرينة تقتضي خلاف الظاهر، بحيث لو إطّلعنا عليها لكانت قرينة عندنا.

والجميع غير ثابت في المقام لجواز كون الوجه في الإعراض عدم فهمهم منها الوجوب).

وتلاحظ المسألة تفصيلاً في الحدائق[3].

وعلى الجملة.. يكون عمل مشهور القدماء الإستنادي الإطمئناني موجباً لإعتبار الخبر، وجابراً لضعف السند.

كما يكون إعراضهم الكاشف عن الخلل والموجب لسلب الإطمئنان بالأثر موهناً لصحيح الخبر، والله العالم.

---

(١) مستمسك العروة الوثقى: ج ٥ ص ٤٦٤.

(٢) العروة الوثقى: كتاب الصلاة فصل مكان المصلّي الشرط السابع.

(٣) الحدائق الناضرة: ج ٧ ص ٢٢٠.

الفائدة الثالثة عشرة

في ذكر المرضيين من أصحاب رسول ربّ العالمين

صلّى الله عليه وآله الطاهرين

ستعرف في الفائدة السابعة عشرة أنّه يتوقّف قبول خبر الصحابي علىٰ ثبوت عدالته، أو وثاقته، أو مدحه.

كما عرفت في الفائدة السادسة أنّ من ألفاظ المدح المقبول قولهم في شخصٍ: أنّه مرضيّ فانّه يكشف عن كونه مرضيّاً عند الأصحاب ومقبولاً لديهم، وهو مدح موجب للوثوق بالراوي، والأستيثاق بروايته.

فإذا ورد هذا المدح في حقّ أحد من الصحابة كان ممدوحاً بالمدح المقبول، ومعتبر الحديث في الفروع والأُصول.

علماً بأنّ هناك بعض الصحابة مستغنون عن هذا المدح، لكونهم من الأركان، كما ستعرفه في العنوان الثالث من الفائدة الرابعة عشرة الآتية.

أو لكونهم من الباقين علىٰ منهاج النبي الأكرم ﷺ بلا تغيير ولا تبديل كما في العنوان الرابع منها.

أو لكونهم من خواص أمير المؤمنين عليه السلام كما في العنوان الثامن منها، أو

لكونهم من السابقين الراجعين كما في العنوان العاشر منها.

بل انّ بعض أصحاب الرسول الأعظم ﷺ حازوا قصب السبق، والمضمار الأوثق في علوّ الدرجة، ورفعة الشأن نظير عمّه الكفيل أبي طالب، وعمّه الشهيد حمزة، وابن عمّه الطيار جعفر سلام الله عليهم.

كما وانّ من الصحابة مَن إستُشهد في إحدىٰ غزوات أو سرايا النبي ﷺ ولم يبق إلىٰ حين إرتحال النبي وإرتداد الناس بعده. فشهادته هذه تكشف عن قوّة إيمانه وصحّة عقيدته وحسن حاله، كما تلاحظ ذكرهم في ضمن بيان وشرح غزواته ﷺ[1].

بل اُفيد أنّ الأصحاب المتوفّين في عهده ﷺ قبل زمان الإفتتان يمكن القول بحسن حالهم، ممن لم يعرف منه زيغ.

لأنّ النبي ﷺ في مرض موته زار قبور البقيع وقال لهم «طوبىٰ لكم سبقتم الفتن، وسلمتم من المحن»[2].

وامّا باقي الصحابة فهم جمع كثير، وجمّ غفير، حتّى انّه بلغ الحاضرون في حجّة الوداع مع النبي ﷺ مبلغاً كثيراً يصل إلىٰ تسعين الف شخص في أقلّ تقدير كما نقله العلّامة الأميني ﵀[3] فيُحتاج في إحراز عدالتهم، أو الوثوق بهم، أو المدح المقبول لهم إلىٰ ورود ذلك من الأعاظم المعتمدين.

والمقصود بالفائدة هنا هو أنّ جمعاً من الصحابة اُفيد كونهم مرضيين، فيستفاد إعتبارهم بهذا المدح في تصريح السيّد المقدّس الكاظمي ﵀، الذي هو

---

(١) بحار الأنوار: ج٢٠ ب١١ ـ ٢٠ ص١ ـ ٣٧٧.

(٢) قاموس الرجال: ج١ ص٢٠.

(٣) الغدير: ج١ ص٩.

العلم المعتمد تلميذ السيّد بحر العلوم، والوحيد البهبهاني، وأُستاذ السيّد شبّر، وحجّة الإسلام الشفتي، وغيرهم من الأعيان.

ويكفيه تعبير الشيخ الأعظم الأنصاري ﷺ عنه في بعض عبارات رسائله بكونه محقّقاً ومقدّساً[١]...

فيحصل الوثوق والإطمئنان بمدح السيّد لمن جعلهم من الصحابة المرضيين في كتابه[٢].

وهم عدا من تقدّمت الإشارة إليهم من الصحابة العظام، الجماعة التالية أسماؤهم:

(١) إبراهيم بن أبي رافع.

(٢) أُبيّ بن ثابت.

(٣) أُبيّ بن عمارة.

(٤) أُبيّ بن قيس.

(٥) أُبيّ بن كعب كاتب الوحي.

(٦) أُسامة بن زيد.

(٧) البراء بن عازب، إلّا أنّه قد ورد فيه الجرح كما عرفت فيما تقدّم[٣] لكن تقدّم أيضاً عدم صلاحية الذمّ لإسقاطه، لمعارضته مع شهادة البرقي بأنّه كان من أصفياء أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام[٤] فلاحظ.

---

(١) فرائد الأُصول: ص ٥٠ وص ٢٣٦.

(٢) عدّة الرجال: ج ٢ ص ٧.

(٣) التنقيح: ج ١ ص ١٦١.

(٤) المعجم: ج ٣ ص ٤٧٣.

(٨) البراء بن معروف.

(٩) الحارث بن النعمان بن أُميّة.

(١٠) الحارث بن قيس.

(١١) الحارث بن هشام.

(١٢) العبّاس بن عبد المطلّب، وأولاده عبدالله وعبيدالله والفضل وقثم.

(١٣) المغيرة بن نوفل بن الحارث.

(١٤) أبو اليُسر كعب بن عمر بن عبّاد.

(١٥) أبو أُمامة الخزرجي.

(١٦) أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلّب.

(١٧) أرقم بن أبي أرقم المخزومي.

(١٨) أسعد بن زرارة.

(١٩) أسيد بن حضير.

(٢٠) أوس بن ثابت بن المنذر.

(٢١) بشر بن البراء بن معروف.

(٢٢) بلال بن رباح مؤذّن الرسول صلى الله عليه وآله.

(٢٣) تميم مولى خدش بن الصمّة.

(٢٤) ثابت بن الضحّاك.

(٢٥) ثابت بن زيد.

(٢٦) ثابت بن قيس.

(٢٧) جرير بن عبدالله البجلي.

(٢٨) جعفر بن أبي سفيان بن عبد المطلّب.

(٢٩) حارث بن سراقة.

(٣٠) حارث بن عُمير.

(٣١) حارث بن هشام بن المغيرة المخزومي.

(٣٢) حريث بن زيد.

(٣٣) خالد بن سعيد بن العاص.

(٣٤) ربيعة بن الحارث بن عبد المطّلب.

(٣٥) زيد بن ثابت.

(٣٦) عامر بن واثلة.

(٣٧) عبّاس بن عتبة بن أبي لهب.

(٣٨) عبد الرحمن بن جند الجمحي.

(٣٩) عبد الغفّار بن القاسم.

(٤٠) عبدالله بن الزبير بن عبد المطّلب.

(٤١) عبدالله بن بديل بن ورقاء الخزاعي.

(٤٢) عبدالله بن ربيعة.

(٤٣) عبدالله وعون إبنا جعفر الطيّار.

(٤٤) عقبة بن عمر.

(٤٥) عقيل بن أبي طالب.

(٤٦) عمرو بن أُمّ مكتوم العامري.

(٤٧) مالك بن نويرة.

(٤٨) محمّد بن عمر بن حزم.

(٤٩) نعمان بن عجلان.

(٥٠) هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص.

الفائدة الرابعة عشرة

في بيان المصطلحات الرجاليّة

للرجاليين مصطلحات كُليّة متداولة عندهم وفي كتبهم، يذكرونها ويشيرون إليها في ترجمة الرواة، وعند توصيف الأشخاص.

فيقولون مثلاً: إنّ فلان من أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام، أو من شرطة الخميس، ونحو ذلك.

فلنبيّن المقصود بهذه العناوين حتّى يفيدنا بصيرة لمعرفة الحال في علم الرجال.

وهي أربعة عشر عنواناً، نذكرها تباعاً بحسب ترتيب حروف الهجاء، بعون الله تعالى:

(١) الإثنىٰ عشر الذين أنكروا علىٰ أبي بكر

وهم أهل الدفاع عن الحقّ، وأتباع الإمام المصدِّق، ومختاروا طريق الصواب، والأعاظم الصفوة من الأطياب، إثنىٰ عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار، ممّن أنكر علىٰ أبي بكر جلوسه في منصب الخلافة، وغصبه حقّ أمير المؤمنين وحجّة ربّ العالمين علي بن أبي طالب عليه السلام، فكانوا ممّن سلكوا الطريق

المقبول، واتّبعوا منهاج الرسول ﷺ.

وقد ورد ذكرهم وحديثهم، وبيان خطبهم وإحتجاجهم، في حديث الإمام الصادق عليه السلام المرويّ في كتاب الإحتجاج[1]، وذكر حديثهم أيضاً الشيخ الصدوق في الخصال[2].

وهم ثمانية من المهاجرين وأربعة من الأنصار.

أمّا الثمانية المهاجرون فهم: خالد بن سعيد بن العاص، والمقداد بن الأسود، وأُبيّ بن كعب، وعمّار بن ياسر، وأبو ذرّ الغفاري، وسلمان الفارسي، وعبدالله بن مسعود، وبُريدة الأسلمي.

وأمّا الأربعة من الأنصار فهم: خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وسهل بن حنيف، وأبو أيّوب الأنصاري، وأبو الهيثم بن التيّهان.

فهؤلاء تمام الإثنىٰ عشر رضوان الله عليهم، الذين كانوا في أعلىٰ درجات الوثاقة والإعتبار.

(٢) أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام

صَفْوُ الشيء في اللغة: خالصه وخياره، وَصَفْوُ المال: جيّده وأحسنه، والصَفيّ من الرجال: من يُختار ويُصطفىٰ، وجمعه أصفياء، نظير وفيّ الذي يجمع علىٰ أوفياء.

والمقصود بأصفياء أمير المؤمنين عليه السلام هم أربعة عشر رجلاً حُكي عن البرقي وشيخه عدّهم من أصفياء أصحاب علي عليه السلام..

---

(١) الإحتجاج للشيخ الطبرسي: ج١ ص٩٧.

(٢) الخصال: ص٤٦١ ح٤.

فيكون هذا مدحاً لهم، وإعتماداً عليهم، وموجباً للسكون إليهم وإلىٰ حديثهم. وهم كما تلاحظهم في الخلاصة[١]، والتنقيح[٢] كالتالي ذكرهم:

(١) جابر بن عبدالله الأنصاري.

(٢) عمرو بن الحمق الخزاعي.

(٣) ميثم بن يحيىٰ التمّار.

(٤) رشيد الهجري.

(٥) حبيب بن مظاهر الأسدي.

(٦) محمّد بن أبي بكر.

(٧) أبو سعيد الخدري.

(٨) أبو ساسان.

(٩) الحصين بن المنذر الرقاشي.

(١٠) أبو عمرة ثعلبة بن عمر.

(١١) أبو ليلىٰ يسار ـ أو داود ـ بن بلال بن اجيحه الأنصاري.

(١٢) أبو برزة نضلة بن عبدالله ـ أو عبيدالله ـ الأسلمي.

(١٣) عرفة الأزدي.

(١٤) سُتير بضمّ السين المهملة كما في الخلاصة، لكن إستظهر في المعجم[٣] انّه شتير بن شكل العبسي.

(١٥) البراء بن عازب الأنصاري.

---

(١) الخلاصة: القسم الأوّل في المعتمدين ص ١٩١.

(٢) تنقيح المال: ج ١ ص ١٩٧.

(٣) المعجم: ج ٩ ص ١٥.

هؤلاء الخمسة عشر ممّن إعتمد عليهم البرقي ومدحهم وجعلهم من أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام.

ولم يعارضه جرح فيهم إلّا في البراءة بن عازب، كما تلاحظ حاله في التنقيح[١]. وقد أفاد العلّامة المجلسي[٢] انّه ورد فيه مدح وذمّ، ولم يرجّح أحدهما على الآخر.

وان كان ذهب في المعجم[٣] إلىٰ عدم صلاحية الذمّ لمعارضة شهادة البرقي له بأنّه كان من أصفياء أصحاب أمير المؤمنين أرواحنا فداه.

(٣) الأركان الأربعة:

الركن في اللغة هو: جانب الشيء الذي يُسكن إليه، ويُستعار للقوّة[٤] ويُجمع علىٰ أركان، ويستعمل عرفاً في الجوانب الأساسيّة للشيء كما هو ظاهر.

وقد إصطلح شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله في التعبير بها، وتكرّر منه في رجاله ذكر الأركان الأربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، في مقامات متعدّدة.

بل يظهر من بعض كلمات الأعلام أنّ التعبير بالركنيّة في الأربعة الذين يأتي ذكرهم كان من الأعلام والمحدّثين قبل شيخ الطائفة رحمه الله أيضاً.

وإستفاد في التنقيح[٥] من تعليلاتهم في حقّ هؤلاء الأجلّاء انّ العلماء إنّما

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص١٦١.

(٢) التنقيح: ج١ ص١٦١.

(٣) المعجم: ج٣ ص٢٧٣.

(٤) المفردات: ص٢٠٣.

(٥) تنقيح المقال: ج١ ص١٩٧.

يُسمّون بالركن من لم يتّق من القوم الظالمين، بل خالفهم في مسألة الخلافة، وتمسّك بولاية أمير المؤمنين عليه السلام ظاهراً وباطناً وسرّاً وجهراً.

وهؤلاء الأركان الكرام هم:

(١) سلمان الفارسي، أبو عبدالله أوّل الأركان الأربعة وأعظمهم.

(٢) المقداد بن الأسود الكندي، أبو معبد.

(٣) جندب بن جنادة الغفاري، أبو ذرّ.

(٤) عمّار بن ياسر الأسدي، أبو يقظان.

وهؤلاء مستغنون عن المدح والإطراء، أو التوصيف والثناء.

وتلاحظ علوّ شأنهم، وجلالة قدرهم، وعظم منزلتهم، ومدح المعصومين عليهم السلام لهم في الكتب المتصدّية لبيان مقامهم، مثل الجوامع الرجاليّة، ونفس الرحمن للمحدّث النوري، وكتب الرجال[1].

وعليه فالأركان الأربعة في أعلىٰ مراتب الوثاقة، وأحاديثهم صحاح اعلائية.

(٤) الباقون علىٰ منهاج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ورد هذا الإصطلاح في الفائدة الثانية عشرة من التنقيح[2] عنواناً لجماعة من خيرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عُبّر عنهم في لسان مولانا الإمام الرضا عليه السلام بأنّهم: (مَضَوا علىٰ منهاج نبيّهم، ولم يُغيّروا ولم يُبدّلوا).

---

(١) لاحظ رجال الكشّي: ص١٢ و ص٢٧ و ص٣١، وتنقيح المقال: ج٣ ص٢٤٤.

(٢) تنقيح المقال: ج١ ص١٩٨.

والمضيّ على الأمر: بمعنى المداومة فيه، والبقاء إلى الآخر عليه.

والمنهاج هو: الطريق الواضح البيّن.

وعدم التغيير وعدم التبديل يفيدان: الإستقامة في الطريقة، وعدم الإنحراف عن الحقيقة.

فهذه العبارة الشريفة من كلام المعصوم عليه السلام تفيد أنّ هؤلاء الأخيار قد بَقَوا إلىٰ حين موتهم علىٰ جادّة الصواب في طريق نبيّهم، وإستقاموا في سيرهم وسيرتهم، وحَسُنَ حالهم وطابت سريرتهم، ولم يصدر منهم إنحراف في الدين، ولا حَدَث فيهم تغيير لشريعة سيّد المرسلين، حتّىٰ أُمر في الحديث بموالاتهم، ووقع الترضّي لهم والترحّم عليهم. بل أُمر بموالاة أتباعهم والمهتدين بهداهم والسالكين منهاجهم.

وهذه من أجلّ التزكيات المُدرجة لأحاديثهم في الصحاح الأعلائيّات، وهم رضوان الله عليهم عشرة من الأصحاب:

(١) سلمان الفارسي.

(٢) أبو ذرّ الغفاري.

(٣) المقداد بن الأسود الكندي.

(٤) عمّار بن ياسر الأسدي.

(٥) حذيفة بن اليمان العبسي.

(٦) أبو الهيثم مالك بن التيّهان الأنصاري الأوسي.

(٧) سهل بن حُنيف الأنصاري.

(٨) عبادة بن الصامت ابن أخي أبي ذرّ.

(٩) خزيمة بن الثابت ذو الشهادتين.

(١٠) أبو سعيد سعد بن مالك الخُدري.

وقد جاء ذكرهم في الحديث الرضوي الشريف الجامع، الوارد في بيان الإسلام الخالص الرصين، وتفصيل شرائع الدين المبين، رواه شيخ المحدّثين الصدوق بأسانيد ثلاثة عن الإمام الرضا عليه السلام[1].

(٥) التابعون الزهّاد

يُطلق التابعي في إصطلاح الرجاليّين علىٰ من لقى الصحابي، مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وآله، ومات على الايمان.

مقابل الصحابي الذي هو من لقىٰ نفس النبي صلى الله عليه وآله مؤمناً به، ومات على الايمان والإسلام.

ومقابل المخضْرِم أيضاً الذي يُطلق على من أدرك الجاهلية والإسلام، ولم يلقَ النبي صلى الله عليه وآله ولم يدرك صحبته.. سواء أسلم في زمن النبي صلى الله عليه وآله كالنجاشي الأصحم بن أبحر ملك الحبشة، أم لم يسلم كالبعض الآخرين.

وقد عدّ الشيخ الأقدم أبو عمرو الكشّي[2] جماعةً من التابعين ووصفهم بأنّهم من التابعين الكبار ورؤسائهم وزهّادهم.

وقد تقدّم منّا في الفائدة السادسة أنّ من ألفاظ المدح المقبول توصيف الراوي بالزهد، فانّه يفيد الكفّ عن الحرام الذي منه الكذب.

وقد وُصفَت هذه الجماعة من قِبَل الثقات الأقدمين بأنّهم من الزاهدين،

---

(١) عيون الأخبار: ج٢ ص١٢٠ ب٣٥ ح١ ـ ٣.

(٢) رجال الكشّي: ص٦٣ ـ ٦٥.

ومن رؤساء التابعين ـ وهؤلاء الجماعة هم تسعة ـ:

(١) جُندب بن زهير الأزدي الغامدي، المعروف بقاتل الساحر.

(٢) زيد بن صوحان العبدي.

(٣) عبدالله بن بديل بن ورقاء.

(٤) حجر بن عدي الكندي.

(٥) سليمان بن صرد الخزاعي.

(٦) المسيّب بن نجية الفزاري الكوفي.

(٧) علقمة بن قيس.

(٨) مالك بن الحارث الأشتر النخعي.

(٩) سعيد بن قيس الهمداني.

(٦) ثقات أمير المؤمنين عليه السلام

وهم جماعة من أعاظم الأصحاب سُمّي عشرةٌ منهم، ممّن عَرَّفهم نفس أمير المؤمنين عليه السلام بأنّهم من ثقاته، وإستشهدهم علىٰ رسالته، وعهد إليهم الدفاع عن الحقّ بكتاب الله تعالى.

فيكون هؤلاء ممّن وثّقهم الإمام المعصوم عليه السلام معتمداً عليهم، وهو دالٌّ علىٰ كمال وثاقتهم، وجلالة قدرهم، وعلوّ حديثهم.

كما نوّه عنه المحدّث الحرّ العاملي رحمه الله[1]، نقلاً عن السيّد ابن طاووس[2].

---

(١) خاتمة وسائل الشيعة: ج ٢٠ ص ٨٩.

(٢) كشف المحجّة لثمرة المهجة: ص ٢٣٥ فصل ١٥٥.

وإستناداً إلىٰ حديث كتاب أمير المؤمنين عليه السلام الجامع إلىٰ شيعته الذي رواه ثقة الإسلام الكليني في كتاب الرسائل يعني رسائل الأئمّة عليهم السلام[1] عن علي بن إبراهيم القمّي، ثمّ بسنده إلىٰ عبيدالله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين عليه السلام.

فجاء في الحديث أنّ أمير المؤمنين عليه السلام دعا ابن أبي رافع، فقال له: أدخِلْ عليّ عشرةً من ثقاتي وسمّاهم له، ثمّ أمره بقراءة كتابه الجامع الشريف للمؤمنين والمسلمين كلّ يوم جمعة.

وهؤلاء العشرة شهود، وهم:

(١) الأصبغ بن نُباتة التميمي الحنظلي الكوفي.

(٢) أبو الطفيل عامر بن واثلة الكُناني.

(٣) زرّ بن حبيش الأسدي.

(٤) جويريّة بن مسهر العبدي.

(٥) جندب بن زهير الأزدي الغامدي.

(٦) حارث بن مصرف [مضرب] الهمداني.

(٧) الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني.

(٨) علقمة بن قيس.

(٩) كميل بن زياد النخعي.

(١٠) عُمير بن زرارة النخعي.

---

(١) ذكره الشيخ النجاشي له في رجاله: ص٢٦٧، والشيخ الطهراني في الذريعة: ج١٠ ص٢٣٩، ذاكراً أنّه نقل عنه السيّد رضي الدين بن طاووس في كشف المحجّة رسالة أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ ولده الإمام الحسن عليه السلام المعروفة بالوصيّة، وكذا رسالته إلىٰ ولده محمّد بن الحنفيّة، وكذلك نقل عنه في اللهوف بعض رسائل الإمام الحسين عليه السلام.

(٧) الحواريّون

الحواريّون: جمع حَواري، وهو في أصل اللغة مأخوذ من الحَوَر بمعنى البياض، والتحوير بمعنىٰ التبيض.

والحَواري بفتح الحاء معناه: الخالص، الناصح، النقي من كلّ عيب(١).

والحواريّون هم صفوة الأنبياء الذين خَلُصوا وأخلصوا في التصديق لهم ونصرتهم...

وإنّما أُطلق هذا الإسم عليهم لأنّهم كانوا ينقّون نفوس الخلائق من الأوساخ والكدورات، ويرقّونها إلىٰ عالم النور من عالم الظلمات، كما أفاده الشيخ الطريحي ﷺ(٢).

ثمّ نقل أنّ في الحديث: سُئل الإمام الرضا ﷺ لِمَ سُمّي الحواريّون بالحواريين؟

قال ﷺ: «امّا عند الناس فانّهم سُمّوا بالحواريين لأنّهم كانوا قصّارين يخلّصون الثياب من الوسخ بالغَسل، وامّا عندنا فانّهم كانوا مُخلِصين في أنفسهم، ومُخلّصين لغيرهم من أوساخ الذنوب بالوعظ والتذكير»(٣).

وأضاف المحقّق الكازراني(٤): انّ الحواري هو النظيف المطهّر.

وانّه يستفاد من بعض الأخبار أنّ حواريي عيسىٰ ﷺ كانوا علىٰ خير إلىٰ

---

(١) لسان العرب: ج ٤ ص ٢٢٠.

(٢) مجمع البحرين: ص ٢٥٤ مادّة حَوَر.

(٣) بحار الأنوار: ج ١٤ ص ٢٧٢ ب ٢٠ ح ٢.

(٤) مرآة الأنوار: ص ٨٥.

أن ماتوا.

وحكىٰ قول الكفعمي رحمه الله تعالىٰ أنّ أصل هذا الإسم لأصحاب عيسىٰ المختّصين به الذين كانوا إثنىٰ عشر، ورأسهم شمعون الصفا وصيّ عيسىٰ عليه السلام، ثمّ صار مستعملاً فيمن أشبههم من الأصدقين.

ثمّ نقل حديث ثقة الإسلام الكليني عن الإمام الصادق عليه السلام: «انّ حواريي عيسىٰ كانوا شيعته وانّ شيعتنا حواريونا، وما كان حواريي عيسىٰ بأطوع له من حوارييّنا لنا، وإنّما قال عيسىٰ عليه السلام للحواريين: «مَن أنصاري إلىٰ الله؟ قال الحواريّون نحن أنصارُ الله» فلا والله ما نصروه من اليهود ولا قاتلوهم دونه، وشيعتنا والله لم يزالوا منذ قبض الله عزّ ذكره رسوله صلى الله عليه وآله ينصرونا ويقاتلون دوننا، ويُحرقون ويُعذّبون، ويُشرّدون في البلدان، جزاهم الله عنّا خيرا»[1].

وذكر الراغب: أنّ الحواريين سُمّوا بذلك لأنّهم كانوا يطهّرون نفوس الناس بإفادتهم الدين والعلم...[2]

هذا.. وقد أُطلق الحواريّون في حديث المعصوم عليه السلام علىٰ جماعة من خيرة أصحاب المعصومين سلام الله عليهم أجمعين، ووُصفوا بأنّهم أوّل السابقين، وأوّل المقرّبين، وأوّل المتحوّرين من التابعين.

وهذا مدح عظيم يفيد كمال وثاقتهم، وجلالة قدرهم، وإعتبار أخبارهم.

وقد جاء تسمية إثنين وعشرين حوارياً في حديث الكشّي[3] عن محمّد بن قولويه، عن سعد ابن عبدالله بن أبي خلف، عن علي بن سليمان بن داود

---

(١) بحار الأنوار: ج١٤ ص٢٧٤ ب٢٠ ح٧.

(٢) المفردات: ص١٣٥.

(٣) رجال الكشّي: ص١٥.

الرازي، عن علي بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم، عن الإمام الكاظم عليه السلام، وهم:

(١) أبو عبدالله سلمان الفارسي.

(٢) أبو معبد المقداد بن الأسود الكندي.

(٣) أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري.

وهؤلاء حواري رسول الله صلى الله عليه وآله.

(٤) عمرو بن الحمق الخزاعي.

(٥) محمّد بن أبي بكر.

(٦) ميثم بن يحيىٰ التمّار.

(٧) أُويس القرني.

وهم حواريّو أمير المؤمنين عليه السلام.

(٨) سفيان بن أبي ليلىٰ الهمداني.

(٩) حذيفة بن أسيد الغفاري.

وهما حواريا الإمام الحسن عليه السلام.

ثمّ عدّ في الحديث جميع من إستشهد مع الإمام الحسين عليه السلام ولم يتخلّف عنه من حوارييه عليه السلام، وسيأتي ذكرهم منّا ان شاء الله تعالىٰ تحت عنوان شهداء الطف.

(١٠) أبو محمّد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف.

(١١) يحيىٰ بن أُمّ الطويل المطعمي.

(١٢) أبو خالد الكابلي.

(١٣) سعيد بن المسيّب المخزومي.

وهم حواريّو الإمام السجّاد عليه السلام.

(١٤) عبدالله بن شريك العامري.

(١٥) زرارة بن أعين الشيباني.

(١٦) بُريد بن معاوية العجلي.

(١٧) محمّد بن مسلم الطائفي.

(١٨) أبو بصير ليث بن البختري المرادي.

(١٩) عبدالله بن أبي يعفور العبدي.

(٢٠) عامر بن عبدالله بن جذاعة الأزدي.

(٢١) حجر بن زائدة الحضرمي الكوفي.

(٢٢) حمران بن أعين الشيباني.

وهم حواريّو الإمامين الهمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

هؤلاء هم من سُمّوا من الحواريين للهداة المعصومين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الإمام الصادق عليه السلام، ويبلغون ٢٢ حوارياً.

وقد عرفت أنّ من الحواريين الشهداء الحسينيين، الذين يبلغ عددهم بحسب حديث الإمام الباقر عليه السلام ١٤٥ شهيداً كما يأتي ـ فيكون المجموع ١٦٧ حوارياً.

(٨) خواص أمير المؤمنين عليه السلام

الخصوصية والإختصاص والتخصّص هو: تفرّد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة، وهو خلاف العمومية والتعميم والتعمّم، كما صرّح به في اللغة.

وخصّان الرجل وخواصّه همْ من يختصون به بضرب من الكرامة كما يستفاد من اللغويين.

وفي الدعاء: «محمّد حبيبك وخاصّتك» أي إختصصته من سائر خلقك[1].

وهناك جماعة يبلغون ستّة وخمسين شخصاً، عدّهم البرقي من خواص أمير المؤمنين عليه السلام.

وأثبتهم العلّامة أعلى الله مقامه في خلاصة رجاله في آخر القسم الأوّل الذي أعدّه للمعتمدين، حيث صرّح في أوّل الكتاب بقوله:

(وقد سمّينا هذا الكتاب بخلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ورتّبته على قسمين وخاتمة.

القسم الأوّل: فيمن إعتمد على روايته أو يترجّح عندي قبول قوله..)[2].

وذكرهم المولى الأردبيلي، نقلاً عن البرقي، في طي كتابه جامع الرواة عند ذكرهم.

على أنّ خصوصيتهم عند أمير المؤمنين عليه السلام بحسب إخبار البرقي، وإعتماد العلّامة عليهم بذكرهم في المعتمدين، يفيد الإطمئنان بهم، إن لم يرد فيهم جرح مقدّم.

مضافاً إلى أنّ فيهم الكمّلين من الأصحاب، والأصفياء من الأطياب.

وأمّا أسماء هؤلاء الخواص فقد ذكرهم العلّامة رحمه الله[3] نقلاً عن البرقي، بالترتيب التالي:

---

(١) مجمع البحرين: ص٣٤٥ مادّة خصص.

(٢) الخلاصة: ص٣.

(٣) الخلاصة: القسم الأوّل. الفصل الثامن والعشرين ص١٩٢.

(١) تميم بن خُزيم الناجي.

(٢) قنبر مولىٰ علي عليه السلام.

(٣) أبو فاختة سعيد بن حمران مولىٰ بني هاشم.

(٤) عبدالله بن [أبي] رافع كاتب الإمام علي عليه السلام.

(٥) زاذان أبو عمرو الفارسي.

(٦) سعد مولىٰ علي عليه السلام.

(٧) ميمون بن مهران.

(٨) سلمة بن كهيل.

(٩) أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني.

(١٠) عبدالله بن شداد بن الهادي اللّيثي.

(١١) إبراهيم بن عبيدالله القاري.

(١٢) عباية بن ربعي الأسدي.

(١٣) الأصبغ بن نُباتة التميمي الحنظلي الكوفي.

(١٤) أبو جحيفة وهب بن عبدالله السّوالي.

(١٥) وهب بن عبدالله السّواني ـ ولعلّه نفس أبي جحيفة ـ.

(١٦) عاصم بن ضمرة السلولي.

(١٧) سالم بن الجعد الأسجعي.

(١٨) عبيدة بن الجعد الأسجعي.

(١٩) زياد بن الجعد الأسجعي.

(٢٠) ربعي بن خراش.

(٢١) مسعود بن خراش.

(٢٢) العبسان.

(٢٣) شبير بن شكل العبسي ـ الذي تقدّم عن المعجم ضبطه باسم شتير ـ.

(٢٤) أبو عبد الرحمن عبدالله بن حبيب السلمي.

(٢٥) أبو عبدالله عبيد بن عبد الجدلي.

(٢٦) زيد بن صوحان العبدي.

(٢٧) صعصعة بن صوحان العبدي.

(٢٨) جويرية بن مسهر العبدي.

(٢٩) صيفي بن فسيل.

(٣٠) أبو سعيد عقيصان من بني تيم الله بن ثعلبة.

(٣١) عبدالله بن حجل من ربيعة.

(٣٢) عبدالله بن الحارث بن بكر بن وائل.

(٣٣) رياح بن الحارث بن بكر بن وائل.

(٣٤) عابد بن رفاعة الأنصاري.

(٣٥) عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري.

(٣٦) أبو بكر بن حزم الأنصاري.

(٣٧) حجر بن عدي الكندي.

(٣٨) كميل بن زياد النخعي.

(٣٩) مالك بن الحارث الأشتر النخعي.

(٤٠) حبّة بن جوين العَرَني.

(٤١) أبو أراكة البجلي.

(٤٢) أبو حيّة.

(٤٣) طارق بن شهاب الأحمسي ـ والظاهر انّه نفس أبي حيّة المتقدّم ـ.

(٤٤) مخنف بن سليم الأزدي.

(٤٥) أبو ظبيان الجنبي المذحجي.

(٤٦) زيد بن وهب الجهني.

(٤٧) أبو صادق كليب الحرمي.

(٤٨) ربيعة بن ناجذ الأزدي.

(٤٩) أبو بردة هاني الأزدي.

(٥٠) سعيد بن فيروز أبو البختري من اليمن.

(٥١) هبيرة بن بريم الحميري.

(٥٢) عبدُ خير الخيراني.

(٥٣) جعيد الهمداني.

(٥٤) عمرو بن مر الهمداني.

(٥٥) نميلة الهمداني.

(٥٦) هاني بن هاني الهمداني.

(٩) الزهّادُ الثمانية

الزهد في اللغة بمعنى الترك والإعراض.

يقال: زَهِد في أمر الدنيا أي تركها وأعرض عنها، والفاعل منه زاهد، والجمع زهّاد كما أفاده الشيخ الطريحي[1]، ناقلاً أنّ الزاهد هو:

---

(١) مجمع البحرين: ص٢٠٨ مادّة زهد.

مَن يحبُّ ما يحبّه خالقه، ويبغض ما يبغضه خالقه، ويتحرّج من حلال الدنيا، ولا يلتفتُ إلىٰ حرامها.

وفي معاني الأخبار روى الصدوق، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه سُئل أمير المؤمنين عليه السلام ما الزهدُ في الدنيا؟

قال عليه السلام: تنكّبُ حرامها(١).

وفي المعاني أيضاً روى الصدوق، عن محمّد بن القاسم المفسّر الجرجاني، عن أحمد بن الحسن الحسيني، عن الحسن بن علي الناصر، عن أبيه، عن الإمام الجواد، عن الإمام الرضا، عن الإمام الكاظم عليهم السلام أنّه سُئل الإمام الصادق عليه السلام عن الزاهد في الدنيا؟

قال عليه السلام: الذي يترك حلالها مخافة حسابه، ويترك حرامها مخافة عقابه(٢).

ولا شكّ أنّ أتمّ مصاديق خصلة الزهد الفاضلة هم النبي وآله الطاهرون سلام الله عليهم، ثمّ من تبعهم وإهتدىٰ بهديهم من ذرّيتهم الكريمة وأصحابهم المكرّمين.

إلّا أنّه إشتهر ثمانية أشخاص بالزهد ممّن كان في زمن أمير المؤمنين عليه السلام، وعُرفوا بالزهّاد الثمانية.

وهل هذا العنوان فيهم موجب لتزكيتهم ومدحهم؟

---

(١) معاني الأخبار: ص ٢٥١ ح ١ والتنكّب هو الإعراض.

(٢) معاني الأخبار: ص ٢٨٧ ح ١.

مقتضى التحقيق أنّ هذا العنوان بالخصوص غير مفيد للمدح بنحو مطلق في هؤلاء.

وذلك لأنّ أربعة منهم بل ثلاثة فقط كانوا زهّاداً حقيقيين من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

لكن كان الأربعة الآخرون ممّن تلبّس بلباس الزاهدين، وأظهَرَ نفسه بمظاهر المتّقين، وتستّر بذلك على باطله وإنحرافه عن الدين.

وقد جاء ذكرهم وبيان حالهم من الشيخ الأقدم الكشّي[1] نقلاً عن علي بن محمّد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان.

أمّا الأربعة الأوّلون فهم:

(١) أويس القَرَني المرادي، الذي هو من خيرة التابعين، ومن صفوة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وقد إستشهد بين يديه بصفّين.

(٢) هَرِم بن حيّان العبدي، الذي كان من المتّقين من أصحابه عليه السلام.

(٣) عامِر بن عبد قيس، الذي كان معه ومن أصحابه عليه السلام.

(٤) الربيع بن خُثيم الأسدي الثوري التميمي الكوفي المعروف بخواجه ربيع، كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام لكن تخلّف عنه في صفّين، وحاله مختلف فيه كما حكي عن العلّامة المجلسي في وجيزته، وقد ضعّفه المحدّث النوري في خاتمته، لكن إختار ممدوحيته العلّامة المامقاني.

وأمّا الأربعة الآخرون المتصنّعون فهم:

---

(١) رجال الكشّي: ص٩٠.

(٥) أبو مسلم الخولاني، الذي كان تاجراً مرائياً، صاحب معاوية، وكان يحثّ الناس علىٰ قتال أمير المؤمنين عليه السلام، وهو الذي ينقل عنه العامّة التفسير.

(٦) مسروق بن الأجدع، الذي كان عشّاراً لمعاوية، ومات في عمله، وكان مدلساً في زهده.

(٧) الحسن بن زياد البصري المعروف بالحسن البصري، مولىٰ زيد بن ثابت الأنصاري، وكان البصري رئيس القدرية، ومتصنّعاً للرئاسة، ويلقى الناس بما يهوون سمّته أُمّه (كَفْتىٰ) وهو بالنبطية اسم شيطان.

(٨) الأسود بن يزيد النخعي، أو جرير بن عبدالله النخعي كما حكاه التنقيح[1]، فأحد هذين هو الثامن، ولم يرد ذكره في الكشّي بالرغم من التصريح بكونهم ثمانية.

هذه إشارة إلىٰ ذكرهم ومختصر حالهم.

وتعرف منها أنّ عنوان الزهّاد الثمانية بإطلاقه ليس مدحاً أو توثيقاً لمن تعنون بهذا العنوان.

لأنّ الأربعة الأواخر منهم مذمومون مدلسون وليسوا من الزاهدين قطعاً، والربيع منهم مختلف فيه بل مذموم عند بعض.

نعم الثلاثة الأوّلون منهم من الزهّاد الواقعيين، ومن الأصحاب المتّقين، فيكون هؤلاء الثلاثة فقط من الممدوحين، بل من الموثّقين بلا ريب ولا إشكال.

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص١٩٦، وفي سفينة البحار: ج١ ص٥٧٢، والكنىٰ والألقاب: ج٢ ص٢٦٩.

(١٠) السّابقون الراجعون

السبق إلى الشيء لغةً هي المبادرة إليه.

يقال: إستبق الخير أي بادر إليه، ويقال: له سابقة في هذا الأمر أي أنّه سبق الناس إليه.

كما وانّ الرجوع في اللغة هو نقيض الذهاب.

يقال: رجع إليه رجوعاً ومرجعاً أي لم يذهب عنه ولم يتركه.

فالسابق الراجع إلىٰ أمرٍ هو الذي سبق إليه ولم يتركه، بل تمسّك به ولازمَهَ، وكان ذلك مرجعه.

وهناك جماعة قال فيهم الفضل بن شاذان النيسابوري: أنّهم من السابقين الراجعين إلىٰ أمير المؤمنين ﷺ، كما رواه عنه الشيخ الأقدم الكشي[1].

وهذا مدحٌ جليل نبيل، يستفاد منه بقاء هؤلاء السابقين علىٰ منهاج النبي الأمين، وتمسّكهم بسيّد الوصيين، وكونهم من الأصحاب المتّقين، ومن الأقوياء في الدين، فيعتمد علىٰ حديثهم ويكونون من الثقات، كما تكون رواياتهم من المعتبرات.

وقد جاء منهم في هذا النقل ذكر ستّة عشر سابقاً من الأصحاب وهم:

(١) أبو الهيثم مالك بن التيّهان الأنصاري الأوسي.

(٢) أبو أيّوب خالد بن زيد الأنصاري.

(٣) خزيمة بن ثابت الأوسي ذو الشهادتين.

(٤) جابر بن عبدالله الأنصاري الخزرجي.

---

(١) رجال الكشّي: ص ٤٠.

(٥) زيد بن أرقم الأنصاري.

(٦) أبو سعيد الخدري سعد بن مالك.

(٧) سهل بن حُنيف الأنصاري.

(٨) البراء بن مالك الأنصاري.

(٩) عثمان بن حُنيف الأنصاري.

(١٠) عبادة بن الصامت، ابن أخ أبي ذرّ الغفاري.

(١١) قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري.

(١٢) عديّ بن حاتم الطائي.

(١٣) عمرو بن الحمِق الخُزاعي.

(١٤) عمران بن الحصين الخزاعي الكعبي.

(١٥) بريدة بن الخضيب الأسلمي.

(١٦) بشر بن كثير، وضبطه في المعجم[1] بقوله: (بِشـرُ كـثير وهـذا هـو الصحيح).

فهؤلاء من السابقين الراجعين إلى الإمام أمـير المـؤمنين عـلي بـن أبـي طالب عليه السلام، وقد ورد وصفهم ومدحهم بهذا العنوان في الكتب الرجاليّة والتعابير الثنائية.

(١١) سُفَراءُ الإمام المهدي (أرواحنا فداه)

السفير، وجمعه سَفَرة وسُفَراء: مأخوذ لغةً امّا من السَّـفْر ـ بـفتح السـين وسكون الفاء ـ بمعنى الكشف والوضوح، يقال: أسفر الصبح إذا إنكشف وأضاء،

---

(١) المعجم: ج٣ ص ٣١٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ﴾[١] أي مضيئة[٢].

أو مأخوذ من السّفارة بمعنى الرسالة، فالسفير هو رسول بعض القوم إلى بعض[٣].

أو مأخوذ من السّفارة بمعنى الإصلاح، يقال: سَفَرتُ بين القوم إذا أصلحت بينهم، والسفير هو المصلح[٤].

والذي يؤدّي إليه التحقيق إجتماع هذه المعاني في السفير، فيكون السفير هو الرسول المصلح الموضّح لما أُرسل به.

وقد جمع بين معنيين منها الصاحب بن عبّاد[٥] فقال: السفير: الرسول بين القوم المصلح بينهم.

وكذلك في اللسان قال: السفير: الرسول والمصلح بين القوم، والجمع سفراء، وقد أسفر بينهم يسفُر سَفْراً وسِفارة وسَفارة[٦].

وبهذا فسّرته أيضاً كتب اللغة الأُخرى[٧].

وأيضاً قيل للوكيل ونحوه سفير، والجمع سفراء كشريف وشُرفاء، وكأنّه مأخوذ من قولهم سفرتُ الشيء سَفْراً من باب ضرب إذا كشفته وأوضحته، لأنّه يوضح ما ينوب فيه ويكشف[٨].

---

(١) سورة عبس: الآية ٣٨.

(٢) مرآة الأنوار: ص ١٢٠.

(٣) العين: ج٧ ص٢٤٦.

(٤) مجمع البحرين: ص٣٦٦ مادّة سفر.

(٥) المحيط: ج٨ ص ٣١٠.

(٦) لسان العرب: ج ٤ ص ٣٧٠.

(٧) النهاية الأثيرية: ج ٢ ص٣٧٢، وتاج العروس: ج٣ ص ٢٧٠، حكايةً عن الأزهري.

(٨) المصباح المنير: مادّة سفر.

هذا ما يخصّ معنىٰ السفير، وقد مُثّل له[١] في الإستعمالات الشرعية بما ورد في بعض الزيارات المباركة: «أنتم السفراء بينه وبين خلقه» وكذلك: «أنتم السفرة الكرام البررة» وهكذا في زيارة الأمير عليه السلام في يوم الغدير المروي عن الإمام العسكري عليه السلام: «السلام عليك يا سفير الله في خلقه».

وهذه هي السفارة الالهيّة المقدّسة.

وقد أطلق هذا العنوان شيخ الطائفة الطوسي أعلى الله مقامه[٢] على الصلحاء الأجلّاء، والأعلام الأتقياء، النوّاب المخصوصين، والأبواب المحمودين لخاتم الأئمّة وسيّد الأُمّة: الإمام الزكي الحجّة ابن الحسن المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

بل جاء هذا العنوان قَبْلَ شيخ الطائفة في تنصيص النائب الثاني محمّد بن عثمان العمري على الحسين بن روح رضوان الله تعالىٰ عليهما، كما سيأتي عند ذكره.

فأوّل إطلاق هذا العنوان إذاً جاء في تنصيص العمري، ثمّ أطلقه شيخ الطائفة.

وقد عظّمهم تحت هذا العنوان جملة من الأعاظم كأبي الصلاح الحلبي[٣] والشيخ الطبرسي[٤]، والسيّد ابن طاووس في ربيع الشيعة[٥]، وعقد لهم باباً تحت

---

(١) المرآة: ص ١٢٠.

(٢) كتاب الغيبة: ص٢١٩.

(٣) تقريب المعارف: ص٤٣٣.

(٤) الإحتجاج: ج٢ ص٢٩٦.

(٥) التنقيح: ج١ ص٢٠٠.

هذا العنوان العلّامة المجلسي[١]، وأثنىٰ عليهم المحقّق القمّي[٢]، وغيرهم الكثير الكثير ممّن كتب أو صنّف في الإمام المنتظر سلام الله عليه فذكر السفراء والنوّاب والوكلاء المتشرّفين بالإنتماء إلىٰ تلك الناحية الجليلة.

وهم الأُمناء الأتقياء الذين أجمعت الشيعة علىٰ أمانتهم وعدالتهم ورفعة مقامهم وعلوّ درجتهم[٣].

بل قد نُصّ عليهم في الأدلّة كما يلي، وظهرت منهم الدلائل كما يأتي، وكفىٰ به في تزكيتهم وعلوّ حديثهم.

فلنذكر بدواً السفراء الأجلّاء، ثمّ نتبعه تلواً بذكر الوكلاء النبلاء.

أمّا السفراء فهم النوّاب الأربعة التالي ذكرهم:

(النائب الأول): أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري السمّان الزيّات الأسدي.

وهو الورع التقّي الأمين الذي أدرك الإمام الهادي عليه السلام، وجاء توثيقه له في الحديث التالي:

محمّد بن عبدالله ومحمّد بن يحيىٰ جميعاً، عن عبدالله بن جعفر الحميري قال: إجتمعتُ أنا والشيخ أبو عمرو رحمه الله عند أحمد بن إسحاق، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلَف.

فقلت له: يا أبا عمرو إنّي أُريد أن أسألك عن شيء وما أنا بشاكّ فيما أُريد أن أسألك عنه، فإنّ إعتقادي وديني أنّ الأرض لا تخلو من حجّة إلّا إذا كان قبل

---

(١) بحار الأنوار: ج٥١ ص٣٤٣ ب١٦.

(٢) جامع الشتات: ج٢ ص٧٨٢.

(٣) منتخب الأثر: ص٣٩٢.

القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رُفعت الحجّة وأُغلق باب التوبة، فلم يَكُ ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً، فأُولئك أشرار من خلق الله عزّ وجلّ، وهم الذين تقوم عليهم القيامة.

ولكنّي أحببت أن أزداد يقيناً، وإنّ إبراهيم عليه السلام سأل ربّه عزّ وجلّ أن يريه كيف يحيي الموتىٰ، قال: أو لم تؤمن قال: بلىٰ ولكن ليطمئنّ قلبي.

وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام قال:

سألته وقلت: مَن أُعامل أو [و] عمّن آخذ، وقول من أقبل؟

فقال له: العمري ثقتي فما أدّىٰ إليك عنّي فعنّي يؤدّي وما قال لك عنّي فعنّي يقول، فاسمع له وأطع، فإنّه الثقة المأمون.

وأخبرني أبو علي أنّه سأل أبا محمّد عليه السلام عن مثل ذلك؟

فقال له: العمري وإبنه ثقتان، فما أدّيا إليك عنّي فعنّي يؤدّيان وما قالا لك فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنّهما الثقتان المأمونان.. الحديث[1].

وقد أدرك هذا النائب الإمام العسكري عليه السلام وجله مدحه له في حديث إسحاق ابن إسماعيل النيسابوري حيث قال فيه الإمام عليه السلام:

«.. فلا تخرجنّ من البلد حتّى تلقىٰ العمري رضي الله عنه برضائي عنه فتسلّم عليه، وتعرفه ويعرفك، فإنّه الطاهر الأمين العفيف القريب منّا وإلينا، فكلّ ما يحمله إلينا من شيء من النواحي فإليه يصير آخر أمره ليوصل ذلك إلينا.

والحمد لله كثيراً، سترنا الله وإيّاكم يا إسحاق بستره، وتولّاك في جميع أُمورك بصنعه، والسلام عليك وعلىٰ جميع مواليّ ورحمة الله وبركاته، وصلّى الله

---

(١) أصول الكافي: ج١ ص٣٢٩ ح١.

علىٰ سيّدنا محمّد النبي وآله وسلّم كثيراً»[١].

كما أدرك رضوان الله عليه الإمام الثاني عشر عليه السلام أيضاً كما تلاحظه في حديث علي بن بلال.

روىٰ جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري البزاز، عن جماعة من الشيعة منهم علي بن بلال، وأحمد بن هلال، ومحمّد بن معاوية بن حكيم، والحسن بن أيّوب بن نوح (في خبر طويل مشهور) قالوا جميعاً:

إجتمعنا إلىٰ أبي محمّد الحسن ابن علي عليه السلام نسأله عن الحجّة من بعده، وفي مجلسه عليه السلام أربعون رجلاً.

فقام إليه عثمان بن سعيد بن عمرو العمري فقال له: يابن رسول الله أُريد أن أسألك عن أمرٍ أنت أعلم له منّي.

فقال له: اجلس يا عثمان، فقام مغضباً ليخرج، فقال: لا يخرجنَ أحد، فلم يخرج منّا أحد إلىٰ أن كان بعد ساعة، فصاح بعثمان، فقام علىٰ قدميه فقال: أُخبركم بما جئتم؟

قالوا: نعم يابن رسول الله.

(قال:) جئتم تسألوني عن الحجّة من بعدي.

قالوا: نعم، فإذا غلام كأنّه قطع قمرٍ، أشبه الناس بأبي محمّد عليه السلام، فقال: هذا إمامكم من بعدي، وخليفتي عليكم، أطيعوه ولا تتفرّقوا من بعدي فتهلكوا في أديانكم، ألا وإنّكم لا ترونه من بعد يومكم هذا حتّىٰ يتمّ له عمر، فاقبلوا من عثمان ما يقوله، وانتهوا إلىٰ أمره، واقبلوا قوله، فهو خليفة إمامكم،

---

(١) رجال الكشّي: ص ٤٨٥.

والأمر إليه[١].

(النائب الثاني): أبو جعفر محمّد بن عثمان العمري الزيّات.

وهو الثقة الأمين الذي كان وكيلاً للإمام العسكري عليه السلام كما في رسالته إلىٰ محمّد بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي[٢]، ونصّ عليه في حديث الكافي المتقدّم.

قال عبدالله بن جعفر الحميري: وخرج التوقيع إلى الشيخ أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري في التعزية بأبيه رضي الله عنهما، في فصلٍ من الكتاب:

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون، تسليماً لأمره ورضاءً بقضائه، عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه عليهم السلام، فلم يزل مجتهداً في أمرهم، ساعياً فيما يقرّبه إلىٰ الله عزّ وجلّ وإليهم، نضّر الله وجهه وأقاله عثرته».

وفي فصلٍ آخر: «أجزل الله لك الثواب وأحسن لك العزاء، رُزئت ورُزئنا وأوحشك فراقه وأوحشنا، فسرّه الله في منقلبه.

وكان من كمال سعادته أن رزقه الله عزّ وجلّ ولداً مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره ويترحّم عليه، وأقول: الحمد لله، فإنّ الأنفس طيّبة بمكانك وما جعله الله عزّ وجلّ فيك وعندك، أعانك الله وقوّاك وعضدك ووفّقك، وكان الله لك وليّاً وحافظاً وراعياً وكافياً ومعيناً»[٣].

وكفىٰ به حديثاً في جلالة قدره، وعظيم منزلته، وغاية توفيقه في دعاء الإمام عليه السلام له.

(النائب الثالث): أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي..

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٢١٧.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٢٢٠.

(٣) إكمال الدين: ص ٥١٠ ب ٤٥ ح ٤١.

وهو الثقة الرشيد السعيد الذي تشرّف بالنيابة الخاصّة عن إمام العصر عليه‌السلام، بتنصيص النائب السابق عليه، كما في أحاديث جعفر بن أحمد بن متيل، ومحمّد بن همام، وأحمد بن إبراهيم النوبختي التاليات:

١ ـ عن محمّد بن علي بن الحسين قال: أخبرنا علي بن محمّد بن متيل، عن عمّه جعفر بن أحمد بن متيل (قال:) لمّا حَضَرَتْ أبا جعفر محمّد بن عثمان العمري رحمه‌الله الوفاة كنت جالساً عند رأسه أسأله وأُحدّثه، وأبو القاسم بن روح عند رجليه.

فالتفت ـ أبو جعفر ـ إليّ ثمّ قال: أُمرت أن أُوصي إلىٰ أبي القاسم الحسين بن روح.

(قال:) فقمت من عند راسه، وأخذت بيد أبي القاسم وأجلسته في مكاني، وتحوّلت إلىٰ عند رجليه.

٢ ـ عن أبي محمّد هارون بن موسىٰ قال: أخبرني أبو علي محمّد بن همام ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ أنّ أبا جعفر محمّد بن عثمان العمري ـ قدّس الله روحه ـ جَمَعَنا قبل موته ـ وكنّا وجوه الشيعة وشيوخها ـ.

فقال لنا: إن حدث عليّ حدث الموت فالأمر إلىٰ أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي، فقد أُمرتُ أن أجعله في موضعي بعدي فارجعوا إليه، وعوّلوا في أُموركم عليه.

٣ ـ روىٰ الحسين بن إبراهيم، عن ابن نوح، عن أبي نصر هبة الله بن محمّد قال: حدّثني خالي أبو إبراهيم جعفر بن أحمد النوبختي (قال:) قال لي أبي أحمد بن إبراهيم، وعمّي أبو جعفر عبدالله بن إبراهيم، وجماعة من أهلنا ـ يعني بني نوبخت ـ:

أنّ أبا جعفر العمري لمّا إشتدّت حاله إجتمع جماعة من وجوه الشيعة

منهم: أبو علي بن همام، وأبو عبدالله بن محمّد الكاتب، وأبو عبدالله الباقطاني، وأبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي، وأبو عبدالله بن الوجناء، وغيرهم من الوجوه والأكابر، فدخلوا علىٰ أبي جعفر رضي الله عنه فقالوا له: إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟

فقال لهم: (هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، القائم مقامي، والسفير بينكم وبين صاحب الأمر عليه السلام، والوكيل، والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أُموركم، وعوّلوا عليه في مهمّاتكم فبذلك أُمرت وقد بلّغت)[١].

(النائب الرابع): أبو الحسن علي بن محمّد السَّمَري.

وهو الثقة الجليل الذي تولّىٰ النيابة الخاصّة عن الإمام الصاحب أرواحنا فداه، بتنصيص النائب السابق عليه.

ففي الغيبة لشيخ الطائفة الطوسي: (وأوصىٰ أبو القاسم إلىٰ أبي الحسن علي بن محمّد السمريّ رضي الله عنه، فلمّا حضرت السمري رضي الله عنه الوفاة سئل أن يوصي فقال: لله أمر هو بالغه)[٢].

وفي الاحتجاج للشيخ الطبرسي: (فلمّا مضىٰ ـ أبو القاسم الحسين بن روح ـ قام مقامه أبو الحسن علي بن محمّد السمري، ولم يقم أحد منهم بذلك إلّا بنصٍّ عليه من قِبَل صاحب الزمان عليه السلام ونصب صاحبه الذي تقدّم عليه، فلم تقبل الشيعة قولهم إلّا بعد ظهور آية معجزة تظهر علىٰ يد كلّ واحد منهم من قِبَل صاحب الأمر عليه السلام تدلّ علىٰ صدق مقالتهم وصحّة نيابتهم)[٣].

وتوفّىٰ رضوان الله تعالىٰ عليه في النصف من شعبان سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٢٢٦.

(٢) الغيبة ص٢٤٢.

(٣) الاحتجاج / ج٢ / ص٢٩٦.

هجريّة كما تلاحظ تحقيق تاريخ وفاته من المحدث القمّي ﷺ[1].

وبوفاته إنقطعت السفارة الكبرىٰ، وإنتهت الغيبة الصغرى، التي دامت ما يقارب سبعين سنة، وصدر التوقيع من المقام القُدسي الرفيع بالغيبة الثانية الكبرىٰ.

روى الصدوق قال: حدّثنا أبو محمّد الحسن بن أحمد المكتّب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفّي فيها الشيخ علي بن محمّد السمريّ قدّس الله روحه، فحضرته قبل وفاته بأيّام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته:

«بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمّد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنّك ميّت ما بينك وبين ستّة أيّام، فاجمع أمرك ولا توص إلىٰ أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلّا بعد إذن الله عزّ وجلّ وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وإمتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي مَن يدّعي المشاهدة، ألا فَمَن إدّعىٰ المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفترٍ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم».

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلمّا كان اليوم السادس عُدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيّك من بعدك؟

فقال: لله أمر هو بالغه.

هذا.. وقد كان لهؤلاء السفراء الأوتاد وكلاء في أطراف البلاد، ثقات محمودون ترد عليهم التوقيعات الشريفة من قِبَل السفراء، كما ذكره شيخ الطائفة بقوله: (وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات

---

(١) تتمّة المنتهى: ص٤٢.

من قِبَل المنصوبين للسفارة من الأصل)[1] والأصل هو الإمام الغائب عليه السلام.

وقد كان هؤلاء الوكلاء يراجعون السفراء في القضايا والأسئلة الموجّهة إليهم، وتارةً يراسلون الإمام المهدي عليه السلام بصورة مباشرة[2].

وهؤلاء الوكلاء السعداء جماعة طيّبة ذكر بعضهم الشيخ الصدوق، وذكر بعضهم الشيخ الطوسي، وذكر بعضهم السيّد ابن طاووس، وجُمع ذكرهم في كتب مشايخنا الأعلام[3] وهم:

(١) أحمد بن إسحاق الأشعري من قمّ.

(٢) أبو هاشم الجعفري داود بن القاسم بن إسحاق بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب عليه السلام.

(٣) محمّد بن جعفر الأسدي العربي الرازي من ري.

(٤) حاجز بن يزيد الملقّب بالوشّاء من بغداد.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن مهزيار الأهوازي.

(٦) محمّد بن إبراهيم بن مهزيار من أهواز.

(٧) القاسم بن العلاء من أهل آذربايجان.

(٨) ولده الحسن بن القاسم بن العلاء، كما يستفاد من التوقيع الوارد له بعد وفاة أبيه[4].

(٩) محمّد بن شاذان النعيمي من أهل نيسابور.

---

(١) الغيبة: ص٢٥٧.

(٢) الإمام المهدي من المهد إلى الظهور: ص٢٠٩.

(٣) تنقيح المقال: ج١ ص٢٠٠، وإلزام الناصب: ج١ ص٤٢٧.

(٤) الغيبة: ص١٨٨.

(١٠) أحمد بن حمزة بن اليسع.

(١١) محمّد بن صالح بن محمّد الهمداني الدهقان من أهل همدان.

(١٢) العاصمي من الكوفة، وهو عيسىٰ بن جعفر بن عاصم، كما هو المستظهر[1].

(١٣) إبراهيم بن محمّد الهمداني.

(١٤) العطّار من بغداد كما عدّه الشيخ الصدوق[2] ولم يذكر اسمه.

(١٥) الشامي من ري وفي نسخة البسّامي، كما عدّه الصدوق أيضاً في العنوان المتقدّم بدون ذكر إسمه.

(١٦) أبو محمّد الوجناتي.

(١٧) عمرو الأهوازي.

وهناك رجال آخرون استُظهر وكالتهم عن الناحية المقدّسة[3] وهم:

(١٨) أبو عبدالله الحسين بن علي البزوفري في قم.

(١٩) أيّوب بن نوح بن درّاج.

(٢٠) أبو جعفر محمّد بن أحمد في بغداد.

فهؤلاء هم السفراء والوكلاء الممدوحون، والأُمناء المتّقون الذين يتّسمون بعلوّ المنزلة، وتتّصف رواياتهم بكمال الصحّة، بواسطة الإئتمان بهم والإعتماد عليهم في شؤون المعصومين وما هو من قِبلهم صلوات الله عليهم أجمعين.

ثمّ إنّ هناك شرذمة إدّعوا السفارة أو الوكالة كذباً وإفتراءً، حُبّاً للرئاسة

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ ص٥٤.

(٢) الإكمال: ص٤٤٢ ب٤٣ ح١٦.

(٣) كلمة الإمام المهدي: ص١٢٢.

والشهرة، ومتابعةً للأهواء الباطلة، ممّن كانوا قد صحبوا بعض الأئمّة المعصومين عليهم السلام لكن ساءت عاقبتهم، أو ادّعوا النيابة بدون وجود الصحبة لهم فشملتهم اللعنة خصوصاً أو عموماً، وفضحتهم الحقيقة.

ونحن نشير إليهم للإحتراز عنهم، ونعدّهم كما عدّهم شيخ الطائفة الطوسي[١]، وذكرهم الشيخ الطبرسي[٢] مع ذكر حديث لعنهم، وذكرهم العلّامة المجلسي[٣] وهم:

(١) أبو محمّد الحسن الشريعي.

(٢) محمّد بن نصير النميري.

(٣) أحمد بن هلال الكرخي العبرتائي.

(٤) محمّد بن علي بن بلال.

(٥) الحسين بن منصور الحلّاج.

(٦) أبو جعفر محمّد بن علي الشلمغاني المعروف بابن أبي العذافر.

(٧) أبو دَلَف محمّد بن المظفّر الكاتب الأزدي.

(٨) أبو بكر محمّد بن أحمد البغدادي.

أبعدنا الله من أعدائه، وجعلنا من أتباعه، ومن المنتظرين النائلين لفرجه إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) الغيبة: ص ٢٤٤.

(٢) الإحتجاج: ج٢ ص٢٨٩.

(٣) بحار الأنوار: ج٥١ ب١٧ ص٣٦٧.

(١٢) شُرطةُ الخميس

الشُرطة ـ بضمّ الشين وسكون الراء ـ وجمعها شُرَط، وِزان غُرفَة وغُرَف. وتستعمل في العرف جمعاً ومفردها شرطي. تُطلق في اللغة علىٰ الجُند، ونُخبة الجند، وأعوان السلطان، والولاة، وأوّل كتيبةٍ تشهد الحرب وتتهيّأ للموت.

قيل: سُمّوا بذلك لأنّهم يهيّئون أنفسهم لدفع الخصم، إذ الشُرطة مأخوذة من الشرط بمعنىٰ التهيّؤ.

والخميس ـ بفتح الخاء ـ لغةً بمعنىٰ الجيش، وسُمّي الجيش بالخميس لأنّه ينقسم الىٰ خمسة أقسام: الميمنة، والميسرة، والمقدّم، والشاقّة، والقلب.

وشُرطة الخميس هم أعيان الجيش كما صرّح به في اللغة[١].

وتُطلق شُرطة الخميس في الاصطلاح الرجالي علىٰ الجماعة الخيّرة من أعيان أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، الذين ضمنوا له الموت في سبيل الله تعالىٰ، فضمن عليه السلام لهم الفتح، بل ضمن لهم الجنّة، بل جعلهم بمنزلة الأنبياء.

وهذا مدحٌ عظيم ومقام كبير لهؤلاء الأصحاب الأطياب.

وقد جاءت أحاديث مدحهم في كتبنا المعتبرة.

ففي كتاب الشيخ السديد المفيد جاء الحديث في تفسير شرطة الخميس عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله قال: قال علي بن الحكم: (هم أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام الذين قال لهم: تشرّطوا فأنا أُشارطكم علىٰ الجنّة ولست أُشارطكم علىٰ ذهب ولافضّة، إنّ نبيّنا صلى الله عليه وآله فيما

---

(١) مجمع البحرين: ص ٣٢٥ مادّة خمس.

مضىٰ قال لأصحابه: تشرّطوا فإنّي لست أُشارطكم إلّا علىٰ الجنّة ...)[١].

وفي كتاب الشيخ أبي عمرو الكشّي جاء الحديث عن نصر بن الصباح البلخي، قال: حدثنا أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسين بن سعيد، عن إسماعيل بن بزيغ قال: قلت للأصبغ بن نباتة: ماكان منزلة هذا الرجل فيكم؟ قال: ماأدري ماتقول: إلّا أنّ سيوفنا كانت علىٰ عواتقنا فمن أو ما إليه ضربناه بها، وكان يقول: تشرّطوا تشرّطوا، فوالله ماإشتراطكم لذهب ولا فضّة، وماإشتراطكم إلّا الموت، إنّ قوماً من قبلكم من بني إسرائيل تشارطوا بينهم فما مات أحد منهم حتّىٰ كان نبي قومه، أو نبي قريته، أو نبي نفسه، وإنّكم بمنزلتهم غير إنّكم لستم بأنبياء[٢].

وفيه أيضاً رُوي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لعبد الله بن يحيىٰ الحضرمي يوم الجمل: «أبشر يابن يحيىٰ فأنّك وأباك من شرطة الخميس حقّاً، لقد أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله باسمك واسم أبيك في شرطة الخميس، والله سمّاكم شرطة الخميس علىٰ لسان نبيّه صلى الله عليه وآله»[٣].

واعلم أنّ مجموع ماوصل إلينا تحت هذا العنوان من الأصحاب الأعيان كما يتحصّل من كتب مشايخنا[٤] وهم ثمانية عشر كالآتي:

(١) سلمان الفارسي.

---

(١) الإختصاص: ص٢.

(٢) رجال الكشّي: ص ١١.

(٣) رجال الكشّي: ص ١٢.

(٤) الإختصاص: ص ٢ـ٣، ورجال الكشّي: ص ١١ـ١٢، ورجال شيخ الطائفة: ص ٣٨، ومختصر البصائر: ص ٢٠٤، والبحار: ج ٣٤ ص ٢٧١، وج ٤٢ ص ١٥٠.

(٢) أبو ذرّ جندب بن جنادة الغِفاري.

(٣) المقداد بن الأسود الكندي.

(٤) عمّار بن ياسر الأسدي.

(٥) أبو ساسان الحصين بن المنذر الرقاشي.

(٦) أبو عمرو الأنصاري، وهو أبو عَمرة ثعلبة بن عمر.

(٧) سهل بن حنيف الأنصاري.

(٨) عثمان بن حنيف الأنصاري.

(٩) جابر بن عبد الله الأنصاري.

(١٠) سليم بن قيس الهلالي الكوفي.

(١١) عبيدة بن عمر السلماني المرادي، كما ذكرهم الشيخ المفيد في الإختصاص.

(١٢) الأصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي الكوفي.

(١٣) يحيىٰ الحضرمي.

(١٤) عبد الله بن يحيىٰ الحضرمي.

(١٥) قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري.

(١٦) بشير بن عمر الهمداني، كما ذكرهم الشيخ الكشّي في رجاله.

(١٧) أبو يحيىٰ حكيم بن سعيد الحنفي... كما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله.

(١٨) عبد الله بن أسيد الكندي كما عدّه منهم الشيخ حسن بن سليمان الحلّي في مختصر البصائر.

هذا والمستفاد من بعض الأحاديث الشريفة أنّ شرطة الخميس هم أكثر

ممّن ذكرنا بكثير، إلّا أنّ الذي وصل إلينا تحت هذا العنوان هم هؤلاء الصفوة من الأعيان، عليهم رضوان الله المنّان.

(١٣) شهداءُ الطَّف

تقدّم في الفائدة السابعة أنّ من أمارات المدح كون الراوي من شهداء أصحاب الإمام الحسين عليه السلام، فأنّه من أقوىٰ الأدلّة علىٰ ورعهم في الدين، وتقواهم لربّ العالمين، وسلوكهم سبيل الشرع المبين، من غير رياءٍ ولاطمع في مالٍ أو منصب. لذلك يكون مجرّد إتّصافهم بهذا الوصف النبيل كافٍ في التوثيق والتعديل في جميع هؤلاء الشهداء الأوفياء كما إعتمد عليه الأعاظم.

ونضيف إتّصافهم بالمدح الأعلىٰ والتكريم الأوفىٰ علىٰ لسان سيّدهم المعصوم وإمامهم المظلوم أبي عبد الله الحسين عليه السلام في قوله الشريف:

«أمّا بعد فأنّي لا أعلم أصحاباً أوفىٰ ولا خيراًمن أصحابي، ولاأهل بيتٍ أبرّ ولاأوصل من أهل بيتي، فجزاكم عنّي خيراً»[1].

مع بشارتهم بالجنّة وعلوّ الدرجة، كما تلاحظه في أحاديث العلّامة المجلسي أعلىٰ الله مقامه ومنها:

حديث الطالقاني، عن الجلودي، عن الجوهري، عن أبن عمارة، عن أبيه ،عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له: أخبرني عن أصحاب الحسين وإقدامهم علىٰ الموت؟

فقال: إنّهم كشف لهم الغطاء حتّىٰ رأوا منازلهم من الجنّة، فكان الرجل

---

(١) الإرشاد للشيخ المفيد: ج٢ ص ٩١.

منهم يقدم علىٰ القتل ليبادر الىٰ حوراء يعانقها والىٰ مكانه من الجنّة »[١].

بل مدحهم أمير المؤمنين عليه‌السلام بقوله فيهم: « قوم يدخلون الجنّة بغير حساب ».

وقوله عليه‌السلام « مصارع عشّاق شهداء لا يسبقهم من كان قبلهم، ولا يلحقهم مَن بعدهم »[٢].

بل مدحهم رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله في قوله: « إلّا أنّه ـ أي الحسين وأصحابه ـ من سادات الشهداء يوم القيامة »[٣].

ووصفهم صلوات الله عليه وآله بقوله فيهم: « عصبة كأنّهم نجوم السماء يتهادون الىٰ القتل، وكأني أنظر الىٰ معسكرهم والىٰ موضع رحالهم وتربتهم..... قومٌ من محبّينا ليس في الأرض أعلم بالله ولاأقوم بحقّنا منهم، وليس علىٰ ظهر الأرض أحد يلتفت إليه غير هم، أولئك مصابيح في ظلمات الجور، وهم الشفعاء، وهم واردون حوضي غداً، أعرفهم إذا وردوا عليَّ بسيماهم، وكل أهل دين يطلبون أئمّتهم وهم يطلوبننا ولايطلبون غيرنا، وهم قوّام الأرض وبهم ينزل الغيث »[٤].

مضافاً الىٰ عدّهم من الحواريين في حديث الإمام الكاظم عليه‌السلام الذي تقدّم مع بيان كون الحواريين هم خيرة الأصحاب.

---

(١) بحار الأنوار: ج٤٤ ص ٢٩٧ ب ٣٥ ح١.

(٢) كامل الزيارات: ص ٢٧٠ ب٨٨ ح١٢، والتهذيب: ج٦ ص ٧٢ ب ٢٢ ح٧، والبحار: ج٤١ ص ٢٨٦ ب١١٤ ح ٦،وص ٢٩٥ ب ١١٤ ح١٨.

(٣) بحار الأنوار: ج٣٦ ص ٢٥٣ ح٦٩.

(٤) بحار الأنوار: ج٤٤ ص ٢٦٤ ب٣١ ح٢٢.

هذا مع صراحة سموّ شأنهم، ورفعة درجتهم، وعلوّ وثاقتهم في تـعبيرات زياراتهم الشريفة المروية عن الهداة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين الواردة في كتب المزار، حيث وصفوهم بأنّهم: أولياء الله وأحبّائه، وأصفياء الله وأودّائه، وأبرار الله الطيّبون الطاهرون المهديّون، والذابّون عن توحيد الله، والفائزون فوزاً عظيماً.

ممّا يستفاد أنّهم جميعاً فـي أعـلىٰ مـراتب الدرجـات، وفـوق درجـات التوثيقات، بالإضافة الىٰ ماورد في آحادهم من أبلغ التزكيات، فسلام الله عليهم مادامت الأرضين والسماوات.

ثمّ أنّ عددهم قد أختلف النقل فيه علىٰ أقوال عمدتها ثلاثة:

١/ ما رواه عمّار الدهني، عن الإمام الباقر عليه السلام مـن أنّـهم كـانوا خـمساً وأربعين فارساً، ومائة راجل يعني ١٤٥ شخصاً[1]، وهو المحكي عن ابن نما في مقتله.

٢/ ماذكره المولىٰ ابن شهر آشوب من أنّهم كانوا ٨٢ رجلاً[2].

٣/ ماهو المعروف المشهور بين أهل المقاتل والتواريخ والسير من أنّـهم كانوا ٧٢ شخصاً.

هذه أهم الأقوال، ولعلّ الأوسط هو الأوفق بزيارة الشهداء المرويّة عـن الناحية المقدّسة المشتملة علىٰ أسمائهم، وورد فيها السلام علىٰ ثمانين شهيداً.

وقد ذكرهم الشيخ السماوي طاب ثراه عند ذكر شهداء آل أبي طالب، ثمّ

---

(١) الحدائق الوردية للفقيه اليماني: ج١ ص١١٩.

(٢) مناقب ابن شهر آشوب: ج٤ ص٩٨.

في شهداء الأصحاب الكرام[١].

وإستقصىٰ ذكر وترجمة جميع هؤلاء الشهداء قبل يوم عاشوراء وبعده، من الرجال والنساء والأطفال كتاب الوسيلة فلاحظ[٢].

ونتشرف هنا بذكر من إشتملت عليهم الزيارة المباركة المرويّة للشهداء الكرام عن الناحية المقدّسة[٣] التي أوردها الشيخ المفيد في مزاره، وابن المشهدي في المزار الكبير[٤] وأوردها أيضاً السيّد أبن طاووس[٥] كما أوردها العلّامة المجلسي[٦] وأوردها الشيخ البحراني[٧]، وهم كما يستفاد من هذه الزيارة المباركة:

---

(١) ابصار العين: ص ٥٥ ـ ١٢٨.

(٢) وسيلة الدارين: ص ٩٣ ـ ٢٧٩.

(٣) أفاد العلامة المجلسي بعد ذكر هذه الزيارة انّه امّا أن يكون صدورها عن ناحية الإمام العسكري عليه السلام حتىٰ توافق التأريخ المذكور فيها أو يكون تأريخها إثنتين وستين ومائتين حتّىٰ يوافق صدورها عن الإمام الحجّة. وعلىٰ كلا التقديرين هي مروية عن الإمام المعصوم عليه السلام.

قال في الإقبال: (روينا باسنادنا الىٰ جدّي أبي جعفر الطوسي، عن محمّد بن أحمد عيّاش، عن الشيخ الصالح أبي منصور عبد المنعم بن النعمان البغدادي رحمه الله قال: خرج من الناحية سنة إثنتين وخمسة ومائتين علىٰ يد الشيخ محمّد بن غالب الاصفهاني حين وافاه أبي رحمه الله وكنت حدث السن وكتبت أستأذن في زيارة مولاي أبي عبد الله عليه السلام وزيارة الشهداء رضوان الله عليهم، فخرج اليّ منه:

بسم الله الرحمن الرحيم إذا أردت زيارة الشهداء رضوان الله عليهم فقف عند رجلي الحسين عليه السلام وهو قبر علي بن الحسين صلوات الله عليهما، فاستقبل القبلة بوجهك فانّ هناك حومة الشهداء، وأومئ وأشر الىٰ علي بن الحسين عليه السلام وقل: «السلام عليك ياأوّل قتيل من نسل خير سليل... الىٰ آخره».

(٤) هامش مصباح الزائر: ص٢٨٦.

(٥) الإقبال: ص٥٧٣، ومصباح الزائر: ص٢٧٨.

(٦) بحار الأنوار: ج١٠١ ص ٢٦٩ ب١٩ ح١.

(٧) العوالم: ج١٧ ص ٣٣٥ ب ٣ ح١.

(١) سيّدنا ومولانا أبو الفضل العبّاس بن أمير المؤمنين عليه السلام.

(٢) سيّدنا ومولانا علي الأكبر بن الإمام الحسين عليه السلام.

(٣) عبد الله الرضيع بن الإمام الحسين عليه السلام.

(٤) عبد الله بن أمير المؤمنين عليه السلام.

(٥) جعفر بن أمير المؤمنين عليه السلام.

(٦) عثمان بن أمير المؤمنين عليه السلام.

(٧) محمّد بن أمير المؤمنين عليه السلام.

(٨) أبو بكر بن الحسن الزكي عليه السلام.

(٩) عبد الله بن الحسن الزكي عليه السلام.

(١٠) القاسم بن الحسن الزكي عليه السلام.

(١١) عون بن عبد الله بن جعفر الطيّار.

(١٢) محمّد بن عبد الله بن جعفر الطيّار.

(١٣) جعفر بن عقيل بن أبي طالب.

(١٤) عبد الرحمن بن عقيل بن أبي طالب.

(١٥) عبد الله بن مسلم بن عقيل.

(١٦) محمّد بن أبي سعيد بن عقيل.

(١٧) سليمان بن رزين مولى الإمام الحسين عليه السلام.

(١٨) قارب بن عبد الله الليثي مولى الإمام الحسين عليه السلام.

(١٩) منجح بن سهم مولى الإمام الحسين عليه السلام.

(٢٠) الصحابي الجليل مسلم بن عوسجة الأسدي عليه السلام.

(٢١) سعد بن عبد الله الحنفي الكوفي.

(٢٢) بشر بن عمرو الحضرمي الكندي.

(٢٣) شيخ القرّاء التابعي الناسك برير بن خضير الهمداني المشرقي.

(٢٤) عمران بن كعب الأنصاري.

(٢٥) نعيم بن عجلان الأنصاري.

(٢٦) زهير بن القين البجلي الكوفي.

(٢٧) عمر بن قرظة الأنصاري

(٢٨) الصحابي الفقيه الجليل حبيب بن مظاهر الأسدي الكوفي.

(٢٩) الحرّ بن يزيد الرياحي.

(٣٠) عبد الله بن عمر الكلبي.

(٣١) نافع بن هلال البجلي المرادي.

(٣٢) أنس بن كاهل الأسدي.

(٣٣) قيس بن مسهر الصيداوي.

(٣٤) ـ (٣٥) عبد الله وعبد الرحمن إبنا عروة الغفاريّان.

(٣٦) جون بن حَوِيّ مولىٰ أبي ذرّ الغفاري.

(٣٧) شبيب بن عبد الله النهشلي.

(٣٨) الحجّاج بن زيد السعدي.

(٣٩) ـ (٤٠) قاسط وكردوس إبنا زهير التغلبيّان.

(٤١) كنانة بن عتيق التغلبي الكوفي.

(٤٢) ضرغامة بن مالك التغلبي.

(٤٣) حَوِيّ بن مالك الضبعي.

(٤٤) عمرو بن ضبيعة الضبعي.

(٤٥) زيد بن ثبيت القيسي.

(٤٦) ـ (٤٧) عبد الله وعبيد الله إبنا يزيد القيسي.

(٤٨) عامر بن مسلم العبدي البصري.

(٤٩) قنعب بن عمرو النّمري.

(٥٠) سالم مولىٰ عامر بن مسلم البصري.

(٥١) سيف بن مالك العبدي البصري.

(٥٢) زهير بن بشر الخثعمي.

(٥٣) بدر بن معقل الجعفي.

(٥٤) الحجّاج بن مسروق الجعفي.

(٥٥) ـ (٥٦) مسعود بن الحجّاج التيمي وإبنه عبد الرحمن بن مسعود.

(٥٧) مجمع بن عبد الله العائذي المذحجي.

(٥٨) عمّار بن حسان الطائي.

(٥٩) حيّان بن الحارث السلماني الأزدي.

(٦٠) جندب بن حجير الخولاني الكوفي.

(٦١) عمرو بن خالد الصيداوي الأسدي.

(٦٢) سعد [سعيد] مولىٰ عمرو بن خالد الصيداوي.

(٦٣) يزيد بن زياد بن المظاهر الكندي.

(٦٤) زاهر مولىٰ عمرو بن الحمق الخزاعي.

(٦٥) جبلّة بن علي الشيباني.

(٦٦) سالم بن عمرو مولىٰ بني المدينة الكلبي.

(٦٧) أسلم بن كثير الأزدي الأعرج.

(٦٨) زهير بن سليم الأزدي.

(٦٩) قاسم بن حبيب الأزدي.

(٧٠) عمرو بن الأحدوث الحضرمي.

(٧١) أبو ثمامة عمرو بن عبد الله الصائدي.

(٧٢) حنظلة بن الأسعد الشبامي الكوفي.

(٧٣) الصحابي المهاجر الفاضل عبد الرحمن بن عبد الله الأرحبي الهمداني.

(٧٤) عمّار بن أبي سلامة الهمداني.

(٧٥) التابعي الجليل والخطيب الشجاع عابس بن شبيب الشاكري الهمداني الكوفي.

(٧٦) الصحابي الحافظ للحديث شوذب بن عبد الله الهمداني الشاكري مولىٰ شاكر.

(٧٧) شبيب بن عبد الله مولىٰ الحارث بن سريع الكوفي الجابري.

(٧٨) مالك بن عبد الله بن سريع الجابري.

(٧٩) الجريح المأسور سوار بن منعم النّهمي الهمداني.

(٨٠) عمرو بن عبد الله الجندعي الكوفي الهمداني.

سلام الله عليهم وعلىٰ كلّ من إستشهد في سبيل الإمام الحسين عليه السلام.

(١٤) الفائزون بالرؤية

تقدّم في الفائدة السادسة الإشارة إلى أنّ من أمارات المدح ومن موجبات الإطمئنان، بل ممّا يفيد علوّ الرتبة وكمال الوثاقة كون الراوي ممّن تشرّف وفاز

برؤية الطالع الأزهر للإمام المنتظر أرواحنا فداه.

فانّه لا تحصل هذه المكرمة إلّا للأوحديّ من الصالحين، كما يستفاد من حديث أحمد بن إسحاق القمّي الذي جاء فيه:

«لو لا كرامتك على الله عزّوجلّ وعلى حججه ما عرضت عليك إبني هذا»[1].

فكلّ من أحرز جدّاً فوزه بهذه السعادة العظمى فهو ممّن يحصل به الطمأنينة الوثقى.

وهم ثلّة خيّرة وجماعة كثيرة نال بعضهم هذه المرتبة في زمان الإمام العسكري عليه السلام وبعضهم في أيّام الغيبة الصغرى، وبعضهم في أيام الغيبة الكبرىٰ..

أمّا الذين تشرّفوا في أيام الغيبة الكبرىٰ فهم كثيرون جدّاً، جمع ذكرهم بعض الأعلام في كتب مستقلّة كالسيد البحراني في (تبصرة الولي فيمن رأي القائم المهدي)، والمحدّث النوري في (النجم الثاقب) و(جنّة المأوى) والشيخ الميثمي العراقي في (تذكرة الطالب فيمن رأي الإمام الغائب) والسيّد الجمال الطباطبائي في (بدائع الكلام فيمن إجتمع بالإمام) والميرزا الألماسي في (البهجة فيمن فاز بلقاء الحجّة) والشيخ النهاوندي في (العبقري الحسان في تواريخ صاحب الزمان).

واعلم أنّه لا تنافى هذه الرؤية مع التوقيع بمبارك الصادر من الناحية المقدّمة إلى النائب الرابع على بن محمّد السمرى رضوان الله عليه الذي تلاحظه بشرحه ووجوه جمعه في كتاب الإمام المنتظر[2].

---

(١) بحار الأنوار: ج ٥٢ ص ٢٣ ب ١٨ ح ١٦.

(٢) الإمام المنتظر عليه السلام من ولادته الى دولته، ص ٤٠٧.

وامّا الذين تشرّفوا في أيام الغيبة الصغرى في حياة الإمام العسكري عليه السلام أو بعد شهادته، غير النوّاب والوكلاء، وقبل وقوع الغيبة التامّة فهم المقصودون بالذكر هنا وهم جماعة طيّبة أيضاً، وفيهم بعض الرواة الأجلاّء الذين يستفاد وثاقتهم وجلالة قدرهم بهذه الأمارة في البحث الرجالي.

وقد جاء ذكرهم في كتب مشايخنا الكرام[1] بالأسماء التالية:

(١) أحمد بن إسحاق القمّي الأشعري.

(٢) كامل بن إبراهيم المدني.

(٣) يعقوب بن يوسف الضرّاب الغسّاني.

(٤) يعقوب بن منقوش من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام.

(٥) مسرور الطبّاخ مولى أبي الحسن الهادي عليه السلام.

(٦) أبو الأديان خادم الإمام العسكري عليه السلام.

(٧) إبراهيم بن إدريس.

(٨) علي بن مهزيار.

(٩) أبو القاسم بن أبي حليس.

(١٠) أبو عبدالله الكندي.

(١١) أبو عبدالله الجنيدي.

(١٢) هارون القزّاز.

(١٣) أبو القاسم بن دبيس.

(١٤) أبو عبدالله بن فرّوخ.

---

(١) إكمال الدين: ص٤٤٢، والغيبة: ص١٥٢، والبحار: ج٥١ ص١ ب١٨.

(١٥) إسحاق الكاتب النوبختي.

(١٦) محمّد بن كشمرد من همدان.

(١٧) جعفر بن حمدان من همدان.

(١٨) محمّد بن هارون بن عمران من همدان.

(١٩) الحسن بن هارون من الدينور.

(٢٠) أحمد بن أُخيّة من الدينور.

(٢١) الحسن بن النضر من قم.

(٢٢) محمّد بن إسحاق من قم.

(٢٣) علي بن محمّد بن إسحاق من قم.

(٢٤) الحسن بن يعقوب من قم.

(٢٥) القاسم بن موسىٰ من الري.

(٢٦) أبو محمّد هارون من الري.

(٢٧) علي بن محمّد من الري.

(٢٨) محمّد بن محمّد الكليني من الري.

(٢٩) أبو جعفر الرفّاء من الري.

(٣٠) علي بن أحمد من قزوين.

(٣١) محمّد بن شعيب بن صالح من نيسابور.

(٣٢) الفضل بن يزيد من اليمن.

(٣٣) الحسن بن الفضل بن يزيد من اليمن.

هذا تمام الكلام في ذكر المصطلحات الرجاليّة في هذه الفائدة التفصيليّة.

الفائدة الخامسة عشرة

وثاقة أبواب المعصومين سلام الله عليهم أجمعين

الأبواب جمع باب: يطلق على الملازم، والطريق، والمعتمد.

وباب الشخص من يكون ملازم بابه، والطريق إليه، والمعتمد عنده، لذلك ينبغي أن يستفاد وثاقته عنده، بل علوّ منزلته لديه.

وأبواب المعصومين سلام الله عليهم ثلّة طيّبة، وجماعة مهذّبة، ذو منزلة عالية، ووثاقة راقية، جعلتهم مورداً لإعتماد المعصوم والإمام، الذي هو حجّة الملك العلّام.

وهم الأبواب الكرام الذين ورد ذكرهم في تاريخ أهل البيت لنصر بن على الجهضمي[1].

وذكرهم الشيخ الثقة ابن أبي الثلج محمّد بن أحمد الكاتب البغدادي الذي هو من أعيان محدّثي الشيعة في زمن الغيبة الصغرى، ومن مشايخ العالم الجليل أبي محمّد هارون بن موسىٰ التلعكبري، الذي هو من مشايخ النجاشي[2].

---

(١) تاريخ أهل البيت عليهم السلام ص١٥٩.

(٢) ريحانة الأدب: ج٧ ص٣٢٨.

وقد ذكر الأبواب في كتابه[١]، وتبعه الشيخ الطريحي[٢]، وجاء ذكرهم أيضاً في فوائد التنقيح[٣]، وهم كما يلي ذكرهم بعد تسمية سادتهم المعصومين سلام الله عليهم أجمعين:

١ ـ النبي الأكرم ﷺ، وبابه هو باب مدينة علمه، وخليفته في أمّته أمير المؤمنين، وسيّد المتّقين علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢ ـ فاطمة الزهراء عليها السلام، وبابها خادمتها فضّة بنت ملك الهند[٤] التي تلاحظ علوّ شأنها في السفينة[٥].

٣ ـ أمير المؤمنين عليه السلام، وبابه سلمان، وسفينة ذو اليدين صاحب رسول الله ﷺ، وفي الجامع والتنقيح: سلمان وقنبر.

٤ ـ الإمام الحسن المجتبى عليه السلام، وبابه سفينة، وقيس بن عبدالرحمن.

٥ ـ الإمام الحسين عليه السلام، وبابه رُشيد الهجري.

٦ ـ الإمام السجّاد عليه السلام، وبابه أبو خالد الكابلي، ويحيىٰ بن أمّ الطويل المطعمي.

٧ ـ الإمام الباقر عليه السلام، وبابه جابر بن يزيد الجعفي.

٨ ـ الإمام الصادق عليه السلام، وبابه المفضّل بن عمر الجعفي.

٩ ـ الإمام الكاظم عليه السلام، وبابه محمّد بن الفضل (المفضّل خ).

---

(١) تاريخ الأئمّة: ص٣٢، من المجموعة النفيسة، وفي ص١٢ من طبعة الحيدرية في النجف الأشرف.

(٢) جامع المقال ص١٩٠.

(٣) تنقيح المقال: ج١ ص١٩٠.

(٤) جامع المقال: ص١٩٠.

(٥) سفينة البحار: ج٧ ص٩٠.

١٠ ـ الإمام الرضا عليه السلام ، وبابه محمّد بن الفرات، على ما في تاريخ الأئمّة، لكن هذه الوثاقة المستفادة معارضة بالتضعيف بسوء العاقبة كما في الجامع[1].

وذكر في التنقيح انّ الباب هو عمر بن الفرات الآتي ذكره ولا تضعيف فيه.

١١ ـ الإمام الجواد عليه السلام ، وبابه عمر بن الفرات.

١٢ ـ الإمام الهادي عليه السلام ، وبابه عثمان بن سعيد العَمري.

١٣ ـ الإمام العسكري عليه السلام ، وبابه عثمان بن سعيد العَمري أيضاً.

١٤ ـ الإمام الحجّة المنتظر أرواحنا فداه، وبابه عثمان بن سعيد العمري أيضاً، ثمّ محمّد بن عثمان، ثمّ الحسين بن روح النوبختي، ثمّ علي بن محمّد السمري.

ولا يخفى انّ عنوان الباب الذي يستفاد منه الوثاقة والإعتماد، إنّما يوجب ذلك إذا لم يبتل بالمعارض كما عرفته في محمّد بن الفرات.

وغير خفي أيضاً بأنّ إثبات عنوان الباب لبعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام ممّن تقدّم ذكرهم لا ينفي كون غيرهم أيضاً من الأبواب المعتمدين للأئمّة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

---

(١) جامع الرواة: ج ٢ ص ١٧٢.

الفائدة السادسة عشرة

في بيان إعتبار مستطرفات السرائر على صاحبها رحمة الله الغافر

المستطرف هو ما يستملح ويختار ويحسب طريفاً، والطريف هي الحكمة المستحدثة، وطرائف الحكمة هي غرائبها ولذائذها المعجبة للنفس.

ومستطرفات السرائر هي أحاديث شريفة استطرفها شيخ الفقهاء الثقات أبي جعفر محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي، حفيد شيخ الطائفة الطوسي، المتوفّى سنة ٥٩٨ هجريّة.

إستخرجها من كتب المشيخة المصنّفين، والرواة المحصّلين، وأثبتها في آخر كتابه[١].

وتلك الكتب بحسب ترتيب ذكرها هي كما يلي أحد وعشرون كتاباً:

(١) كتاب موسىٰ بن بكر الواسطي.

(٢) كتاب معاوية بن عمّار الذهني.

(٣) نوادر أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي.

---

(١) السرائر: ج٣ ص٥٤٩ ـ ٦٥١.

(٤) كتاب أبان[1].

(٥) كتاب جميل بن درّاج النخعي.

(٦) كتاب أبي عبدالله السيّاري.

(٧) جامع البزنطي.

(٨) مسائل الرجال ومكاتباتهم مع مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام للبزنطي أيضاً.

(٩) كتاب حريز بن عبدالله السجستاني.

(١٠) كتاب المشيخة للحسن بن محبوب السرّار.

(١١) نوادر محمّد بن علي بن محبوب الأشعري الجوهري القمّي.

(١٢) من لا يحضره الفقيه للشيخ الأقدم الصدوق.

(١٣) قرب الأسناد لمحمد بن عبدالله بن جعفر الحميري.

(١٤) كتاب جعفر بن محمّد بن سنان الدهقان.

(١٥) معاني الأخبار للشيخ الأقدم الصدوق أيضاً.

(١٦) تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة الطوسي.

(١٧) كتاب عبدالله بن بكير الشيباني.

(١٨) روايات الشيخ الجليل أبي القاسم جعفر بن قولويه القمّي.

(١٩) كتاب أُنس العالم لحفظة الحديث الشيخ الفقيه محمّد بن أحمد بن عبدالله بن قضاعة بن صفوان الجمّال الملقّب بالصفواني.

---

(١) عنونه في السرائر باسم أبان بن تغلب صاحب الباقر والصادق عليهما السلام، إلّا أنّه لا يناسب الأسناد التي يروي عنها كما تلاحظها.

ولعلّ الصحيح أبان بن محمّد البجلي المعروف بسندي البزاز، وهو ثقة ووجه في الأصحاب الكوفيين، كما في جامع الرواة: ج١ ص١٥، وهو المناسب لقرينه المروي عنه، والله العالم العاصم.

(٢٠) كتاب المحاسن للشيخ الجليل أحمد بن أبي عبدالله البرقي.

(٢١) كتاب العيون والمحاسن لفخر الشيعة الشيخ المفيد.

ولا ينبغي الشكّ في إعتبار نقل ما استطرفه ابن إدريس من هذه الكتب الشريفة، وعدم عدّه إرسالاً، وإن حكي ذلك عن بعضٍ معلّلاً ذلك بعدم ذكر ابن إدريس سنده إلى أصحاب تلك الكتب[1].

وجه الإعتبار هو مايلي:

١ ـ انّ تلك الكتب من الكتب المشهورة والمصنّفات المعروفة المنقولة يداً بيد، والمتداولة عصراً بعد عصر، والمعتمدة في كلّ الأجيال، والمطمئنة من حيث الصدور.

فيكون النقل عنها نقلاً مباشرياً لا إرسالياً، لأنّه ﷺ وجدها فيها لا أنه نقلها عنها فيكون كما لو نقلنا نحن حديثاً من إحدى الكتب الجوامع الأربعة، فانّه بالرغم من الواسطة الزمانية الكثيرة لا يكون إرسالاً بل يكون وجادة.

٢ ـ انّ كثيراً منها موجود في زماننا ووجداني عندنا وفي نظرنا، مثل الفقيه والتهذيب، ومعاني الأخبار، والمحاسن، وقرب الأسناد، والعيون، فلا معنى للإرسال فيها.

٣ ـ انّ بعض هذه الكتب نقلها ابن إدريس من خطّ مشايخنا الثقات الذين يحصل من نقلهم الإطمئنان بل العلم، مثل نوادر محمّد بن علي بن محبوب الأشعري الذي نقله ابن إدريس من خطّ الشيخ الطوسي، كما صرّح به هو في أوّل ما استطرفه منها[2].

---

(١) بحوث في علم الرجال: ص ١٧٠.

(٢) المستطرفات: ج٣ ص١٠٦.

٤ ـ انّ ابن إدريس لا يعتمد على خبر الواحد المجرّد عن القرينة القطعيّة، بل إلتزم في السرائر بعدم العمل به كما تستفيده من عبارته في مقدّمة كتابه. فلا يحتمل الضعف الآحادي في أسناده، ولا وصول الكتب إليه بطريق واحد حيث قال ﷺ: (فانّي تحرّيتُ فيه التحقيق، وتنكّبت ذلك كلّ طريق.

فانّ الحقّ لا يعدو أربع طرق: امّا كتاب الله سبحانه، أو سنّة رسوله ﷺ المتواترة المتّفق عليها، أو الإجماع، أو دليل العقل...

ولذلك أبطلنا العمل في الشريعة بأخبار الآحاد، لأنّها لا توجب علماً ولا عملاً...

فعلى الأدلّة المتقدّمة أعمل، وبها آخذ وأفتي وأدين الله تعالى، ولا ألتفت إلى سوادٍ مسطور، وقول بعيد عن الحقّ مهجور، ولا أقلّد إلّا الدليل الواضح والبرهان اللائح ولا أُعرّج إلى أخبار الآحاد)[1].

فلا شكّ في إعتبار ما ينقله ابن إدريس إستطرافاً من الكتب المتقدّمة، ويكون حال تلك الأحاديث المنقولة حال ما إذا وجدناها نحن في نفس تلك الكتب التي هي كتب معتبرة في حدّ ذاتها.

ولذلك إعتمد على المستطرفات كبار العلماء والمحدّثين مثل شيخ الإسلام المجلسي ﷺ في البحار، والشيخ الحرّ العاملي ﷺ في الوسائل، والله هو الكريم المتفضّل.

---

(١) السرائر: ج١ ص٤٦ ـ ٥١.

الفائدة السابعة عشرة

في أنّ مجرّد صحبة النبي ﷺ لا توجب عدالة الراوي والصحابي

اتّفق أصحابنا الإماميّة رضوان الله عليهم على أنّ صحبة النبي الأكرم ﷺ بنفسها وبمجرّدها لا تستلزم عدالة المتّصف بها، ولا حسن حاله.

لذلك يتوقّف قبول خبر الصحابي على ثبوت عدالته، أو وثاقته، أو حسن حاله، ومدحه المعتدّ به مع إيمانه[1].

وخالفنا في ذلك العامّة، فذهب أكثرهم إلى أنّ الصحابة كلّهم عدول، بل ذكر ابن الأثير أنّه لا يتطرّق إليهم الجرح[2].

لكن ذهب بعضهم إلى أنّ الصحابة كغيرهم مطلقاً.

وقال آخرون منهم: أنّ الصحابة كغيرهم إلى حين ظهور الفتن بين علي عليه السلام ومعاوية.

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص٢١٣.

(٢) أسد الغابه: ج١ ص١٠.

وقالت المعتزلة: هم عدول إلّا من علم انه قاتل علياً عليه السلام فانّه مردود، كما حكي[١].

احتجّ مخالفونا لتعديل جميع الصحابة ببعض الأخبار التي نسبوها إلى النبي صلى الله عليه وآله نظير: (أصحابي كالنجوم بأيّهم إقتديتم إهتديتم) المذكور في بعض كتبهم[٢].

ويردّه أمور ثلاثة:

أوّلاً: انّه مخالف لنصّ الكتاب الكريم الدالّ على وجود الفسّاق والعاصين والمنافقين في الصحابة فيمايلي من الموارد:

أ) أخبر الله تعالى بفرارهم عن الزحف الذي هو من الكبائر بقوله جلّ وعلا: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[٣].

ب) أخبر عن إرتدادهم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[٤].

ج) أخبر عن نفاق بعضهم بقوله عزّ شأنه: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[٥].

د) وصف بالفسق بعضهم بقوله عزّوجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ

---

(١) بحار الأنوار: ج٢٨ ص٣٦.

(٢) الشرف المؤبّد للنبهاني: ص١١٤.

(٣) سورة التوبة: الآية ٢٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٥٤.

(٥) سورة التوبة: الآية ١٠١.

بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[١].

هـ) أخبر عن كفرهم وإنقلابهم على أعقابهم ممّن كفر وإنقلب منهم بقوله عزّ إسمه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[٢].

ثانياً: أنّ هذا الخبر معارضٌ للسنّة المتّفق عليها بين الفريقين مثل:

أ) ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «انّكم تُحشرون يوم القيامة حفاةً عراة، وأنّه سيُجاءُ برجالٍ من أُمّتي يؤخذ بهم ذات الشمال.

فأقول: يا ربِّ أصحابي؟

فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم»[٣].

ب) قول النبي ﷺ لهم: «لتتّبعَنَّ سُنَنَ مَن كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتّى لو دخلوا جُحر ضَبٍّ لاتّبعتموهم...

فقالوا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟

قال: فمن إذاً؟»[٤].

ج) حديث الرسول ﷺ لأصحابه في حجّة الوداع: «ألا لأعرفنّكم ترتدُّون بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، ألا انّي قد شهدت وغبتم»[٥].

---

(١) سورة الحجرات: الآية ٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

(٣) صحيح البخاري: ج٤ ص٥٨، وصحيح مسلم: ج٢ ص٣٥٥.

(٤) مسند أحمد بن حنبل: ج٢ ص ٥١١، وسنن ابن ماجه: كتاب الفتن ح ٣٩٩٤.

(٥) صحيح البخاري: ج٧ ص١٨٢، ومستدرك الحاكم: ج١ ص٩٣، وتلاحظها من طرقنا في بحار الأنوار: ج٢٨ كتاب الفتن والمحن ص٢ ب١ الأحاديث.

ثالثاً: أنّ هذا الخبر لو كان صحيحاً بإطلاقه وجارياً في جميع الأصحاب لوجب بذلك عصمة كلّ واحد من الصحابة، ولم يقل بذلك أحد.

لأنّ منهم من ظهر فسقه وخروجه على الجماعة مثل أهل البصرة، وصفّين ومن كان معهم من الصحابة الذين لا يشكّ أكثر من خالفنا في فسقهم.

ومنهم من حاصر عثمان ومنعه الماء وغيره، وسفك دمه كطلحة والزبير وذلك فسقٌ عند جميع من خالفنا.

ومنهم من قعد عن بيعة أميرالمؤمنين عليه السلام وإمتنع منها مثل عبدالله بن عمر، وسعد بن أبي وقّاص، ومحمّد بن مسلمة، وهو فسق قطعي فيهم، فكيف يجوز الإقتداء بهم؟[١].

وعليه فلا يتمّ دليل ولا شاهد على عدالة الصحابة بما هم صحابة، فكيف بكونهم نجوماً يقتدى بهم.

بل البرهان القطعي قائم، على وجود المنافق والعاصي والفاسق فيهم ممّن لم يهتد بهدى الرسول، ولم ينتهل من منهل الرسالة وباء بالخسران المبين في عدم الإستضاءة بنور النبي الأمين صلوات الله عليه وآله الطاهرين، فلا يصحّ القول بعدالة جميعهم، والدليل هما الكتاب والسنّة:

الأوّل: من الكتاب ما عرفت من آيات الذكر الحكيم المتقدّمة.

الثاني: من السنّة ما تعرّفت على نُبذة منها، ونذكر جملة أُخرى منها فيمايلي:

(١) ما رواه الفريقان وثبت نقله عندهم وإشتهر بينهم، من وجود المنافقين

---

(١) تلخيص الشافي لشيخ الطائفة قدس سره: ج ٢ ص ٢٤٩.

الذين أقدموا على قتل الرسول الأعظم ﷺ وهم أصحاب العقبة.

(٢) ما رواه الخاصّة والعامّة أيضاً من هزيمة الأصحاب إلّا القليل في غزوة حُنين، والعبّاس عمّ النبي ينادي فيهم: يا أصحاب سورة البقرة، ويا أصحاب بيعة الشجرة، إلى أين تفرّون؟

(٣) ما رواه الشيعة والسنّة أيضاً من تخلّف الأصحاب إلّا القليل عن جيش أُسامة مع أنّه ﷺ أمر بتجهيزه، ولعن من تخلّف عنه.

(٤) ما روي في تفسير الإمام العسكري عليه السلام من أنّه «لم يبق من أصحاب الرسول ﷺ إلّا نافق يوم الخندق إلّا القليل».

(٥) ما روي من إستحقاق بعض الصحابة للقتل كما تلاحظه في حديث زرارة[1] عن أحدهما عليهما السلام قال:

«قال رسول الله ﷺ: لو لا انّي أكرهُ أن يقال: إنّ محمّداً إستعان بقومٍ حتّى إذا ظفر بعدوّه قتلهم لضربت أعناق قومٍ كثير».

الى غير ذلك من الأحاديث الشريفة التي يستفاد منها عدم عدالة جميع الصحابة من حيث كونهم صحابة.

فادّعاء كون جميعهم عدولاً لا يتطرّق اليهم الجرح حتّى يؤخذ بأخبار الجميع، إدّعاءٌ شنيع.

نعم يوجد في الصحابة المؤمن العدل البرُّ التّقي الذين لم يغيّروا ولم يبدّلوا، وبقوا على دين الله ومنهاج رسول الله ﷺ، وهم المقصودون بما ورد من الثناء علهيم في القرآن الكريم، والروايات الشريفة، مثل:

---

(١) بحار الأنوار: ج٢٢ ص١٤١ ب٣٧ ح١٢٣.

١ ـ حديث الحسين بن أحمد البيهقي، عن محمّد بن يحيىٰ الصولّي، عن محمّد بن موسىٰ بن نصر الرازي، عن أبيه قال:

سئل الرضا عليه السلام عن قول النبي صلى الله عليه وآله: «أصحابي كالنجوم بأيّهم إقتديتم إهتديتم» وعن قوله صلى الله عليه وآله: «دعوالي أصحابي»؟

فقال عليه السلام: هذا صحيح يريد من لم يغيّر بعده ولم يبدّل.

قيل: وكيف نعلم أنّهم قد غيّروا وبدّلوا؟

قال: لما يروونه من أنّه صلى الله عليه وآله قال: ليذادنّ رجال من أصحابي يوم القيامة عن حوضي، كما تذاد غرائب الإبل عن الماء فأقول: يا ربّ أصحابي أصحابي، فيقال لي: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: بعداً لهم وسحقاً، أفترى هذا لمن لم يغيّر ولم يبدّل»[1].

٢ ـ حديث ابن الوليد، عن الصفّار، عن الخشّاب، عن ابن كلوب، عن إسحاق بن عمّار، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما وجدتم في كتاب الله عزّوجلّ فالعمل لكم به لا عذر لكم في تركه، وما لم يكن في كتاب الله عزّوجلّ وكانت فيه سنّة منّي فلا عذر لكم في ترك سنّتي، وما لم يكن فيه سنّة منّي فما قال أصحابي فقولوا به، فإنّما مثل أصحابي فيكم كمثل النجوم بأيّها أخذ إهتدى، وبأيّ أقاويل أصحابي أخذتم إهتديتم، وإختلاف أصحابي لكم رحمة.

فقيل: يا رسول الله ومن أصحابك؟

قال: أهل بيتي.

---

(١) بحار الأنوار: ج٢٨ ص١٨ ب ح٢٦.

قال الصدوق ﵀ بعد ذكر هذا الحديث: إنّ أهل البيت ﵈ لا يختلفون، ولكن يفتون الشيعة بمرّ الحقّ، وربّما أفتوهم بالتقيّة، فما يختلف من قولهم فهو للتقيّة، والتقيّة رحمة للشيعة»[1].

وعلى الجملة.. فلابدّ في كلّ واحدٍ من الأصحاب من إحراز وثاقته وعدالته كما أُحرز في مثل سلمان، وأبي ذرّ، والمقداد، وعمّار وأمثالهم رضوان الله تعالى عليهم.

(١) بحار الأنوار: ج٢٢ ص٣٠٧ ب٨ ح٨.

الفائدة الثامنة عشرة

في بيان حكم عدم حضور الراوي
في واقعة الطفّ الحزينة وتخلّفه عنها

هل أنّ وجود الراوي في زمن الإمام الحسين عليه السلام، مع عدم حضوره لنصرته، أو تخلّفه عنه يوجب فسقه والقدح فيه وعدم الإطمئنان به؟

حيث انّه لا ريب في وجوب حفظ نفسه الزكيّة، والمحافظة على روحه القدسيّة على جميع المكلّفين، فيكون نقضه خلاف صفة العدالة، بل خلاف إعتقاد أصل الإمامة.

وفي الجواب عن هذا السؤال أفاد المحقّق العلم المامقاني طابت تربته في التنقيح: أنّه إذا ثبتت عدالة الراوي وحسن حاله ووثاقته، فعدم الحضور لا يوجب القدح فيه.

وذلك لأنّ عدم الحضور فعلٌ مجمل لا يحمل على المحمل الفاسد إلّا إذا أُحرز فيه جهة الفساد، حتّى توجب تلك الجهة سلب العدالة وسوء الحالة.

بل إنّ سبب الحمل على الصحّة واضح لائح فلا يسلب الإعتماد عليه[١].

والوجه في ذلك:

انّ الراوي ان كان كوفيّاً فانّ ابن زياد عليه اللعنة قام بجملة إعتقالات في صفوف الشيعة الأبرار وحبس منهم (١٢٠٠٠) شخصاً حتّى لا يحضروا النصرة، وكان من بين المحبوسين سليمان بن صرد الخزاعي، والمختار الثقفي، وأربعمائة من الأعيان والوجوه، فلعلّ الراوي الذي لم يحضر كان منهم، فلم يمكنه الحضور والنصرة.

وان كان الراوي من غير الكوفة فانّ ابن زياد عليه اللعنة قد رصّد العسكر على الطرق حتّى لا يصل أحدٌ إلى كربلاء.

كما احتلّ جميع الحدود العراقية، ومنع الناس من الدخول والخروج، وجعل على جميع المفارق ورؤوس المنازل عيوناً من عسكره للمراقبة، وعيّن في البرّ نقاطاً ومسالح ترصد جميع الحركات التي تقصد الوصول إلى أرض كربلاء، كما بعث رئيس شرطته الحصين بن نمير عليه اللعنة إلى القادسيّة وخفّان، والقطقطانية، وجبل لعلع، وبثّ في كلّ مكان الفرسان والخيّالة لأجل تفتيش الداخل والخارج. وبهذا ألقت شرطته القبض على رسول الإمام الحسين عليه السلام قيس بن مسهر الصيداوي وبعثته إلى ابن زياد عليه اللعنة مخفوراً كما نقل جميع ذلك عن المصادر الموثوقة عليهم السلام[٢].

لذلك لا يكون عدم الحضور لنصرة الإمام عليه السلام في الطفّ قادحاً في الراوي

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص٢١٢.

(٢) حياة الإمام الحسين عليه السلام: ج٢ ص٤١٥ـ٤١٦.

بعد إحراز وثاقته وحسن حاله.

اللهمّ إلّا إذا ثبت في شخص كون تخلّفه مع علمه بالحال، وقدرته على الحضور فيكون تخلّفه حينئذ قادحاً.

هذا.. وأمّا المتخلّفون عنه في سفره من الحجاز فقد نبّه في التنقيح أيضاً على أنّ المتخلّفين لم يكونوا مكلّفين بالحركة معه عليه السلام حتّى يوجب التخلّف عنه فسقهم.

ولذلك فانّ جملة من الأخيار الذين لم يُكتب لهم نيل هذا الشرف الدائم بقوا في الحجاز، ولم يتأمّل أحدٌ في عدالتهم، مثل محمّد بن الحنفية وأضرابه.

بل لعلّه يستفاد الترخيص في البقاء لابن الحنفية من قول الإمام الحسين عليه السلام له: «وأمّا أنت فلا عليك أن تقيم بالمدينة»[١].

وكذلك قوله عليه السلام لعبد الله بن عبّاس: «فامض إلى المدينة في حفظ الله»[٢].

هذا مضافاً إلى رسالة الإمام الحسين من مكّة إلى محمّد بن الحنفية وبني هاشم التي وردت في حديث الشيخ ابن قولويه، عن أبيه وجماعة، عن سعد بن عبدالله، عن علي بن إسماعيل بن عيسىٰ، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن عمرو بن سعيد الزيّات، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن الإمام الباقر عليه السلام[٣].. وقد جاء فيها: «فمن لحق بي إستشهد ومن لم يلحق لم يدرك الفتح».

وهي تدلّ على أنّ المتخلّف لا ينال تلك المرتبة العظيمة لا انّه معاقب أو

---

(١) حياة الإمام الحسين عليه السلام: ج٢ ص٢٦٣.

(٢) حياة الإمام الحسين عليه السلام: ج٢ ص٣٢١.

(٣) كامل الزيارات: ص٧٥ ب٢٣ ح١٥.

مؤاخذ وإلّا لكان يقول عليه السلام أنّ من لم يلحق مع قدرته فهو مأخوذ بذنبه، كما إستفاده المحقّق المامقاني قدس سره بعد نقل كلام العلّامة الحلّي في أجوبة المسائل المهنائية في هذا المقام[1].

ويضاف إلى ذلك لسان العطف واللطف والإذن الصريح وحلّ الذمام من نفس الإمام الحسين عليه السلام، حتّى لأصحابه وأهل بيته الموجودين معه، المتهيئين لنصرته، وتفدية النفس والنفيس له، كما تلاحظه في أحاديثه الشريفة[2].

مثل قوله عليه السلام لهم:

«وانّي قد أذنت لكم جميعاً، فانطلقوا في حلٍّ، ليس عليكم منّي ذمام، وهذا الليل قد غشيكم فاتّخذوه، جملاً، وليأخذ كلّ رجل منكم بيد رجل من أهل بيتي فجزاكم الله جميعاً خيراً، ثمّ تفرّقوا في سوادكم ومدائنكم حتّى يفرّج الله فانّ القوم إنّما يطلبونني، ولو أصابوني لهوا عن طلب غيري».

وقوله عليه السلام أيضاً في حديث سيّدتنا سكينة بنت الحسين عليه السلام:

«فكلّ من يكره نصرتنا فليذهب الليلة الساترة».

وهذا لطفٌ منه صلوات الله عليه، وقد قوبل بوفاء أهل بيته وأصحابه سلام الله عليهم.

وعلى الجملة فالمتخلّف عنه في سفره لا على سبيل العناد لا يكون تخلّفه قادحاً في عدالته.

فإذا ثبتت وثاقته أمكن الأخذ بحديثه والله العالم.

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ ص١١٢.

(٢) الإرشاد: ج٢ ص٩١، وحياة الإمام الحسين عليه السلام: ج٣ ص٢٦٥ و: ص١٧١.

الفائدة التاسعة عشرة

الخروج بالسيف من أحدٍ من الذريّة هل يوجب القدح في عدالته أو وثاقته ؟

ممّا لا شكّ فيه أنّه قد حصل الخروج بالسيف لبعض ذريّة الائمّة المعصومين عليهم السلام على طواغيت زمانهم وأوانهم، ووقع بينهم القتال والنضال، وإنجرّ ذلك إلى قتل النفوس وزهاق الأنفس.

فيتساءل أنّه هل هذا الخروج يؤدّي إلى القدح في عدالة الخارج بالسيف، من حيث أدائه إلى إتلاف النفوس المحترمة، وهل يوجب القدح في وثاقة من إدّعى منهم لنفسه الإمامة ؟

مقتضى التحقيق في الجواب أن يقال: انّ هذا الخروج بالسيف كان على قسمين:

الأوّل: من كان خروجه لمطالبة حقوق الأئمّة المعصومين عليهم السلام، وقطعاً لمعاذير المعتدين، وكانت دعوته إلى الرضا من آل محمّد عليهم السلام، ولم يدع الناس إلى نفسه، ولم يطالب الإمام عليه السلام بالبيعة إلّا صوريّاً وبلا تعسّف، ثمّ ترضّى عليه المعصوم عليه السلام بعد وقوع قتله، وأخبر أنّه لو كان ينال ما طلب لسلّم الأمر إلى أهله

ونحو ذلك ..

فهذا لا يوجب خروجه بالسيف طعناً في عدالته ولا وثاقته، وذلك كما في مثل زيد بن علي بن الحسين عليه السلام الذي تلاحظ حسن حاله في العيون[١].

ومثل الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن المثنّى بن الحسن السبط عليه السلام كما تلاحظ حسن حاله في التنقيح[٢].

الثاني: من كان خروجه للملك ونيل الدنيا، وكان يمنعه المعصوم عليه السلام أشدّ المنع، وكان هو يسيئ الأدب إلى إمامه المعصوم بأخشن الكلام وأسوء الخصام، وكان خروجه بدون رضا المعصوم ولا الترضّي عليه ..

فهذا يوجب خروجه فسقه وسلب عدالته، كما في عيسىٰ بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام.

بل يوجب سلب وثاقته أيضاً إذا ادّعى الإمامة لنفسه، كما في محمّد بن عبدالله بن الحسن المثنّى بن الحسن السبط عليه السلام المعروف بالنفس الزكيّة، علىٰ ما تلاحظ حالهما في حديث الجعفري جاء فيه:

« ثمّ أتى محمّد بن عبدالله بن حسن، فأخبر انّ أباه وعمومته قتلوا ـ قتلهم أبو جعفر[٣] ـ إلّا حسن بن جعفر، وطباطبا، وعلي بن إبراهيم، وسليمان بن داود، وداود بن حسن، وعبدالله بن داود.

قال: فظهر محمّد بن عبدالله ـ يعني النفس الزكية ـ عند ذلك ودعا الناس

---

(١) عيون الأخبار: ج ١ ص ١٩٤ ب ٢٥ الأحاديث.

(٢) تنقيح المقال: ج ١ ص ٣٣٧.

(٣) يعني الدوانيقي.

لبيعته، قال: فكنت ثالث ثلاثة بايعوه، وإستوثق الناس[١] لبيعته، ولم يختلف عليه قرشيّ ولا أنصاريّ ولا عربيّ.

قال: وشاور عيسىٰ بن زيد وكان من ثقاته وكان على شرطه، فشاوره في البعثة إلى وجوه قومه.

فقال له عيسىٰ بن زيد: إن دعوتهم دعاءً يسيراً لم يجيبوك، أو تغلظ عليهم، فخلّني وإيّاهم.

فقال له محمّد: إمض إلى من أردت منهم.

فقال: إبعث إليّ رئيسهم وكبيرهم ـ يعني أبا عبدالله جعفر بن محمّد عليه السلام ـ فإنّك إذا غلظت عليه علموا جميعاً أنّك ستمرّهم على الطريق التي أمررت عليها أبا عبدالله عليه السلام.

قال: فوالله ما لبثنا أن أُتي بأبي عبدالله عليه السلام حتىٰ اوقف بين يديه، فقال له عيسىٰ ابن زيد: أسلم تسلم. فقال له أبو عبدالله عليه السلام: أحدثت نبوّة بعد محمّد صلى الله عليه وآله؟

فقال له محمّد: لا ولكن بايع تأمن على نفسك ومالك وولدك ولا تكلّفنّ حرباً.

فقال له أبو عبدالله عليه السلام: ما فيّ حربٌ ولا قتالٌ، ولقد تقدّمت إلى أبيك وحذّرته الذي حاق به ولكن لا ينفع حذرٌ من قدر، يابن أخي عليك بالشباب ودع عنك الشيوخ.

فقال له محمّد: ما أقرب ما بيني وبينك في السنّ.

---

(١) أي إستجمعهم، وفي بعض النسخ: استوثق: أي طلب الوثيقة منهم (الوافي).

فقال له أبو عبدالله عليه السلام: إنّي لم أعازّك[1]، ولم أجيء لأتقدّم عليك في الذي أنت فيه،

فقال له محمّد: لا والله لابدّ من أن تبايع،

فقال له أبو عبدالله عليه السلام: ما في يابن أخي طلبٌ ولا حربٌ، وإنّي لأريد الخروج إلى البادية فيصدّني ذلك ويثقل عليّ حتّى تكلّمني في ذلك الأهل، غير مرّة ولا يمنعني منه إلّا الضعف، والله والرّحم أن تدبر عنّا ونشقىٰ بك،

فقال له: يا أبا عبدالله قد والله مات أبو الدوانيق ـ يعني أبا جعفر ـ

فقال له أبو عبدالله عليه السلام: وما تصنع بي وقد مات؟ قال: أريد الجمال بك،

قال: ما إلى ما تريد سبيل، لا والله ما مات أبو الدوّانيق إلّا أن يكون مات موت النوم.

قال: والله لتبايعني طائعاً أو مكرهاً، ولا تحمد في بيعتك،

فأبى عليه إباءً شديداً وأمر به إلى الحبس،

فقال له عيسىٰ بن زيد: أمّا ان طرحناه في السجن وقد خرب السجن، وليس عليه اليوم غلق، خفنا أن يهرب منه،

فضحك أبو عبدالله عليه السلام ثمّ قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم أو تراك تسجنني؟

قال: نعم والذي أكرم محمّداً صلى الله عليه وآله بالنبوّة، لأسجننّك، ولأشدّن عليك،

فقال عيسىٰ بن زيد: إحبسوه في المخبأ ـ وذلك دار ريطة اليوم ـ....»[2]

---

(١) المعازّة: المغالبة.

(٢) ريطة بالمثنّاة بنت عبدالله بن محمّد الحنفية أمّ يحيى بن زيد، وكانت ريطة في ذلك اليوم تسكن تلك الدار.

إلى آخر الحديث الذي يحكى عن عيسىٰ بن زيد والنفس الزكية إساءة الأدب وعظيم الإهانة إلى حجّة الربّ الإمام الصادق عليه السلام[١].

وتلاحظ إدّعاء الثاني للإمامة في التنقيح[٢].

فلابدّ للفقيه من التفحّص التامّ لمعرفة أنّ من خرج بالسيف من أيّ القسمين، ليتّضح حاله جرحاً أو تعديلاً.

فمن كان من القسم الأوّل لم يوجب خروجه جرحه.

ومن كان من القسم الثاني فهو مجروح.

وعلى الجملة. بملاك الإستئذان من المعصوم عليه السلام، أو إجازته، أو ترضّيه يمكن تصحيح حال من خرج بالسيف للرضا من آل محمّد صلى الله عليه وآله من الذريّة النبويّة الشريفة، فتعتبر رواياته الواردة في كتبنا المنيفة.

بل يجري هذا الملاك بالنسبة إلى غير الذريّة أيضاً كما في مثل إبراهيم بن الأشتر النخعي، والله العالم.

---

(١) أصول الكافي: ج١ ص٣٦٣.

(٢) تنقيح المقال: ج٣ ص١٤٠.

الفائدة العشرون

في بيان إعتبار أخبار الثقات في النقل
وان كانوا منحرفين في الإعتقاد

كثيراً ما نرى طعن بعض الأعاظم في سند حديث، من جهة إشتماله على بعض رجال الفطحية، أو الواقفية، أو غيرهما من الفرق المنحرفة على الحقّ.

لكن عنون السيّد الجليل بحر العلوم فائدة في الجواب عن هـذا الطـعن، وذكر فيها مايلي:

(انّ هؤلاء وان كانوا فطحيّة فاسدي الإعتقاد إلّا أنّهم ثقات فـي النـقل، معتمد عليهم في الرواية.

وقد نصّ علماء الرجال على توثيقهم، وأنّهم من أجلّة العلماء والفـقهاء، كما نصّوا على فساد مذهبهم.

فالرواية على هذا من جهتهم موثّقة، والموثّق عندنا حجّة)[1].

هذا.. ومن جهةٍ أُخرى ملاحظة وثاقتهم، وصدق نقلهم، وورود التـوثيق

---

(١) رجال السيّد بحر العلوم: ج٤ ص١٢٤.

لهم يوجب الإطمئنان بصدور حديثهم، فتكون أحاديثهم حجّة على كلا المسلكين في الحجيّة: وثاقة السند، والوثوق بالصدور.

فتلاحظ أنّ الفطحيّة مثلاً القائلين بإمامة عبدالله الأفطح بن الإمام الصادق عليه السلام كانوا طائفة كثيرة[1].

وعُدّ جماعة منهم من فقهاء الأصحاب، مثل الحسن بن علي بن فضّال، وبنيه[2]، وعمّار الساباطي، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم.

ومن مشايخهم عمّار بن موسىٰ الساباطي الذي أُجمع على توثيقه، وفضله وقبول روايته، فيحصل به الوثوق الكامل سنداً وصدوراً، ويحرز به أمانة النقل فيه.

فقد قال عنه الشيخ الطوسي: (عمّار بن موسىٰ الساباطي، له كتاب كبير، جيّد معتمد)[3]. وقال أيضاً: (انّه ثقة في النقل لا يطعن عليه فيه)[4].

وقال النجاشي: (عمّار بن موسىٰ الساباطي وأخواه قيس وصباح، رووا عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقات في النقل)[5].

وقال المحقّق الحلّي في مسألة نزح ماء البئر بالتراوح: (انّ الأصحاب عملوا بروايته)[6].

وقال الكشّي: (عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحيّة، هم فقهاء أصحابنا،

---

(١) رجال الكشّي: ص٢١٩ و: ص٢٩٤.

(٢) يأتي بيان إعتبار كتبهم وأحاديثهم في الفائدة الحادية والعشرين فلاحظ.

(٣) الفهرست: ص١٤٣.

(٤) التهذيب: ج٧ ص١٠١.

(٥) رجال النجاشي: ص٢٢٣.

(٦) المعتبر: ص١٤.

منهم: عمّار الساباطي)[1].

وحكى السيّد الشريف بحر العلوم، عن شيخ الطائفة أنّه قال في مواضع من كتبه: انّ الإماميّة مجمعة على العمل بما يرويه السكوني، وعمّار، ومن ماثلهما من الثقات[2].

وفذلكة البحث أنّ فساد العقيدة في الشخص وان كان يمنع من العدالة، بل يرفع الإيمان، بل يناقض الإسلام، إلّا أنّ ذلك لا ينافي إلتزامه بالتحرّز عن الكذب في الرواية، وملازمته لصدق الحديث، ووفائه بأمانة النقل.. ولو لسبب وداعٍ غير إلهي، فيمكن الإعتماد على نقله، والأخذ بخبره، إذا أُحرزت وثاقته، وصدر التنصيص على توثيقه، وحصل الإطمئنان بحديثه.

ولا يُراد الصلاة خلفه حتّى يشترط أن يكون عادلاً، بل يُراد العمل بخبره فيكفي أن يكون صادقاً.

هذا مضافاً إلى أنّ دليل الحجيّة والإعتبار يساعد على العمل بخبر هكذا شخص ما دام أحرزت فيه وثاقة النقل أو موثوقية الناقل، وذلك لوجهين:

الأوّل: انّ المدار في العمل بالخبر وحجيّته كما تقدّم هي وثاقة الراوي، أو الوثوق والإئتمان بروايته.

كما يستفاد الملاك الأوّل من حديث عبدالعزيز بن المهتدي والحسن بن علي بن يقطين، عن مولانا الإمام الرضا عليه السلام[3] الذي جاء فيه:

قلت: لا أكاد أصل إليك أسألك عن كلّ ما أحتاج إليه من معالم ديني،

---

(١) رجال الكشّي: ص٢٦٤.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ج٤ ص١٢٥.

(٣) وسائل الشيعة: ج١٨ ص١٠٧ ب١١ ح٣٢.

أفيونس ابن عبدالرحمن ثقة آخذ منه معالم ديني؟ قال: نعم.

ويستفاد الملاك الثاني من صحيحة أحمد بن إسحاق القمّي، عن الإمام الهادي عليه السلام[1] وقد ورد فيها:

«العمري ثقتي فما أدّى إليك عنّي فعنّي يؤدّي، وما قال لك عنّي فعنّي يقول، فاسمع له وأطع، فانّه الثقة المأمون ...».

الثاني: خصوص حديث الحسين بن روح رضوان الله عليه، عن الإمام العسكري عليه السلام في الأمر بأخذ ما روى بنو فضّال وترك ما رأوا قال عليه السلام:

«خذوا بما رووا وذروا ما رأوا»[2].

فيستفاد إعتبار حديث فاسدي العقيدة إذا كانوا من أهل نقل الحقيقة: وورد فيهم التوثيق المحقّق، فيؤخذ بحديثهم لصدق نقلهم.

وفي نفس الوقت لا ريب في فسق من لم يرجع منهم إلى الهدى، وضلالة كلّ من زاغ عن أئمّة الهداية عليهم السلام.

بل المستفاد من بعض الأحاديث كفر من إدّعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الائمّة أو جحد بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل، فإليك بعضها:

١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء، عن داود الحمّار، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«ثلاثة لا يكلّمهم الله يوم القيامة، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم: من

---

(١) وسائل الشيعة: ج١٨ ص١٠٠ ب١١ ح٤.

(٢) وسائل الشيعة: ج١٨ ص١٠٣ ب١١ ح١٣، وبحار الانوار: ج٥١ ص٣٥٨.

إدّعى إمامةً من الله ليست له، ومن جحد إماماً من الله، ومن زعم أنّ لهما في الإسلام نصيباً »[١].

٢ ـ محمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

« من أشرك مع إمام إمامته من عند الله من ليست إمامته من الله كان مشركاً بالله »[٢].

٣ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن محمّد بن جمهور، عن صفوان، عن ابن مسكان قال:

سألت الشيخ[٣] عن الأئمّة عليهم السلام ؟

قال: من أنكر واحداً من الأحياء فقد أنكر الأموات »[٤].

٤ ـ محمّد بن الحسن قال: حدّثني أبو علي الفارسي قال: حكى منصور، عن الصادق علي بن محمّد بن الرضا عليه السلام ،

« أنّ الزيدية، والواقفية، والنصّاب بمنزلة عنده سواء »[٥].

٥ ـ محمّد بن الحسن قال: حدّثني أبو علي، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عمّن حدّثه قال:

سألت محمّد بن علي الرضا عليه السلام عن هذه الآية: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٧٣ ح ٤.

(٢) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٧٣ ح ٦.

(٣) يعني به الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام .

(٤) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٧٣ ح ٨.

(٥) رجال الكشّي: ص ١٩٩.

عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾[١]؟

قال: «نزلت في النصّاب والزيدية والواقفية من النصّاب»[٢].

ثمّ إنّه يستفاد من بعض النصوص الشريفة رجوع بعض الفطحية بل كثير منهم إلى الحقّ، وانّ عبدالله الأفطح تفرّق عنه الناس، كما في حديث هشام بن سالم الوارد في أُصول الكافي باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة[٣].

فقد روى محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن أبي يحيىٰ الواسطي، عن هشام ابن سالم قال:

كنّا بالمدينة بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون على عبدالله بن جعفر أنّه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطّاق والناس عنده، وذلك أنّهم رووا عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: إنّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة، فدخلنا عليه نسأله عمّا كنّا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟

فقال: في مائتين خمسةٌ،

فقلنا: في مائة؟

فقال: درهمان ونصف،

فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا،

قال: فرفع يده إلى السماء فقال: والله ما أدري ما تقول المرجئة،

---

(١) سورة الغاشية: الآية ٢ و٣.

(٢) رجال الكشّي: ص١٩٩.

(٣) أُصول الكافي: ج١ ص٣٥١.

قال: فخرجنا من عنده ضلاّلاً لا ندري إلى أين نتوجّه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقّة المدينة باكين حيارى، لا ندري إلى أين نتوجّه ولا مَن نقصد ونقول: إلى المرجئة، إلى القدرية، إلى الزيديّة، إلى المعتزلة، إلى الخوارج؟

فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه، يومي اليّ بيده فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنّه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتّفقت شيعة جعفر عليه السلام عليه، فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم.

فقلت للأحول: تنحّ فإنّي خائف على نفسي وعليك، وإنّما يريدني لا يريدك، فتنحّ عنّي لا تهلك وتعين على نفسك، فتنحّى غير بعيد، وتبعت الشيخ، وذلك أنّي ظننت أنّي لا أقدر على التخلّص منه، فما زلت أتبعه وقد عزمت على الموت، حتى ورد بي إلى باب أبي الحسن عليه السلام ثمّ خلّاني ومضى، فإذا خادمٌ بالباب فقال لي: أُدخل رحمك الله،

فدخلت فإذا أبو الحسن موسىٰ عليه السلام فقال لي إبتداءً منه: لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية، ولا إلى الزيدية، ولا إلى المعتزلة، ولا إلى الخوارج، إليّ إليّ.

فقلت: جعلت فداك مضى أبوك؟ قال: نعم قلت: مضى موتاً؟ قال: نعم. قلت: فمن لنا من بعده؟ فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك،

قلت: جعلت فداك إنّ عبدالله يزعم أنّه من بعد أبيه، قال: يريد عبدالله أن لا يعبد الله، قال: قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟ قال: لا ما أقول ذلك، قال: فقلت في نفسي: لم أُصب طريق المسألة،

ثمّ قلت له: فداك عليك إمامٌ؟ قال: لا فداخلني شيء لا يعلمه إلّا الله عزّوجلّ إعظاماً وهيبةً أكثر ممّا كان يحلُّ بي من أبيه إذا دخلت عليه،

ثمّ قلت له: جعلت فداك أسألك كما كنت أسأل أباك؟ فقال: سل تخبر ولا تذع، فإن أذعت فهو الذبح. فسألت فإذا هو بحر لا ينزف.

قلت: جعلت فداك شيعتك، وشيعة أبيك ضلاّل فالق إليهم وادعهم إليك وقد أخذت عليّ الكتمان،

قال: من آنست منهم رشداً فالق إليه وخذ عليه الكتمان فإن أذاعوا فهو الذبح ـ وأشار بيده إلى حلقه ـ.

قال: فخرجت من عنده فلقيت أبا جعفر الأحول فقال لي: ما وراءك؟

قلت: الهدى، فحدّثته بالقصّة، قال: ثمّ لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلا عليه وسمعا كلامه وسائلاه وقطعا عليه بالإمامة.

ثمّ لقينا الناس أفواجاً فكلّ من دخل عليه قطع، إلّا طائفة عمّار وأصحابه وبقي عبدالله لا يدخل إليه إلّا قليل من الناس، فلمّا رأي ذلك قال: ما حال الناس؟ فأُخبر أنّ هشاماً صدّ عنك الناس؛ قال هشام: فأُقعد لي بالمدينة غير واحد ليضربوني[1].

فتلاحظ تصريح الحديث بأن أفواج الناس قطعوا بإمامة الإمام الكاظم عليه السلام دون عبدالله الأفطح.

حتّى شيخهم عمّار الساباطي استفيد رجوعه إلى الحقّ من حديث آخر رواه الكشّي عن الإمام الكاظم عليه السلام انّه قال: «انّي استوهبت عمار الساباطي من

---

(١) أُصول الكافي: ج ١ ص ٣٥١ ح ٧.

ربّي فوهبه لي»[١].

وعلى الجملة يستنتج ممّا تقدّم:

الجزم بدليليّة أخبار الرواة الموثّقين في النقل، الملتزمين بالصدق، الذين يُطمئن بحديثهم، وان كانوا منحرفين عن الحقّ ومخطئين في الإعتقاد، كالجزم بدليليّة أخبار العدول.

نعم تظهر ثمرة الفرق بين خبر العدل الإمامي وبين خبر الثقة غير الإمامي عند التعارض بينهما عند من يرجّح بالظنّ الأقوى.

فانّ الظنّ بصدور الخبر الصحيح في حال العدالة أقوى من الظنّ الحاصل بصدور الموثّق كذلك[٢].

فان بُني على الترجيح به في باب التعارض كان الصحيح عند التعارض مقدّماً على الموثّق، وان كان الموثّق حجّة في نفسه والله العالم.

---

(١) رجال الكشّي: ص٣٤٧.

(٢) تنقيح المقال: ج١ ص١٩٣.

الفائدة الحادية والعشرون

في بيان إعتبار كتب وأحاديث بني فضّال

بنو فضّال هم أربعة من ثقات الرواة: الحسن بن علي بن فضّال، وأولاده الثلاثة علي، وأحمد، ومحمّد.

وقد كانوا أصحاب كتب عديدة، وأحاديث قيّمة، غير انّه حكي عنهم انّهم صاروا فطحيين، إلّا الأب فانّه رجع إلى الحقّ، كما صرّح به الكشّي[1].

وهؤلاء الفضّاليون كانوا موثّقين في الحديث، موثوقين في النقل، حتّى أنّ أحدهم كان لا ينقل ما سمعه من أبيه في صغره حتّى يسمعه من أخيه، ثمّ يتصدّى لنقله عنه، ليكون ضابطاً لحديثه، ومتحرّزاً عن الإشتباه والخطأ فيه.

بل ورد في إعتبار كتبهم وأحاديثهم حديث النائب الموفّق الحسين بن روح رضوان الله عليه عن الإمام العسكري عليه السلام[2] انّه سئل عن كتب بني فضّال:

فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟

---

(١) رجال الكشّي: ص٤٧٢.

(٢) كتاب الغيبة: ص٢٣٩.

فقال صلوات الله عليه: (خذوا بما رووا، وذروا ما رأوا).

ويستفاد من هذا الحديث الشريف في مقام السؤال عن الكتب إعتبار كتبهم ورواياتهم كلّها.

بل إستفاد الشيخ الأعظم الأنصاري أعلى الله مقامه أنّ وجود بني فضّال في الحديث يقتضي الأخذ بكلّ رواية صدرت منهم وان كان من مراسيلهم، تمسّكاً بإطلاق الأخذ بما رووا.

فانّه ذكر ﷺ بعد بيان حديث الوسائل في الوقت[1] ما نصّه:

(وهذه الرواية وان كانت مرسلة إلّا أنّ سندها إلى الحسن بن فضّال صحيح، وبنو فضّال ممّن أُمر بالأخذ بكتبهم ورواياتهم)[2].

وعلى الجملة يستنتج إعتبار جميع أحاديثهم الواردة في جوامع الحديث، وكتبهم التي نوّهت عنها كتب الرجال والفهرس، وذكرت منها خمسة وثلاثين كتاباً، ونشير إليها كما يلي بيانها بعد ذكر إسمائهم:

١ ـ الحسن بن علي فضّال الكوفي التيمي

نسبةً إلى تيم الله بن ثعلبة، ذكر له شيخ الطائفة من الكتب: (كتاب الصلاة كتاب الديّات).

وزاد ابن النديم: (كتاب التفسير، كتاب الإبتداء والمبتدأ ـ كتاب الطبّ)[3].

---

(١) وسائل الشيعة: ج٣ ص٩٢ ب٤ ح٧. عن الإمام الصادق ﷺ «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر ...».

(٢) كتاب الصلاة: ص٢.

(٣) الفهرست: ص٧٣ رقم الترجمة ١٦٤.

وذكر محمّد بن الحسن بن الديلم: (كتاب البشارات، كتاب الردّ على الغالية) ثمّ قال الشيخ ﷺ: أخبرنا بكتبه ورواياته عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن علي بن الحسين، عن محمّد بن الحسن، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله والحميري، عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضّال.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصفّار، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن الحسن بن علي بن فضّال[1].

٢ ـ علي بن الحسن بن علي بن فضّال

له من الكتب:

(كتاب الطبّ، كتاب فضل الكوفة، كتاب الدلائل، كتاب المعرفة، كتاب المواعظ، كتاب التفسير، كتاب البشارات، كتاب الجنّة والنار، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الحيض، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الرجال، كتاب الوصايا، كتاب الزهد، كتاب الحجّ، كتاب العقيقة، كتاب الخمس، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الجنائز، كتاب صفات النبي ﷺ، كتاب المثالب، كتاب أخبار بني إسرائيل، كتاب الأصفياء).

قال الشيخ ﷺ: أخبرنا بجميع كتبه قراءةً عليه أكثرها، والباقي إجازةً أحمد بن عبدون، عن علي بن محمّد بن الزبير، سماعاً وإجازةً عنه[2].

---

(١) الفهرست: ص٧٣.

(٢) الفهرست: ص١١٨ رقم الترجمة ٣٩٣.

٣ ـ أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال

له من الكتب:

(كتاب الصلاة، كتاب الوضوء).

قال شيخ الطائفة ﵀: أخبرنا بهما أبو الحسين بن أبي جيد، قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصفّار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن.

وأخبرنا أحمد بن عبدون قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدّثنا علي بن الحسن، عن أخيه[1].

٤ ـ محمّد بن الحسن بن علي بن فضّال

له من الروايات ما ذكره شيخ الطائفة في التهذيب في أبواب مختلفة أشار إليها المحقّق الأردبيلي في الجامع[2].

وهي أحاديثه الواردة في باب ما يحرم من النكاح من الرضاع، وباب إختيار الأزواج، وباب الزيادات في فقه النكاح، وباب وصيّة الصبي.

ونتيجة البحث حجيّة كتب وروايات بني فضّال.

بل ينبغي إعتبار مراسيلهم التي يروونها عن المعصوم ﵇ لإندراجها في عموم «ما رووا»، فبشمول عموم الموصول لها يستفاد إعتبارها، والله العالم.

---

(١) الفهرست: ص٤٨ رقم الترجمة ٧٢.

(٢) جامع الرواة: ج٢ ص٩٥.

الفائدة الثانية والعشرون

في بيان ما يخالف الصواب في نسبة الغلوّ إلى بعض الأصحاب

من الواضح أنّه كما يتوقّف تعديل الراوي وتوثيقه على إحراز عدالته أو وثاقته، كذلك جرحه يتوقّف على إحراز قدحه ومجروحيته.

فيلزم على الفقيه عند ملاحظة رجال السّند إمعان النظر في أنّه إذا ثبت عنده إمامية الراوي ووثاقته بالأدلّة الإطمئنانيّة أو التعديلات الرجاليّة، فلا يقبل في حقّه جرحاً وتضعيفاً إلّا بعد إحرازه، والتأمّل في جرحه، وإستبانته من جهتين:

الجهة الأُولىٰ: من حيث الجارح.

الجهة الثانية: من حيث وجه الجرح.

خصوصاً في القدح بالإرتفاع والجرح بالغلو، فانّه يلزم التحرّي فيه حتماً والتفحّص عن صحّته قطعاً، وعدم المبادرة إلى الإعتماد على مجرّد الرمي بالفساد من دون تبيّن وجه الجرح ومن نسب إليه الطعن، لأنّه يعقّب طرح كثير من الأحاديث المعتبرة والروايات الباهرة.

فلنبدأ في المقام بدراسة الجهتين المذكورتين، الجديرتين بالدقّة والإهتمام:

الجهة الأُولى: من حيث الجارح.

قد يكون الرمي بالغلو مثلاً من بعض مشايخنا القمّيين رضوان الله عليهم، وهو ليس بمقبول منه، لعدم تمامية وجه جرحه.

وقد يكون ممّا نسب إلى الشيخ الجليل الحسين بن عبيدالله الغضائري وهو ليس بصحيح عنه، لعدم صحّة نسبة كتاب الضعفاء إليه.

امّا عدم تماميّة الأمر الأوّل يعني الجرح بالغلو من بعض القمّيين، فقد أفاد فيه صاحب التنقيح[١] ما نصّه:

(إنّ مقتضيات الإشتباه في الجرح كثيرة، فانّ جملة كثيرة ممّا نعتقده في حقّ النبي ﷺ والأئمّة عليهم السلام اليوم كان يرمى المعتقد به في سالف الزمان بالإرتفاع والغلو، وكثيراً ما يجرحون الراوي بأدنى سبب.

وكانوا يخرجون الراوي من قم لأشياء لا تورث فسقاً قطعاً كتمويه[٢] الأمر على حماره، بأنّ في ذيل ثوبه شعيراً أو علفاً ونحو ذلك، فينبغي التدقيق في أمر الجرح).

ويؤيّده الكلام المنسوب إلى شيخنا الأقدم المفيد[٣] حيث جاء فيه ما نصّه:

(وقد وجدنا جماعةً وردوا الينا من قم يقصّرون تقصيراً ظاهراً في الدين، وينزّلون الائمّة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيراً من

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص٢٠٨ من المقدّمة.

(٢) التمويه هو التلبيس كما في مجمع البحرين: ص٥٨٠.

(٣) تصحيح الإعتقادات: ص١٣٥.

الأحكام الدينيّة حتّى «ينكت في قلوبهم».

ورأينا من يقول أنّهم كانوا يلتجئون في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون، ويدّعون مع ذلك أنّهم من العلماء، وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه).

ويؤيده ما أفاده السيّد حجّة الإسلام الشفتي في رسائله[1] (أن ما لعلّه أوجب نسبة الغلو إلى محمّد بن سنان روايته أحاديث مقام أهل البيت عليهم السلام.

مثل ما في باب مولد النبي صلى الله عليه وآله من أصول الكافي عن الحسين بن محمّد الاشعري، عن معلّى بن محمّد، عن أبي الفضل عبدالله ابن إدريس، عن محمّد بن سنان قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة فقال عليه السلام: يا محمّد ان الله تبارك وتعالى لم يزل متفرداً بوحدانيته.

ثم خلق محمّداً وعليّاً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء فاشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوّض أمورها إليهم، فهم يحلّون ما يشاؤون، ويحرّمون ما يشاؤون، ولن يشاؤوا إلّا أن يشاء الله تبارك وتعالى.

ثم قال: يا محمّد هذه الديانة التي من تقدّم مرق، ومن تخلّف عنها محق، ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد)[2].

ويكفي شاهداً لذلك إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري رحمه الله جماعةً من قم بعنوان الغلو كما في الروضة[3].

ومن تلك الجماعة الشيخ الثقة الجليل الرجالي أحمد بن محمّد بن خالد

---

(١) الرسائل الرجاليّة: ص ٦٢٠.

(٢) أصول الكافي: ج ١ ص ٤٤١ ح ٥.

(٣) روضة المتقين: ج ١٤ ص ٤٢.

البرقي كما تلاحظ بيان إخراجه في الخلاصة[١].

ولذلك أفاد الوحيد البهبهاني ﷺ:

(ومن هنا يظهر التأمّل في ثبوت الغلو وفساد المذهب بمجرّد رمي علماء الرجال، من دون ظهور الحال)[٢].

ولقد أجاد شيخنا العلّامة المجلسي[٣] في تشخيص معنى الغلو، وعدم صحّة الرمي بذلك رواتنا الثقات، وقال ما نصّه:

(اعلم انّ الغلو في النبي والأئمّة ﷺ إنّما يكون بالقول بالوهيتهم أو بكونهم شركاء لله تعالى في المعبودية، أو في الخلق والرزق، أو أنّ الله تعالى حلّ فيهم أو أتحدّ بهم، أو أنّهم يعلمون الغيب بغير وحي أو إلهام من الله تعالى، أو بالقول في الأئمّة ﷺ أنّهم كانوا أنبياء، أو القول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض، أو القول بأنّ معرفتهم تغني عن جميع الطاعات ولا تكليف معها بترك المعاصي.

والقول بكلٍّ منها إلحاد وكفر وخروج عن الدين، كما دلّت عليه الأدلّة العقليّة، والآيات والأخبار السالفة، وغيرها.

وقد عرفت أنّ الائمّة ﷺ تبرّأوا منهم وحكموا بكفرهم وأمروا بقتلهم...

ولكن أفرط بعض المتكلّمين والمحدّثين في الغلو، لقصورهم عن معرفة الأئمّة ﷺ، وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم، وعجائب شؤونهم.

فقدموا في كثير من الرواة الثقات لنقلهم بعض غرائب المعجزات، حتّى قال بعضهم: من الغلوّ نفي السهو عنهم، أو القول بأنّهم يعلمون ما كان وما يكون

---

(١) الخلاصة: قسم الثقات ص١٤ رقم الترجمة ٧.

(٢) تعليقة منهج المقال: ص٤٧.

(٣) بحار الأنوار: ج٢٥ ص٣٤٦.

وغير ذلك.

مع انّه قد ورد في أخبارٍ كثيرة: «لا تقولوا فينا ربّاً، وقولوا ما شئتم، ولن تبلغوا»..

وورد: «أنّ أمرنا صعب مستصعب لا يحتمله إلّا ملك مقرّب أو نبي مرسل أو عبد إمتحن الله قلبه للإيمان ...».

فلابدّ للمؤمن المتديّن أن لا يبادر بردّ ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالي أُمورهم، إلّا إذا ثبت خلافه بضرورة الدين، أو بقواطع البراهين، أو بالآيات المحكمة، أو بالأخبار المتواترة، كما مرّ في باب التسليم وغيره).

وامّا عدم تمامية الأمر الثاني يعني الجرح المنسوب إلى كتاب ابن الغضائري، فقد أفاد في معجم رجال الحديث ما نصّه:

(وامّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري فهو لم يثبت، ولم يتعرّض له العلّامة في إجازته...

بل انّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشي والشيخ أيضاً مشكوك فيه... بل جزم بعضهم بأنّه موضوع، وضعه بعض المخالفين ونسبه إلى ابن الغضائري ...)[1].

ثمّ ذكر القرائن التي تؤكّد عدم صحّة نسبة هذا الكتاب إلى ابن الغضائري.

ويؤيّده ما أفاده شيخ الطائفة بالنسبة إلى كتاب ابن الغضائري في مقدّمة الفهرست حيث قال ما نصّه بعد ذكره ابن الغضائري:

---

(١) المعجم: ج١ ص٩٥.

(... فانّه عمل كتابين أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأُصول، وإستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه،

غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو ﵀ وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب...)[١].

مما يستفاد أنه لم يبق وجود لكتب ابن الغضائري بعد وفاته اعلىٰ الله درجته.

بل فصّل الكلام المحقّق الطهراني في بيان موضوعيّة هذا الكتاب، نـنقله بتفصيله لمزيد فائدته، فقد قال ما نصّه:

(أمّا اصل كتاب الضعفاء وتاريخ بدو ظهوره فقد ظهر لنا بعد التتبّع أنّ أوّل من وجده هو السيّد جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحسيني الحلّي (المتوفّى ٦٧٣ هـ) فأدرجه السيّد موزّعاً له في كتابه «حلّ الإشكال في معرفة الرجال» الذي ألّفه (٦٤٤) وجمع فيه عبارات الكتب الخمسة الرجاليّة وهي: رجال الطوسي، وفهرسه، وإختيار الكشّي، والنجاشي، وكتاب الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائري.

قال السيّد في أوّل كتابه بعد ذكر الخمسة بهذا الترتيب: «ولي بالجميع روايات متّصلة عدا كتاب ابن الغضائري».

فيظهر منه انّه لم يروه عن أحد وإنّما وجده منسوباً إليه ...

ثمّ تبع السيّد في ذلك تلميذاه العلّامة الحلّي (المتوفى ٧٢٦ هـ) في الخلاصة، وابن داود في رجاله (المؤلّف في ٧٠٧) فأوردا في كتابيهما عين ما

---

(١) الفهرست، ص ٢٤.

أدرجه أُستادهما السيّد ابن طاووس في حلّ الإشكال ...

وبالجملة فكتاب حلّ الإشكال المدرج فيه كتاب الضعفاء كان موجوداً بخطّ مؤلّفه السيّد ابن طاووس إلى سنة نيف وألف.

فكان أوّلاً عند الشهيد الثاني، كما ذكره في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد.

وبعده إنتقل إلى ولده صاحب المعالم، فاستخرج منه كتابه الموسوم التحرير الطاووسي...

ثمّ حصلت تلك النسخة بعينها عند المولى عبدالله التستري المتوفّى باصفهان سنة ١٠٢١ وكانت مخرّقة مشرفة على التلف فاستخرج منها خصوص عبارات كتاب الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائري مرتّباً على الحروف...

ثمّ وزّع تلميذه المولى عناية الله القهپائي تمام ما إستخرجه المولى عبدالله المذكور في كتابه مجمع الرجال...

فتبيّن انّ ابن الغضائري هذا وان كان من الأجلاّء المعتمدين، ومن نظراء شيخ الطائفة والنجاشي، وكانا مصاحبين معه ومطّلعين على آرائه وأقواله وينقلان عنه أقواله في كتابيهما. إلاّ أنّ نسبة كتاب الضعفاء هذا إليه ممّا لم نجد له أصلاً، حتّى أنّ ناشره ـ أي السيّد ابن طاووس ـ قد تبرّأ من عهدته بصحّته.

فيحقّ لنا أن ننزّه ساحة ابن الغضائري عن الإقدام في تأليف هذا الكتاب والإقتحام في هؤلاء المشهورين بالعفاف والتقوى والصلاح، المذكورين في هذا الكتاب، والمطعونين بأنواع الجراح..

بل جملة من جراحاته سارية إلى المبرّئين من العيوب كما في جرح محمّد بن القاسم المفسّر الاسترابادي الذي أخذ عنه الشيخ الصدوق وتلمذ عليه، بأنّه

ضعيف كذّاب.

أفلا يلزم من كونه كذّاباً أحد أمرين:

أمّا تكذيب للشيخ الطوسي في توصيفه الصدوق بأنّه كان بصيراً بالرجال نقّاداً للأخبار، فيما إذا كان أخذ الصدوق عنه وشدّةُ إعتماده عليه، عن جهله بحاله من انّه كذّاب.. إذ يظهر منه انّه ليس كما وصفه الطوسي بصيراً ونقّاداً.

وأمّا تكذيب لتوصيف الحجّة عليه السلام إيّاه في التوقيع بكونه: خيّراً فقيهاً في الدين، كما حكاه آية الله بحر العلوم رحمه الله في الفوائد الرجاليّة، إن كان أخذه عنه عن عمد وعلم بحاله.

ثم انّه كيف خفى على الشيخ الصدوق المتلّمذ عليه والمعاشر معه كونه كذّاباً ولم يطّلع عليه، ولكن إطّلع عليه من وُلد بعد وفاة الصدوق بسنين كثيرة؟!

وكيف لم يطّلع على كذبه والد ابن الغضائري، فرواه عنه بسنده مع سائر العلماء الذين ذكرهم المحقّق الكركي في إجازته، واطّلع على كذبه ولده بعد موت أبيه؟!

كلّ ذلك قرائن تدلّنا على أنّ هذا الكتاب ليس من تأليفه، وإنّما ألّفه بعض المعاندين للإثنى عشريّة، المحبّين لإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا.

وأدرج فيه بعض أقوال نسبه الشيخ والنجاشي في كتابيهما إلى ابن الغضائري ليتمكّن من النسبة إليه، وليروّج منه ما أدرجه فيه من الأكاذيب والمفتريات...

وما ذكرناه هو الوجه للسيرة الجارية بين الأصحاب قديماً وحديثاً من عدم الإعتناء بما تفرّد به ابن الغضائري من الجرح، فانّ ذلك لعدم ثبوت الجرح

منه، لا لعدم قبول الجرح عنه)[١].

وزاد المحقّق الطهراني أيضاً في موضع آخر ما نصّه:

(انّ لنسبة الكتاب هذا إلى ابن الغضائري المشهور، الذي هو من شيوخ الطائفة ومن مشايخ الشيخ والنجاشي إجحاف في حقّه عظيم...

وهو أجلّ من أن يقتحم في هتك أساطين الدين، حتّى لا يفلت من جرحه أحد من هؤلاء المشاهير بالتقوى والعفاف والصلاح.

فالظاهر أنّ المؤلّف لهذا الكتاب كان من المعاندين لكبراء الشيعة، وكان يريد الوقيعة فيهم بكلّ حيلة ووجه..

فألّف هذا الكتاب وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري تمويهاً، ليقبل عنه جميع ما أراد إثباته من الوقائع والقبائح. والله أعلم)[٢].

الجهة الثانية: من حيث وجه الجرح.

لابدّ من تبيّن وإستكشاف وجه الجرح والتضعيف، فانّ وجه التجريح ان كان إنحراف العقيدة، فذلك لا يسقط الراوي عن وثاقة النقل، إذا أحرزت فيه الوثاقة، بعد ما ثبت أنّ مناط إعتبار الرواية الوثوق بصدورها، أو وثاقة ناقلها لا عدالته.

على أنّ حدسيّات الجرح والقدح غير قادحة، وليست بمجدية في إسقاط إعتبار الراوي.

فإنّ التضعيف كالتعديل إنّما يقبل إذا كان إخباراً لا إجتهاداً. لذلك لابدّ في التضعيف المقبول من خَبَريته وعدم حدسّيته.

---

(١) الذريعة: ج ٤ ص٢٨٨.

(٢) الذريعة: ج ١٠ ص٨٩.

وعلى هذا الصعيد يتّضح بالتحقيق فساد نسبة الغلو إلى أعاظم الأصحاب مثل: محمّد بن سنان الزاهري، والمعلّى بن خنيس المدني، والمفضّل بن عمر الجعفي.

وذلك لمعارضة هذه النسبة مع تزكية المعصوم عليه السلام لهم في الروايات المعتبرة.

ومهما بلغ الجارح من مرتبةٍ ومعرفةٍ وإطّلاع فانّه لا يبلغ مرتبة ومعرفة وإطّلاع الإمام عليه السلام، بل ولا يقاس به.

ولا يمكن أن يطّلع الجارح على شيء لم يطّلع عليه الإمام عليه السلام .. وهو الذي يعرف خيار الناس وشرارهم، وينظر بنور الله إلى حقائق الخلق وضمائرهم، ويعرف بإذن الله من يكون صادقاً في النقل أو كاذباً، ومن يكون معتقداً حقّاً أو باطلاً.

لذلك يكون تزكية المعصوم عليه السلام في حديث معتبر معتمد مقدّماً على كلّ جرح من غير المعصوم، كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في باب تعارض الجرح والتعديل، في الفائدة التاسعة والثلاثين.

فتزكية المعصوم عليه السلام لهؤلاء الأصحاب يكون مقدّماً على كلّ جرح من غيره لهم.

كما تكون الأخبار التي يلوح منها ذمّ هؤلاء محمولة على التقيّة، وواردة من باب تعييب السفينة لحفظها، كما يشهد به حديث عبدالله بن زرارة، عن الإمام الصادق عليه السلام جاء فيه:

(... إقرأ منّي على والدك السلام وقل له: إنّي أنا أُعيبُك دفاعاً منّي عنك، فانّ الناس والعدو يسارعون إلى كلّ من قرّبناه وحمدنا مكانه، لإدخال الأذى

عليه وقتله، ويحمدون كلّ من عبناه نحن ...

فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك، ويكون بذلك منّا رافع شرّهم عنك ..

يقول الله جلّ وعزّ: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[1] هذا التنزيل من عندالله صالحة، لا والله ما عابها إلّا لكي تسلم من الملك، ولا تعطب على يديه.

ولقد كانت صالحة ليس للعيب فيها مساغ والحمد لله، فافهم المثل يرحمك الله.

فانّك والله أحبّ الناس اليّ وأحبّ أصحاب أبي حيّاً وميّتاً، فانّك أفضل سفُن ذلك البحر القمقام الزاخر، وإن من وراءك ملكاً ظلوماً عصوباً يرقب عبور كلّ سفينة صالحةٍ ترد من بحر الهدى ليأخذها غصبا ...)[2].

وتمسك بهذا الوجه بالنسبة إلى أحاديث الذمّ سيّد المعجم[3] عند ذكر حال المفضّل.

وفي سبيل التحقيق نصل إلى ممدوحية هؤلاء الرواة الثلاثة، بل وثاقتهم وإعتبار رواياتهم، فلنلاحظ شيئاً من دليل الإعتبار فيهم فنقول:

أوّلاً: بالنسبة إلى محمّد بن سنان.

وإن رُمي بالغلو والضعف، لكنّك تلاحظ أحاديث مدحه المقبول مجموعةً

---

(١) سورة الكهف: الآية ٧٩.

(٢) رجال الكشّي: ص١٢٥.

(٣) المعجم: ج١٩ ص٣٢٨.

في التنقيح[١].

وحقّق القول بإعتباره مفصّلاً في نتيجة المقال[٢].

وسيأتي توثيق الشيخ المفيد وغيره له في الفائدة التاسعة والثلاثين.

لذلك أفاد في المعجم بعد نقل أحاديث إعتباره: انّه ممدوح يدين الله بموالاة أهل بيت نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم[٣].

وقد ذكر أحاديث مدحه الكثيرة، نقتطف منها بعضها ممّا صحّحه وإعتبره لكون سنده خالياً عن الاشكال مثل:

١ ـ حديث الكشّي، عن أبي طالب عبدالله بن الصلت القمّي قال:

دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره فسمعته يقول: جزى الله صفوان بن يحيىٰ، ومحمّد بن سنان، وزكريا بن آدم عنّي خيراً، فقد وفوا لي ...[٤].

٢ ـ حديثه عن محمّد بن قولويه قال: حدّثني سعد، عن أحمد بن هلال، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع انّ أبا جعفر عليه السلام كان يخبرني بلعن صفوان بن يحيىٰ، ومحمّد بن سنان فقال: إنّهما خالفا أمري وقال: فلمّا كان من قابل قال أبو جعفر عليه السلام لمحمّد بن سهل البحراني:

تولّ صفوان بن يحيىٰ، ومحمّد بن سنان، فقد رضيت عنهما[٥].

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ ص ١٢٤.

(٢) نتيجة المقال للبار فروشي: ص٢٦٩.

(٣) معجم رجال الحديث: ج١٧ ص ١٦٩.

(٤) رجال الكشّي: ص ٤٢٤.

(٥) رجال الكشّي: ص ٤٢٤.

٣ ـ حديثه في ترجمة صفوان بن يحيىٰ، عن علي بن الحسين بن داود القمّي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يذكر صفوان ابن يحيىٰ، ومحمّد بن سنان بخير، وقال: رضي الله عنهما، فما خالفاني وما خالفا أبي قطّ[1].

ثانياً: بالنسبة إلى المعلّى بن خنيس.

فانّه وإن ضعّف بعلّة انّه يضيّف إليه الغلاة كثيراً، إلّا أنّه تلاحظ أحاديث مدحه المرموق مجموعةً في التنقيح[2].

وحقّق إعتباره الخاجوئي في فوائده[3].

لهذا أفاد في المعجم بعد نقل أحاديث مدحه: انّه جليل القدر، صدوق، ومن خالصي الشيعة[4].

وذكر جملة من تلك الأحاديث التي صحّح منها مايلي:

١ ـ حديث الكشّي عن حمدويه بن نصير قال: حدّثني العبيدي، عن ابن أبي عمير، عبدالرحمن بن الحجّاج قال: حدّثني إسماعيل بن جابر قال:

كنت عند أبي عبدالله عليه السلام مجاوراً بمكّة فقال لي، يا إسماعيل أخرج حتّى تأتي مرّاً[5] وعسفان[6] فتسأل هل حدث بالمدينة حدث؟

---

(١) رجال الكشّي: ص ٤٢٤.

(٢) تنقيح المقال: ج٣ ص ٢٣٠.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ص ٣٤٢.

(٤) معجم رجال الحديث: ج١٩ ص ٢٥٩.

(٥) مرّ بفتح الميم وتشديد الراء: من نواحي مكّة، عند بطنه، يجتمع مع وادي النخلتين فيصير وادياً واحداً، بين مرّ وبين مكّة خمسة أميال كما يستفاد من معجم البلدان: ج ٥ ص ١٠٤.

(٦) عسفان بضمّ العين وسكون السين: قرية جامعة بها نخيل وأشجار، بينها وبين مكّة ستّة وثلاثون ميلاً كما يستفاد من معجم البلدان: ج ٤ ص ١٢٢.

قال فخرجت حتّى أتيت مراً فلم ألق أحداً، ثمّ مضيت حتّى أتيت عسفان فلم يلقني أحد، فإرتحلت من عسفان فلمّا خرجت منها لقيني عيرٌ تحمل زيتاً من عسفان فقلت لهم: هل حدث بالمدينة حدث؟

قالوا: لا، إلّا قتل هذا العراقي الذي يقال له: المعلّى بن خنيس.

قال: فإنصرفت إلى أبي عبدالله عليه السلام، فلمّا رآني قال لي: يا إسماعيل قتل المعلّى بن خنيس؟

فقلت: نعم.

فقال: أمّا والله لقد دخل الجنّة[١].

٢ ـ حديث الكشّي أيضاً عن محمّد بن مسعود قال: كتب اليّ الفضل قال: حدّثنا ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن إسماعيل بن جابر قال:

لمّا قدم أبو إسحاق ـ الإمام الصادق عليه السلام ـ من مكّة فذكر له قتل المعلّى بن خنيس قال: فقام مغضباً يجرّ ثوبه، فقال له إسماعيل إبنه: يا أبت أين تذهب؟

فقال: لو كانت نازلة لقدمت عليها، فجاء حتّى قدم على داود بن علي ـ قاتل المعلّى ـ فقال له: يا داود لقد أتيت ذنباً لا يغفره الله لك.

قال: وما ذلك الذنب؟

قال: قتلت رجلاً من أهل الجنّة..[٢].

٣ ـ حديث الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال:

---

(١) رجال الكشّي: ص٣٢٣.

(٢) رجال الكشّي: ص٣٢٥.

دخلت عليه يوماً وألقى إليّ ثياباً وقال يا وليد: ردّها على مطاويها، فقمت بين يديه، فقال أبو عبدالله عليه السلام: رحم الله المعلّى بن خنيس، فظننت أنّه شبّه قيامي بين يديه بقيام المعلّى بين يديه.

ثم قال: أُفٍّ للدنيا، أفٍّ للدنيا، إنّما الدنيا دار بلاء، يسلّط الله فيها عدوّه على وليّه ...[1].

هذا مضافاً إلى كون المعلّى بن خنيس من السفراء الممدوحين، ومن قوّام أبي عبدالله عليه السلام.

ثالثاً: بالنسبة إلى المفضّل الجعفي.

فهو وإن رُمي أيضاً بإرتفاع القول وأنّه حمّل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً إلّا أنّه ممدوح غاية المدح في الأحاديث المجموعة مع تحقيق إعتباره في التنقيح[2].

ولذلك أفاد في المعجم: أنّه ثقة جليل، من خواص الإمام الصادق عليه السلام[3].

وقد إستدلّ بروايات عديدة معتبرة في مدحه، مضافاً إلى كونه من السفراء الممدوحين أيضاً، ومن الأحاديث المادحة له:

١ ـ حديث الكشّي عن إبراهيم بن محمّد، قال: حدّثني سعد بن عبدالله القمّي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن أبي عمير، عن الحسين بن أحمد، عن أسد ابن أبي العلاء، عن هشام بن أحمد قال:

دخلت على أبي عبدالله عليه السلام وأنا أُريد أن أسأله عن المفضّل بن عمر، وهو

---

(١) روضة الكافي: ج٨ ص٣٠٤ ح٤٦٩.

(٢) تنقيح المقال: ج٣ ص٢٣٨.

(٣) المعجم: ج١٩ ص٣٢٩.

في ضيعة له في يوم شديد الحرّ، والعرق يسيل على صدره.. فابتدأني فقال:

نعم والله الذي لا اله إلّا هو، المفضّل بن عمر الجعفي.. حتّى أحصيت نيفاً وثلاثين مرّة يقولها ويكرّرها.. قال: إنّما هو والد بعد الوالد[١].

٢ـ ما رواه الكليني، والصدوق، والكشّي، عن محمّد بن سنان قال:

دخلت على أبي الحسن عليه السلام قبل أن يحمل إلى العراق بسنة، وعلي إبنه عليه السلام بين يديه، فقال لي: يا محمّد فقلت: لبّيك... إلى أن قال: يا محمّد انّ المفضّل كان مونسي ومستراحي[٢].

٣ـ ما رواه الكليني عن محمّد بن يحيىٰ، عن علي بن الحكم، عن يونس بن يعقوب قال:

أمرني أبو عبدالله عليه السلام أن آتي المفضّل وأعزّيه بإسماعيل، وقال: اقرأ المفضّل السلام وقل له:

إنّا قد أُصبنا بإسماعيل فصبرنا، فاصبر كما صبرنا، إنّا أردنا أمراً وأراد الله عزّوجلّ أمراً، فسلّمنا لأمر الله عزّوجلّ[٣].

قال في المعجم: هذه الرواية تدلّ على شدّة علاقة الإمام الصادق عليه السلام بالمفضّل بن عمر والرواية صحيحة.

٤ـ ما رواه الشيخ المفيد بسنده الصحيح عن عبدالله بن الفضل الهاشمي قال: كنت عند الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام إذ دخل المفضّل بن عمر، فلمّا بصر به ضحك إليه، ثم قال: إليّ يا مفضّل، فوالله إنّي لاحبّك، وأُحبّ من يحبّك.

---

(١) رجال الكشّي: ص٢٧٣.

(٢) عيون الأخبار: ج١ ص٢٦ ح٢٩.

(٣) أصول الكافي: ج٢ ص٩٢ ح١٦.

يا مفضّل : لو عرف جميع أصحابي ما تعرف ما إختلف إثنان .

فقال : له المفضّل : يابن رسول الله لقد حسبت أن أكون قد أُنزلت فوق منزلتي . فقال عليه السلام : بل أُنزلت المنزلة التي أنزلك الله فيها ...»[1].

وهذا الحديث الشريف يدلّ صريحاً علىٰ عظيم شأن المفضل الجعفي رضوان الله تعالىٰ عليه .

وعلى الجملة ، فالمستفاد من الأدلّة التامّة إعتبار هؤلاء الأصحاب العظام ، وإعتبار أحاديثهم المنقولة عن أهل البيت الكرام .

فنسبة الغلو إليهم خالية عن الصواب ، بل الثابت علوّ شأنهم في الأصحاب ، والله الهادي .

---

(١) الإختصاص : ص٢١٦ .

الفائدة الثالثة والعشرون

في بيان حكم توصيف الفقهاء سند حديث بالصحّة، أو الوثاقة، أو الحسن

إذا وصف فقيه عادل عارف بأحوال الرجال روايةً بأنّها صحيحة، أو موثّقة أو حسنة، فهل هذا التوصيف بمنزلة تعديل جميع رجال السند وتوصيفهم بالعدالة، أو الوثاقة، أو الممدوحية، أم لا؟

وثمرة التعديل هو: حصول إعتبار راوٍ مجهول إذا كان واقعاً في السند، فيعتبر به هذا الراوي المجهول في ذلك السند الموصوف بالصحّة أو الوثاقة أو الحسن، في الأسناد الأُخرى من الروايات الأُخرى أيضاً التي يقع فيها هذا الراوي.

وقد صارت هذه المسألة ذات أقوال أربعة[1] وهي:

القول الأوّل: حصول الإعتبار وتنزيل هذا التعبير منزلة ما لو نصّ على كلّ واحد من رجال السند.

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص٢٠٤.

وهو المحكي عن الشيخ البهائي، والأمين الكاظمي صاحب المشتركات، والميرزا محمّد الأسترابادي صاحب منهج المقال، والشيخ عبدالنبي الكاظمي صاحب تكملة الرجال.

القول الثاني: عدم حصول الإعتبار لآحاد السند.

وهو المحكي عن السيّد التفريشي صاحب نقد الرجال، وشيخه المحقّق التستري.

القول الثالث: التفصيل بين ما لو كان الراوي مختلفاً فيه فلا يقبل فيه توصيف الفقيه، وبين ما لو كان غير مذكور في كتب الرجال أو كان مذكوراً لكن غير معلوم الحال فيقبل فيه توصيف الفقيه.

وهو المحكي عن السيّد الداماد صاحب الرواشح السماوية.

القول الرابع: التفصيل بين ما إذا كثرت تصحيحات الفقيه لتلك الرواية فيفيد تعبيره التوثيق لبعد الغفلة فيه، وبين ما إذا لم تكثر تصحيحاته فلا يفيد الوثوق لإحتمال غفلته في تعديل الجميع، أو الاطّلاع على سند آخر صحيح لذلك الحديث الذي وصفه بالصحّة.

ولم يذكر قائلاً بهذا القول.

ولعلّ الذي يقتضيه التحقيق هو أن نقول: إذا كان الفقيه عادلاً عارفاً بأحوال الرجال، وكانت سلسلة رجال سند الحديث الذي عدّله معلومة ومذكورة بحيث لا يحتمل فيه النظر إلى سند آخر، وعرف من الفقيه بالقرائن والشواهد العناية السنديّة وملاحظة الوسائط[1]. فحكم بالصحّة أو الوثاقة أو

---

(١) لا يخفى لزوم إعتبار وجود هذه القيود حتّى يستفاد التعديل ويحصل الوثوق.

الحسن جرياً على الإصطلاح إستفيد منه التعديل وحكمه بإعتبار جميع رجال السند، فيستفاد من تعبيره بالصحيحة، أو الموثّقة، أو الحسنة، مدلول هذا التعبير في جميع سلسلة السند.

والوجه في ذلك: أنّ إعتبار السند أمر إحرازي لابدّ من إحرازه، فإذا حُكم هكذا بإعتبار سلسلة السند أُحرز إعتبارها، لعدم الفرق بين التنصيص على التوثيق بالخصوص في راوٍ واحد، أو بالعموم في رواة متعدّدين.

فانّ ذلك نظير أن يعدّد الرجالي جماعة من الرواة، ثمّ يحكم بأنّ جميعهم ثقات، كما في توثيق آل أبي شعبة، وآل أبي رافع، وآل أعين ونحو ذلك ـ فانّه تحصل الوثاقة ويعتبر التوثيق بدون فرق بين الصورتين، وهذا تام كبروياً.

ويجري صغروياً في فقهائنا الرجاليّين كالعلاّمة الحلّي، والشهيد، والسيّد الفقيه بحر العلوم، ونحوهم.

وتلاحظ إنطباق ذلك في مثل تعبيرات كتاب المختلف للعلاّمة أعلى الله مقامه الذي إعتنى بشأن أسناد رواياته واحتجّ بها، كما يظهر لك ذلك عند مراجعته، والله العالم.

الفائدة الرابعة والعشرون

في بيان حجيّة مضمرات الثقاة، والفقهاء الأجلّاء من الرواة

الاضمار في اللغة هو الإخفاء، تقول: أضمرت الشيء أي أخفيته[1].

فالمضمر في المعنى اللغوي هو المخفي، ومنه سمّي الضمير مضمراً لخفائه، مقابل الاسم الظاهر.

وأمّا في الإصطلاح الرجالي فالمضمر هو: الحديث الذي يطوى فيه ذكر المعصوم عليه السلام عند إنتهاء السند إليه ونقل الحديث منه.

بأنّ يعبّر عنه بألفاظٍ مثل سألته، أو سمعته، أو سمعت منه، أو سمعت عنه، أو قلت له.

وقد إختلف في حجيّة المضمرات على أقوال ثلاثة:

١ ـ عدم حجيّتها مطلقاً، سواء أكان الراوي المضمر من وجوه الرواة وفقهائهم أم لا.

وذلك لإحتمال عود الضمير إلى غير المعصوم عليه السلام، ولا يكون كلامه حجّة.

---

(١) المعجم الوسيط: ج١ ص٥٤٣.

وقد نسب هذا القول إلى جمع من الأصحاب، لكن الذي وجدناه هو ما يلوح من الشهيدين فقط في اللمعة وشرحها، في مسألة الشكّ بين الإثنين والأربع[١]، حيث انّه أشكل في اللمعة على مضمرة محمّد بن مسلم[٢].

فقال الشهيد الأوّل (والرواية مجهولة المسؤول).

ثمّ أردفه الشهيد الثاني بقوله: (فيحتمل كونه غير إمام).

وتوهم هذا القول أيضاً عبارة العلّامة[٣] بالنسبة إلى مضمرة محمّد بن مسلم الأُخرى الآتية، حيث أجاب عن الإستدلال بها بقوله: (انّ محمّد بن مسلم لم يسنده إلى إمام).

إلّا انّه أفاد بعد هذه العبارة: (انّ عدالته تقتضي الإخبار عن الإمام) وهذا الكلام يفيد مصيره أخيراً إلى إعتبارها لا ردّها.

٢ ـ حجيّتها مطلقاً ما دامت منقولة من الثقات.

وذلك لأنّ ظاهر حال الثقات من أصحاب الأئمّة عليهم السلام في نقل الأحكام الشرعيّة التي ينقلونها لعمل العباد أن يكون عنهم سلام الله عليهم، لا عن غيرهم.

وهذا القول هو المستظهر من إختيار صاحب المعالم رحمه الله في فقه معالم الدين[٤] حيث قال بالنسبة إلى صحيحة محمّد بن مسلم الأُخرى[٥] ما نصّه:

(انّ الممارسة تنبّه على أنّ المقتضي لنحو هذا الإضمار في الأخبار إرتباط

---

(١) الروضة البهيّة: ج١ ص٣٣٥.

(٢) وسائل الشيعة: ج٥ ص٣٢٤ ب١١ ح٧.

(٣) المختلف: ج١ ص٤٧٩.

(٤) فقه المعالم: ج١ ص٢٩٣.

(٥) وسائل الشيعة: ج٢ ص١٠٢٧ ب٢٠ ح٦.

بعضها ببعض في كتب رواتها عن الأئمّة ﷺ ،فكان يتّفق وقوع أخبار متعدّدة في أحكام مختلفة مرويّة عن إمام واحد، ولا فصل بينها يوجب إعادة ذكر الإمام ﷺ بالإسم الظاهر، فيقتصرون على الإشارة إليه بالمضمر..

ثمّ انّه لمّا عرض لتلك الأخبار الإقتطاع والتحويل إلى كتاب آخر، تطرّق هذا اللبس، ومنشؤه غفلة المقتطع لها، فقد كان المناسب رعاية حال المتأخّرين لأنّهم لا عهد لهم بما في الأُصول، وإستعمال ذلك الإجمال.

وإنّما شاع لقرب البيان، وقد صار بعد الإقتطاع في أقصى غاية البعد.

ولكن عند الممارسة والتأويل يظهر انه لا يليق لمن له أدنى مسكة أن يحدّث بحديث في حكم شرعي ويسنده إلى شخص مجهول بضمير ظاهر في الإشارة إلى معلوم، فكيف بأجلاء أصحاب الأئمّة ﷺ كمحمّد بن مسلم، وزرارة وغيرهما).

وذهب إلى هذا القول المحدّث البحراني ﷺ أيضاً[1] حيث قال: (الظاهر أنّ مطلق الموثّقين من أصحاب الأئمّة ﷺ أيضاً كذلك ـ أي انّ مضمراتهم حجّة على الأظهر ـ).

وهو المستفاد من المحقّق المامقاني طاب رمسه[2] في قوله: (الظاهر أنّ مطلق الموثّقين من أصحابنا أيضاً كذلك مضمراتهم حجّة.

لأنّ ظاهر أصحاب الأئمّة ﷺ أنّهم لا يسألون إلّا منهم، ولا ينقلون حكماً شرعيّاً يعمل بها العباد إلّا عنهم).

---

(١) الحدائق الناضرة: ج٥ ص٣١١.

(٢) مقباس الهداية: ج١ ص٣٣٤.

٣ ـ التفصيل بين كون الراوي من أجلّاء الثقات، وفقهاء الرواة مثل زرارة، ومحمّد بن مسلم، وعلي بن جعفر، ويونس بن عبدالرحمن وأضرابهم فتقبل مضمراتهم، وبين غيرهم فلا تقبل مضمراتهم.

وهذا القول هو المنسوب إلى الأكثر[١]، وهو الذي يلوح من الشيخ الأعظم الأنصاري[٢]، وإختاره الآخوند الخراساني[٣]، وسيّد المشايخ[٤]، طاب ثراهم.

ومقتضى التحقيق هو حجيّة مضمرات ثقات الأصحاب خصوصاً فقهائهم وذلك:

أوّلاً: لما أفاده في المنتقى بقوله: (انّ كثيراً من قدماء رواة حديثنا ومصنّفي كتبه كانوا يروون عن الأئمّة عليهم السلام مشافهة، ويوردون ما يروونه في كتبهم جملةً، وان كانت الأحكام التي في الروايات مختلفة..

فيقول أحدهم في أوّل الكلام: سألت فلاناً ويسمّى الإمام عليه السلام الذي يروي عنه، ثمّ يكتفي في الباقي بالضمير فيقول: وسألته أو نحو هذا، إلى أن تنتهي الأخبار التي رواها عنه.

ولا ريب أنّ رعاية البلاغة تقتضي ذلك، فإنّ إعادة الإسم الظاهر في جميع تلك المواضع تنافيها في الغالب قطعاً.

ولمّا أن نقلت تلك الأخبار إلى كتاب آخر، صار لها ما صار في إطلاق الأسماء بعينها.

---

(١) حاشية حديقة الروضة: ج١ ص١٤١.

(٢) فرائد الأُصول: ص٣٢٩.

(٣) كفاية الأُصول: ج٢ ص٤٠٠.

(٤) مصباح الأُصول: ج٣ ص١٢.

ولكنّ الممارسة تطلع على أنّه لا فرق في التعبير بين الظاهر أو المضمر)[1].

ممّا يستفاد انّ الإمام المعصوم عليه السلام المروي عنه في جميع تلك الروايات كان مصرَّحاً باسمه الشريف، ومنوَّهاً بذكر الضمير عنه، إلّا أنّ الإضمار حصل بسبب التقطيع بين الأحاديث..

ولذلك أفاد شيخنا الأُستاذ الميرزا كاظم التبريزي رحمه الله في مجلس البحث: أنّ جميع مضمرات سماعة حجّة لذكره اسم المعصوم عليه السلام المرويّ عنه في أوّل كلّ باب من كتابه، ثمّ تعقيبه ذلك الإسم بالضمير، فرواياته ومضمراته منقولة عن المعصوم عليه السلام.

ثانياً: أنّ ثقات أصحابنا أجلّ شأناً وأرفع مقاماً من أن يسألوا حكماً شرعيّاً من غير المعصوم ثمّ ينقلونه بصورة الرواية من غير نصب قرينة على تعيين المسؤول عنه.. فهذه خيانة تمنعها الوثاقة، ويجلّ عنها الثقات كما أفاده سيّدنا الأُستاذ الكوكبي اعلى الله مقامه في مجلس الدرس.

ويؤيّده أنّك تراهم يسمّون من سألوا عنه إذا سألوا من غير المعصوم أحياناً ولا يروونه مضمراً كما تلاحظه في حديث عبدالرحمن بن سيّابة[2]، فتكون مضمرات الثقات أحاديث معصومية معتبرة.

وثالثاً: انّ الفقهاء من الرواة الذين تقدّم ذكرهم في أصحاب الإجماع من شأنهم أن لا يسألوا حكماً من غير المعصوم، وقد كانوا هم المراجع في السؤال،

---

(١) منتقى الجمان: ج١ ص٣٥.

(٢) وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤٤٢، ب٥٤ ح٢.

والوسائط في نقل وبيان أحاديث المعصومين عليهم السلام كما تلاحظ رجوع القضاة إلى محمّد بن مسلم في حديث السيّاري[1]، فيكون سؤالهم من خصوص الإمام المعصوم عليه السلام.

وعلى الجملة فالإطمئنان الحاصل بمضمرات الثقات يقضي بإعتبارها، كما انّ العلم بعدم السؤال إلّا من المعصوم، يقضي بحجيّة مضمرات فقهائهم، والله العالم.

---

(١) الكافي: ج ٥ ص ٢١٥ ح ١٢.

الفائدة الخامسة والعشرون

تحقيق الآراء، في بيان إعتبار مراسيل ابن أبي عمير والنظراء

المراسيل: جمع مرسل بصيغة المجهول، مأخوذ لغةً من الإرسال بمعنى الإطلاق، ورفع القيد والربط.

ويطلق الإرسال على الحديث بإعتبار إطلاقه عن السند، ورفع الربط بين رجال سنده.

ويعرّف الحديث المرسل في الإصطلاح الرجالي بالحديث الذي حذفت رواته أجمع أو بعض رواته، واحداً أو أكثر، وإن ذكر الساقط بلفظٍ مبهم مثل قولهم: عن بعض أصحابنا.

وقد إختار جمعٌ من الأصحاب رضوان الله عليهم عدم حجيّة الأخبار المراسيل بذاتها.

لكن يستثنى من ذلك ما إذا كان المرسل متلقىً عند الأصحاب بالقبول، ومعهوداً عندهم بالعمل بمراسيله ممّا يكون قرينةً قويّة على صدقه، ومقتضياً لحصول الإطمئنان بصدوره.

بل صرّح الشهيد الأوّل في غاية المراد، بأنّ مراسيل الثقات من الأصحاب

مقبولة معتمدة، كما نقله عنه المحقّق المامقاني ﷺ(١) ثمّ أردف قائلاً: أراد بالثقات من وثّقوه ولم ينصّوا بأنّه يروي عن الضعفاء، وحينئذ فتعتدل جملة من المراسيل، لعدم قصور هذه الشهادة من التوثيقات الرجاليّة.

وحكى شيخنا الأُستاذ التبريزي أعلى الله مقامه في مجلس الدرس عن شيخ الشريعة الأصفهاني ﷺ في كتابه (الدماء الثلاثة) أنّ يونس بن عبدالرحمن يروي عن ستّين رجلاً وكلّهم ثقات. فمراسيله عنده معتبرة.

بل قد نقل الإجماع من علمائنا المتقدّمين والمتأخّرين في بعض الرواة المعظّمين على التسوية بين مراسيله ومسانيده، وتحرّزه في الرواية عن غير الثقة، بل عدم إرساله إلّا عن الثقة.

فيكون هذا إعتباراً لمراسيله وإمضاءً لمرسلاته كما تلاحظ ذلك في محمّد بن أبي عمير الأزدي(٢)، وصفوان بن يحيى البجلي(٣)، وأحمد بن محمّد ابن أبي نصر البزنطي(٤).

خصوصاً ابن أبي عمير الذي كانت له كتب أحاديث كثيرة ذهبت ولم تخلص منها شيء، فكان يحفظ أربعين جلداً سمّاها نوادر، لذلك تؤخذ أحاديثه

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ خاتمة الكتاب ص٩٩.

(٢) أدرك الإمام الكاظم، والإمام الرضا، والإمام الجوّاد ﷺ، وكان جليل القدر، عظيم المنزلة، ومن أورع الناس وأنسكهم وأعبدهم. لاحظ تفصيل حاله في جامع الرواة: ج٢ ص٥٠.

(٣) أدرك الإمام الكاظم ﷺ، وكانت له عند الإمام الرضا ﷺ منزلة شريفة، وتوكّل له وللإمام الجواد ﷺ وكان أوثق أهل زمانه عند أهل الحديث، كما تلاحظ تفصيله في جامع الرواة: ج١ ص٤١٣.

(٤) لقي الإمام الرضا، والإمام الجواد ﷺ واختصّ بهما، وعظمت منزلته عندهما، وكان ثقة، جليل القدر، كما تلاحظ تفصيل حاله في جامع الرواة: ج١ ص٥٩.

منقطعة الأسناد، كما أفاده المحدّث القمّي قدّس الله نفسه[١].

علماً بأنّ النادر من الحديث في الإصطلاح ما ليس له أخ أو يكون لكنّه قليل جدّاً، ويسلم من المعارض، ولا كلام في صحّته[٢].

وفيما يلي نبيّن ما شهد به الأصحاب، وأخبر به علماؤنا الأطياب بالنسبة إلى أصحاب المراسيل المقبولة:

قال شيخ الطائفة: (سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير، وصفوان ابن يحيىٰ، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عمّن يوثّق به، وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا إنفردت عن رواية غيرهم)[٣].

وقال النجاشي: (... فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله ...) أي مراسيل ابن أبي عمير[٤].

وقال المحقّق الحلّي في مبحث الماء الكرّ: (الطريق الثاني: الوزن، وفيه روايات... الثالثة: رواية محمّد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الكرّ الف ومائتا رطل.

على هذه عمل الأصحاب، ولا طعن في هذه بطريق الإرسال، لعمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير، ولو كان ذلك ضعيفاً لأنجبر بالعمل، فإنّي لا أعرف من الأصحاب رادّاً لها)[٥].

---

(١) الكنى والألقاب: ج١ ص١٩١.

(٢) مجمع البحرين: ص٣٠٤.

(٣) عدّة الأصول: ج١ ص٣٨٦.

(٤) رجال النجاشي: ص٢٢٩.

(٥) المعتبر: ص١٠.

وقال السيّد ابن طاووس في محكي فلاح السائل بعد نقل مرسلٍ عن محمّد بن أبي عمير: (رواة الحديث ثقاة بالإتّفاق، ومراسيل ابن أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق)(١).

وقال العلّامة في محكي النهاية: (الوجه المنع ـ عن العمل بالمراسيل ـ إلّا إذا عرف أنّ الراوي فيه لا يرسل إلّا عن عدل، كمراسيل ابن أبي عمير في الرواية)(٢).

وقال الفاضل الآبي: (وأصحّ الروايات ـ في تعيين الكرّ ـ رواية ابن أبي عمير،

لا يقال: هي مرسلة، لأنّا نقول: الأصحاب امّا عاملون بها، وأمّا غير رادّين لها)(٣).

وقال الشهيد الأوّل في الخبر المقبول: (أو كان مرسلاً من معلوم التحرّز عن الرواية عن مجروح، ولهذا قبلت الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيىٰ، وأحمد بن أبي نصر البزنطي، لأنّهم لا يرسلون إلّا عن ثقة)(٤).

وقال المقدّس المحقّق ابن فهد الحلّي في دليل تقدير الكرّ: ((ج) رواية محمّد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام الكرّ الف ومائتا رطل، وعليها عمل الأصحاب، ولا يضعّفها الإرسال لعملهم بمراسيل ابن أبي عمير)(٥).

---

(١) لاحظ مستدرك الوسائل، ج٣ ص٦٤٩.

(٢) لاحظ مستدرك الوسائل، ج٣ ص٦٤٩.

(٣) كشف الرموز: ج١ ص٤٨.

(٤) الذكرى: ص٤.

(٥) المهذّب البارع: ج١ ص٨٠.

وقال المحقّق الثاني: (قوله: وروي بيعه على مستحلّ الميتة أو دفنه: الروايتان صحيحتان، من مراسيل ابن أبي عمير الملحقة بالمسانيد)[١].

وقال الشيخ البهائي في شرح الفقيه كما حكاه الميرزا النوري: (قد جعل أصحابنا رضوان الله عليهم مراسيل ابن أبي عمير كمسانيده في الإعتماد عليها، لما علموا من عادته انّه لا يرسل إلّا عن ثقة)[٢].

وقال الشهيد الثاني[٣]: (والمرسل ليس بحجّة مطلقاً ... إلّا أن يعلم تحرّز مرسله عن الرواية عن غير الثقة كابن أبي عمير من أصحابنا، على ما ذكره كثير منهم ...).

وقال المحقّق الكاظمي في إعتبار مراسيل الثلاثة: (أنّا لم نجدهم رووا خبراً شاذّاً وقع الإتّفاق على طرحه كما يتّفق لغيرهم، حتّى انّه لم يوجد ذلك في مراسيلهم، فهذا يورث الإعتماد على ما رووه من الأخبار، وروايتهم للخبر تكشف عن انّه جامع لشرائط العمل)[٤].

وأفاد المحقّق القمّي في الإستدلال لقبول مراسيل ابن أبي عمير: (لأنّه يفيد نوع تثبّت إجمالي ... ولا ريب أنّ ذلك يفيد ظنّاً بصدق خبره، وهو لا يقصر من الظنّ الحاصل بصدق خبر الفاسق بعد التثبّت.

ولذلك نعتمد على مسانيد ابن أبي عمير مثلاً، وان كان المروي عنه المذكور ممّن لا يوثّقه علماء الرجال، فانّ رواية ابن أبي عمير يفيد الظنّ بكون

---

(١) جامع المقاصد: ج١ ص١٦.

(٢) مستدرك الوسائل: ج٣ ص٧١٨.

(٣) مستدرك الوسائل: ج٣ ص٧١٨.

(٤) تكملة الرجال: ج١ ص٥١.

المروي عنه المذكور ثقةً معتمداً عليه في الحديث، لما ذكر الشيخ في العدّة أنّه لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة ... وغرضنا إثبات حجيّة مثل هذه المراسيل)[١].

وقال السيّد الجليل بحر العلوم في شرح الوافي كما حكي عنه: (قد وقع الإتّفاق على قبول مراسيل ابن أبي عمير)[٢].

وقال صاحب الجواهر في مسألة سجود السهو: (... مراسيل ابن أبي عمير بحكم المسانيد لأنّه ممّن لا يروي إلّا عن الثقة، فسفيان بن السمط حينئذ ثقة عنده وعند غيره من العصابة، وان كان مجهولاً عندنا الآن ...)[٣].

وقال الفاضل النراقي في مبحث الكرّ: (الوزن وهو الف ومائتا رطل للإجماع المحقّق والمنقول مستفيضاً، وعدّه الصدوق من دين الإمامية، ومرسلة ابن أبي عمير: الكرّ من الماء الذي لا ينجّسه شيء الف ومائتا رطل، وإرسالها على أصلنا غير قادح، وكذا على غيره للإجماع على تصحيح ما يصحّ عن مرسلها، وشهادة جماعة بأنّه لا يرسل إلّا عن ثقة)[٤].

وقال المحقّق الخونساري في مبحث الكرّ أيضاً: (لكن قبول الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير عموماً وهذه الرواية خصوصاً ممّا يجبر إرسالها)[٥].

وقال الفاضل السبزواري عند ذكر ابن أبي عمير وكذا البزنطي: (هو من جملة أعاظم الأجلاء الذي يعظّم شأناً أن يروي عن غير الثقة، وقد صرّح الشيخ

---

(١) القوانين: ج١ ص٤٧٨.

(٢) مستدرك الوسائل: ج٣ ص٦٤٩.

(٣) جواهر الكلام: ج١٢ ص٤٣٥.

(٤) المستند: ج١ ص١١.

(٥) مشارق الشموس: ص١٩٦.

في العدّة بأنّه لا يروي إلّا عن الثقات)[١].

إلى غير ذلك من التصريحات الملحوظة في مختلف أبواب الفقه بقبول الفقهاء مراسيل الثلاثة.

ومن المعلوم أنّ هذه التعديلات المتظافرة، والأخبارات المتواترة خصوصاً من شيخ الطائفة الذي كان بصيراً بسلسلة الرواة، وأحوال الراوين، وخبيراً بمعرفة المشايخ المعتمدين، ومتبحّراً في معرفة الروايات وطبقات المحدّثين، ومتتبّعاً للفهارس ومصنّفات الأقدمين، ومحرّراً للعدّة بعد كتابة كتابيه الجامعين للأخبار يعني التهذيب والإستبصار.. يساعد على كون تعديله في العدّة لأسانيد الثلاثة مبنياً على أساس معروفية حالهم، ومعرفة الوسائط الناقلين عن الأئمة عليهم السلام إليهم.

ولا ينبغي أن يعدّ هذا مجرّد إستنباطٍ حدسي إجتهادي حتّى لا يشمله دليل حجيّة خبر العدل.

بل هو إخبارٌ حسّي مجموعي بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عمّن يوثق به، وإخبارٌ بوثاقة كلّ من رووا عنه، شأن سائر إخباراته الحسيّة الوجدانية، فينتج إعتبار مراسيلهم بهذا التوثيق كما تعتبر مسانيدهم.

وتوصلنا كلمات الشيخ ومن تبعه إلى ظهور حال هؤلاء الثلاثة، وتبيّن تحرّزهم وإلتزامهم الروائي في وثاقة من يروون عنه، وحصول الوثوق به، وإعتبار روايته.

خصوصاً إذا كان إرسالهم الحديث عن جماعة عديدة، ولذلك أفاد شيخنا

---

(١) الذخيرة: ص٦٤.

الأُستاذ المحقّق التبريزي أعلى الله درجته في مجلس البحث:

(انّه لو روى ابن أبي عمير عن جماعة أو رهط فهو بحكم المسانيد، إذ يبعد جدّاً أن يكون جميع الجماعة ضعافاً).

وبيّن بعض الأعلام[1] (أنّه لا فرق في مدح الرواة وتوثيقهم بين كونه شخصيّاً، وبين كونه بوجه عام.

وظاهر الأصحاب أنّ رواية من عرف بأنّه لا يروي إلّا عن الثقات أمارة عامّة على وثاقة من روى عنه، ويلزم منه أيضاً عدم الفرق بين مسانيد هؤلاء وبين مراسيلهم).

ولذلك ترى أعاظم العلماء في الفقه يحصل لهم الوثوق بالراوي وان كان مجهولاً، إذا روى عنه ابن أبي عمير، ويجعلونه من موجبات الإعتبار.

كما عرفته من الجواهر بالنسبة إلى سفيان بن السمط في حديث سجود السهو.

وكما تلاحظه في المستمسك[2] بالنسبة إلى حديث إسماعيل بن رباح في الوقت، وغيرهما من الموارد الأُخرى.

وعلى الجملة فنتيجة الآثار ثبوت الإعتبار، لما يرسله هؤلاء الثقات الكبار لكن في مقابل هذا تنظّر الشهيد الثاني ﷺ بعد كلامه المتقدّم في عدم الإرسال إلّا عن الثقة[3].

(١) تهذيب المقال: ج١ ص١٠٥.

(٢) مستمسك العروة الوثقى: ج٥ ص١٥٦.

(٣) الدراية: ص٤٨.

وإستشكل ولده في الحجيّة على مبنى شرطيّة العدالة في الراوي[١].

وشيّد أركان الإشكال صاحب المعجم بذكر ايرادات المقام[٢] فقد حرّر وجوهاً أربعة من الاشكال نذكرها نصّاً، مع الجواب عنها تلواً وهي:

الوجه الأوّل: ما ذكره ﷺ من انّ التسوية المزبورة لم تثبت، وان ذكرها النجاشي أيضاً في ترجمة محمّد بن أبي عمير، وذكر انّ سببها ضياع كتبه وهلاكها، إذ لو كانت هذه التسوية صحيحة وأمراً معروفاً متسالماً عليه بين الأصحاب لذكرت في كلام أحد من القدماء لا محالة، وليس منها في كلماتهم عين ولا أثر.

فمن المطمئن به أنّ منشأ هذه الدعوى هو دعوى الكشّي الإجماع على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، وقد زعم الشيخ أنّ منشأ الإجماع هو أنّ هؤلاء لا يروون إلّا عن ثقة، وقد مرّ قريباً بطلان ذلك..

ثمّ قال: ويؤكّد ما ذكرناه أن الشيخ لم يخصّ ما ذكره بالثلاثة المذكورين، بل عمّمه لغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يروون إلّا عمّن يوثّق به، ومن الظاهر انّه لم يعرف أحد بذلك من غير جهة دعوى الكشّي الإجماع على التصحيح، والشيخ بنفسه لم يدّع ذلك في حقّ أحدٍ غير الثلاثة المذكورين في كلامه.

وممّا يكشف عمّا ذكرناه ـ من أنّ نسبة الشيخ التسوية المذكورة إلى الأصحاب مبتنية على إجتهاده وهي غير ثابتة في نفسها ـ أنّ الشيخ بنفسه ذكر

---

(١) المعالم: ص ٢١٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٦١.

رواية محمّد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ثمّ قال في كلا الكتابين: (فأوّل ما فيه أنّه مرسل وما هذا سبيله لا يعارض به الأخبار المسندة ...).

ويرد عليه:

١ ـ انّه لم تصلنا كتب القدماء الرجاليّة حتّى نرى فيها عدم العين والأثر لهذه التسوية، والواصل إلينا منه كاملاً كرجال النجاشي نراه ذاكراً لها، وأمّا رجال الكشّي فالواصل منه إختياراته لا جميعه، كما وانّ رجال البرقي وضع لبيان طبقات الرجال لا أحوالهم وخصائصهم حتى يشير إلى هذه الفائدة.

٢ ـ انّ ظاهر بيان التسوية هو إخبار الشيخ بها لا إستنباطها، نظير سائر أخبارات الشيخ بالإجماعات، ولا يصحّ أن يدّعى كون منشئها قول الكشّي بإجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، لأنّه خلاف ظاهر الخبريّة، ولم تقم على خلاف الظاهر هذا قرينة تفسيريّة.

وأيّ فرقٍ بين هذه التسوية في كلام الشيخ وبين كلامه الآخر بأنّ (الطائفة عملت بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن درّاج، والسكوني ؟!) الذي عمل به نفس السيّد قدس سره في مسألة المماثلة بين الغاسل والميّت في مباحث الطهارة كما حكاه بعض تلامذته[1].

٣ ـ انّ ما تمسّك به لتأييد كلامه من انّ الشيخ لم يخص ما ذكره بالثلاثة المذكورين بل عمّمه لغيرهم، غير تامّ أيضاً، لأنّه فسّره بكونهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عن الثقات، ولم يفسّره بأصحاب الإجماع حتّى يعمّ.

---

(١) مشايخ الثقات: ص١٢.

على أنّ الذين لا يروون إلّا عن الثقات، جماعة مشهورة من الأصحاب مثل أحمد بن محمّد بن عيسى القمّي، وجعفر بن بشير البجلي، ومحمّد بن إسماعيل الزعفراني، وعلي بن الحسن الطاطري ونحوهم، وليسوا هؤلاء من أصحاب الإجماع.

وحتّى لو فرضنا أنّ نظر الشيخ في إخباره كان إلى إجماع الكشّي فالملحوظ وجود زمان طويل بين الكشّي والشيخ يبلغ نصف قرن تقريباً، وهي فترة طويلة تكفي لملاحظة الشيخ فيها حسّاً ووجداناً عمل الطائفة بمراسيلهم، وإحراز التسوية بينها وبين مسانيدهم، ثمّ إخباره بذلك.

٤ ـ انّ ما جعله كاشفاً عن ما ذكره من انّ الشيخ بنفسه خالف هذه التسوية في موارد من التهذيب والإستبصار فهو غير كاشف وغير مؤيّد أصلاً، وذلك لأنّ كتاب العُدّة محرّر بعد كتابي التهذيب والإستبصار، فكلامه في العدّة هو المحكّم لأنّه هو إخباره الأخير.

مضافاً إلى أنّ مبنى الشيخ في توجيهاته خصوصاً في الإستبصار هو حلّ شبهة الإختلاف والتباين والمنافاة بين الأحاديث، لا الطعن السندي، حتى يعدّ مخالفة منه لنفسه.

الوجه الثاني: قوله ﷺ: فرضنا أنّ التسوية المزبورة ثابتة، وأنّ الأصحاب عملوا بمراسيل ابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي، وأضرابهم، ولكنّها لا تكشف عن أنّ منشأها هو أنّ هؤلاء لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة.

بل المظنون قوياً أنّ منشأ ذلك هو بناء العامل على حجيّة خبر كلّ إمامي لم يظهر منه فسق وعدم إعتبار الوثاقة فيه، كما نسب هذا إلى القدماء، وإختاره جمع من المتأخّرين منهم العلّامة ﷺ على ما سيجيء في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن عبدالله.

وعليه فلا أثر لهذه التسوية بالنسبة إلى من يعتبر وثاقة الراوي في حجيّة خبره.

وفيه:

١ ـ أنّ نسبة العمل بخبر كلّ إمامي لم يظهر منه فسق إلى القدماء غير صحيح أصلاً، بل تخالف ما نقله شيخ الطائفة عنهم ـ وهو الأبصر بآرائهم ـ حيث قال عند الإستدلال لحجيّة الأخبار التي رواها الأصحاب ما نصّه:

(إنّ واحداً منهم إذا أفتى بشيء لا يعرفونه سألوه من أين قلت هذا؟

فإذا أحالهم على كتابٍ معروف، أو أصل مشهور، وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه سكتوا وسلّموا الأمر في ذلك وقبلوا قوله، وهذه عادتهم وسجيّتهم من عهد النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ومن بعده من الأئمّة عليهم السلام)[1].

٢ ـ انّه لو كان بناء المتقدّمين على إجراء أصالة العدالة في كلّ راوٍ إمامي لم يظهر منه فسق، لم يكن معنىً لتعبيرهم عن الرواة بأنّ هذا ثقة، وذاك ضعيف، أو مجهول، بل كان اللازم أن يوثّقوا كلّ من لم يثبت فسقه، ومن المعلوم خلافه.

٣ ـ انّه لو كان ذلك مسلك القدماء لما صحّ لمثل السيّد المرتضى وابن إدريس وهما من أعاظم القدماء عدم العمل بأخبار الآحاد إلّا مع قرينة قطعيّة.

وأمّا نسبة هذا المسلك إلى العلّامة فعجيب، إذ هو الذي قسّم كتاب رجاله إلى الموثّقين والضعفاء، وبنى فقهه على أخبار الثقات دون غيرهم، وعنون التقسيم الرباعي للأحاديث، فكيف يكون مسلكه العمل بخبر كلّ إمامي لم يظهر فسقه؟!

---

(١) عدّة الأُصول: ج ١ ص ٦٥.

وأمّا ما ذكره العلّامة في ترجمة أحمد بن إسماعيل[١] بقوله: (لم ينصّ علماؤنا عليه بتعديل، ولم يرد فيه جرح، فالأقوى قبول روايته مع سلامتها عن المعارض) فهذا لا يعني قبول رواية أحمد بن إسماعيل لكونه إمامياً لم يثبت فسقه، إذ من الممكن أن يكون إعتماده عليه لأجل ممدوحيته وجلالة قدره.

حيث قال في حقّه النجاشي: (له عدّة كتب لم يصنّف مثلها)[٢].

وقال الشيخ في وصفه: (كان من أهل الفضل والأدب والعلم، وله كتب عدّة لم يصنّف مثلها..)[٣].

وعليه فلا يتمّ ظنّه ﷺ بأنّ منشأ التسوية من شيخ الطائفة بناؤهم على قبول خبر كلّ إمامي لم يظهر فسقه.

مع أنّ الشيخ عبّر في تسويته بقوله (الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عمّن يوثّق به). وهذه العبارة تشعر أنّ منشأ تسويتهم هي هذه القرينة الخاصّة وهي عدم الارسال إلّا عن الثقة لا الأصل المذكور.

الوجه الثالث: قوله ﷺ: انّ هذه الدعوى بأنّ هؤلاء الثلاثة وأضرابهم من الثقات لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة دعوىً دون إثباتها خرط القتاد.

فانّ معرفة ذلك في غير ما إذا صرّح الراوي بنفسه انّه لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة أمر غير ميسور، ومن الظاهر انّه لم ينسب إلى أحد هؤلاء إخباره وتصريحه بذلك.

وليس لنا طريق آخر لكشفه، غاية الأمر عدم العثور برواية هؤلاء عن

---

(١) الخلاصة: ص١٦.

(٢) رجال النجاشي: ص٧١.

(٣) الفهرست: ص٣٣.

ضعيف، لكنّه لا يكشف عن عدم الوجود.

على انّه لو تمّت هذه الدعوى فإنّما تتمّ في المسانيد دون المراسيل، فانّ ابن أبي عمير بنفسه قد غاب عنه أسماء من روى عنهم بعد ضياع كتبه فاضطرّ إلى أن يروي مرسلاً... فكيف يمكن لغيره أن يطّلع عليهم ويعرف وثاقتهم.

وفيه:

١ ـ انّ قوله ﷺ بأنّه لم ينسب إلى أحد هؤلاء أخباره وتصريحه بذلك غير تامّ.

إذ ما تقدّم عن المحدّث القمّي بالنسبة الى ابن أبي عمير بانه سمّى أحاديثه التي رواها بالنوادر، المفسّرة بالحديث الذي لا كلام في صحّته.

ألا تكفي هذه التسمية منه في إخباره بعدم الإشكال في أحاديثه سنداً وإعتباراً؟

٢ ـ أنّ قوله ﷺ بعدم طريق لنا إلى كشف أنّ هؤلاء لا يروون إلّا عن الثقات، غير مقبول.

فانّ القرينة الحالية والظهور الحالي المستمرّ في كلّ واحد من هؤلاء الثلاثة في عدم روايتهم إلّا عن الثقات كاشف عن إلتزامهم بأنّهم لا يروون إلّا عن الراوي الثقة.

فإذا تتبّعنا مسانيد هؤلاء ولم نجد لهم شيخاً ضعيفاً في الحديث حصل لنا الإطمئنان بالتزامهم بالنقل عن الثقة في رواياتهم، وأنّه لم يكن من باب الصدفة، وإذا ثبت هذا في رواياتهم لم يكن فرق بين مسانيدها والمراسيل.

والظاهر من كلام شيخ الطائفة أنّ وجه تسويتهم هي هذه المعروفيّة في حالهم، والإلتزام في روّيتهم.

٣ ـ ليس المدّعى تتبع فقهاء الطائفة وإستقرائهم حال مشايخ الثلاثة فرداً فرداً حتّى يشكل بأنّ ابن أبي عمير غاب عنه من روى عنهم، فكيف يمكن لغيره أن يطّلع عليهم؟

بل المدّعى إعتماد الطائفة على ظهور حال ابن أبي عمير، الكاشف عن إلتزامه بعدم الرواية عن غير الثقة.

وهذا الظهور الحالي يجري في مراسيله، ولا يتوقّف على المعرفة التفصيليّة للوسائط، بل الوسائط داخلون في دائرة المشيخة الثقات الذين روى عنهم ابن أبي عمير.

الوجه الرابع: قوله ﷺ: أنّه قد ثبت رواية هؤلاء عن الضعفاء في موارد ذكر جملة منها الشيخ بنفسه، ولا أدري أنّه مع ذلك كيف يدّعي أنّ هؤلاء لا يروون عن الضعفاء؟

ثمّ عدّ في المعجم الضعفاء الذي روي عنهم في مشيخة هؤلاء وهم: علي بن أبي حمزة البطائني، ويونس بن ظبيان، وأبو جميلة المفضّل بن صالح، وعبدالله بن خداش، والحسين بن أحمد المنقري، وعلي بن حديد، وعبدالله بن محمّد الشامي، والحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني.

وفيه:

١ ـ أنّ من ذكرهم ﷺ أو ذكره غيره بالتضعيف كيونس بن ظبيان، وعلي بن حديد، والمفضّل بن صالح والمعلّى بن خنيس، لا طعن في جميعهم، كما ثبت رجالاً، ويعرف لدى التحقيق.

ومن ورد الطعن فيهم من الرجال، لم يكن الطعن لأجل عدم وثاقته في نقل الحديث، بل كان لأجل فساده في الإعتقاد.

ومن المعلوم أنّ فساد الإعتقاد غير منافٍ للوثاقة في النقل كما في علي بن أبي حمزة البطائني، وولده الحسن، وعبدالله بن خداش.

ومن وصف بالكذب منهم كأبي البختري ليس لابن أبي عمير عنه في جميع الكتب الأربعة إلّا رواية واحدة في صلاة الإستسقاء. لعلّه تحمله عنه حين وثاقته.

كما وانّ عبدالله بن محمّد الشامي الذي ضعّفه ابن الوليد في أسناد رجال نوادر الحكمة ليس هو الشامي الذي يروي عنه البزنطي، لأنّ الأوّل الضعيف تلميذ محمّد بن عيسىٰ، والثاني الذي يروى عنه البزنطى متقدّم عليه بواسطتين فهو غيره.

وأشكل بعض الأفاضل بأنّ لابن أبي عمير رواية في طريقها موسىٰ بن بكر الواسطي وهو ضعيف.

إلّا أنّه يجاب بأنّه وإن رُمي بالوقف إلّا انّ المستظهر كونه إماميّاً ممدوحاً كما تلاحظ بيانه في التنقيح[1].

وعلى الجملة فتضعيفهم جميعاً غير تامّ، ولا يوجب نقض الظهور الإلتزامي المتقدّم.

٢ ـ لو سلمنا ضعف النقل في بعض المسانيد فيمن تقدّم فالرواية عن الضعفاء قليلة جدّاً بالنسبة إلى رواياتهم عن العدول والثقات، بحيث يوجب ضعف إحتمال وساطة الضعفاء في المراسيل، ولا يسلب الإطمئنان بالنقل عن الثقات، بل انّه أشبه شيء بالعلم الإجمالي في الشبهات غير المحصورة، حيث لا

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ ص٢٥٤.

يوجب خطراً ولا أثراً.

بل لا نعلم هل أنّ أُولئك الضعفاء وردوا في واسطة نقل المراسيل أو لا؟ فقرينة الوثاقة موجودة، ووجود الضعف والجرح لم يحرز.

فتكون القرينة الحالية الإطمئنانية المتقدّمة عن الشيخ الذي هو خرّيت فنّ الرجال، ومن تبعه ممّن هم من الأساطين، كافية في إحراز وثاقة وسائط مراسيلهم.

فالتوثيق الجمعي المتقدّم من شيخ الطائفة، المؤيّد من قبل النجاشي، والمصدّق ممّن تبعه من الأعلام المتّقين يوجب الوثوق بالأحاديث التي نقلها الثلاثة عن المعصومين ﷺ، بل يفيد وثاقة وسائط الإرسال من الراوين.

ولذلك ترى الأصحاب رضوان الله عليهم عاملين بمراسيل مثل ابن أبي عمير في مختلف أبواب الفقه، بل عوّلوا عليه فيما تفرّد به من الأحكام نظير مسألة تقدير الكرّ بالوزن بألف ومائتي رطل، وبلوغ القرشية إلى حدّ اليأس في سنّ ستّين سنة، وكون سجدة السهو لكلّ زيادة ونقيصةٍ تدخل في الصلاة.

وعلى الجملة فالمستفاد ممّا تقدّم إعتبار ما أرسله ابن أبي عمير، والبجلي، والبزنطي.

بل الحق بها مراسيل الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه في الفقيه.

فقد نقل السيّد بحر العلوم في رجاله: (انّ مراسيل الصدوق في الفقيه كمراسيل ابن أبي عمير، في الحجيّة والإعتبار)[1].

وقد أفاد هو ﷺ في ديباجة الفقيه: (وجميع ما فيه مستخرج من كتب

---

(١) رجال السيّد بحر العلوم: ج٣ ص٣٠٠.

مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبدالله السجستاني، وكتاب عبيدالله بن علي الحلبي، وكتاب علي بن مهزيار الأهوازي ...) إلى آخر كلامه[١].

وقال المحقّق التقي المجلسي في شرح هذه العبارة: (من كتب مشهورة بين المحدّثين بالإنتساب إلى مصنّفيها ورواتها.

والظاهر أنّ المراد بالشهرة التواتر.

ثمّ قال: «عليها المعوّل» يعني كلّها محلّ إعتماد الأصحاب)[٢].

وغير خفي أنّ هذا يوجب الوثوق بمراسيل الصدوق أيضاً في الفقيه مع ملاحظة الجهات الدليليّة، والله العالم.

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ج١ ص٣.

(٢) روضة المتّقين: ج١ ص١٤.

الفائدة السادسة والعشرون

شهادات المحمّدين الثلاثة رضوان الله عليهم بالنسبة إلى أحاديث كتبهم

تقدّمت الإشارة منّا في الفائدة الثالثة إلى أهميّة الأُصول الحديثيّة الجامعة لأخبار الأئمّة الأطهار، أعني الكافي والفقيه والتهذيب والإستبصار ـ التي تدور عليها رحى إستنباط مسائل وفروع مذهب الإماميّة ـ وهي المعوّل عليها في معرفة الأحكام الشرعيّة.

ونضيف هنا: أنّه قد شهد مصنّفوها بصحّتها، ونقصد أنّه حكم أصحابها بصحّة وإعتبار ما أودعوه من الأخبار فيها، كما تلاحظ ذلك في كلماتهم التالية:

١ ـ ما أفاده ثقة الإسلام الكليني في مقدّمة كتابه في جواب من سأله تصنيف كتاب كافٍ لعلوم الدين قال ما نصّه:

(وقلت: إنّك تحبّ أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع [فيه] من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلّم ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به، بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدّى فرض الله عزّوجلّ وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله... وقد يسّر الله وله

الحمد تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخّيت)[١].

٢ ـ ما بيّنه شيخ المحدّثين الصدوق في ديباجة كتابه بقوله:

(ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أُفتي به، وأحكم بصحّته، وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته.

وجمع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع... وبالغتَ في ذلك جهدي مستعيناً بالله ومتوكّلاً عليه...)[٢].

٣ ـ ما ذكره شيخ الطائفة الطوسي في كتاب عُدّة الأُصول بالنسبة إلى كتابي التهذيب والإستبصار بقوله:

(انّ ما أورده في كتابي الأخبار إنّما آخذه من الأُصول المعتمد عليها) كما حكاه المحدّث الفيض[٣].

والسؤال المطروح في المقام هو أنّه هل تكون هذه الشهادات مفيدةً لصحّة جميع تلك الروايات؟

الجواب: أنّ صحّة الحديث عند القدماء غير الصحّة عند المتأخّرين.

فالصحيح عند المتأخّرين هو الحديث الذي نقله الإمامي الإثنى عشري الثقة، عن مثله، في جميع طبقات السند المتّصل بالمعصوم عليه السلام.

بينما الصحيح عند القدامى هو الحديث المعتضد بما يقتضي الإعتماد عليه، والوثوق به، والركون إليه، كوجوده في أصل مصحّح أو معتبر ونحو ذلك

---

(١) أصول الكافي: ج١ ص٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ج١ ص٢.

(٣) الوافي: ج١ ص١١.

من القرائن المفيدة للإعتبار.

ومن المعلوم أنّ الصحّة بالمعنى القدمائي محقّق في الكتب الأربعة، كما صرّح به صاحب المعالم حيث قال:

(إنّ أحاديث الكتب الأربعة وأمثالها محفوفة بالقرائن أو منقولة من الأُصول المجمع عليها بلا تغيير)[1].

نعم الصحّة السنديّة المصطلحة عند المتأخّرين غير محصّلة في جميع أحاديث الكتب الأربعة، لذلك تحرّى كثير من المتأخّرين الروايات المعتبرة منها سنداً، لا جميع رواياتها مطلقاً.

إلّا أنّ حجيّة الحديث وإعتباره كما عرفت في الفائدة الأُولىٰ لا تنحصر بوثاقة السند فقط، بل المناط هو الوثوق بصدور الحديث عن المعصوم عليه السلام، ومن جملة ما يوجب الوثوق هي وثاقة السند.

ومقتضى نظر التحقيق والتأمّل الدقيق هو: أنّ كلّ حديث من أحاديث الكتب الأربعة حصل الوثوق بصدوره والإطمئنان بمأثوره، لزم القول بحجيّته وإعتباره.

اللهمّ إلّا أن يقوم دليل علمي على خلاف إعتبار رواية أو مضمون فيها بحيث يسلب الإطمئنان عنها، فلا يعتمد عليها ولا يعتبر ذلك الحديث فيها.

على أنّ التصريحات المتقدّمة والإلتزامات الآتية من أصحاب تلك الكتب الشريفة، مع وجود التثبّت والضبط والعلم والورع فيهم، ممّا يوجب سكون النفس وإطمئنان الفقيه.

---

(١) منتقى الجمان: ج١ ص١٠.

لذلك أفاد العلّامة المجلسي أعلى الله مقامه:

(والحقّ عندي فيه: انّ وجود الخبر في أمثال تلك الأُصول المعتبرة مـمّا يورث جواز العمل به)(١).

ونخصّ بالذكر منها الموسوعة العلياء، الجامعة لأُصول وفروع الشـريعة الغرّاء: (الكافي) المشتمل على ١٦/٩٩٩ حديثاً، الذي صـرّح بـجلالة قـدره، وعظم شأنه أكابر أهـل الدقّـة وأعـاظم ذوي المـعرفة، بـحيث يـوجب غـاية الإطمئنان بأحاديثه الحسان.

مضافاً إلى أنّه قد إمتاز بتأليفه في أيام سفراء الإمام المهدي عليه السلام وبالقرب منهم كما أفاده السيّد ابن طاووس قدس سره(٢).

بالإضافة إلى ضبط النقل فيه، فقد كان شيوخ أهل عصره يقرأونـه عـلى المصنّف ويروونه عنه سماعاً وإجازةً، ورواه الأفاضل عن الكـمّلين، ولا يـزال موصول الأسناد والرواية في جميع العصور، مع إتّـفاق الشـيعة عـلى تـفضيله والأخذ به والوثوق بـخبره، وهـو القـطب الذي عـليه مـدار روايـات الثـقات المعروفين بالضبط والإتقان، كما أفاده المحقّق القدير محفوظ في المقدّمة(٣).

ثمّ يكفيك في ذلك أسنى التعابير التوثيقيّة الواردة في حقّ هـذا الكـتاب ومصنّفه.

فقد وصفه الشيخ السديد المفيد أعلى الله درجته بقوله: (هو من أجلّ كتب

---

(١) مرآة العقول: ج١ ص٢٢.

(٢) كشف المحجّة: ص٢٢٠.

(٣) مقدّمة الكافي: ص٣١.

الشيعة، وأكثرها فائدة)[١].

وقال الشيخ النجاشي عند ترجمة مصنّفه: (كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني، يسمّى الكافي في عشرين سنة)[٢].

وقال الشيخ الطوسي عند توصيفه: (ثقة عارف بالأخبار)[٣]. وقال أيضاً في رجاله: (جليل القدر عالم بالأخبار)[٤].

وقال العلّامة الحلّي: (كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف كتاب الكافي في عشرين سنة)[٥].

وقال ابن داود في رجاله: (شيخ من أصحابنا في وقته ووجههم، كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صاحب الكافي، صنّفه في عشرين سنة)[٦].

وقال السيّد ابن طاووس: (... فتصانيف هذا الشيخ محمّد بن يعقوب ورواياته في زمن الوكلاء المذكورين، في وقت يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته وتصديق مصنّفاته)[٧].

وقال أيضاً: (محمّد بن يعقوب أبلغ فيما يرويه، وأصدق في الدراية)[٨].

---

(١) تصحيح الإعتقادات: ص ٧٠.

(٢) رجال النجاشي: ص٢٦٦.

(٣) الفهرست: ص ١٦١.

(٤) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٩٥.

(٥) الخلاصة: ص١٤٥.

(٦) رجال ابن داود الحلّي: ص١٨٧.

(٧) كشف المحجّة: ص ٢٢٠.

(٨) فرج المهموم: ص ٩٠.

وقال الشيخ حسين بن عبدالصمد الحارثي الهمداني والد الشيخ البهائي في كتابه وصول الأخيار، على ما نقله المحدّث النوري: (كان أوثق الناس في الحديث، وأنقدهم له، وأعرفهم به، صنّف كتاب الكافي، وهذّبه في عشرين سنة)[1].

ووصفه الشيخ الجليل ابن شهر آشوب بأنّه: (عالم بالأخبار)[2].

وقال المحقّق الكركي في إجازته للقاضي صفي الدين كما في كتاب الإجازات: (ومنها جميع مصنّفات ومرويّات الشيخ الإمام السعيد الحافظ المحدّث الثقة جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمّى بالكافي الذي لم يعمل مثله ... وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعيّة والأسرار الدينيّة ما لا يوجد في غيره، وهذا الشيخ يروي عمّن لا يتناهى كثرةً من علماء أهل البيت عليهم السلام ورجالهم ومحدّثيهم)[3].

وقال العلّامة المجلسي: (وإبتدأت بكتاب الكافي للشيخ الصدوق ثقة الإسلام، مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاص والعامّ، محمّد بن يعقوب الكليني حشره الله مع الأئمّة الكرام، لأنّه أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلّفات الفرقة الناجية وأعظمها)[4].

وقال المحدّث القمّي: (هو من أجلّ الكتب الإسلاميّة، وأعظم المصنّفات

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل: ج٣ ص٥٣٢.

(٢) معالم العلماء: ص٨٨.

(٣) بحار الأنوار: ج١٠٨ ص٧٥.

(٤) ديباجة مرآة العقول: ج١ ص٣.

الإماميّة، والذي لم يعمل للإماميّة مثله)[1].

وقال الشيخ الطهراني: (هو من أجلّ الكتب الأربعة للأُصول، المعتمد عليه، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول... وكتبه في الغيبة الصغرى، في مدّة عشرين سنة، ولم يصنّف مثله في الإسلام)[2].

وعلى هذا يحصل فيما لم يخالف الدليل العلمي من أحاديثه الشريفة الوثوق بالصدور، الموجب لحجيّة الصادر.

بل لا تغالي إذا قلنا إنّ هذه الشهادات والتوصيفات، والقرائن الرواصن توجب العلم بإعتبار هذا الأصل الأصيل ككلّ، بل جميع أُصولنا الهادية إلى السبل، وقانا الله عن العثار، ووفّقنا إلى الطريق المختار.

---

(١) الكنى والألقاب: ج٣ ص٩٨.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج١٧ ص٢٤٥.

الفائدة السابعة والعشرون

بيان العِدّة من الأصحاب الكرام، في أسانيد ثقة الإسلام

العِدّة بكسر العين وفتح الدال المشدّدة هي الجماعة قلّت أو كثرت كما في اللغة..

وكثيراً ما وقع هذا التعبير في طرق وأسانيد ثقة الإسلام الكليني ﷺ في كتابه الشريف الكافي عند نقله الحديث عن مشايخه بقوله: (عِدّة من أصحابنا) ومن المعلوم أنّ هكذا سند ليس مرسلاً، لأنّه ﷺ يشير بذلك إلى جماعة من مشايخه المعينين المعلومين.

كما وانّ إبهامه بدواً غير ضائر بإعتبار الحديث المنقول بهذا السّند لكونه طريقاً معتمداً. فلنعرف المراد بهذه، العِدّة تمييزاً لسند الرواية، وتشخيصاً لرواة الحديث.

ونبيّن هذا بعد مقدّمات ثلاثة تهمّ المقام، وتكون شواهد للمرام وهي:

المقدّمة الأولى:

انّ العدد المذكورة في أسانيد ثقة الإسلام الكليني طاب ثراه في كتاب الكافي هم مشايخ إجازته إلى الكتب المعروفة والمصنّفات المشهورة التي هي

معلومة النسبة إلى أصحابها، والتي نقل عنها الثقة الكليني، مثل كتب البـزنطي، ومحمّد بن عيسىٰ، والبرقي، والآدمي، وسعد بن عبدالله الأشعري، وغيرهم كما يستفاد من المحدّث النوري في الخاتمة[١].

فلا حاجة بعد صحّة تلك الكتب المشتملة على هذه الأحاديث الموجودة بأسنادها هناك إلى تشخيص رجال العدد أساساً، وان كان حسناً صناعةً.

حيث إنّ نقل الثقة الكليني عن تلك الكتب المعروفة كافٍ في الإعتبار، إذ هو كنقلنا نحن ما في كتاب الكافي من الآثار.

المقدّمة الثانية:

انّ تعبيره رضوان الله عليه عن هذه العِدّة بأنّهم من أصحابنا صريح في إرادته الإماميّة الحقّة كما هو واضح.

ثمّ انّ كثرة رواية الثقة الكليني عنهم يُنبئ عن حسن حالهم، فانّه ما كان ﵀ ليتناول الحديث ويكثر النقل عن شخصٍ مجهول الحال.

وناهيك في حُسن حالهم كثرة نقل مثل الكليني عنهم، كما أفاده المقدّس الكاظمي في العُدّة[٢].

ثمّ أنّ تعبير الشيخ النجاشي عنه في رجاله[٣] بأنّه: (كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم) يقتضي أن يكون ﵀ مبرّءً عن ضعف النـقل، كـالرواية عن الضعفاء والمجاهيل.

فانّ ذلك ممّا لا يجتمع مع التثبّت فكيف مع الأثبتيّة.

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل: ج٣ ص٥٤٢.

(٢) عُدّة الرجال: ج١ ص٢١٣.

(٣) رجال النجاشي: ص٢٦٦.

خصوصاً مع قول النجاشي بعد هذه العبارة مباشرةً: صنّف كتاب الكافي في عشرين سنة، ممّا يكشف عن شدّة تثبّته في أحاديث هذا الكتاب.

ولو كان راوياً عن مجهولٍ أو ضعيف ممّن تترك روايته، أو يحتاج إلى النظر والتنظّر في سنده لم يكن أوثق الناس وأثبتهم[1].

ومن هذه المقدّمة يستفاد الوثوق بمشيخة الثقة الكليني عموماً.

خصوصاً مع مدح المحقّق الكركي ﷺ لجميعهم في إجازته للقاضي صفي الدين الواردة في إجازات البحار[2] بكونهم من علماء أهل البيت عليهم السلام ـ فقال ما نصّه ـ:

(وهذا الشيخ ـ أي الكليني ـ يروي عمّن لا يتناهى كثرة من علماء أهل البيت عليهم السلام ورجالهم ومحدّثيهم).

ويمكنك ملاحظة مشايخه ﷺ الذين أحصوا ٣٦ شيخاً في مقدّمة التصدير[3]، هم من خيرة الخيّرين، وفيهم من الوجوه الطيبين مثل القاسم بن العلاء الآذربايجاني، ومحمّد بن الحسن الصفّار، وعبدالله بن جعفر الحميدي، وعلي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، وأحمد بن عاصم العاصمي، وحميد بن زياد النينوي، وسعد بن عبدالله الأشعري، وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري رضوان الله عليهم.

المقدّمة الثالثة:

إستفاد واستظهر صاحب المعالم الشيخ حسن بن الشهيد السعيد الثاني ﷺ

---

(١) مستدرك وسائل الشيعة ج٣ ص٥٣٥.

(٢) بحار الأنوار: ج١٠٨ ص٧٦.

(٣) أصول الكافي: ج١ ص٢٠ من المقدّمة.

أنّ أحد العِدّة الذين يذكرهم الشيخ الكليني في جميع موارد مسانيد كتابه وعدّته هو محمّد بن يحيىٰ العطّار الأشعري القمّي الذي وثّقه النجاشي[1] بقوله: (شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، له كتب).

ووثّقه العلّامة بقوله: (شيخ من أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث)[2].

ووثّقه ابن داود بقوله: (روى عنه الكليني، وهو قمّي كثير الرواية، ثقة)[3].

ووثّقه أيضاً الشهيد الثاني في درايته[4].

وأضاف المحقّق المامقاني: أنّه لا غمز فيه بوجهٍ، بل وثّقه كلّ من ذكره من الفقهاء رضوان الله عليهم، بعد أن حكى توثيقه عن الوجيزة، والبلغة، والمشتركاتين[5].

ومن المعلوم أنّه إذا كان واحدٌ من العدّة إمامياً ثقة كفى في إعتبار السند وصحّة طريقه.

وبناءً على ما استظهره صاحب العالم يكون كلّ عدّةٍ في الكافي معتبراً من جهة العطّار.

قال في المنتقى[6] ما نصّه: (ويستفاد من كلامه في الكافي أنّ محمّد بن يحيىٰ أحد العدّة، وهو كافٍ في المطلوب.

---

(١) رجال النجاشي: ص٢٥٠.

(٢) الخلاصة: ص١٥٧ الرقم ١١٠.

(٣) رجال ابن داود: ص١٨٦ الرقم ١٥٣٣.

(٤) الدراية: ص١٢٩.

(٥) تنقيح المقال ج٣ ص١٩٩.

(٦) منتقى الجمان: ج١ ص٣٩ الفائدة الحادية عشرة.

وقد اتّفق هذا البيان في أوّل حديث ذكره في الكتاب، وظاهره أنّه أحال الباقي عليه ...).

والمراد بالحديث الأوّل هو حديث محمّد بن مسلم الوارد في أُصول الكافي[1] جاء سنده هكذا:

(حدّثني عدّة من أصحابنا منهم محمّد بن يحيىٰ العطّار، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام ...).

إذا عرفت هذه المقدّمات الثلاثة قلنا:

مضافاً إلى عدم الإحتياج في صحّة الحديث إلى تشخيص العدّة من أصحابنا.. ومع وجود الوثوق بجميع العدد على فرض الحاجة إلى تشخيصهم، وبالإضافة إلى وجود العطّار الثقة في جميع العدد على ما إستفاده صاحب المنتقى..

يضاف إلى كلّ ذلك أنّه بيّن الشيخ الكليني نفسه رجال العدّة فيما حكاه عنه الشيخ النجاشي[2] ناقلاً عنه عند ترجمته قوله رحمه الله:

(كلّما كان في كتابي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ فهم: محمّد ابن يحيىٰ، وعلي بن موسىٰ الكميذاني[3]، وداود بن كورة،

---

(١) أصول الكافي: ج ١ كتاب العقل والجهل ص ١٠ ح ١.

(٢) رجال النجاشي: ص٢٦٧.

(٣) هكذا في رجال النجاشي، لكن في الخلاصة: الكمنداني، نسبة إلى كمندان، قرية من قرى قم المقدّسة، وهي اليوم داخلة في البلدة كما حدّثنا به بعض مشايخ هذا البلد المقدّس. وفي معجم البلدان: ج ٤ ص ٤٨٠ ضبطها بضمّ الكاف والميم ثمّ قال: هو اسم قم في أيّام الفرس.

وأحمد بن إدريس، وعلي ابن إبراهيم بن هاشم).

وذكر هذا العلّامة ﵀[1] ثمّ زاد عليه نقلاً لقول الثقة الكليني أيضاً:

(وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي فهم: علي بن إبراهيم، وعلي بن محمّد بن عبدالله بن أُذينة، وأحمد بن عبدالله بن أُميّة، وعلي بن الحسن...)[2].

قال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد فهم: علي بن محمّد بن علان[3]، ومحمّد بن أبي عبدالله، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن عقيل الكليني).

ومن المعلوم انّ جميع هذه العدد مشتملة على الإمامي الثقة كما هو واضح، وسلسلة السند تكون بلحاظه صحيحة.

---

(١) الخلاصة: ص٢٧١ الفائدة الثالثة.

(٢) نقل المحدّث النوري في المستدرك: ج٣ ص٥٤١: بالنسبة إلى العدّة عن البرقي أنّ في جملةٍ من نسخ الكافي في الباب التاسع من كتاب العتق: عدّة من أصحابنا عن علي بن إبراهيم، ومحمّد بن جعفر، ومحمّد بن يحيىٰ، وعلي بن محمّد بن عبدالله القمّي، وأحمد بن عبدالله، وعلي بن الحسين جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن خالد.

قلت: نظره الشريف إلى حديث سماعة الوارد في الكافي: ج٦ ص١٨٣ باب المملوك بين شركاء ح٥، ولا يوجد بيان العدّة في النسخة المطبوعة التي هي موجودة بأيدينا، لكن هو منقول عن بعض النسخ المخطوطة.

(٣) الظاهر أنّ الصحيح علي بن محمّد المعروف بعلان، لأنّ هذا هو علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني، وعلان لقب لعلي لا لجدّه.

وضبط علان بالعين المهملة المفتوحة، ثمّ اللام المشدّدة الألف والنون كما في توضيح الإشتباه للسروي: ص٢٣٢ رقم الترجمة ١٠٥٩، وإيضاح الإشتباه للعلاّمة الحلّي: ص٢٢١ رقم الترجمة ٤٠٠، لكن عن الشهيد الثاني في تعليقته على الخلاصة في ترجمة الكليني انّ علان بتخفيف اللام كما حكاه في التنقيح: ج١ ص٤٨.

إذن فمن حيث إعتبار وثاقة السند ذكر العدّة في أسانيد الكليني خالٍ عن الإشكال.

كما وانّه من حيث الوثوق بأسناد العدّة هي موجبة للإطمئنان على كلّ حال.

وقد إستوفى البحث في رجال العدد مفصّلاً الفقيه البار فروشي في الباب الرابع من كتابه[1] فلاحظه إن أردت التفصيل.

ثمّ انّه ربما يعبّر الثقة الكليني بدل العدّة بتعبيرين آخرين هما:

١ ـ قوله: جماعة من أصحابنا، كما جاء ذلك في سند حديث الحسن بن علي بن فضّال[2].

٢ ـ قوله: غير واحد من أصحابنا، كما جاء ذلك في سند حديث علي بن مهزيار[3].

والظاهر أنّهما على منوال العدّة وبمعناها بلا فرق بينهما كما أفاده في سماء المقال[4]، وكما ذكره بالنسبة إلى التعبير الأوّل في قاموس الرجال[5].

ثم اعلم انّ هناك عدد أخرى قد يذكرها الثقة الكليني أحياناً في أوّل السند أو وسطه أو آخره، ولم يبيّن أفرادها.

إلّا أنّ الأمر فيها سهل، والإشكال عنها مرتفع بعد معرفة المقدّمات الثلاثة

---

(١) نتيجة المقال: ص١١٧.

(٢) أصول الكافي: ج١ ص٢٣ ح١٥.

(٣) فروع الكافي: ج٣ ص٥٢١ ح١١.

(٤) سماء المقال: ج١ ص٨٣.

(٥) قاموس الرجال: ج١١ ص٤٣.

المتقدّمة.

ومن تلك الموارد ما نبّه عليه السيّد الكاظمي في كتابه[١] بعد بيان حسن حالهم.

١ ـ عدّة، عن أبان بن عثمان، كما في باب من لا يجب عليه الإفطار والتقصير[٢].

٢ ـ عدّة، عن أبي حمزة الثمالي، كما في باب انّ أوّل ما خلق الله من الأرض موضع الكعبة[٣].

٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر عليه السلام، في باب التطوّع في وقت الفريضة[٤].

٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام، في باب النوادر من كتاب الجنائز[٥].

وعلى الجملة .. يتلخّص من هذه الفائدة أنّ صيغة التعبير بالعِدّة في أسانيد الكليني في الكافي غير ضائرة بإعتبار الرواية، بل هي موثوقة ومشتملة على الثقة، والله العالم.

---

(١) عدّة الرجال: ج١ ص٢١٦.

(٢) الكافي: ج٤ ص١٢٩ ح٧.

(٣) الكافي: ج٤ ص١٨٩ ح٥.

(٤) الكافي: ج٣ ص٢٨٩ ح٧.

(٥) الكافي: ج٣ ص٢٥١ ح٥.

الفائدة الثامنة والعشرون

التحقيق في حال السكوني والتدقيق في حديثه

هو ذا إسماعيل بن أبي زياد السّكوني الشعيري الكوفي.

وضبط السكوني بفتح السين نسبةً إلى سكون: حيٌّ من عرب اليمن، ينتسبون إلى جدّهم سكون بن أشرس بن ثور بن كندة.

واسم أبي زياد هو مسلم، ولذلك وقع في بعض الأسناد بعنوان إسماعيل بن مسلم.

وهو من أصحاب مولانا الإمام الصادق عليه السلام ذكر له كتابان: الكتاب الكبير، وكتاب النوادر.

جاء ذكره من الشيخ في رجاله والفهرست، والنجاشي في رجاله، والبرقي في كتابه، والعلّامة في الخلاصة، لكن بلا توثيق له فيها، كما تلاحظ مجموع عباراتهم في المعجم[1].

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٤ ص ٢١.

ولذلك عدّه بعضٌ كالشيخ الجزائري في محكي الحاوي من الضعفاء[١].

كما وانه عُدّ عامياً ومن قسم الضعفاء[٢].

لكن الذي يؤدّي إليه التحقيق جفاء طعنه بالضعف أو بعدم الوثاقة في النقل، لأنّه وإن سكت عن توثيقه في المجامع الرجاليّة، لكنّه موثّق بتوثيق وتعديل القدماء عموماً وخصوصاً.

امّا عموماً فقد ورد في أسناد تفسير القمّي[٣]، الذي وثّق مشايخ اسناده إلى المعصوم عليه السلام بالتوثيق العام كما تقدم في الفائدة الثامنة.

وأمّا خصوصاً ففي المصادر التالية:

في العُدّة ما نصّه: (ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن درّاج، والسكوني، وغيرهم من العامّة، عن أئمّتنا عليهم السلام ولم ينكروه، ولم يكن عندهم خلاف)[٤].

وفي المعتبر في مبحث النفاس، في مسألة أنّ الدم لا يكون نفاساً حتّى تراه المرأة مع الولادة أو بعدها، تمسّكاً بحديث السكوني قال: (والسكوني عامي، إلّا أنّه ثقة)[٥].

وأفاد في التنقيح: أنّ الحقّ والتحقيق كونه من الموثّقين، ثمّ حكى تزكيته عن أبي علي الحائري في المنتهى، والمحقّق الداماد في الرواشح[٦].

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص١٢٨.

(٢) الخلاصة: ص١٩٩.

(٣) تفسير القمّي: ج١ ص٩٣ وورد السند في أصول الكافي: ج١ ص٤٦ ح٥.

(٤) عُدّة الأصول: ج١ ص٣٧٩.

(٥) المعتبر: ص٦٧.

(٦) تنقيح المقال: ج١ ص١٢٨.

وفي المعجم: (وقد عُدّ الرجل ممّن هو متحرّج في روايته، وموثوق به في أمانته، وان كان مخطئاً في أصل الإعتقاد، وعليه كانت رواياته حجّة)[1].

وعلى الجملة يكون موثّقاً خاصاً بتوثيق المحقّق الحلّي، ومعتبراً عند شيخ الطائفة الطوسي، وثقة عند صاحب التنقيح، وموثوقاً عند سيّد المعجم.

ثمّ اعلم أنّ تعبيره عن الإمام الصادق عليه السلام بالإسم نوعاً وغالباً بقوله: عن جعفر يشعر بكونه عاميّاً.

إلّا أنّه يظنّ كونه إماميّاً لكنّه شديد التقيّة، وذلك لمايلي:

١ ـ سكوت النجاشي عن التعرّض لمذهبه مع أنّ من عادته التعرّض للمذهب مع الإنحراف.

قال في المعجم: (انّ النجاشي قد إلتزم في أوّل كتاب أن يذكر فيه أرباب الكتب من أصحابنا، رضوان الله تعالى عليهم، فكلّ من ترجمه في كتابه يحكم عليه بأنّه إمامي إلّا أن يصرّح بخلافه)[2].

فحيث لم يتعرّض النجاشي لإنحراف عقيدة السكوني عند ذكره يظنّ إماميّته.

٢ ـ عدم تقيّة الإمام الصادق عليه السلام منه في مقام التقيّة، كما يستفاد من حديثه في الوضوء[3].

وهو ما رواه الصدوق في العلل عن أبيه، عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من تعدّى في وضوئه كان

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٤ ص ٢٣.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٩٦.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٣١٠ ب ٣١ ح ٢٤.

كناقضه».

فتعبيره هو عن المعصوم عليه السلام بالكنية، ثمّ خطاب الإمام عليه السلام له بهذا الخطاب يشعر بإماميّته، لأنّ هذا الكلام إشارة إلى تعدّي المخالفين في وضوئهم وبدعتهم فيه بمثل جعل الغسلات ثلاثاً ثلاثاً.

٣ـ صراحة الإيماء وعدم الإتّقاء منه أيضاً، مضافاً إلى تعبيره بالكنية أيضاً في حديثه الآخر بالنسبة إلى إسم إبنته[1].

وهو ما رواه ثقة الإسلام الكليني، عن علي بن محمّد، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب، عن السكوني قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام وأنا مغموم مكروب..

فقال لي: يا سكوني ما غمّك؟

فقلت: وُلدت لي إبنة.

فقال: يا سكوني على الأرض ثقلها وعلى الله رزقها، تعيش في غير أجلك وتأكل من غير رزقك، فسرى والله عنّي.

فقال: ما سمّيتها؟

قلت: فاطمة.

قال: آه آه آه، ثمّ وضع يده على جبهته.

الى أن قال: ثمّ قال عليه السلام: أما إذا سمّيتها فاطمة فلا تسبّها، ولا تلعنها، ولا تضربها.

ومن المعلوم عدم التقيّة منه في هذا الحديث الذي يشير إلى الظلم الذي

---

(١) وسائل الشيعة: ج ١٥ ص ٢٠٠ ب ٨٧ ح ١.

وقع من الظالمين الطاغين على سيّدة نساء العالمين عليها السلام.

فبهذه القرائن الثلاثة يستفاد إمامية السكوني، وعدم عاميّته.

ويؤيّدنا كلام السيّد الجواد أعلى الله مقامه عند ذكر حديث السكوني في مسألة ميراث المجوس قال قدس سره: (ولم يثبت عند بعض المحقّقين كونه من العامّة)[1].

وعلى الجملة.. فالمستفاد ممّا تقدّم أنّ السكوني معلوم الوثاقة، ومظنون التشيّع، وأحاديثه مقطوعة الإعتبار، ومن سلسلة موثّقات الأخبار.

ويساندنا ما أفاده المحدّث القمّي بعد نقل توثيقه عن المحقّق الداماد والعلّامة الطباطبائي قائلاً: (فخبره امّا صحيح وامّا موثّق)[2] والله العالم.

(١) مفتاح الكرامة: ج٨ ص٢٥٦.

(٢) الكنى والألقاب: ج٢ ص٣٨٥.

الفائدة التاسعة والعشرون

في بيان الإعتماد على شيخوخة الحديث لقدماء علمائنا الأوتاد

الشيخ، وجمعه شيوخ وأشياخ ومشايخ ومشيخة، جاء في اللغة بمعنى: من تجاوز عمره أربعين سنة، وقيل خمسين، وقيل من إستبان فيه السنّ وظهر عليه الشيب.

وفي الإصطلاح: هو المعلّم والأستاذ والمربّي وذو المكانة في العلم والفضل.

وشيخ الحديث هو معلّمه، وشيخوخة الحديث هو مقام تعليمه ذلك.

وقد كانت ولا تزال هذه المكانة المنيفة في نشر أحاديثنا الشريفة مستقرّةً في علمائنا الأبرار ومحدّثينا الكبار في جميع العصور وسائر الطبقات بنحو شيخوخة الثقات للثقات.

وهذا أمر واضح، لا ريب فيه، إلّا أنّ الأمر الذي ينبغي التنبيه عليه هو أنّه قد يرى في بعض المتقدّمين من علمائنا المتّقين أنّهم قد يكثرون الرواية عن بعض مشايخهم، ويظهرون كمال الإعتناء بشأنهم، وليس لأُولئك المشايخ ذكر أو توثيق في الأُصول الرجاليّة.

فهل ترك ذكرهم يقتضي ضعفهم، أو أنّ شيخوختهم تفيد إعتبارهم؟

تكفّل بيان إعتبارهم، وتقوية اثارهم صاحب المعالم شيخنا السعيد الحسن بن زين الدين الشهيد ﷺ في مقدّمة المنتقى[1].

وأفاد أنّ من هذا الباب رواية الشيخ الصدوق، عن محمّد بن علي بن ماجيلويه القمّي، وأحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار.

وكذا رواية الشيخ المفيد، عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد.

وكذا رواية شيخ الطائفة الطوسي، عن الشيخ أبي الحسين علي بن أحمد بن أبي جيد.

ثمّ أفاد ﷺ في وجه إعتبار هؤلاء وعدم ضعفهم مايلي بيانه من الوجوه الثلاثة التالية[2]:

١ ـ انّ ترك التعرّض لذكر هؤلاء المشايخ في الأُصول الرجاليّة ليس لعدم الإعتماد عليهم، بل لأنّه لا تصنيف لهم حتّى يذكروا لأجل بيان مصنّفاتهم.

وأكثر الكتب الرجاليّة لمتقدّمي الأصحاب مقتصرة على ذكر المصنّفين من الرواة، وذكر الطرق إلى رواية كتبهم، فتركوا ذكرهم لعدم تصنيف لهم، لا لضعفهم.

٢ ـ انّ قرائن الأحوال شاهدة ببُعد إتّخاذ أُولئك المتقدّمين الأجلّاء الرجل الضعيف أو المجهول شيخاً يكثرون الرواية عنه، ويظهرون الإعتناء بشأنه، كما

---

(١) منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان الفائدة التاسعة: ص٣٥ ـ ٣٧.

(٢) غير خفيّ أنّ هذه الوجوه الثلاثة مختصّة بالشيخوخة في الحديث فحسب، وذلك من المتقدمين للمتقدّمين فقط وليس بعام وناظر إلى مطلق الشيخوخة أو مطلق العلماء المتقدّمين والمتأخّرين، حتّى يشكل عليه ببعض النقوض.

أفاده والدي الشهيد الثاني في كلام له.

بل رواية الأجلاّء عن راوٍ قرينة قويّة مفيدة للإعتبار، كما يستفاد من الكشّي في حديثه المنقول عن الفضل بن شاذان بالنسبة إلى محمّد بن سنان فراجع.

بل يعدّ النقل عن الضعفاء مستنكراً لا يصار إليه خصوصاً من قبل الأجلاّء، كما يستفاد من النجاشيّ عند ذكره جعفر بن محمّد بن مالك بن عيسىٰ بن سابور فلاحظ.

٣ـ انّ العلّامة أعلى الله مقامه يحكم بصحّة الأسناد المشتملة على هؤلاء، وتوثيقه لهم يساعد ما قرّبناه فيهم.

مضافاً إلى أنّ الروايات المنقولة عنهم غالباً موجودة في كتب السلف، ومنضمّة إلى طرق واضحة أُخرى.

ومن أكثر مراجعة كتبهم، وأطال الممارسة لكلامهم، لا يبقى في خاطره شكّ في هذه الجهات.

وبهذه الوجوه الثلاثة التي ذكرها صاحب المعالم ﷺ قد يحصل الوثوق، بل قد يستفاد التوثيق في هؤلاء المشايخ المحدّثين العظام للقدماء الكرام، ويستقرّ الإعتماد على شيخوخة الحديث القدمائية في هذا المقام، والله هو الملك العلّام.

الفائدة الثلاثون

في بيان الضابطة الرجاليّة للشيخ البهائي طاب ثراه

من لطائف إفادات العالم العلم، والمحقّق العيلم الشيخ البهائي العاملي ﷺ التي سُجّلت في رسالة الوجيزة في مقدّمة كتابه الشريف الحبل المتين[1] ضابطة رجالية، مشتملة على فقرات تسعة، في بيان أحوال الرواة، بنحو الإيجاز والإشارات قال فيها ما نصّه: (كلّ حميد حميد، كلّ جميل جميل، [كلّ صفوان صاف][2]، كلّ شعيب خالٍ عن العيب، كلّ عبدالسلام صالح حتّى عبدالسلام بن صالح، كلّ عاصم حسن إلّا عاصم بن الحسن، كلّ يعقوب بلا خيبة إلّا يعقوب بن شيبة، كلّ سالم غير سالم، كلّ طلحة، طالح).

ولا يخفى أنّها ضابطة طريفة، وتشتمل على فوائد منيفة، حيث أنّها تُبيّن ممدوحية كثير من الرواة، ممّن لم يرد في حقّهم جرح ولا توثيق.

فحميد مثلاً يفيد ممدوحية جميع الرواة المسمّين بحميد، وجميل يفيد

---

(١) الحبل المتين في إحكام أحكام الدين: ص٧.

(٢) حكيت هذه الفقرة من كتابه الآخر (خلاصة الرجال) وليست في الوجيزة.

الجمال وعدم القبح فيه، وصاف يفيد الخلوص عن القدح، وخال عن العيب يفيد الخلو عن الطعن، وصالح يفيد صلاح الراوي أو صلاح حديثه، وحَسَنٌ نصّ في الممدوحية، ولا خيبة يستفاد منه إماميّة الراوي وعدم كونه عاميّاً بقرينة إستثناء يعقوب بن شيبة الذي كان عامّي المذهب.

فهذه ضوابط كثيرة ومدائح وفيرة، يمكن الإعتماد عليها في مصاديقها من الرواة بعنوان المؤيّد، إلّا من ابتلي بجرح مقدّم.

لكن لا يخفى أنّ هذه الضوابط بالرغم من هذه الفوائد ليس جميعها قواعد كليّة جارية سارية بلا إنخرام.

بل تحتاج إلى تبيين وتنقيح بالنسبة إلى الفقرة الخامسة منها يعني عبدالسلام.

مع تعديل وتفصيل بالنسبة إلى الفقرتين الأخيرتين يعني الثامنة والتاسعة سالم وطلحة، بيّنها الشيخ ﷺ[1]، نشير إلى بعض ما أفاده مع توضيح منّا فنقول:

١ ـ بالنسبة إلى قوله كلّ عبدالسلام صالح حتى عبدالسلام بن صالح.

أنّ عبدالسلام بن صالح هو أبو الصلت الهروي، وهو مضافاً إلى صلاحه شيعي موثّق فلا يحسن قوله في الضابطة: حتى عبدالسلام بن صالح.

بل هو من خواص سيّدنا ومولانا الإمام علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام كما تستفاد خصوصيّته الفائقة للإمام عليه السلام من حديث العيون في استشهاد الإمام الرضا عليه السلام وتغسيله وتكفينه ودفنه، ثمّ نجاة أبي الصلت من سجن المأمون ببركة الإمام الجواد عليه السلام[2].

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ص١٨٨ رقم الفائدة ١٥.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٢٤٤ ب٦٣ ح١.

٢ ـ أنّ قوله (كلّ سالم غير سالم) منقوض بسالم الحنّاط أبي الفضل الكوفي وهو ثقة[١]، وسالم بن مكرم أبي خديجة الجمّال وهو ثقة ثقة كما صرّح به النجاشي في رجاله[٢].

فكان ينبغي أن يستثنيهما الشيخ البهائي أعلا الله مقامه[٣].

٣ ـ بخصوص قوله كلّ طلحة طالح انّ المعروف من طلحة في الرجال أربعة، إثنان منهما طالحان بلا شبهة وهما طلحة بن عبيدالله التيمي المقتول يوم الجمل في جند عائشة، وطلحة بن زيد البتري العامي.

وامّا الإثنان الآخران يعني طلحة بن عمرو الميثمي، وطلحة بن النضر المدني فهما ممّن لا قدح فيهما ولا مدح، ومن لم يرد فيه قدح لا يذم بكونه طالحاً. فكان ينبغي أن يقول ﷺ في الضابطة الأخيرة: كلّ طلحة طالح دنيّ إلّا الميثمي والمدني.

وهو قُدّست نفسه أعرف بما قال، والله هو العالم بحقيقة الحال.

---

(١) رجال النجاشي: ص١٣٥.

(٢) رجال النجاشي: ص١٨٨.

(٣) لا يخفى أنّ توثيق النجاشي لأبي خديجة معارض بتضعيف الشيخ له في الفهرست: ص١٠٥، لكن توثيق النجاشي مقدّم بالوجوه التي فصّلها في التنقيح: ج٢ ص٦ فلاحظ.

الفائدة الحادية والثلاثون

في بيان التوثيقات الرجاليّة الصادرة من ابن عقدة وابن النديم

هناك شيء من التوقّف حكي في مثل توثيقات ابن عقدة في كتابه في أسماء رجال الإمام الصادق عليه السلام، وتوثيقات ابن النديم في كتاب الفهرست.

وجه التوقّف: توصيف ابن عقدة بكونه جارودياً[1]، ورمي ابن النديم بكونه معتزليّاً[2]، كما تلاحظه في كلام السيّد المحقّق الكاظمي بالنسبة إلى ابن عقدة في خاتمة المستدرك[3]، وتلاحظه في كلام ياقوت الحموي بالنسبة إلى ابن النديم المنقول في التنقيح[4].

لكنّ الذي يؤدّي إليه التحقيق هو جلالة قدرهما وقبول توثيقاتهما.

امّا ابن عقدة فهو أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبدالرحمن بن زياد بن

---

(١) الجاروديّة فرقة من المسلمين ينسبون إلى الزيديّة وليسوا منهم، نسبوا إلى رئيس لهم من أهل خراسان يقال له أبو الجارود زياد بن أبي زياد [لاحظ مجمع البحرين: ص١٩٩].

(٢) المعتزلة طائفة من العامة، افترقوا على اثنى عشرة فرقة، أولهم الواصلية أصحاب واصل بن عطاء الغزّال الذي كان تلميذ الحسن البصري، ثم اعتزل عنه. [لاحظ: ج٨ ص٤٣]

(٣) خاتمة مستدرك وسائل الشيعة: ج٣ ص٧٧٢.

(٤) تنقيح المقال: ج٣ ص٧٨.

عبدالله بن زياد بن عجلان، مولى عبدالرحمن بن سعيد بن قيس السبيعي الهمداني الكوفي المكنّى بأبي العبّاس، والمعروف بابن عقدة المتوفّى سنة ٣٣٣ هجريّة.

وهو ثقة جليل القدر، عظيم المنزلة، حافظ للأحاديث، ضابط في الروايات، أمين في النقل.

وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، وممّن وثّقه وإعتمد عليه شيخ الطائفة الطوسي، كما مدحه ووثّقه النجاشي في رجاله، وزكّاه النعماني في غيبته، ومدحه العلّامة في خلاصته، فيما تلاحظ نصّ كلماتهم مجموعة في المعجم[١].

وقد أفاد وثاقته الماحوزي في البلغة، وشيخ الإسلام المجلسي في الوجيزة كما حكاه في التنقيح[٢].

مضافاً إلى أنّه صرّح بمرجعيّته في التعديل البار فروشي في النتيجة[٣].

وبذلك يحصل كمال الإطمئنان بتوثيقات ابن عقدة كما إستفاده الميرزا النوري[٤].

بل أفاد المحقّق المامقاني طاب ثراه انّه لو قيل بأنّه موثّق كالصحيح للتجليلات المزبورة من النجاشي، والشيخ، وتسالمهم على نقل مقالاته في حقّ الرجال لكان أجود[٥].

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٢ ص ٢٨١.

(٢) تنقيح المقال: ج ١ ص ١١٢.

(٣) نتيجة المقال: ص ٤١.

(٤) خاتمة مستدرك وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٧٧٣.

(٥) تنقيح المقال: ج ١ ص ٨٦.

ونقل المحدّث القمّي طابت نفسه أنّه لا كلام لأحدٍ في صدقه ووثاقته ثمّ نقل جلالة قدره ودفاعه عن ولايته(١).

ولا يخفى أنّ طريق شيخ الطائفة إليه هو ابن الصلت أحمد بن محمّد بن موسىٰ الأهوازي، وهو طريق صحيح، لأنّ ابن الصلت ثقة من مشايخ النجاشي(٢).

وعليه فكتابه الرجالي وإن لم يكن موجوداً في زماننا بأيدينا، إلّا أنّ ما نقله عنه الشيخ تامّ بلا إشكال.

فيسكن إلى توثيقاته وإن كان زيديّاً في عقيدته، لما تقدم في الفائدة العشرين من بيان إعتبار أحاديث الثقات في النقل، وإن كانوا منحرفين في الإعتقاد.

وامّا ابن النديم فهو محمّد بن إسحاق النديم البغدادي، المكنّى بأبي الفرج، والمعروف بابن أبي يعقوب الورّاق صاحب كتاب الفهرست، الذي ألّفه في سنة ٣٧٧ هجريّة.

وقد وصفه في الكنى بأنّه الكاتب الفاضل الخبير الماهر الشيعي الإمامي(٣).

وأضاف في التنقيح: أنّ كونه شيعيّاً من المسلّمات بين الفريقين. فلا أساس لكلام الحموي في رميه بالإعتزال.

والمستفاد من كلمات المترحّمين عليه أنّه كان في غاية الضبط والدقّة، بل

---

(١) الكنى والألقاب: ج١ ص٣٤٦.

(٢) المعجم: ج٢ ص٣٨٤.

(٣) الكنى والألقاب: ج١ ص٤٢٥.

يستفاد من شيخ الطائفة والنجاشي إعتمادهما عليه، حيث نقلا عنه في مقامات عديدة معتمدين عليه، غير رادّين كلامه كما تلاحظه في ترجمة: بندار بن محمّد، وثابت الضرير، والحسن بن علي بن فضّال، وداود بن أبي زيد، ومحمّد بن الحسن بن زياد، فلعلّ الفقيه يستفيد من ذلك وثاقته[1].

هذا.. وتعابير ابن النديم في فهرسته في الفنّ الخامس من المقالة السادسة[2] عند بيان فقهاء الشيعة تشعر بإماميّته وتشيّعه.

بل تعبيره عند ترجمة الحسن بن محبوب بقوله: من أصحاب مولانا الرضا[3] يدلّ على كونه شيعيّاً.

فيكون من الشيعة الإماميّة رضوان الله عليهم.

وعلى جميع التقادير تكون توثيقاته لرواة الشيعة الحقّة ممّا تسكن إليه النفس، ويثق به الشخص، خصوصاً على مبنى حجيّة الخبر الإطمئناني، والإعتماد في الخبر على حصول الإطمئنان.

فالجدير الحري في البحث الرجالي، قبول توثيقات ابن عقدة وابن النديم، في موارد توثيقهما لرجال الإماميّة، عليهم رضوان الله الكريم.

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ ص٧٨.

(٢) الفهرست: ص ٣٢١.

(٣) الفهرست: ص٣٢٣.

الفائدة الثانية والثلاثون

طبقات الرواة في أسانيد الروايات

ذكر المحدّث النوري طيّب الله رمسه في الفائدة الثالثة من خاتمة المستدرك، عند ترجمة العالم الجليل الشيخ عبداللطيف العاملي المعروف بابن أبي الجامع، تلميذ الشيخ البهائي، وصاحب المعالم، وصاحب المدارك رضوان الله عليهم: أنّ له كتاب رجالي لطيف نافع، عثرت عليه، واطّلعت على ما فيه...

وكان ممّا لم يسبقه إليه أحد أنّه تعرّض في ذلك الكتاب لبيان طبقات الرواة في أسانيد الروايات[1].

وهو ممّا يلزم العلم به في معرفة الراوي، وتعرفة المحدّث، وإتّصال الأسناد..

وقد بدأ من شيخ العلماء المفيد إلى أن يتّصل السند بالإمام المعصوم عليه السلام في طبقات ستّة بالنحو التالي:

---

(١) مستدرك وسائل الشيعة: ج٣ ص٤٠٦، ونبّه في مستدركات المقباس: ج٦ ص٣٥٢ أنّ أوّل من نعرف ممّن تصدّى لترتيب طبقات الرواة على نحو التشجير هو أستاذه الشيخ البهائي رحمه الله في كتابه مشجر الرجال الثقات، ثمّ تبعه من تبعه.

١ ـ طبقة الشيخ المفيد.

٢ ـ طبقة الشيخ الصدوق.

٣ ـ طبقة الشيخ الكليني.

٤ ـ طبقة سعد بن عبدالله الأشعري.

٥ ـ طبقة أحمد بن محمّد بن عيسىٰ القمّي.

٦ ـ طبقة محمّد بن أبي عمير، ومن قبله من الرواة.

ثمّ أفاد المحدّث النوري أنّه تبعه المولى التقي المجلسي أعلا الله مقامه في شرح الفقيه، فقسّم سلسلة الرواة إلى مراحل الطبقات، لكن جعلها إثنى عشرة طبقة بصورة جامعة[1] وذلك بالنحو الآتي:

١ ـ طبقة شيخ الطائفة الطوسي، والشيخ النجاشي وأضرابهما.

٢ ـ طبقة الشيخ الأقدم المفيد، والشيخ ابن الغضائري وأمثالهما.

٣ ـ طبقة الشيخ الصدوق، وأحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار القمّي وأشباههما.

٤ ـ طبقة ثقة الإسلام الكليني وأمثاله.

٥ ـ طبقة محمّد بن يحيىٰ العطّار، وأحمد بن إدريس الأشعري، وعلي بن إبراهيم القمّي.

٦ ـ طبقة أحمد بن محمّد بن عيسىٰ القمّي، ومحمّد بن عبدالجبّار القمّي، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وأضرابهم ـ من طبقة أصحاب الإمام الهادي،

---

(١) حكى السيّد الصدر في نهاية الدراية: ص١٢٢ عن السيّد الأعرجي صاحب المحصول في رسالة الرواة عدّ الطبقات عشرة إبتداءً بالشيخ المفيد، وإنتهاءً بأبي حمزة الثمالي، كما نقل نصّه في مستدركات المقباس: ج٦ ص٣٥٠.

والإمام العسكري عليه السلام ـ.

٧ ـ طبقة الحسين بن سعيد الأهوازي، والحسن بن علي الوشاء، وأمثالهما ـ من طبقة أصحاب الإمام الرضا، والإمام الجواد، والإمام الهادي عليهم السلام ـ.

٨ ـ طبقة محمّد بن أبي عمير الأزدي، وصفوان بن يحيىٰ البجلي، والنضر بن سويد الصيرفي، وأمثالهم ـ من طبقة أصحاب الإمام الكاظم، والإمام الرضا عليهما السلام ـ.

٩ ـ طبقة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

١٠ ـ طبقة أصحاب الإمام الباقر عليه السلام.

١١ ـ طبقة أصحاب الإمام السجّاد عليه السلام.

١٢ ـ طبقة أصحاب أمير المؤمنين، والإمام الحسن والإمام الحسين عليهم السلام

وأحاديث أهل بيت العصمة عليهم أفضل الصلوات، تتّصل بهذه الطبقات من الرجال الثقات اليهم، سلام الله عليهم، والحمد لله.

الفائدة الثالثة والثلاثون

حلّ الإشكال في تعدّد عنواني المصاحبة وعدم الرواية في بعض الرجال

غير خفيّ أنّ من أعظم الكتب الرجاليّة المتقدّمة رجال شيخ الطائفة الطوسي ﴿ الذي أوضح فيه طبقات رواة الأحاديث الزاهرة، المرويّة عن النبي والعترة الطاهرة، سلام الله عليهم في الدنيا والآخرة.

فقد جاء هذا الكتاب جامعاً مستوعباً لسلسلة الراوين، بحيث إشتمل على ما يقارب (٨٩٠٠) إسماً كما أُفيد، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

إلّا أنّ هناك في هذا الكتاب الشريف ما يلوح منه التنافي في التبويب.

فانّه ذكر جماعة من الرواة في أبواب من روى عن الأئمّة الطاهرين عليهم السلام.

ومع ذلك ذكرهم في آخر باب من أبواب الكتاب وهو باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

وظاهر هذا التنافي بين العنوانين.

فلنبيّن أصل الإشكال أوّلاً، ثمّ نوضّح دفع الإشكال ثانياً فنقول:

أمّا بيان الإشكال:

فانّه ذكر ﷺ في المقدّمة ما نصّه:

(امّا بعد: فإنّي قد أجبت إلى ما تكرّر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن النبي ﷺ وعن الأئمّة ﷺ من بعده، إلى زمن القائم ﷺ، ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الأئمّة ﷺ من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم ...)[١].

وقد وفي أعلا الله مقامه بما وعد، فعقد باباً لمن روى عن النبي ﷺ، ثمّ باباً لمن روى عن أميرالمؤمنين ﷺ، ثمّ أبواباً متتابعة لمن روى عن سادتنا الأئمّة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين، ثمّ ختمها في ص٤٣٨ إلى ص٥٢١ من رجاله بباب مفصّل لمن لم يرو عنهم ﷺ..

واتّفق أنّ ذكر جماعة كثيرة من الرواة في هذا الباب الأخير يعنى باب من لم يرو عنهم ﷺ، بالرغم من ذكرهم عيناً في أبواب من روى عنهم سلام الله عليهم، وهم على ما أحصيناهم ممّن ذكرهم بعنوان مستقل أربعون راوٍ كالتالي:

١ ـ أحمد بن إدريس القمّي الأشعري ـ ذكره ﷺ في هذا الباب الأخير يعني باب من لم يرو عنهم ﷺ، مع تقدّم ذكره في باب أصحاب الإمام العسكري ﷺ.

٢ ـ أحمد بن عمر الحلاّل ـ تقدّم ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا ﷺ.

٣ ـ إبراهيم بن هراشة الشيباني ـ ذكره أيضاً في باب أصحاب الإمام الصادق ﷺ

٤ ـ بكر بن محمّد الأزدي الغامدي ـ ذكره في أبواب أصحاب الإمام

---

(١) مقدّمة كتاب رجال الشيخ الطوسي: ص٢.

الصادق، والإمام الكاظم، والإمام الرضا عليهم السلام.

٥ ـ ثابت بن شريح الصائغ الأنباري ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٦ ـ الحسن بن موسىٰ الخشّاب ـ ذكره في باب أصحاب الإمام العسكري عليه السلام.

٧ ـ الحسين بن اشكيب المروزي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام العسكري عليه السلام.

٨ ـ حفص بن غياث القاضي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الباقر، والإمام الصادق عليهما السلام.

٩ ـ حمدان بن سليمان النيسابوري ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الهادي، والإمام العسكري عليهما السلام.

١٠ ـ الريّان بن الصلت البغدادي الخراساني ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا، والإمام الهادي عليهما السلام.

١١ ـ سعد بن عبدالله بن أبي خلف القمّي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام العسكري عليه السلام.

١٢ ـ سليمان بن صالح الجصّاص ـ ذكره في باب أصحاب الإمام العسكري عليه السلام.

١٣ ـ السندي بن ربيع ـ ذكره في بابي أصحاب الإمام الرضا، والإمام العسكري عليهما السلام.

١٤ ـ شعيب بن أعين الحدّاد ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

١٥ ـ طاهر بن حاتم بن ماهويه ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

١٦ ـ العبّاس بن عامر القصباني ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.

١٧ ـ عبدالعزيز بن المهتدي الأشعري القمّي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

١٨ ـ عبيس بن هشام الناشري ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

١٩ ـ عبدالجبّار النهاوندي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الجواد عليه السلام.

٢٠ ـ غالب بن عثمان ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.

٢١ ـ غياث بن إبراهيم ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الباقر عليه السلام.

٢٢ ـ الفضل بن أبي قرّة ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٢٣ ـ الفتح بن يزيد الجرجاني ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الهادي عليه السلام.

٢٤ ـ القاسم بن محمّد الجوهري ـ ذكره في بابي أصحاب الإمام الصادق والإمام الكاظم عليهما السلام.

٢٥ ـ القاسم بن يحيىٰ ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٢٦ ـ قتيبة بن محمّد الأعشى ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٢٧ ـ كليب بن معاوية الأسدي ـ ذكره في بابي أصحاب الإمام الباقر، والإمام الصادق عليهما السلام.

٢٨ ـ موسىٰ بن رنجويه الأرمني ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٢٩ ـ محمّد بن خالد الطيالسي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.

٣٠ ـ محمّد بن يحيىٰ المعاذي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام

العسكري عليه السلام.

٣١ ـ محمّد بن عبدالله بن مهران ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الجواد عليه السلام.

٣٢ ـ محمّد بن أسلم الجبليّ ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٣٣ ـ محمّد بن عيسىٰ اليقطيني ـ ذكره في أبواب أصحاب الإمام الرضا والإمام الهادي، والإمام العسكري عليهم السلام.

٣٤ ـ محمّد بن الحسن بن جمهور القمّي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٣٥ ـ محمّد بن أبي الصهبان ـ ذكره في أبواب أصحاب الإمام الجواد، والإمام الهادي، والإمام العسكري عليهم السلام.

٣٦ ـ منصور بن العبّاس ـ ذكره في بابي أصحاب الإمام الجواد، والإمام الهادي عليهما السلام.

٣٧ ـ معاوية بن حكيم ـ ذكره في بابي أصحاب الإمام الجواد، والإمام الهادي عليهما السلام.

٣٨ ـ الهيثم بن أبي مسروق النهدي ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الباقر عليه السلام.

٣٩ ـ يوسف بن السخت ـ ذكره في باب أصحاب الإمام العسكري عليه السلام.

٤٠ ـ يحيىٰ بن إبراهيم بن أبي البلاد ـ ذكره في باب أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

وأمّا بيان دفع الإشكال:

فقد أُجيب عن هذا التنافي بوجوهٍ واحتمالات كثيرة:

منها: أن يكون ذكرهم في أبواب من روى عنهم عليهم السلام بمعنى الأعمّ من أصحاب الرواية، واللقاء، والمعاصرة.

بينما يكون ذكرهم في باب من لم يرو بمعنى خصوص عدم الرواية، فيوفّق بينهما بكون الراوي معاصراً للمعصوم عليه السلام مع كونه غير راوٍ عنه.

ومنها: أن يكون إختلاف كلام الشيخ لإختلاف العلماء في شأن هؤلاء الذين ذكرهم الشيخ في الموضعين.

فإختلاف ذكرهم يكون بحسب رأي غيره في الرواية عن المعصوم عليه السلام عند بعض وعدم الرواية عنه عند بعض آخر، لا بحسب رأي نفسه حتّى يحصل التنافي.

ومنها: أن يكون المراد بالأوّل من روى نادراً عن الإمام عليه السلام.

والمراد بالثاني من لم يرو عن الإمام عليه السلام شايعاً كثيراً، فيمكن الجمع بين العنوانين.

ومنها: أن يكون إختلاف الذكر في البابين لتعدّدهم.

فالراوي المذكور في البابين شخصان متشابهان في الإسم، لا شخص واحد حتّى يقع التنافي والتعارض في الذكر.

الى غير ذلك من الوجوه المحتملة والمذكورة في المقام.

لكنّك إذا تأمّلت مقام الشيخ رحمه الله، ولا حظت الرواة الأربعين المذكورين، وتأمّلت في حالات وروايات هؤلاء المذكورين، عرفت أنّ هذه الوجوه المتقدّمة لا يساعدها الإعتبار، بل هي خلاف ظاهر كلام الشيخ، وخلاف ما نجده من روايات هؤلاء الرواة، فلا يمكن قبولها إطلاقاً.

ولعلّ الوجه الحقّ المحقّق الذي يوافق ترجمة وناقليّة هؤلاء الرواة هو ما

أفاده المحقّق الفقيه المامقاني أعلى الله مقامه (١) في حلّ الإشكال، وبما أنّه متتبّع متضلّع في الرواة، يحصل الإطمئنان بما ذكره من الإفادات، قال ﷺ ما نصّه:

(انّ الرجال أقسام:

١ ـ فقسم منهم يروي عن الإمام عليه السلام دائماً بغير واسطة.

٢ ـ وقسمٌ منهم لم يرو عن إمام عليه السلام أصلاً إلّا بالواسطة، لعدم دركه أزمنة الأئمّة عليهم السلام أو عدم روايته عنهم عليهم السلام.

٣ ـ وقسم منهم له روايات عن الإمام عليه السلام بلا واسطة، وروايات عنه عليه السلام بواسطة غيره.

فالذي يذكره الشيخ في باب من روى عن أحدهم عليهم السلام تارةً، وفي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام أخرى يشير بذلك إلى حالتيه..

فبإعتبار روايته عنه عليه السلام بغير واسطة أدرجه فيمن روى عنه عليه السلام.

وبإعتبار روايته عنه عليه السلام بواسطة آخر أدرجه في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، ومصداقه كثير...).

ويؤيّده ما أفاده الميرزا الاسترآبادي بالنسبة إلى ثابت بن شريح انّه: أكثر عن أبي بصير، وعن الحسين بن أبي العلاء، ولإكثاره عن غيرهم عليهم السلام أورده الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وقد أورده في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام (٢).

وعليه يكون تعدّد العنوانين من شيخ الطائفة ﷺ في راوٍ واحد ممّن تقدّم أمر متين، بلا منافاة في عنواني التعيين، والله العالم.

---

(١) تنقيح المقال: ج١ ص١٩٤.

(٢) جامع الرواة: ج١ ص١٣٨.

الفائدة الرابعة والثلاثون

فى بيان قواعد الإشتراك وتمييز المشتركات

الحديث المشترك هو ماكان أحد رجال سنده أو أكثر منه مشتركاً بين الثقة وغير الثقة، نظير رواية المشايخ رضوان الله عليهم عن أحمد بن محمّد[1].

ولابدّ على مبنى السندية من تمييزه، والتوصّل إلى الموثّق فيه، والوصول إلى المقصود منه، لتوقّف معرفة حال السند عليه.

اللهمّ إلّا أن يكون جميع أطراف التردّد والإشتراك ثقات فلا حاجة إلى التمييز، لأنّ السند حينئذ معتبر على كلّ تقدير.

أمّا إن تردّد بين الثقة وغير الثقة: فانّه يلزم التمييز بالقرائن والقواعد الآتية

---

(١) عدّ سيّد مشايخنا ١٨٥ راوياً باسم أحمد بن محمّد كما تلاحظه في معجم رجال الحديث: ج٢ ص٢٠٧ المسلسل ٧٧٩ ـ ج٣ ص١٣١ المسلسل ٩٦٤ كما وان الأسماء المعنونة في الرجال تحت عنوان أحمد بن محمّد تبلغ ٦٤ عنواناً يأتي نقلهم وذكرهم عن جامع الرواة: ج١ ص٥٨.

لكن دائرة إشتراك رواية أحمد بن محمّد بنحو مطلق في أحاديثنا الشريفة بحيث يصير مشتركاً هو ما ينيف على أحد عشر راوياً كما أُفيد.. إلّا أنّ أكثر دورانه إشتراكاً بين ثلاثة هم أحمد بن محمّد بن الوليد، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وأحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعري، وكلّهم ثقات.

وسيأتي ذكر قاعدة تمييزهم في نفس هذه الفائدة إن شاء الله تعالى.

لمعرفة الثقة، حتّى يعتبر السند، ويحصل به الإطمئنان.

وليس للفقيه ردّ الرواية بمجرّد إشتراك الراوي كما إتّفق لبعض الأعاظم، بل يلزم عليه التفحّص والتمييز، ثمّ التوقّف عند العجز.

قال في المقباس ما نصّه:

(وقد إتّفق لجمع من الأكابر منهم ثاني الشهيدين رحمه الله في المسالك، ردّ جملة من الروايات بالإشتراك في بعض رجالها، مع إمكان التمييز فيها.

ومن عجيب ما وقع له ردّه في المسالك لبعض روايات محمّد بن قيس، عن الصادق عليه السلام بالإشتراك بين ثقة وغيره.

مع تحقيقه في البداية كون الراوي عن الصادق عليه السلام هو الثقة..

حيث قال: انّ محمّد بن قيس مشترك بين أربعة، إثنان ثقتان، وهما محمّد بن قيس الأسدي أبو نصر، ومحمّد بن قيس البجلي الأسدي أبو عبدالله وكلاهما رويا عن الباقر والصادق عليهما السلام، وواحد ممدوح من غير توثيق وهو محمّد بن قيس الأسدي مولى بني نصر ولم يذكروا عمّن روى، وواحد ضعيف وهو محمّد بن قيس أبو أحمد روى عن الباقر عليه السلام خاصّة..

الى أن قال ـ اى الشهيد الثاني ـ: والتحقيق في ذلك أنّ الرواية ان كانت عن الباقر عليه السلام فهي مردودة لإشتراكه حينئذ بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف، وان كانت الرواية عن الصادق عليه السلام فالضعيف منتفٍ عنها، لأنّ الضعيف لم يرو عن الصادق عليه السلام كما عرفت...

فتنبّه لذلك فانّه ممّا غفل عنه الجميع، وردّوا بسبب الغفلة عنه روايات

وجعلوها ضعيفة، والأمر فيها ليس كذلك)[١].

لذلك لابد من الاهتمام والدقة في هذا الموضوع، حتى لا تُردّ روايات غير مردودة.

فلنبيّن بحث الإشتراك والتمييز في فصلين:

أوّلاً: السبب في حصول الإشتراك في أسماء الرواة أو كناهم أو ألقابهم، والتباس الثقات بغير الثقات.

ثانياً: قرائن تمييز المشترك، والقواعد المميّزة للراوي الموثّق عن الراوي الضعيف.

أمّا الفصل الأوّل:

فقد ذكر لحصول الإشتراك في السند أمور عديدة سبّبت الاشتراك منها:

١ ـ الإطلاق وعدم تقييد الراوي بالعناوين والألقاب المشخّصة له.

٢ ـ وقوع الإختلاف في الأسانيد بإثبات واسطة في سند، وتركها في آخر.

٣ ـ الخطأ في الكتابة والإستنساخ الموجب لخلط وتداخل الأسماء بعضها في بعض، نظير تبديل كلمة (الواو) في سلسلة السند بكلمة (عن) وبالعكس.

وكذا تبديل كلمة (بن) بكلمة (عن) وبالعكس.

قال في المنتقى: (وقد رأيت في نسخة التهذيب التي عندي بخطّ الشيخ ﷺ عدّة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة (عن) في موضع (الواو)، ثمّ وصل

---

(١) مقباس الهداية: ج١ ص٢٨٩، وللمقام إستدراك تلاحظه في مستدركات مقباس الهداية: ج٥ ص٣٠٤.

بين طرفي العين وجعلها على صورتها: واواً.

والتبس ذلك على بعض النسّاخ، فكتبها بالصورة الأصليّة في بعض مواضع الإصلاح، وفشا ذلك في النسخ المتجدّدة.

ولمّا راجعتُ خطَّ الشيخ فيه تبيّنت الحال.

وظاهر أنّ إبدال الواو بعن يقتضي الزيادة التي ذكرناها، فإذا كان الرجل ضعيفاً ضاع به الأسناد.

فلابدّ من إستفراغ الوسع في ملاحظة أمثال هذا، وعدم القناعة بظواهر الأُمور...)[1].

٤ ـ التقطيع الواقع في الأخبار الشريفة الذي صار سبباً لإعادة السند في كلّ قطعة منها..

فكانوا يذكرون السند مفصّلاً مبيّناً بحسب الرواة في القطعة الأُولىٰ من الحديث، ثمّ يختصرون السند في بقيّة المقاطع إعتماداً على السند المفصّل الأوّل..

فلمّا وزّعت الأخبار على الأبواب حدث الإجمال وعدم الوضوح في تلك الأسانيد المختصرة بسبب إنفصالها عن السند المفصّل الأوّل.

٥ ـ حصول الإشتباه في مرجع الضمير الذي قد يقع في السند، وحصول التردّد في مرجعه، فانّه يوجب الإلتباس في الراوي، كما نبّه عليه الشيخ الطريحي ﵀[2] في مثل حديث: موسىٰ بن القاسم، عن الجرمي، عنهما..

---

(١) منتقى الجمان: ج١ ص٢٣.

(٢) جامع المقال: ص١٤٨.

فانّه ظهر بعد التتبّع التامّ لروايات موسىٰ بن القاسم أنّه يروي مكرّراً عن محمّد ابن أبي حمزة، ودرست بن أبي منصور، فالضمير يرجع إليهما.

وصورة سنده المكرّر هكذا: موسىٰ بن القاسم، عن علي بن الحسن الطاطري الجرمي، عن محمّد بن أبي حمزة ودرست، عن عبدالله ابن مسكان، فأسقط محمّد بن أبي حمزة ودرست، وأثبت مكانه ضمير عنهما فحصل الاشتباه في مرجع الضمير.

٦ـ الخطأ في تحرير كتابة رجال السند، وتسجيلها، وتخطيطها، الموجب لحصول الاشتباه في الراوي وخلط الثقة بغير الثقة، كما قد يشتبه في الخطّ في مثل حنّان وحيّان، جرير وحريز، بريد ويزيد، الحنّاط والخيّاط، الخزّاز والخرّاز، وبنان وبيان، ونحو ذلك.

فانّه يوجب اشتباه الراوي بغيره.

نبّه عليه الشهيد الثاني بقوله: (انّ أشدّ التصحيف ما يقع في الأسماء لأنّه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدلّ عليه ولا بعده، بخلاف التصحيف الواقع في المتن، وهذا النوع منتشر جدّاً، لا يضبط تفصيلاً إلّا بالحفظ ...)[1].

لكن صحّحت هذه الأخطاء الأخيرة تبعاً لتمييز المشتركات من قبل المحقّق الأمين الكاظمي في الهداية.

وأمّا الفصل الثاني:

فانّ للتمييز قرائن عديدة، وقواعد سديدة حاصلة من كثرة الممارسة لرجال الأسانيد، وطبقات الرواة، ومعرفة الراوي والمروي عنه، في الروايات

---

(١) الدراية: ص ١٣٠.

المنقولة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام.

قال في المنتقى ما نصّه:

(وتعرُّف حال بعض أسانيد حديثنا من بعض هذا الباب وغيره، هو مقتضى الممارسة التامّة له.

إذ يعلم بها أنّ أكثر الطرق متحدّة في الأصل وأنّ التعدّد طارٍ عليها، فيستعان ببعضها على بعض في مواضع الشكّ ومحالّ اللبس.

وممّا يعين على ذلك أيضاً في كثير من الموارد مراجعة كتب الرجال المتضمّنة لذكر الطرق كالفهرست وكتاب النجاشي، وتعاهد ما ذكره الصدوق رحمه الله من الطرق إلى رواية ما أورده في كتاب من لا يحضره الفقيه.

وللتضلّع في معرفة الطبقات في ذلك أثر عظيم ...)[1].

هذا.. وأسباب وطرق التمييز في المشتركات، الحاصلة من الممارسات التامّة كثيرة يحصل معها الإطمئنان بتشخّص الراوي، وتميّز الثقة، وإعتبار السند.

ومنها ما أفاده الفقيه البار فروشي[2] والمولى الكني[3]، وغيرهما.

وحاصلها ما يلي من المميّزات العشرين وهي:

١ ـ تمييز الرواة المشتركين إسماً باسم آبائهم، وان اشتركوا فباسم أجدادهم.

٢ ـ التمييز بالكنية مثل أبي نصر، وأبي عبدالله، وأبي محمّد، فانّه يتميّز به

---

(١) منتقى الجمان: ج١ ص٣٢ الفائدة السادسة.

(٢) نتيجة المقال: ص٤٦ المطلب الثاني.

(٣) توضيح المقال: ص١٨.

المكنّى بتلك الكنية عن غيره المشارك معه.

٣ ـ التمييز باللقب وهو على أنحاء:

فقد يكون صنعة كالحدّاد، والخياط، والحذّاء، والزرّاد.

وقد يكون حرفة كالعطّار، والحنّاط، والصيرفي، والحطّاب.

وقد يكون صفة كالأحول، والحافي، والأصمّ، والضرير.

وقد يكون قبيلة ونسبة كالكاهلي، والكناني، والأشعري، والأسدي، والنخعي.

وقد يكون مكاناً كالحلبي، والبرقي، والراوندي، والرازي، والجاموراني.

٤ ـ التمييز بالزمان فانّه قد يعرف زمان المحدّث والراوي، أو يسجّل زمان الحديث فيحصل به تمييز الراوي الموجود في ذلك الزمان، ولذلك أُفيد انّ المروي عنه باسم أحمد بن محمّد في سند شيخ الطائفة ﴿ؒ﴾: ان كان قريباً من زمن الشيخ فهو أحمد ابن محمّد بن الوليد، وان كان قريباً من زمان الإمام الرضا ﴿ع﴾ فهذا أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، وان كان بينهما فهو أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي.

٥ ـ التمييز بالتلمّذ وكثرة المصاحبة، فانّه يحصل به تميّز الراوي التلميذ والمصاحب عن المشتركين معه.

٦ ـ كون الراوي مع المروي عنه من أهل علم خاص كالفقه مثلاً، أو الكلام فرضاً، أو نوع من أنواع الأخبار كأخبار الجنّة والنار، فيتعيّن به الراوي العالم بذلك العلم والناقل لذلك النوع.

٧ ـ كون الراوي ممّن ينقل خطب أمير المؤمنين ﴿ع﴾ أو قضاياه أو حروبه وكانت الرواية منها، فيتعيّن كون الراوي هو ذلك الناقل الخاص.

٨ ـ كون الراوي من خواص المعصومين عليهم السلام، وحملة أسرارهم، وحوارييهم، وكثيري المعرفة بحقّهم، مع كون الرواية ممّا لا يتحمّلها غيره، فأنّه يتميّز به ذلك الراوي الذي هو من الخواص دون سائر المشاركين.

٩ ـ كون الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله متّصلاً بدون وساطة أهل البيت عليهم السلام مع كون الراوي مشترك الاسم مع راوٍ عامي، فأنّه يتميّز كون الراوي هو ذلك العامي.

١٠ ـ كون الراوي المشترك مرجعاً لأهل بلد أو قرية. والذي يروي عنه أو جميع سلسلة السند من أهل ذلك البلد أو القرية، فأنّه يتميّز به ذلك الراوي المرجع دون غيره.

١١ ـ كون الراوي من جباة الصدقات والزكوات، والرواية في كيفيتها، فيتعيّن ذلك الجابي.

١٢ ـ كون أحد الرواة المشتركين فقط مع المروي عنه من أهل قبيلة واحدة، أو قبيلتين متناسبتين، وكذلك من أهل بلد واحد، أو بلدتين متقاربتين، فيتعيّن ذلك الواحد.

١٣ ـ كون أحد المشتركين أشهر وأظهر في إنصراف اللفظ المشترك إليه[١] سواء أكان إسماً كإنصراف أحمد بن محمّد إلى الأشعري، أم كنية كإنصراف أبي بصير إلى ليث بن البختري المرادي دون يحيىٰ بن القاسم الأسدي وغيره، أم لقباً كإنصراف البزنطي إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر دون القاسم بن الحسين، وكذلك إنصراف الصفّار إلى محمّد بن الحسن بن فرّوخ دون غيره، وكذلك

---

(١) وقد أفيد انّ المطلق ينصرف إلى الفرد الأشهر الذي يكثر إستعمال ذلك اللفظ المطلق فيه. لأنّ كثرة إستعمال لفظٍ في معنى يوجب ملازمة بينهما بحيث يوجب إنصراف الذهن إليه.

إنصراف المسجعي إلى عبدالله بن عبدالرحمن دون غيره.

١٤ ـ إختصاص بعض المشتركين برواية كتاب أو أصل أو نوادر، وكانت الرواية منقولة عنها، فيتميّز ذلك الراوي الخاص.

١٥ ـ كون الرواية مضطربة، مع كون الراوي المشترك موصوفاً في الرجال بأنّه مضطرب الحديث.

١٦ ـ كون الراوي المشترك جمّالاً، أو مكارياً، أو ملّاحاً كثير السفر، مع كون الرواية في أحكام السفر وآدابه في مثل الصلاة والصوم.

١٧ ـ كون أحد المشتركين من الرواة له مراسلة ومكاتبة ومرافدة مع المروي عنه، والرواية محكية بالمراسلة والمكاتبة، فيتميّز به ذلك الراوي الخاص.

١٨ ـ انّه لو علمنا من الخارج أو من تصريح أهل الرجال أن أحد المشتركين فقط كان يميل إلى المروي عنه ويمدحه ويعتقد بورعه وعلمه دون غيره، فيتعيّن ذلك الواحد راوياً عنه.

وكذا إذا علمنا أنّ بعض المشتركين لا يعتقدون بالمروي عنه ولا يرونه شيئاً فيتميّز انّ الراوي هو ما عدا هذا البعض.

١٩ ـ أن يكون أحد الراويين المشتركين موصوفاً في الرجال بأنّه كثير الرواية والآخر قليل الرواية، وفرض الإشتراك بينهما في كثير من الروايات، فانّه يتميّز كون الراوي فيها هو كثير الرواية دون الآخر.

٢٠ ـ قرينة الراوي والمروي عنه، فانّه يتميّز بها الراوي عمّن إشترك معه، ويحصل الإطمئنان به.

وقد صُنّف في تطبيق هذه القرينة الإطمئنانيّة المعروفة الأخيرة كتاب

(جامع المقال) لأُستاذ الفنّ الشيخ فخر الدين الطريحي، ففصّل في الباب الثاني عشر منه تمييز المشتركات بهذه القرينة.

ثمّ تلاه الكتاب المهذّب المتين (هداية المحدّثين) لتلميذه البارع محمّد أمين الكاظمي فأجاد فيها بيان القرائن المميّزة للرواة المشتركين، بواسطة الراوي والمروي عنه.

وهو من أحسن ما أُلّف في هذا الباب، وقد رُتّب على أقسام ثلاثة:

١ ـ المشتركون في إسمهم فقط.

٢ ـ المشتركون في إسمهم واسم أبيهم كليهما.

٣ ـ المشتركون في الكنية أو النسب أو اللقب.

وقد إنفرد هذا الكتاب ببيان وتصحيح ما وقع من السهو والخطأ في تحرير وكتابة بعض أسناد الكتب الأربعة الشريفة من زيادة السند أو نقصانه، أو تغيير إسم الراوي، أو إبدال الواو العاطفة في السند بكلمة عن وبالعكس، فجزى الله أسلافنا الماضين خير جزاء المحسنين.

هذا كلّه ما يخصّ بيان المميّزات العشرين لحصول الميز بين المشتركين.

ثمّ انّ في المقام قواعد خمسون لتمييز المشتركات محكية عن بعض الممارسين المتمهّرين في الأخبار الشريفة، نافعة في تمييز الأسماء المشتركة، رقّمناها بمايلي في بيانها:

من ذلك ما حكي عن صاحب الإنتخاب[1] كما نقلها عنه المحقّق أبو الهدى

---

(١) إنتخاب الجيد للشيخ حسن الدمستاني، ملخّص من كتاب (تنبيه الأريب) في إيضاح رجال التهذيب للمولى الجليل السيّد هاشم البحراني وهو كتاب فريد في بابه، ومن أحسن ما كتب في هذا الباب كما أفاده شيخنا الطهراني في الذريعة: ج ٢ ص ٣٥٨.

الكلباسي[1] جاء فيه ما حاصله:

(١) كلّ أحمد بن محمّد يروي عنه الصدوق فهو أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد.

(٢) كلّ أحمد بن محمّد بعد الكليني فهو العاصمي.

(٣) كلّ أحمد بن محمّد يروي عنه سعد بن عبدالله أو من في مرتبته مثل محمّد بن علي بن محبوب، ومحمّد بن الحسن الصفّار، ومحمّد بن يحيىٰ، ومحمّد بن أحمد بن يحيىٰ فهو أحد الأحمدين الأشعري، أو الحسين بن سعيد، أو محمّد بن عبدالحميد أو من في مرتبتهم فهو البزنطي.

(٤) كلّ جعفر بعد ابن الوليد فهو جعفر بن محمّد بن قولويه.

(٥) كلّ محمّد بن الحسن بعد الكليني فهو الصفّار.

(٦) كلّ محمّد بن يحيىٰ بعد الصفّار فهو العطّار.

(٧) كلّ ما جاء: الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد.

فهو الغضائري عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار.

(٨) كلّ أبي جعفر بعد سعد فهو أبو جعفر أحمد بن محمّد بن عيسىٰ[2].

(٩) كلّ ابن سنان، عن أبي عبدالله فهو عبدالله بن سنان.

(١٠) كلّ ابن مسكان يروي عنه صفوان، أو ابن أبي عمير، أو محمّد بن سنان فهو عبدالله بن مسكان.

---

(١) سماء المقال: ج١ ص٥٤٣.

(٢) أفاد هذا العلّامة ﷺ أيضاً في الخلاصة: ص٢٧١ وأضاف إليه أنّه يرد في بعض الأخبار: الحسن بن محبوب، عن أبي القاسم والمراد بأبي القاسم معاوية بن عمّار.

(١١) كلّما جاء: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير فهم:

الأهوازي، عن الجوهري، عن البطائني، عن أبي بصير يحيىٰ الأسدي.

(١٢) كلّما جاء الحسين، عن حمّاد، عن شعيب، عن أبي بصير فهم:

الحسين بن سعيد الأهوازي، عن حمّاد بن عيسىٰ الجهني، عن شعيب العقرقوفي، عن أبي بصير يحيىٰ الأسدي.

(١٣) كلّما جاء: الحسين بن سعيد، عن فضالة.

فالثاني هو فضالة بن أيّوب.

(١٤) كلّما جاء: الحسين بن سعيد، عن النضر.

فالثاني هو النضر بن سويد.

(١٥) كلّما جاء: الحسين بن سعيد، عن ابن سنان.

فالثاني هو محمّد بن سنان.

(١٦) كلّ محمّد بن عيسىٰ يروي عنه الصفّار فهو محمّد بن عيسىٰ بن عبيد.

(١٧) كلّما جاء: محمّد بن أحمد بن يحيىٰ، عن أبي عبدالله.

فالثاني هو أبو عبدالله الرازي الجاموراني.

(١٨) كلّما جاء: ابن فضّال، عن ابن بكير.

فهو الحسن بن علي بن فضّال، عن عبدالله بن بكير.

(١٩) كلّما جاء: محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح.

فهو محمّد بن الفضيل الأزرق، عن أبي الصباح الكناني.

(٢٠) كلّما جاء: عثمان، عن سماعة.

فهو عثمان بن عيسىٰ العامري الرواسي، عن سماعة بن مهران.

(٢١) كلّ صفوان، عن الإمام الرضا عليه آلاف التحيّة والثناء فهو صفوان بن يحيىٰ البجلي.

(٢٢) كلّ صفوان إذا روى عنه ابن أبي الخطاب، أو يعقوب بن يـزيد، أو الحسين بن سعيد فهو صفوان بن يحيىٰ البجلي.

(٢٣) كلّ صفوان إذا روى عنه السندي بن محمّد، أو عبدالله بن قضاعة فهو صفوان بن مهران الجمّال.

(٢٤) كلّ عبدالرحمن إذا روى عـنه الأحـمدان البـرقي والأشـعري، أو الحسين بن سعيد، أو الحسن بن علي بن فضّال فهو عبدالرحمن بن أبي نجران.

(٢٥) كلّ عبدالرحمن إذا روى عنه ابن أبي عمير، أو الحسن بن محبوب، أو صفوان فهو عبدالرحمن بن الحجّاج.

(٢٦) كلّما جاء: القاسم، عن أبان، عن أبي العبّاس.

فهم: القاسم بن محمّد الجوهري، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبدالملك.

(٢٧) كلّما جاء: ابن فضّال عن أخيه.

فهو علي بن الحسن بن علي بن فضّال، عن أخيه أحمد.

(٢٨) كلّما جاء: الحسن، عن أخيه، عن أبيه.

فهم الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيهما علي بن يقطين.

(٢٩) كلّما جاء: الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة.

فهم الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة بن محمّد الحضرمي، عن سماعة بن مهران.

(٣٠) كلّما جاء النوفلي، عن السكوني.

فهو الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني.

(٣١) كلّ محمّد بن قيس إذا روى عنه إبنه عبيد، أو عاصم بن حميد، أو يوسف بن عقيل فهو محمّد بن قيس البجلي الثقة.

(٣٢) كلّ محمّد بن قيس إذا روى عنه يحيىٰ بن زكريا فهو محمّد بن قيس الضعيف أي أبو أحمد[١].

(٣٣) كلّ أبي بصير إذا روى عنه ابن مسكان، أو أبو المغرى، أو المفضّل بن صالح فهو أبو بصير ليث المرادي.

(٣٤) كلّ أبي بصير إذا روى عنه الحسين بن أبي العلاء، أو يوسف بن يعقوب، أو عبدالله بن وضّاح، أو علي بن أبي حمزة، أو وهب بن حفص فهو أبو بصير يحيىٰ الأسدي.

هذا وزاد الشيخ الحسن بن الشهيد الثاني ﷺ في المنتقى[٢] مايلي من القواعد:

(٣٥) كلّما جاء الحسين بن سعيد، عن العبّاس.

---

(١) أفاد المحقّق الكاظمي في هداية المحدّثين: ص٢٥١ نقلاً عن بعض المحقّقين انّ محمّد بن قيس ان كان راوياً عن أبي جعفر عليه السلام فالظاهر أنّه الثقة ان كان الناقل عنه عاصم بن حميد، أو يوسف بن عقيل، أو عبيد إبنه لما ذكره النجاشي من أنّ هؤلاء يروون كتاب القضايا.

بل لا يبعد كونه الثقة حتّى إذا كان راوياً عن أبي جعفر عليه السلام، عن علي عليه السلام لأنّ كلّاً من الأسدي والبجلي صنّف كتاب القضايا لأمير المؤمنين عليه السلام كما ذكره النجاشي.

(٢) منتقى الجمان: ج١ ص٣٢ الفائدة السادسة.

فالثاني هو العبّاس بن معروف.

(٣٦) كلّ رواية جاء فيها: العلاء، عن محمّد.

فهو العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم.

وأضاف في كتاب البحوث[1] نقلاً عن جمعٍ من أساطين الفنّ نقل ما إستفادوه من القواعد.

(٣٧) كلّ رواية يزويها ابن مسكان، عن محمّد الحلبي.

فالظاهر انّه عبدالله بن مسكان كما يظهر من ترجمته في رجال النجاشي.

(٣٨) كلّما يرويه محمّد بن الحسين، عن محمّد بن يحيىٰ.

فالأوّل هو محمّد بن الحسين بن الخطّاب، والثاني هو محمّد بن يحيىٰ الخزّاز كما يفهم من الشيخ في الفهرست عند ترجمة غياث بن إبراهيم.

(٣٩) كلّما روى موسىٰ بن القاسم، عن علي، عنهما.

فالظاهر انّ علياً هو الطاطري أي علي بن الحسن الطاطري الجرمي، وضمير عنهما راجع إلى محمّد بن أبي حمزة ودرست بن أبي منصور كما يفيده كلام الشيخ في باب كفّارات الصيد من التهذيب.

(٤٠) كلّما روى فضالة، عن أبان فهو أبان بن عثمان كما نصّ علىٰ ذلك الشيخ في زيادات الجزء الأوّل من التهذيب.

(٤١) كلّما روى فضالة، عن ابن سنان فهو عبدالله بن سنان.

---

(١) بحوث في علم الرجال: ص٢٠٨.

(٤٢) كلّما روى فضالة، عن الحسين فهو الحسين بن عثمان.

(٤٣) كلّما روى ابن سنان، عن الإمام الصادق عليه السلام فهو عبدالله. وكلّما روى عن الإمام الرضا، أو الإمام الجواد عليه السلام فهو محمّد بن سنان، لأنّ محمّداً لم يرو عن الإمام الصادق عليه السلام، وعبدالله لم يلق الإمام الرضا عليه السلام.

(٤٤) إذا وردت رواية ابن سنان، عن الإمام الصادق عليه السلام ولو بواسطة عمر ابن يزيد، أو حفص الأعور، أو أبي حمزة فالمراد به عبدالله.

(٤٥) إذا روى محمّد بن علي بن محبوب، أو أحمد بن محمّد بن يحيىٰ، أو سعد بن عبدالله عن العبّاس فهو العبّاس بن معروف.

ثمّ انّه أفاد شيخنا الأُستاذ المحقّق الميرزا كاظم التبريزي أعلى الله مقامه في مجلس الدرس من ضوابط التمييز مايلي من متمّم القواعد:

(٤٦) انّ صفوان بن يحيىٰ إذا روى عن إسماعيل بن جابر فهو إسماعيل بن جابر الجعفي الثقة قطعاً.

(٤٧) انّ أحمد بن محمّد الذي يروي عن إبراهيم بن أبي محمود هو أحمد ابن محمّد ابن عيسىٰ دائماً وهما ثقتان.

(٤٨) متى كان الراوي بين سعد وحمّاد بن عيسىٰ علياً فهو علي بن إسماعيل بن عيسىٰ وهو ثقة.

(٤٩) كلّما جاء أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، فالأوّل هو أحمد بن محمّد ابن عيسىٰ والثاني هو علي بن الحكم الكوفي.

هذا تمام الكلام في ضوابط تمييز المشتركات التي أفادها الأعلام.

ثمّ انّه ينبغي التنبيه هنا على أُمور:

الأمر الأوّل: أنّه إنّما يلزم التمييز، ويتوقّف عليه تصحيح السند إذا كان أطراف التردّد في الراوي هو الضعيف والثقة كما في محمّد بن قيس.

وامّا إذا تردّد بين أطرافٍ جميعها ثقات أو عدول فلا يكون التمييز لازماً، بل يكون السند بدون التمييز معتبراً لإعتبار أطرافه على كلّ حال وعلى أي تقدير.

نظير دوران الراوي بين الأحمدين الأشعري والبرقي، أو الحمّادين الناب والفزاري، أو الجميلين بن درّاج وابن صالح، أو العبّاسين ابن معروف وابن عامر، أو المعاويتين ابن وهب وابن عمّار، أو الهشامين ابن الحكم وابن سالم.

الأمر الثاني: انّه قد تكون أسماء الراوي المشترك كثيرة إلّا أنّ أطراف الإشتراك قليل، والشايع من الأطراف كلّهم ثقات، والترديد واقع بين ثقة وموثّق.

وهذا لا يحتاج إلى التمييز أيضاً، ولا يتوقّف إعتبار السند عليه كما عرفته في مثل أحمد بن محمّد الذي عرفت إحصاؤه في عنوان ١٨٥ راوياً..[١].

لكن أطراف الإشتراك في الأسناد فيه ثلاثة من الثقات: ابن الوليد، والبرقي، والأشعري.

وأطرافه الشايعة في الأحاديث الشايعة أربعة من الثقات: الثلاثة المتقدّمة مع البزنطي، وأي واحد منهم كان يصحّ به السند، فلا يحتاج إلى التمييز.

وان كانت أطرافه المعنونة في الرجال مثل الجامع[٢] تبلغ ٦٤ عنواناً وهم:

---

(١) المعجم: ج٢ ص٢٠٧.

(٢) جامع الرواة: ج١ ص٥٨ـ ٧٢.

أحمد بن محمّد بن إبراهيم، أحمد بن محمّد الأرمني، أحمد بن محمّد السرّاج، أحمد ابن محمّد الآملي، أحمد بن محمّد الصيني، أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، أحمد بن محمّد صاحب الأنزال، أحمد بن محمّد الجرجاني، أحمد بن محمّد الحسيني، أحمد بن محمّد الخزاعي، أحمد بن محمّد الكندي، أحمد بن محمّد الأردبيلي، أحمد بن محمّد العاصمي، أحمد بن محمّد البارقي، أحمد بن محمّد المصري، أحمد بن محمّد البصري، أحمد بن محمّد بن بندار، أحمد بن محمّد الصولي، أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، أحمد بن محمّد الأزدي، أحمد بن محمّد بن الحسين القمّي، أحمد بن محمّد القرشي، أحمد بن محمّد الحضيضي، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، أحمد بن محمّد بن داود القمّي، أحمد بن محمّد الدينوري، أحمد بن محمّد بن الربيع، أحمد بن محمّد المروزي، أحمد بن محمّد الهمداني، أحمد بن محمّد بن زيد، أحمد بن محمّد الزيدي، أحمد بن محمّد السري، أحمد ابن محمّد المعروف بابن عقدة، أحمد بن محمّد الوصّافي، أحمد بن محمّد الزراري، أحمد ابن محمّد الكاتب، أحمد بن محمّد الصائغ، أحمد بن محمّد بن عبدالله، أحمد بن محمّد الأنباري، أحمد بن محمّد بن عبيد القمّي الأشعري، أحمد بن محمّد بن عبيدالله الأشعري، أحمد بن محمّد الجوهري، أحمد بن محمّد القلاّء، أحمد ابن محمّد الكوفي، أحمد ابن محمّد بن عمار، أحمد بن محمّد بن عمرو، أحمد بن محمّد بن عمر، أحمد بن محمّد المعروف بابن الجندي، أحمد بن محمّد بن عيّاش، أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعري، أحمد بن محمّد الغرّاد، أحمد بن محمّد القسري، أحمد بن محمّد الرمّاني، أحمد بن محمّد ابن المطهّر، أحمد بن محمّد المقري، أحمد بن محمّد المعروف بابن الصلت الأهوازي، أحمد بن محمّد بن موسىٰ،

أحمد بن محمّد النجاشي، أحمد بن محمّد السيرافي، أحمد بن محمّد الوهركيني، أحمد بن محمّد العجلي، أحمد بن محمّد بن يحييٰ العطّار، أحمد بن محمّد الفارسي، أحمد بن محمّد البيهقي.

ولا إشتراك في جميع هؤلاء لعدم كون جميعهم من الرواة، ولإختلاف ما بينهم من الطبقات، والأكثر دوراناً هم ثلاثة كلّهم ثقات كما تقدّم.

الأمر الثالث: عرفت انّ مميزات الإشتراك اُمور كثيرة تبلغ العشرين، وقواعد التمييز ضوابط وفيرة تبلغ الخمسين.

ومنشأ حصولها كثرة الممارسة لأسانيد الأخبار وطبقات رواة الآثار، وطرق المشايخ الكبار، ووسائط نقل آثار المعصومين الأطهار عليهم السلام.

ومناط إعتبارها حصول الإطمئنان بها، والإطمئنان حجّه ببناء العقلاء الذي لم يردع عنه الشارع المقدّس، وهو المعبّر عنه بالعلم العادي كما تقدّم بيانه في الفائدة الثانية عشرة.

فالمعوّل في تمييز الراوي الثقة عن غير الثقة هو حصول الإطمئنان به من القرينة القائمة عليه.. سواء أحصل الإطمئنان من قرينة واحدة أو قرائن متعدّدة، فيعتمد على السند، ويؤخذ بالخبر، ويتمّ الإعتبار، والله العالم.

الفائدة الخامسة والثلاثون

بيان السبيل في رفع الإشتراك عن محمّد بن إسماعيل

يستفاد من تضاعيف الكتب الرجاليّة انّ محمّد بن إسماعيل مشترك في الرواة بين ستّة عشر رجلاً، على ما هو المحقّق بعد الإحصاء، وهم:

(١) محمّد بن إسماعيل بن بزيع الكوفي.

(٢) محمّد بن إسماعيل البرمكي الرازي.

(٣) محمّد بن إسماعيل البندقي النيسابوري.

(٤) محمّد بن إسماعيل الزعفراني.

(٥) محمّد بن إسماعيل الكناني.

(٦) محمّد بن إسماعيل الجعفري.

(٧) محمّد بن إسماعيل البلخي.

(٨) محمّد بن إسماعيل الصيمري القمّي.

(٩) محمّد بن إسماعيل الزبيدي.

(١٠) محمّد بن إسماعيل الجعفي.

(١١) محمّد بن إسماعيل المخزومي المدني.

(١٢) محمّد بن إسماعيل الهمداني.

(١٣) محمّد بن إسماعيل البجلي.

(١٤) محمّد بن إسماعيل الأزدي.

(١٥) محمّد بن إسماعيل البصري.

(١٦) محمّد بن إسماعيل السرّاج.

ويوجد في هؤلاء إماميّون ثقات، كما يوجد فيهم من لم يرد في حقّه توثيق ولا جرح.

وقد ورد ذكر كثير منهم في بعض الأسانيد مع ألقابهم، فلم يكن إشكال من حيث الإشتراك فيهم.

لكن ذكروا في بعض الأسانيد بعنوان محمّد بن إسماعيل فقط بدون اللقب فحصل الاشتراك بهم[١].

والإشتراك الواقع فيهم قابل للتمييز بقرينة الراوي عنهم، بالرواة الذين تلاحظهم في الهداية[٢]. وهذا ممّا لا ينبغي إطالة الكلام فيه.

إلّا أنّه وقع الكلام وحصل النقض والإبرام في تعيين محمّد بن إسماعيل الذي يروي عنه ثقة الإسلام الكليني، والذي يروي هو عن الفضل بن شاذان، في أسانيد كثيرة من كتاب الكافي الشريف.

وإختلف في تعيينه على أقوالٍ ثلاثة، تلاحظها مع القائلين بها في جملة من الكتب كالتنقيح[٣] وهي:

---

(١) ذكر في معجم رجال الحديث: ج١٦ ص٩٠: انه تبلغ هذه الموارد في الأسانيد ٤٧٨ مورداً.

(٢) هداية المحدّثين: ص٢٢٧.

(٣) تنقيح المقال: ج٣ الخاتمة ص٩٥.

القول الأوّل: أنّه الثقة الجليل محمّد بن إسماعيل بن بزيع الكوفي مولى المنصور.

إختاره جماعة منهم المقدّس الأردبيلي، والملاّ عبدالله اليزدي أُستاذ الشيخ البهائي في المعقول.

القول الثاني: أنّه محمّد بن إسماعيل البرمكي الرازي.

وهو مختار الشيخ البهائي، والفاضل الأردبيلي في جامع الرواة، والسيّد صدر الدين العاملي تلميذ السيّد بحر العلوم في تعليقته على منتهى المقال.

القول الثالث: أنّه محمّد بن إسماعيل البندقي النيسابوري.

إختار هذا القول المحقّق البحراني في البلغة والمعراج، والسيّد المحقّق الداماد وصاحب الرواشح، والمولى عناية الله القهبائي صاحب المجمع، والميرزا محمّد الاسترابادي، والشيخ أسدالله التستري، والشيخ عبدالنبي الكاظمي صاحب التكملة، والمولى التقي المجلسي، وولده العلّامة المجلسي في المرآة والوجيزة، وحجّة الإسلام الشفتي، والفاضل التفرشي في النقد، والفيض الكاشاني في الوافي.

واستقربه الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد في المنتقى، ونفى عنه البأس الشيخ محمّد حفيد الشهيد الثاني في شرح الإستبصار، وحقّقه العلّامة البارفروشي في نتيجة المقال، وهو القول المستفاد من الخاجوئي في الفوائد، وقوّاه المحقّق الكلباسي في سماء المقال، وإعتقده المحقّق المامقاني في التنقيح، وطبّقه سيّد المعجم.

والظاهر أنّ الذي تفضي إليه القرائن وتقضى به الدلائل هو هذا القول الثالث، وذلك لمايلي:

١ ـ قرينة الراوي عن محمّد بن إسماعيل، فالذي يكون الكليني تلميذه وراوياً عنه، ويكون هو من مشايخ الكليني هو محمّد بن إسماعيل النيسابوري كما صرّح به الفاضل المجلسي، والمحقّق الداماد كما حكي[1]، وصُرّح بشيخوخته للكليني[2].

٢ ـ قرينة المروي عنه، أي انّ الذي يروي عن الفضل ويكون الفضل شيخاً له، هو النيسابوري والنيسابوري هو تلميذ الفضل بن شاذان، فيقتضي أن يكون هو المقصود بمحمّد بن إسماعيل الراوي عن الفضل بن شاذان في أسانيد الكافي، كما صرّح بهذه القرينة المحقّق الداماد أيضاً، والفيض الكاشاني فيما حكي[3].

٣ ـ انّ النيسابوري هو الذي كان في طبقة التالين للفضل بن شاذان، ولذلك يروي الكشّي عنه قضيّة الفضل بن شاذان[4] بقوله:

(ذكر أبو الحسن محمّد بن إسماعيل البندقي النيسابوري انّ الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبدالله بن طاهر عن نيسابور بعد أن دعى به، وإستعلم كتبه، وأمره أن يكتبها.

قال: فكتب تحته: الإسلام: الشهادتان وما يتلوهما.

فذكر أبي عبدالله بن طاهر أنّه يحبّ أن يقف على قوله في السَلَف.

فقال أبو محمّد ـ أي الفضل ـ: أتولّى أبا بكر وأتبرّأ من عمر.

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ الخاتمة ص٩٨.

(٢) مقدّمة الكافي: ج١ ص٢٢.

(٣) نتيجة المقال: ص٢٦٨.

(٤) رجال الكشّي: ص٤٥٢.

فقال له: ولم تتبرّأ من عمر؟ فقال: لإخراجه العبّاس من الشورى، فتخلّص منه بذلك).

٤ ـ انّ محمّد بن إسماعيل النيسابوري دون غيره هو المتّحد مع الفضل بن شاذان من حيث البلد، فكلاهما من أهل بلدة نيسابور، كما عرفت هذه القرينة المميّزة في القرينة الثانية عشرة من قرائن تمييز المشتركات في الفائدة الرابعة والثلاثين.

فهذه القرائن الأربعة توصلنا إلى أنّ محمّد بن إسماعيل الذي يروي عنه ثقة الإسلام الكليني، والذي يروي هو عن الفضل بن شاذان هو النيسابوري، وإذا تعيّن النيسابوري ولم يكن دليل وقرينة على الرازي، أو ابن بزيع، كان محمّد بن إسماعيل في الكافي منصرفاً إلى النيسابوري ﷺ.

ويؤيد ناما أفاده السيّد حجّة الإسلام الشفتي ﷺ بقوله: (الحق الحقيق الذي ليس عنه محيص انه محمّد بن إسماعيل النيسابوري ... وهذا القول سالمٌ من المناقشات، ومعتضد بالمؤيدات)[1].

ونقول في بيان حال النيسابوري انّ الحقّ المحقّق وثاقة شخصه، وإعتبار أحاديثه، بل أُفيد انّ أحاديثه من قسم الصحيح.

وعليه إتّفاق المتأخّرين كما هو المحكي عن الشيخ البهائي، وهو المشهور كما عن منتهى المقال.

ودليل الإعتبار فيه وفي أحاديثه أمور ستّة هي:

(١) انّه وان لم ينص على توثيقه في الكتب الرجاليّة المتقدّمة، إلّا أنّه ورد

---

(١) الوسائل ارجالية: ص ٥٩٢.

مدحه الفائق المقبول في كتب المتأخّرين، وهو كافٍ في التعديل كما عرفت في الفائدة العاشرة المتقدّمة.

فقد مدحه الفيض الكاشاني في محكي الوافي بقوله: (محمّد بن إسماعيل النيسابوري الذي يروي عنه أبو عمرو الكشّي أيضاً عن الفضل بن شاذان، ويصدّر به السند هو: أبو الحسن المتكلّم الفاضل المتقدّم البارع المحدّث تلميذ الفضل بن شاذان الخصيص به).

ومدحه المحقّق الداماد في محكي الرواشح السماوية بقوله: (وهذا الرجل شيخ كبير فاضل جليل القدر، معروف الأمر، دائر الذكر بين أصحابنا الأقدمين رضوان الله عليهم في طبقاتهم وأسانيدهم وإجازاتهم).

وإختار توثيقه في التنقيح[1] بقوله: (الأقوى وثاقة الرجل وصحّة حديثه).

٢ ـ توصيف أصحابنا أحاديثه بالصحّة كما تلاحظه في إستدلالهم بحديثه في مسألة جواز الإكتفاء بالتسبيحات الأربعة مرّة واحدة، وغيرها، في المختلف، والمنتهى، والتذكرة، والتنقيح، والذكرى، وجامع المقاصد، وروض الجنان، والروضة، والبحار، ومجمع الفائدة، والمدارك.

بل عن منتهى المقال انّ المشهور صحّة حديثه.

وعن الشيخ البهائي إطباق المتأخّرين عليه[2].

وقوّى حسن أحاديثه الشيخ حسن بن الشهيد[3].

(٢) إكثار ثقة الإسلام الكليني النقل عنه، فقد روى عنه في زهاء ستمائة

---

(١) تنقيح المقال: ج٢ حرف الميم ص٨١.

(٢) تنقيح المقال: ج٢ ص٨١.

(٣) منتقى الجمان: ج١ ص٤١.

مورد في الكافي[١].

وهذا يدلّ على حسنه ووثاقته وإعتماد الكليني عليه الموجب لإطمئناننا به .. خصوصاً مع تصريحه في ديباجة الكافي بأنّه لا يذكر فيه إلّا الأحاديث الصحيحة عن الصادقين عليهما السلام.

مضافاً إلى نقاء تلك الأحاديث كما أفاده في المنتقى[٢] فيحصل الإطمئنان بها بواسطة جودة متنها.

(٣) انّ نفس تلقيبه بلقب (بندفر) الذي جاء في رجال الشيخ[٣] يدلّ على حسن حاله وجلالة قدره.

ففي محكي الرواشح السماوية فسّره بأنّ:

البند: بفتح الباء وسكون النون هو العلم الكبير.

وفَرُّ القوم: بفتح الفاء خيارهم ووجههم.

فمعنى بندفر انّه العلم الكبير الذي هو من خيار القوم ووجههم. وقد صُرّح بهذا المعنى في اللغة أيضاً[٤].

وهذا مدح يبلغ التوثيق.

(٤) الظاهر أنّ كتب الفضل بن شاذان كانت موجودة في زمان الكليني، وأنّ ذكره ﷺ لمحمّد بن إسماعيل هذا ونقله عنه إنّما هو لمجرّد إتّصال السند، فحديثه معتبر لأنّه منقول من كتاب الفضل.

---

(١) المعجم: ج١٦ ص٩٨.

(٢) منتقى الجمان: ج١ ص٤١.

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص٤٩٦ الرقم ٣٠.

(٤) القاموس المحيط: ج١ ص٢٧٩٦.

وهذا الطريق في الإعتبار سلكه صاحب المدارك في بحث القنوت لتصحيح رواياته[١].

(٥) انّ روايات الكليني ﷺ عن الفضل بن شاذان في الأغلب غير منحصرة بطريق محمّد بن إسماعيل، بل كثيراً ما يذكرها مع إنضمام علي بن إبراهيم، عن أبيه، وفي بعض الموارد بانضمام محمّد بن عبدالجبّار، أو محمّد بن الحسين، وموارد الإنضمام تبلغ ثلاثمائة مورد.

فيظهر من ذلك أنّه كان للكليني أكثر من طريقٍ واحد إلى الفضل، وإنّما إكتفى بطريق محمّد بن إسماعيل إختصاراً.

وبهذا يصبح جميع روايات الكليني عن محمّد بن إسماعيل معتبراً[٢].

ويتلخّص ممّا تقدّم: إعتبار محمّد بن إسماعيل في أسانيد الكافي من حيث الراوي، وإعتبار ما ينقله ثقة الإسلام الكليني عنه من حيث الرواية، والله العالم.

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ الخاتمة ص٩٨.

(٢) المعجم: ج١٦ ص٩٩.

الفائدة السادسة والثلاثون

البيان الوافي لعلي بن محمّد في أسانيد الكافي

جاءت رواية ثقة الإسلام الكليني، عن علي بن محمّد بنحوٍ مطلق في خمسمائة وأربعة وثلاثين مورداً في أسانيد كتاب الكافي الشريف[1].

وقد وقع الإختلاف في تعيينه وتشخيصه على أقوال ثلاثة أو أربعة هي:

(١) انّ المراد به علي بن محمّد بن عبدالله بن أذينة.

إختاره العلّامة المجلسي أعلا الله مقامه في موضعٍ من المرآة[2].

(٢) انّ المراد به علي بن محمّد بن إبراهيم الرازي الكليني المعروف بعلاّن.

إختاره المولى صالح المازندراني[3].

(٣) انّ المراد به علي بن محمّد بن بندار.

---

(١) المعجم: ج١٢ ص١٣٥.

(٢) مرآة العقول: ج١ ص٣٤ شرح الحديث ٨.

(٣) شرح أُصول الكافي: ج١ ص٧٨ شرح الحديث ٢.

إختاره سيّد مشايخنا[١] مفيداً أنّ بندار لقب عبدالله بن عمران البرقي المعروف أبوه بما جيلويه، وكنية عبدالله أبو القاسم[٢].

(٤) التوقّف في ذلك.

وهو الذي إختاره المحقّق المامقاني[٣] قائلاً: (وامّا تعيّين علي بن محمّد المصدّر في أوائل السند فأنا فيه من المتوقفين، لأنّه مردّد بين ثلاثة:

ابن عبدالله بن أُذينة، وعلاّن، والمعروف بما جيلويه..

وكلّ منهم شيخ الكليني في صفة واحدة، وكلّ منهم ـ أي القائلين بإحدى الأقوال الثلاثة ـ يذكر معيّناً ـ ككثرة نقل الكليني عنه ـ فحمله على أحدهم دون الآخرين تحكّم).

قلت: الظاهر أنّ نزاع الأعلام رضوان الله عليهم ليس له ثمرة عملية في المقام، وذلك لأنّ علي بن محمّد الذي هو شيخ الكليني لا يخرج عن أحد ثلاثة وجميعهم ثقات ورواياتهم صحيحة.

فلا نحتاج إلى التمييز والتعيين، أو رفع الإشتراك الواقع في البين، بعد ملاحظة ما يلي:

١ ـ انّ علي بن محمّد بن عبدالله بن أُذينة هو أحد العِدّة التي تروي عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي كما تقدّم عن العلّامة أعلا الله مقامه في فوائده[٤]

---

(١) المعجم: ج١٣ ص١٣٦.

(٢) وقال المحدّث القمّي ﷺ أيضاً في الكنى والألقاب: ج٣ ص١٠٦: (وأبو القاسم يلقّب بندار، سيّد من أصحابنا القمّيين ثقة عالم فقيه عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبدالله البرقي على إبنته، وإبنه علي بن محمّد منها).

(٣) خاتمة التنقيح: ج٣ ص٩٩.

(٤) الخلاصة: ص٢٧٢.

عند بيان عدّة الكليني.

ومعلوم أنّه ان كان المراد به ذلك فإكثار الكليني الرواية عنه بهذا العدد الكبير يعني ٥٣٤ مورداً يدلّ على إعتباره ويوجب الإطمئنان به.

٢ ـ انّ علي بن محمّد بن إبراهيم الرازي الكليني المعروف بعلاّن ثقة عين[١].

٣ ـ انّ علي بن محمّد بن بندار الذي استُظهر كونه علي بن محمّد بن عبدالله البرقي المعروف أبوه بما جيلويه ثقة فاضل أديب[٢].

وعليه فأيّ واحد كان علي بن محمّد في هذه الطبقة فهو من المشايخ الثقات بعد إعتماد الكليني عليه في هذه الكثرة من المنقولات.

مع انّ المستقرب أن يكون علي بن محمّد هذا أحد الشخصين الأخيرين يعني علاّن وابن بندار.

لأنّ الأوّل لم يكن له ذكر أصلاً في مشيخة الكليني في مقدّمة أُصول الكافي[٣]، ولا في أسناد الكافي في مشايخ النقل عنه من قبل الكليني، ولذلك لم تتعرّض له الكتب الرجاليّة الناقلة للأسناد كجامع الرواة ومعجم الرجال.

مع أنّه قد يستظهر انّ (ابن أُذينة محرّف (ابن ابنته) أي علي بن محمّد بن عبدالله البرقي ابن إبنته، يعني ابن بنت البرقي، كما ورد في ترجمته، فيكون متّحداً مع ماجيلويه[٤].

---

(١) رجال النجاشي: ص١٨٤.

(٢) رجال النجاشي: ص١٨٤.

(٣) أصول الكافي، المقدّمة: ج١ ص٢٠.

(٤) قاموس الرجال: ج٧، ص٤١، وج١١ ص٥٢.

لذلك يكون مورد التردّد طرفان، وكلاهما ثقتان بتوثيق النجاشي.

وعلى الجملة فعلي بن محمّد في أسناد الكافي إمامي ثقة، ورواياته صحيحة بلا شبهة، والله العالم.

الفائدة السابعة والثلاثون

خلاصة التحرير في دفع الإشتراك عن أبي بصير

من المسائل الرجاليّة التي طرحت قديماً وحديثاً مسألة وقوع الإشتراك، وبيان التمييز في المكّنين بأبي بصير من الرواة.

وقد وصفت بأنّها مسألة مهمّة من حيث النتيجة والأثر.

وذلك لأنّه وقعت الرواية بهذه الكنية في أسناد كثير من الأحاديث الشريفة، تبلغ ٢/٢٧٥ مورداً كما صُرّح به[1].

لكن الذي يفضي إليه التحقيق أنّ هذا لا يحدث مشكلة في النتيجة، ولا إشكالاً في التشخيص، ولا إيهاماً في الإشتراك.

والوجه في ذلك: أنّ الإشتراك في هذه الكنية على ما إشتهر إنّما هو بين أربعة رجال في أقلّ تحديد، هم:

(١) ليث بن البختري المرادي.

(٢) يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي.

---

(١) معجم رجال الحديث: ج٢٢ ص٤٩.

(٣) يوسف بن الحارث البتري.

(٤) عبدالله بن محمّد الأسدي.

لكن هذه الشهرة الرباعيّة ممّا لا أصل لها ولا أساس.

فانّ الإشتراك على ما هو المحقّق واقع في الأسانيد بين شخصين منهم فقط، هما: ليث المرادي، ويحيىٰ الأسدي، وذلك لما يلي:

أوّلاً: أنّ يوسف بن الحارث المعروف بالبتري ليس مكنّياً بأبي بصير، بل هو أبو نصر، كما كنّاه به الشيخ الأقدم الكشّي[1] عند ترجمة محمّد بن إسحاق صاحب المغازي، فاشتبه وقرئ أبو بصير، وتوهّم دخوله في الإشتراك.

وليس في الرجال ولا في الأسانيد اسم لأبي بصير يوسف بن الحارث البتري كما صرّح به المولى عناية الله القهبائي في تعليقة الكشّي وحكاه في التنقيح[2].

ومنه يظهر انّ يوسف بن الحارث البتري خارج من دائرة الإشتراك أساساً، وليس من أطرافه أصلاً.

ثانياً: انّ عبدالله بن محمّد الأسدي غير معروف حتّى يشارك البقيّة، ولم نعهد له رواية واحدة في الكتب الأربعة[3].

وزاد في النتيجة[4]: انّه لا ينصرف إليه إطلاق أبي بصير، ولم يذكر له أصل أو كتاب حتى يروى منهما شيء عنه، وليس مذكوراً في رجال النجاشي، ولا

---

(١) رجال الكشّي: ص٣٩٠ من طبعة مشهد المقدّسة رقم الترجمة ٧٣٣.

(٢) تنقيح المقال: ج٣ ص٣٣٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ج٢٢ ص٦٦.

(٤) نتيجة المقال: ص١٥١.

في فهرست الشيخ، وإنّما قال عنه الشيخ في رجاله[1] عند ذكر أصحاب الإمام الباقر عليه السلام:

عبدالله بن محمّد الأسدي، كوفي، يكنّى أبا بصير.

ولم يوجد له اسم في أسانيد كتب الأخبار، فيكون خارجاً عن دائرة الإشتراك أيضاً.

ومنه يظهر أنّ المنصرف إليه في أسناد الأخبار، والمعهود من أبي بصير في الآثار هما الأوّلان فقط يعني ليث البختري، ويحيىٰ الأسدي.

فالإشتراك يكون بينهما لا غير، وكلاهما ثقتان جليلان.. فلا أثر لتردّد الإشتراك فيهما، ولا حاجة إلى التمييز بينهما، ولا يضعف السند المشتمل على أحدهما، بل الرواية صحيحة من أيّ واحد كان صادراً منهما.

لذلك قال الفاضل السبزواري: (امّا أبو بصير فاشتبه حاله على كثير من أصحابنا المتأخرين، فزعموا اشتراكه بين الثقة الإمامي وغيره... والراجح عندي أن رواياته صحيحة)[2].

هذا مع ما عرفت من حصول الميز ووقوع تمييزهما بالقاعدة المتقدّمة عن كتاب الإنتخاب في الفائدة الرابعة والثلاثين[3].

بل الذي ينبغي أن يقال ويضاف هنا هو:

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص١٢٩ رقم الاسم ٢٦.

(٢) ذخيرة المعاد: ص٢.

(٣) فقد تقدم في القاعدة رقم ٣٤ و٣٥ أن كلّ أبي بصير إذا روى عنه ابن مسكان، أو أبو المغرى، أو المفضل بن صالح فهو أبو بصير ليث المرادي.

وكلّ أبي بصير روى عنه الحسين بن أبي العلاء، أو يوسف بن يعقوب، أو عبدالله بن وضّاح أو علي بن أبي حمزة، أو وهب بن حفص فهو أبو بصير يحيىٰ الأسدي.

أنّ الإشتراك مندفع أصلاً في المقام بما أفاده جملة من المحقّقين الأعلام، من أنّ أبا بصير متى ما أُطلق فالمراد به والمنصرف إليه هو يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي الذي هو أحد فقهاء الطبقة الأُولىٰ من أصحاب الإجماع[١].

دليل الإنصراف: هو التعبير عن يحيىٰ بالكنية المجرّدة المطلقة في عصر الرواة والمتقدّمين من غير تقييده باسمه أو بلقبه، وإنفهام يحيىٰ منه.

ممّا يستفاد منه أنّه كان هو المعروف بهذه الكنية والمعهود منها، فينصرف بغلبة إستعمال إطلاق أبي بصير في السند إليه بلا مائز.

ويرشدنا إلى ذلك أُمور ثلاثة:

١ ـ انّ الصدوق ذكر طريقه إلى أبي بصير يحيىٰ الأسدي بنحو مطلق، فقال في المشيخة:

(وما كان فيه عن أبي بصير فقد رويته عن محمّد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير)[٢].

بينما ذكر طريقه إلى أبي بصير ليث المرادي باسمه فقط دون كنيته فقال:

(وما كان فيه عن عبدالكريم بن عتبة فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي، عن ليث المرادي، عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي)[٣].

---

(١) المعجم: ج٢١ ص٨١.

(٢) مشيخة الفقيه: ج٤ ص٤٣١.

(٣) المشيخة: ج٤ ص٤٥٩.

بل بدأ في السند بذكر أبي بصير مطلقاً وبدون قيدٍ في يحيىٰ فيما يقرب من ثمانين مورداً، والمراد به يحيىٰ بقرينة رواية علي بن أبي حمزة عنه، وهو قائد أبي بصير يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي، فهو المقصود بالإطلاق(١).

٢ ـ سؤال محمّد بن مسعود العياشي من ابن فضّال عن حال أبي بصير يحيىٰ بالكنية المطلقة، وجواب ابن فضّال إيّاه بدون إستفصال، بل مع تعيينه بيحيى الأسدي كما تلاحظه في حديث الكشّي حيث جاء فيه:

(محمّد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن بن فضّال عن أبي بصير؟

فقال: كان إسمه يحيىٰ بن أبي القاسم..

وقال: أبو بصير كان يكنّى أبا محمّد، وكان مولى لبني أسد، وكان مكفوفاً ...)(٢).

ويتّضح من هذا انّه كان يحيىٰ في الإشتهار بكنية أبي بصير بدرجةٍ يعرف هو دون غيره بهذه الكنية، ويفسّر بها هو لا غيره.

٣ ـ أنّ النجاشي لم يذكر كنية أبي بصير بدون قيد لغير يحيىٰ الأسدي.

بينما ذكر في ترجمة ليث المرادي انّه عرّفه بعضهم بأبي بصير الأصغر، ولم يكنّه بأبي بصير بنحوٍ مطلق كما تلاحظ ذلك في رجاله(٣).

وهذه القرائن الثلاثة تعطي أنّ أبا بصير ينصرف عند الإطلاق إلى يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي.

وكفى به دافعاً للإشتراك، ومغنياً عن التمييز.

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٢١ ص ٨١.

(٢) رجال الكشّي: ص ١٥٤.

(٣) رجال النجاشي: ص ٢٢٥ وص ٣٠٨.

وعلى فرض التنزّل وحصول الإشتراك فكلاهما ثقتان وجيهان، وإماميّان عدلان، فأيّ واحدٍ كان منهما راوياً في الواقع تصحّ بـه الأسناد، ويحصل بـه الإعتماد.

وذلك لحسن حالهما، وجلالة قدرهما، وعلوّ مقامهما كليهما. كما يستفاد من مراجعة ترجمتهما، ومظانّ ذكرهما في كتب الرجال وموسوعات التراجم.

فلنشير إلى شيء من ذلك فيما يلي من ترجمتهما بإيجاز:

١ ـ أبو بصير ليث بن البختري المرادي

هو المعدود من أصحاب الإمام الباقر، والإمام الصادق، والإمام الكاظم عليهم السلام، وقد عرفت ذكره في الحواريين في الفائدة الرابعة عشرة المتقدّمة.

ووثاقته وان لم يصرّح بها في كتب القدماء إلّا انّه تكفيه وتغنيه الأحاديث الصحيحة الصريحة الواردة في مدحه وجلالة قدره، لذلك لم يتردّد أحد في وثاقته.

فقد عدّه العلّامة في القسم الأوّل من الخلاصة[1] المعدّ لذكر المعتمدين.

وقال فيه ابن داود في رجاله[2] انّه: ثقة عظيم الشأن.

وعدّه ابن شهر آشوب في المناقب[3] من الثقات الذين رووا النصّ على موسىٰ بن جعفر عليه السلام.

---

(١) الخلاصة: ص١٣٦.

(٢) رجال ابن داود: فصل الكنى ص٢١٤.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ج٤، فصل معالي أمور الإمام الكاظم عليه السلام ص٣١٧.

وحكى في التنقيح[١] عن الشيخ البهائي في الوجيزة قوله: أنّه ثقة أجمعت العصابة عليه، ووثّقه الطريحي في الجامع، والكاظمي في الهداية، والبحراني في البلغة، والجزائري في الحاوي، والشيخ محمّد بن الحسن سبط الشهيد الثاني في شرح التهذيب.

والأخبار المادحة له متظافرة ومشتملة على الصحاح.

ولا تقاومها الروايات الذامّة له، المشتملة على المراسيل، بل هي من قبيل روايات ذمّ زرارة الواردة على سبيل التقيّة، وتعييب السفينة لحفظها عن الأعداء كما تقدّم.

ومن أحاديث المدح ما صحّحه في المعجم[٢] مثل مايلي:

١ ـ حديث الكشّي عن حمدويه بن نصير قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال:

سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: بشّر المخبتين[٣] بالجنّة بريد بن معاوية العجلي، وأبا بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمّد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء أُمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء إنقطعت آثار النبوّة وإندرست[٤].

٢ ـ حديث الكشّي أيضاً عن حمدويه، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن

---

(١) تنقيح المقال: ج ٢ ص ٤٤ باب اللام.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٥ ص ١٤٥.

(٣) الاخبات: الخشوع والتواضع، وقوله تعالى «واخبتوا إلى ربهم» أي اطمأنوا وسكنت قلوبهم ونفوسهم إليه. [مجمع البحرين: ص١٤٣]

(٤) رجال الكشّي: ص ١٥٢.

ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد الأقطع قال:

سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: ما أجد أحداً أحيى ذكرنا وأحاديث أبي إلّا زرارة، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمّد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلي.

ولو لا هؤلاء ماكان أحد يستنبط هذا. هؤلاء حفّاظ الدين، وأُمناء أبي على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا، والسابقون إلينا في الآخرة[1].

الى غير ذلك من الأحاديث الشريفة الأُخرى.

٢ ـ أبو بصير يحيىٰ بن أبي القاسم[2] الأسدي

وهو أيضاً من أصحاب أئمّة الهدى الباقر، والصادق، والكاظم عليهم السلام، وقد عرفت ذكره في الفائدة السابعة المتقدّمة في أصحاب الإجماع من فقهاء أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام..

وهو المكنّى بأبي محمّد كما صرّح به جمّ غفير من الأصحاب[3].

ووثاقته ممّا لا شكّ فيها، وقد صرّح بها النجاشي، وابن داود[4].

وحكى في النتيجة[5] عن شيخ الطائفة في العُدّة، والطبرسي في إعلام الورى، والمحقّق في المعتبر، والعلّامة في المنتهى أنهم مدحوه مدحاً عظيماً،

---

(١) رجال الكشّي: ص١٢٤.

(٢) وقد يسمّى يحيىٰ بن القاسم للإختلاف في اسم أبيه، فقد قيل: إنّ اسم أبيه قاسم، وقيل: اسمه إسحاق وكنيته أبو القاسم.

(٣) نتيجة المقال: ص١٦٨.

(٤) رجال النجاشي: ص٣٠٨، ورجال ابن داود: ج ٢ ص ٦٠.

(٥) نتيجة المقال: ص١٨٥.

وعدّوه من الحفّاظ الضابطين، ومن رؤساء الشيعة في الحديث، وأعيان فضلاء السلف.

ثمّ حكى حكم الأصحاب بصحّة روايات أبي بصير بنحو مطلق، وان لم يكن معه قرينة التعيين لما عرفت من أنّ الوثاقة ثابتة في كليهما. حتى انّ في المسالك قال في طوارئ نكاح الإماء انّه صرّح بصحّة رواية أبي بصير جماعة من الأصحاب المعتبرين كالعلاّمة، وتلميذه العميد، والفخر، والشهيد، وغيرهم.

كما وانّ إماميّته وعدالته أيضاً ممّا لا ينبغي الترديد فيها.

وامّا نسبة الوقف إليه فهو وهم نشأ من إشتباهه بيحيى بن القاسم الحذّاء الواقفي.

إذ الشيخ ﷺ[1] إنّما وصف يحيىٰ بن القاسم الحذاء بالوقف، لا يحيىٰ بن القاسم الأسدي المكنّى بأبي بصير.

وأبو بصير ليس بحذّاء، والحذاء إنّما هو يحيىٰ بن القاسم الأزدي، بينما أبو بصير هو يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي، وهما إثنان لا شخص واحد كما نبيّنه.

فما صدر من العلّامة أعلا الله مقامه[2] من توصيفه لأبي بصير بالحذّاء، ثمّ النسبة إلى شيخ الطائفة انّه رماه بالوقف غير صحيح.

ويؤيّدنا بل يدلّ على ما قلناه أمور أربعة:

أوّلاً: أنّ نفس الشيخ ﷺ الذي ذكره في رجاله في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، الرقم ١٦ وقال: يحيىٰ بن القاسم الحذاء واقفي.. قال في نفس

---

(١) رجال الشيخ: ص ٣٦٤.

(٢) الخلاصة: ص ٢٦٤.

الصفحة بعد سطر واحد في الرقم ١٨: يحيىٰ بن أبي القاسم يكنّى أبا بصير. وهذا يدلّ على مغايرتهما[1] اذ لو كانا شخصاً واحداً لما كان يكرره بهذا الفصل القليل.

ثانياً: أنّ أبا بصير توفّى في زمان الإمام الكاظم عليه السلام، والوقف حدث بعد شهادة الإمام عليه السلام فلا يصغى إلى رميه بالوقف، لعدم مناسبته مع زمان حياته كما أفاده المحدّث القمّي طاب رمسه[2].

وزاد الفقيه البار فروشي[3]: انّ وفاة أبي بصير يحيىٰ الأسدي كان سنة ١٥٠ هجريّة فلم يدرك من زمان الإمام الكاظم عليه السلام إلّا سنتين وتوفّى قبل شهادة الإمام عليه السلام فكيف يمكن أن يكون واقفياً.

إذ بدو الوقف حدث بعد شهادة الإمام الكاظم عليه السلام ادعاه جماعة طمعاً في الأموال التي كانت للإمام الكاظم عليه السلام موجودةٌ عندهم، حتى لا يسلموها إلى الإمام من بعده، كما دلّت عليه جملة من الأخبار مثل ما رواه الكشّي عن علي بن جعفر قال:

جاء رجل إلى أخي عليه السلام فقال له: جعلت فداك من صاحب هذا الأمر؟

فقال عليه السلام: **اما انّهم يفتنون بعد موتي، فيقولون: هو القائم، وما القائم إلّا بعد سنين.**

وفي غيبة الشيخ رحمه الله انّه روى الثقات أنّ أوّل من أظهر إعتقاد الوقف علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسىٰ الرواسي.. طمعوا في الدنيا، ومالوا إلى حطامها.

---

(١) رجال الشيخ: ص ٣٦٤.

(٢) الكنى والألقاب: ج ١ ص ١٨.

(٣) نتيجة المقال: ص ١٦٨ وص ١٧٤.

وروى يونس بن عبدالرحمن قال: مات أبو إبراهيم عليه السلام، وليس من قوّامه أحد إلّا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب جحدهم موته طمعاً في الأموال[١].

وعلى الجملة يستفاد انّه توفّى أبو بصير في زمانٍ لا يمكن أن ينسب إليه الوقف فهو غير واقفي قطعاً.

ثالثاً: انّ أبا بصير من رواة أحاديث أنّ الأئمّة إثنا عشر، فكيف يمكن أن يعتقد الوقف أو يصير إليه، كما يتّضح ذلك بملاحظة أحاديث التالية:

١ ـ ما رواه ثقة الإسلام الكليني[٢] عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم[٣].

٢ ـ ما رواه الشيخ الصدوق[٤] عن علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق رحمه الله قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن موسىٰ بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن يحيىٰ بن أبي القاسم، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

الأئمّة بعدي إثنا عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب، وآخرهم القائم، هم خلفائي، وأوصيائي، وأوليائي، وحجج الله على أُمّتي بعدي، المقرّ بهم

---

(١) الغيبة: ص٤٢.

(٢) أصول الكافي: ج١ باب ما جاء في الإثنى عشر ص٥٣٣ ح١٥.

(٣) وهو الإمام المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الذي يقوم بالسيف حتى يغلب الحقّ على الباطل، ويكون الدين كلّه لله، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

(٤) عيون الأخبار: ج١ ص٤٧ ب٦ ح٢٨.

مؤمن، والمنكر لهم كافر.

ولا يخفى أنّ من يروي هكذا حديث سماعاً عن إمامه، بهذا اللحن الصريح، وبهذا البيان الفصيح، المعلن لكفر مخالفه، لا يمكن أن يعتقد خلافه أو يدّعي ذلك.

رابعاً: انّ كلام أبي بصير بعد نقله حديث اللوح الشريف[1] ظاهر شاهر، ومبيّن بوضوح إعتقاده الحقّ وإهتمامه به، حيث حدّث بحديث ذلك اللوح الأخضر الذي نزل على رسول الله ﷺ، وأعطاه الرسول للصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء سلام الله عليها حين ولدت الإمام الحسين عليه السلام، مع نصّ بيان ما في ذلك اللوح من أسماء أئمّة الهدى إلى الإمام الحجّة المهدي أرواحنا فداهم، ثمّ جاء بعد الحديث الشريف ما نصّه:

قال عبدالرحمن بن سالم: قال أبو بصير: لو لم تسمع في دهرك إلّا هذا الحديث لكفاك، فصُنه إلّا عن أهله.

ولا يخفى انّ هذا الكلام بعد هذا الحديث يعطي إعتقاد أبي بصير بالأئمّة الإثنى عشر، وإنقطاعه إليهم، وإعتزازه بهم، وإيمانه بجميعهم.

خصوصاً مع روايته ما ورد في ذلك الحديث عند تسمية الإمام الكاظم عليه السلام من الإشارة إلى فتنة الوقف بعده بما نصّه:

(... أُتيحت بعد موسىٰ فتنة عمياء حندس لأنّ خيط فرضي لا ينقطع، وحجّتي لا تخفى، وانّ أوليائي يسقون بالكأس الأوفى، من جحد واحداً منهم

---

(١) جاء نقل هذا الحديث الشريف كاملاً في أُصول الكافي: ج١ ص٥٢٧ ح٣، وإكمال الدين: ص٣٠٨ ب٢٨ ح١ وهو من معالي الكلام الربّاني الجليل.

فقد جحد نعمتي، ومن غيّر آية من كتابي فقد إفترى عليّ، ويل للمفترين الجاحدين عند إنقضاء مدّة موسىٰ عبدي وحبيبي وخيرتي فيّ، علي وليي وناصري، ومن أضع عليه أعباء النبوّة، وأمتحنه بالإضطلاع بها...).

ومعلوم أنّ من روى نصّاً جليّاً كهذا لا يمكن أن يصير واقفياً أبدا.

وامّا نسبة التخليط إليه كما في كلام ابن فضال[1]، فيرد عليه جوابان نقضي وحلّي:

الأوّل: انّ هذه النسبة تنافي ما أفاده نفس الكشّي أعلا الله مقامه في رجاله[2].

من إجماع العصابة وإتّفاق الأصحاب على تصحيح ما يصحّ عنه، بتصديقه والإنقياد له، ضمن أصحاب الإجماع، كما يستفاد هذا الجواب من المحدّث القمّي طاب ثراه[3].

الثاني: أنّ التخليط في لسان القدماء ليس قدحاً حقيقة في أحاديث المرميّ بهذه النسبة.

قال في التنقيح: (التخليط في لسان القدماء يطلق على وجود أخبار في ضمن أخبار الرجل لا تصل إليها عقولهم، ويطلقون ذلك كثيراً على من يروي روايات أهل البيت عليهم السلام ممّا هو ضروري الآن بين الشيعة، وقد كانوا يومئذٍ يستنكرون الإعتقاد به لقربه عندهم من الغلو.

ويشهد لإرادة ابن فضّال ذلك من التخليط أن أثبته بعد نفي

---

(١) رجال الكشّي: ص ١٥٤.

(٢) رجال الكشّي: ص٢٠٦.

(٣) الكنى والألقاب: ج ١ ص ١٨.

الغلوّ عنه ...)[١].

وعلى الجملة .. المستفاد ممّا تقدّم هو أنّ الرجل إماميّ إثنى عشري، ثقة، بريئ من الوقف والغلو والقدح.

بل الأحاديث المشتملة على الصحاح ما دحة له[٢] ومنها:

١ ـ إرجاع المعصوم عليه السلام إليه في صحيحة العقرقوفي في حديث الكشّي عن حمدويه، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العقرقوفي قال:

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ربّما إحتجنا أن نسأل عن الشيء فممّن نسأل؟

قال: عليك بالأسدي. يعني أبا بصير[٣].

٢ ـ الرواية الصحيحة الدالّة على جلالة قدر أبي بصير، وفقاهته، وورعه وعدالته من جهة أيتمام محمّد بن مسلم به في صلاته[٤].

وقد رواها الشيخ في التهذيب بأسناده عن أحمد بن محمّد[٥].

ورواه الكليني عن محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد ابن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمّد بن مسلم قال:

صلّى بنا أبو بصير في طريق مكّة فقال وهو ساجد، وقد كانت ضلّت ناقة لجمّالهم: «اللهمّ ردّ على فلان ناقته».

---

(١) تنقيح المقال: ج٣ ص٣١٠.

(٢) المعجم: ج٢١ ص٨٢.

(٣) رجال الكشّي: ص١٥٣.

(٤) الكافي: ج٣ كتاب الصلاة باب السجود والتسبيح والدعاء ص٣٢٣ ح٨.

(٥) التهذيب: ج٢ باب كيفية الصلاة وصفاتها من الزيادات ح١٢٠٨.

قال محمّد: فدخلت على أبي عبدالله عليه السلام فأخبرته، قال: وفعل؟ قلت: نعم، قال: وفعل: قلت: نعم، قال: فسكت، قلت: فأُعيد الصلاة؟ قال: لا.

هذا والنتيجة العائدة من جميع ما في هذه الفائدة أنّ أبا بصير الراوي في أسانيد الأحاديث الكثيرة والروايات الوفيرة يحكم فيه بمايلي:

(١) إذا ذكر أبو بصير مقيّداً سواء بالمرادي أم بالأسدي، فالرواية بلحاظه صحيحة.

(٢) إذا ذكر مطلقاً، فالإطلاق ينصرف إلى الأسدي، بلا حاجة إلى التمييز السندي.

(٣) مع فرض الإشتراك، الشركة إنّما هي إثنينيّة لا أكثر، وليس لها أي أثر عملي، لأنّ القرينة المبيّنة رافعة للشركة، وأيّ منهما تميّز كانت روايته تامّة.

فانّ كلا الراويين: المرادي والأسدي في غاية الجلالة، وفوق مرتبة العدالة.

ويهذا تستنتج أنّ روايات أبي بصير صحيحة على كلّ تقدير، والله هو العالم الخبير.

الفائدة الثامنة والثلاثون

تعيين الأسناد فيما رواه إبراهيم بن هاشم عن حمّاد

نبه أوّل من تنبّه شيخ المحدّثين الصدوق ﷺ على أنّ الصحيح فيما يرد من أسناد إبراهيم بن هاشم، عن حمّاد، هو حمّاد بن عيسىٰ الجُهني ﷺ لا حمّاد بن عثمان الفزاري العرزمي الناب رضوان الله عليه[1].

وذلك لأنّ إبراهيم بن هاشم لم يلحق حمّاد بن عثمان حتى يروي عنه، بل لقي حمّاد بن عيسىٰ وأدركه..

قال ﷺ في المشيخة ما نصّه:

(وما كان فيه من وصيّة أميرالمؤمنين ﷺ لابنه محمّد بن الحنفية ﷺ، فقد

---

(١) لا يخفى انّ كلا الحمّادين ثقتان جليلان كما هو ثابت رجالاً، وكذا إبراهيم بن هاشم القمّي والد علي بن إبراهيم صاحب التفسير هو موثّق بالإضافة إلى ممدوحيّته فتكون أحاديثه صحيحة كما سيأتي وتلاحظ تفصيل ذلك وإختياره في رجال السيّد بحر العلوم: ج١ ص٤٤٨ ـ ص٤٦٤.

والغرض من هذا التنبيه تصحيح اشتباه لا تمييز اشتراك. وفائدة هذا التصحيح تخلص السند من الإرسال لأنّه لا يمكن أن يروى إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان مباشرة لعدم دركه له فلابد أن يكون في البين واسطة ساقطة والحال ان حماد هو حماد بن عيسىٰ الذي أدركه إبراهيم بن هاشم فلا إرسال ولا إشكال.

رويته عن أبي ﷺ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسىٰ، عمّن ذكره عن أبي عبدالله ﷺ.

ويغلط أكثر الناس في هذا الأسناد، فيجعلون مكان حمّاد بن عيسىٰ حمّاد بن عثمان.

وإبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان، وإنّما لقي حمّاد بن عيسىٰ وروى عنه)[١].

ثمّ تبعه على ذلك العلّامة أعلى الله مقامه في الفائدة التاسعة من الخلاصة فقال ما نصّه:

(وقد يغلط جماعة في الأسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حمّاد بن عيسىٰ فيتوهّمونه حمّاد بن عثمان وهو غلط.

فانّ إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان بل حمّاد بن عيسىٰ)[٢].

وكذلك تبعه الشيخ تقي الدين ابن داود في التنبيه الرابع من تنبيهاته فقال ما نصّه:

(إذا ورد عليك الأسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حمّاد فلا تتوهّم انّه حمّاد بن عثمان.

فانّ إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان بل حمّاد بن عيسىٰ)[٣].

ثمّ ذهب إليه الحسن بن زين الدين بعد ذكره حديث زرارة ومحمّد بن

---

(١) مشيخة من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٥١٣.

(٢) الخلاصة: ص ٢٨١.

(٣) رجال ابن داود: ج ٢ ص ٨٣.

مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام في أثواب الكفن، في باب التكفين والتحنيط[1] فقال ما نصّه:

(ذكر العلّامة في الخلاصة انّ جماعة يغلطون في الأسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حمّاد بن عيسىٰ فيتوهمّونه حمّاد بن عثمان، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان.

ونبّه على هذا غير العلّامة أيضاً من أصحاب الرجال، والإعتبار شاهد به.

وقد وقع هذا في أسناد هذا الخبر على ما وجدته في نسختين عندي الآن للكافي.

ويزيد وجه الغلط في خصوص هذا السند بأنّ حماد بن عثمان لم نعهد له رواية عن حريز، بل المعروف المتكرّر رواية حمّاد بن عيسي عنه)[2].

ونسب هذا التنبيه السيّد الجليل بحر العلوم إلى غير من ذكرنا أيضاً من أصحاب هذا الفنّ كما تلاحظه في فوائده الرجاليّة[3].

هذا ويتأيّد هذا القول بما يلي من المؤيّدات الأربعة التالية:

أوّلاً: بما أفاده في المعجم بعد إستظهاره هذا القول فقال ما نصّه:

(ويؤيّد ما ذكره ـ أي الشيخ الصدوق رحمه الله ـ انّ حمّاد بن عثمان قد مات في زمان حياة موسىٰ بن جعفر عليه السلام سنة ١٩٠ على ما عرفت، وإبراهيم بن هاشم عدّه الشيخ من أصحاب الرضا عليه السلام.

وقد تنظّر النجاشي فيما ذكره الشيخ والكشّي، ولا يبعد صحّة ما تنظّر فيه،

---

(١) رجال ابن داود: ج ٢ ص٣٨.

(٢) منتقى الجمان: ج ١ ص٨٣.

(٣) رجال السيّد بحر العلوم: ج ١ ص٤٤٨.

فانّه لم يرو عن الرضا عليه السلام في شيء من الكتب الأربعة ولا في موردٍ واحد مع كثرة رواياته، نعم روى عن أبي جعفر الثاني ـ أي الإمام الجواد عليه السلام ـ في عدّة موارد)[1].

ثانياً: يضاف إلى ذلك أنّ حمّاد بن عثمان توفّي سنة ١٩٠ هجريّة.

بينما حمّاد بن عيسىٰ توفّي سنة ٢٠٨ أو ٢٠٩ هجريّة في زمان حياة الإمام الجواد عليه السلام كما صرّح به النجاشي في رجاله[2]، فالموافق لزمان إبراهيم بن هاشم هو حمّاد بن عيسىٰ لا حمّاد بن عثمان.

ثالثاً: يستأنس لذلك بأنّ روايات إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عيسىٰ في حدّ الكثرة تزيد على ٧٠٠ مورد[3].

بينما موارد الخلاف يعني نقل إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عثمان نادرة جدّاً كالموارد الثلاثة الآتية:

(١) ما ورد في الكافي: ج٣ كتاب الجنائز باب تحنيط الميّت ص١٤٤ ح٥.

(٢) ما ورد في الكافي: ج٤ كتاب الحجّ باب الوصيّة ص٢٨٦ ح٦.

(٣) ما ورد في التهذيب: ج٥ باب صفة الإحرام ص٩٣ الحديث المسلسل ٣٠٦.

رابعاً: يشهد لوقوع التصحيف انّ حديث أبي بصير في نقل الزكاة بالرغم

---

(١) المعجم: ج٧ ص٢٣١.

(٢) رجال النجاشي: ص١٠٤.

(٣) المعجم: ج١ ص٢٩٢.

من أنّه جاء في الكافي[1] عن حمّاد بن عيسىٰ.

جاء نقل نفس هذا الحديث عن الكافي في التهذيب[2] عن حمّاد بن عثمان. فيتبيّن من هذا أنّ الأصل الصحيح هو حمّاد بن عيسىٰ وأنّ تبديله بحمّاد بن عثمان تصحيف.

وعلى الجملة .. يتحصّل من جميع ما ذكرنا انّ حديث إبراهيم بن هاشم عن حمّاد أحاديث متّصلة الأسناد، وحسنة بل صحيحة، حتى من جهة نفس إبراهيم بن هاشم بلا إشكال ولا إرسال.

ولا بأس بالتنبيه ضمناً بأن إبراهيم بن هاشم ينبغي أن يعدّ حديثه من الصحاح لأنّه موثق بالتوثيق العام من ولده علي بن إبراهيم الذي وثّق أسانيده في أول تفسيره كما تقدم بيانه في الفائدة الثامنة.

ومن الواضح ان إبراهيم بن هاشم قد وقع في سلسلة مشيخة ولده مباشرةً في أكثر أحاديثه، فهو مضافاً إلى الممدوحية أمامي، ثقة، فأحاديثه صحيحة.

وقد تقدم في الفائدة السادسة عن السيّد ابن طاووس في فلاح السائل الاتفاق على وثاقته.

وحكى المحقّق التقي المجلسي عن جماعة من أصحابنا أن أحاديثه من الصحاح[3].

واختاره السيّد حجّة الإسلام الشفتي في رسائله[4].

---

(١) الكافي: ج٣ ص٥٥٣ باب الزكاة تبعث من بلد إلى بلد ح٢.

(٢) التهذيب: ج٤ ص٤٧ باب تعجيل الزكاة الحديث المسلسل ١٢٣.

(٣) روضة المتقين: ج١٤ ص٢٣.

(٤) الرسائل الرجاليّة: ص٦٢.

وأفاد استفادة وثاقته من عدة أُمور:

١ ـ ما ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، والنجاشي في رجاله، والعلامة في الخلاصة من أن أصحابنا يقولون: أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم[(١)].

ومن الواضح أنّ نشر الأحاديث من شخصٍ في بلدٍ، الظاهر من تلقّى أهله لها بالقبول حتى يحصل النشر، لا يتأتى إلّا في حقّ من اشتهر بالعلم والورع، وكان في غاية الوثوق والإعتماد، لا سيّما في مثل قم التي كان أهلها معروفين بما كانوا عليه، حتى أن رئيسهم محمّد بن عيسىٰ أخرج البرقى منها لكونه يروى عن الضعفاء ويعتمد المراسيل.

٢ ـ ان الشهيد الثاني ﷺ صحّح الحديث الذي في سنده إبراهيم بن هاشم في كتاب الصوم من المسالك، في مسألة المريض الذي لم يصُم شهر رمضان، ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر..[(٢)].

وهو حديث الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عيسىٰ، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام[(٣)].

٣ ـ ان المحقّق الأردبيلي استظهر توثيقه قائلاً: يفهم توثيقه من بعض الضوابط[(٤)].

٤ ـ ان العلامة اعلى الله مقامه صحّح حديثه في عدّة موارد من الفقه، مثل

---

(١) الفهرست: ص٤، ورجال النجاشي: ص١٦، والخلاصة للعلامة: ص٤.

(٢) مسالك الأفهام: ج٢ من الطبعة الحديثة ص٦٢.

(٣) الكافي: ج٤ ص١١٩ ح١.

(٤) زبدة البيان: ص١٥٥.

بحث صلاة العيدين في المنتهى[1] ومبحث الهبة من المختلف[2] والتذكرة[3].

وصحّح أيضاً طريق الصدوق إلى جملةٍ من الرواة الذين في طريقهم إبراهيم بن هاشم، كطريق الصدوق إلى عامر بن نعيم، وإلى كردويه، وإلى ياسر الخادم[4].

وعليه يستفاد ويتحصل من جميع ما ذكرنا ان إبراهيم بن هاشم أمامي ثقة،

فأحاديثه صحيحة، والله العالم.

(١) منتهى المطلب: ج١ من الطبعة القديمة: ص٣٤٢.

(٢) مختلف الشيعة: ج٦ ص٢٧٤.

(٣) تذكرة الفقهاء: ج١ من الطبعة القديمة ص٣٤١.

(٤) الخلاصة للعلامة: ص٢٧٨.

الفائدة التاسعة والثلاثون

في بيان حكم تعارض الجرح والتعديل

تعديل الرجل: تزكيته ببيان عدالته، أو وثاقته، أو مدحه.

وجرح الرجل: تضعيفه والطعن فيه ببيان ما يثلم عدالته أو وثاقته، أو بيان ما يخلّ بحفظه وضبطه، أو توصيفه بوصف يوجب تضعيف روايته.

ولكُلٍّ من التعديل والتجريح إذا إنفرد أثره الخاص في الراوي، فتعتبر رواية الراوي المعدَّل، ولا تعتبر رواية الراوي المجروح نوعاً، وهذا ممّا لا ينبغي الكلام فيه.

وإنّما الكلام فيما إذا إجتمع التعديل والجرح في راوٍ واحد، وحصل فيه التعارض بينهما، فانّه إختلف في ذلك على أقوال خمسة كما حكاه الفقيه المامقاني ﷺ في المقباس[1]، وحاصلها ما يلي:

القول الأوّل:

تقديم الجرح على التعديل مطلقاً، سواء أمكن الجمع بينهما أم لم يمكن،

---

(١) مقباس الهداية: ج٢ ص١١١.

وسواء أتعارضا في أصل ثبوت الملكة أم لا، وسواء إستوى الطرفان الجارح والمعدِّل في العدد أم لا، مقابل التفصيلات المذكورة الآتية في المقام.

وهذا القول هو المنقول عن جمهور العلماء، والمنسوب إلى المشهور.

واستدلّ له بأنّ المعدِّل يخبر عن ظاهر حال الراوي، بينما قول الجارح يشتمل على زيادة علمٍ لم يطّلع عليها المعدِّل، فيؤخذ بقول الجارح.

القول الثاني:

تقديم قول المعدِّل مطلقاً، مقابل التفصيلات الثلاثة المذكورة في المقام نقل هذا قولاً ولم يتبيّن قائله.

وقد يستدلّ له بأنّ إحتمال إطّلاع الجارح على ما خفي على المعدِّل معارض بإحتمال إطّلاع المعدِّل على ما خفي على الجارح من التوبة وعود الملكة، فالجرح والتعديل يتعارضان، ثمّ يتساقطان.

ويرجع إلى أصالة العدالة في المسلم، فيكون الوفاق والتقدّم لقول المعدِّل.

القول الثالث:

التفصيل بين صورة إمكان الجمع بين الجرح والتعديل، بحيث لا يلزم تكذيب أحدهما في شهادته كما لو شهد المعدِّل بعدالة الراوي، وشهد الجارح بما لا ينافي العدالة، فيعمل بهما كليهما..

وبين صورة عدم إمكان الجمع بينهما كما لو عيّن الجارح سبب الجرح ونفاه المعدِّل، مثل ما إذا قال الجارح رأيته في أوّل الظهر من اليوم الفلاني يشرب الخمر، وقال المعدِّل: أنّي رأيته في ذلك اليوم وذلك الوقت بعينه يصلّي، فيرجع هنا إلى المرجّحات في أحد الطرفين الجارح والمعدِّل من الأكثرية والأعدليّة والأورعية والأضبطيّة ونحوهما، فإذا لم يتّفق الترجيح وجب التوقّف.

وهذا القول هو المحكي عن الشهيد الثاني في البداية، والمحقّق القمّي في القوانين، والفاضل النراقي في شعب المقال.

وإستدلّ للشقّ الأوّل من التفصيل بعدم وجود المنافاة بين قولي المعدّل والجارح، فلا يتعارضان بل يجتمعان ويجمع بينهما.

وإستدلّ للشقّ الثاني من التفصيل بأنّ المقرّر عند تعارض البيّنتين هو الرجوع إلى المرجّح مع وجوده، والتوقّف مع فقده.

القول الرابع:

التفصيل بين ما إذا أمكن الجمع بين الجرح والتعديل فيعمل بهما كما في القول الثالث، وبين ما إذا لم يمكن الجمع بينهما فيتوقّف مطلقاً بدون ترجيح.

وهو القول المحكي عن شيخ الطائفة في الخلاف.

وإستدلّ له بأنّ مقتضى القاعدة عند تعارض البيّنتين هو التساقط والتوقّف، إلّا أن يكون أصلٌ في المورد فيرجع إليه.

وامّا الرجوع إلى الترجيح بالأكثرية والأعدلية ونحوهما في تعارض البيّنتين في الأملاك فهو لدليل خاص يقتصر على مورده، ولا يجري في مقام الجرح والتعديل.

القول الخامس:

التفصيل بين أن يتعارض الجرح والتعديل في أصل ثبوت الملكة كأن يقول المعدّل، هو عدل ذو ملكة رادعة، ويقول الجارح: هو عشّار في جميع ما مضى من عمره، فيتعارضان ويتساقطان، ويرجع إلى الأصل الموجود هنا وهو أصل عدم الملكة..

وبين أن يتعارض الجرح والتعديل في مجرّد صدور المعصية، لا في

الملكة فيقدم قول المعدّل، إذ الملكة ثابتة بقول المعدّل ويشكّ في زوالها بقول الجارح، فيرجع إلى أصالة عدم زوالها.

وإستدلّ لهذا القول بأنّه هو الأقرب في مسألة تعارض البيّنتين في باب القضاء.

هذا تمام الأقوال في المسألة.

ولعلّ الذي يفضي إليه التحقيق هو عدم إمكان الموافقة على القول الثالث والرابع والخامس بتاتاً.

لأنّ المبنى في التعديل والجرح هو مبنىٰ باب الأخبار، لا باب الشهادة والبيّنة حتى تجري أحكامها.

وامّا القول الثاني فلا تمامية في دليله المرجع يعني أصالة العدالة فلا يمكن الوفاق معه أيضاً.

لأنّ العدالة ملكة إحرازية فلابدّ من ثبوتها وإحرازها، ولم نجد دليلاً يقتضي أصالة العدالة في المسلم حتّى يرجع إليها.

وامّا القول الأوّل فانّه لا يتمّ أيضاً بإطلاقه، ولا يصحّ تقديم الجرح بنحو مطلق في جميع الموارد.

والوجه في ذلك ـ مضافاً إلى كون العبرة في التعديل والجرح بحصول الإطمئنان، وعدم إنسداد باب العلم في التوثيقات كما إستدلّ به الأعاظم ـ هو ما يلي:

أوّلاً: انّه قد يكون التعديل صادراً ممّن هو أقوى مهارةً وتبصّراً وإستقصاءً من الجارح، فيكون الإعتماد على قول المعدّل أكثر من الإعتماد على قول الجارح.

ثانياً: انّه قد تكون عبارة التعديل أقوى وأظهر وأصرح من عبارة الجرح فيكون التعديل مقدّماً على الجرح، لحصول الإطمئنان به دون الجرح.

ثالثاً: انّ الجرح له أسباب عديدة بخلاف التوثيق الذي سببه وحداني، وهو إحراز صدق النقل في الراوي.

فإذا صدر التوثيق عرف سببه، بخلاف التجريح فانّه لا يتعيّن سببه.

فيقوى القول بلزوم معرفة سبب الجرح، إذ ربّما يكون وجه الجرح أمراً لا يصلح سبباً للجرح ويراه البعض سبباً فيجرح به وهو غير جارح، كالرمي بالغلو الذي عرفته في أوّل الفائدة الثانية والعشرين المتقدّمة.

فينبغي معرفة سبب الجرح أوّلاً، ثمّ تقديمه على التعديل بعد معرفة جارحيته وأقوائيّته، دون ما إذا لم يكن جارحاً أو كان أضعف.

كما يتّضح ذلك كلّه تطبيقاً في مثل تعديل الشيخ المفيد لمحمّد بن سنان مع جرح غيره ممّن جرحه..

فقد قال الشيخ المفيد أعلى الله مقامه: (ممّن روى النصّ على الرضا علي بن موسىٰ عليه السلام بالإمامة من أبيه، والإشارة إليه منه بذلك من خاصّته، وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته... محمّد بن سنان)[1].

فمهارة الشيخ المفيد، أوّلاً، وصراحة عبارته بعدالة محمّد بن سنان فضلاً عن وثاقته، ثانياً، تدعوان إلى عدم مؤثريّة طعن من طعن فيه، خصوصاً مع معرفة انّ طعنه إنّما هو بالغلو الذي لم يكن به إعتبار كما عرفت، ثالثاً.

فيكون تعديل الشيخ المفيد هذا مقدّماً على جرح غيره كالشيخ في

---

(١) الإرشاد: ج٢ ص٢٤٧.

أصحاب الإمام الرضا عليه السلام من رجاله[1] بأنه ضعيف.

ولعلّه لذلك أفاد المحقّق المامقاني قدس سره[2]: أنّه ذكر العلّامة المجلسي في الوجيزة: أنّ توثيق الشيخ المفيد لمحمّد بن سنان هو المعتمد عندي، ووثّقه أيضاً السيّد ابن طاووس في كتاب التتمّات، والعلّامة في رضاع المختلف، والحرّاني في تحف العقول، والحرّ العاملي في الوسائل.

ووصف حديثه في مسألة الرضاع بالصحّة فخر المحقّقين، والمحقّق الكركي، وحكى القول بوثاقته عن السيّد الداماد، والميرزا محمّد في الوسيط، وبنى عليه العلّامة الطباطبائي، وقال في حقّه الوحيد البهبهاني: أنّه مقبول الرواية وسديدها وسليمها.

ثمّ قال صاحب التنقيح: أنّ الأقوى كون الرجل ثقة، صحيح الإعتقاد، معتمداً مقبول الرواية، وإن رميَ من رماه بالغلو.

وعلى الجملة فالمناسب المختار عند تعارض الجرح والتعديل هو تقديم الأقوى منهما في هذا السبيل، وما يوجب الإطمئنان الذي هو الدليل.

هذا كلّه إذا لم يمكن إستكشاف الحال ورفع الإشكال من دليلٍ معصومي معتبر، وإلّا كان هو المحكّم والمقدّم في معرفة حقيقة الرجال.

ضرورة عدم مقاومة قول الرجالي في مقابل الدليل الواقعي الشرعي.

وان كان أفاد في التنقيح[3] أنّه: يؤخذ بأقواهما إفادةً للظنّ سواءً كان الأقوى هو قول الرجالي أم الدليل الشرعي، تمسّكاً بأنّ المدار في التوثيقات

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص٣٨٦ الرقم ٧.

(٢) تنقيح المقال: ج٣ ص١٢٦.

(٣) تنقيح المقال: ج١ ص٢١٦ الفائدة التاسعة والعشرون.

والتراجم هو ما يفيد الظنّ.

إلّا أنّ المعتمد هو ما قلناه من كون المقدّم في المقام هي الأخبار الشريفة المعتبرة لا قول الرجالي.

وذلك لأنّ الأخبار المعتبرة هي الدليل الشرعي المفيد للعلم التعبّدي التنزيلي فلا يعارضها الظنّ الحاصل من قول الرجالي.

وعليه فان استفيد من الدليل الخبري المعتبر في المقام تزكية المعصوم لراوٍ كان هو المرجع المقدّم كما عرفت في مثل المفضّل الجعفي، والمعلّى بن خنيس.

كما وانّه إذا استفيد من الدليل المعتبر تكذيب المعصوم عليه السلام لشخص كان هو المرجع المعتمد أيضاً كما تلاحظه في مثل أبي الخطاب، محمّد بن مقلاص وأمثاله، فانّه وان روى عنه بعض من لا يروي إلّا عن ثقة كما تلاحظه في الجامع[1] إلّا أنّ المقدّم حديث لعنه وتكذيبه كما تلاحظه في البحار[2] تقديماً للأقوى الذي هو المبنى، والله العالم.

---

(١) جامع الرواة: ج٢ ص٣٨٣.

(٢) بحار الأنوار: ج٢ ص٢٤٩ ب٢٩ ح٦٢.

الفائدة الأربعون

بيان الرموز والإشارات، الواردة في كتب الرجال والروايات

جرت العادة في بعض كتب الأصحاب، ومصنّفات العلماء الأطياب لأجل مراعاة الإختصار، ومجانبة التطويل والإكثار على إستعمال الرموز والإشارات إيماءً إلى ما يبغونه من المعاني والكلمات.

رأينا من المناسب تسهيلاً على الراغب، ذكرها في نهاية الفوائد لما فيه من مزيد العوائد.

فنقول بعون الله تعالى: انّ الرموز والإشارات المتداولة في بعض المجامع الروائية، وكذا الكتب الرجاليّة كثيرة، نختار منها مايلي ضمن العناوين الخمسة التالية:

العنوان الأوّل:

الرموز المعهودة لأصحاب أهل البيت الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين المستعملة في بعض الكتب الرجاليّة مثل جامع الرواة هي:

(١) لأصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله: (ل)

(٢) لأصحاب أمير المؤمنين عليه السلام : (ن)

(٣) لأصحاب الإمام الحسن عليه السلام : (ن)

(٤) لأصحاب الإمام الحسين عليه السلام : (سين)

(٥) لأصحاب الإمام السجاد عليه السلام : (ين)

(٦) لأصحاب الإمام الباقر عليه السلام : (قر)

(٧) لأصحاب الإمام الصادق عليه السلام : (ق)

(٨) لأصحاب الإمام الكاظم عليه السلام : (ظم) و (م)

(٩) لأصحاب الإمام الرضا عليه السلام : (ضا)

(١٠) لأصحاب الإمام الجواد عليه السلام : (ج) و (د)

(١١) لأصحاب الإمام الهادي عليه السلام : (دى)

(١٢) لأصحاب الإمام العسكري عليه السلام : (كر) و (رى)

ويشيرون اى الإمام الحجّة ابن الحسن المهدي أرواحنا فداه بألقابه الشريفة التي مرّ منّا ذكرها في الفائدة الأُولىٰ.

العنوان الثاني :

الرموز المستعملة لكتب الأخبار الشريفة هي :

(١) كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني (كا) و (فى)

(٢) من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (يه)

(٣) تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة الطوسي (يب)

(٤) الإستبصار لشيخ الطائفة أيضاً (صا)

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق (ن)

(٦) علل الشرائع للشيخ الصدوق (ع)

(٧) إكمال الدين للشيخ الصدوق (ك)

(٨) التوحيد للشيخ الصدوق (يد)

(٩) الخصال للشيخ الصدوق (ل)

(١٠) الأمالي للشيخ الصدوق (لى)

(١١) الأمالي لشيخ الطائفة (ما)

(١٢) ثواب الأعمال للشيخ الصدوق (ثو)

(١٣) معاني الأخبار للشيخ الصدوق (مع)

(١٤) بصائر الدرجات لشيخ القمّيين الصفّار (ئر)

(١٥) قرب الأسناد للحميري (ب)

(١٦) الغيبة لشيخ الطائفة (غط)

(١٧) الغيبة للنعماني (ني)

(١٨) المصباحان .. الكبير والصغير لشيخ الطائفة أو له ولولده الشيخ حسن (مصبا)

(١٩) الإرشاد للديلمي (شا)

(٢٠) المجالس لشيخ الشيعة المفيد (جا)

(٢١) الإختصاص لشيخ الشيعة المفيد (ختص)

(٢٢) كامل الزيارات للشيخ الأقدم ابن قولويه (مل)[١]

---

(١) لا يخفى انّ هذا الرمز مشترك مع رمز أمل الآمل الآتي للشيخ الحرّ العاملي، لكن يتميّز عنه بأنّه ان كان المنقول عنه من الأخبار الشريفة فالمراد به كامل الزيارات، وان كان المنقول من تراجم الرجال فالمراد به أمل الآمل، وكذا الأمر في غيره من موارد الإشتراك.

(٢٣) المحاسن للشيخ البرقي (سن)

(٢٤) تفسير القمّي (فس)

(٢٥) تفسير العياشي (شي)

(٢٦) تفسير الإمام العسكري عليه‌السلام (م)

(٢٧) روضة الواعظين للفتّال النيسابوري (ضه)

(٢٨) إعلام الورى للشيخ الطبرسي (عم)

(٢٩) مكارم الأخلاق للشيخ الطبرسي (مكا)

(٣٠) الإحتجاج للشيخ الطبرسي (ج)

(٣١) المناقب للشيخ الجليل ابن شهر آشوب (قب)

(٣٢) كشف الغمّة للأربلي (كشف)

(٣٣) تحف العقول للحرّاني (ف)

(٣٤) العمدة لابن بطريق (مد)

(٣٥) كفاية النصوص للشيخ الصدوق (فص)

(٣٦) تنبيه الخواطر لورّام بن أبي فراس (نبه)

(٣٧) نهج البلاغة لجامعه السيّد الرضي (نهج)

(٣٨) طب الأئمّة عليهم‌السلام للمستغفري أو محمّد بن قاسم الطبيب (طب)

(٣٩) صحيفة الإمام الرضا عليه‌السلام[1] (صح)

(٤٠) الخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي (ص)

---

(١) وهي مسندة إلى الشيخ الجليل أبي علي الطبرسي بأسناده إلى مولانا الإمام الرضا عليه‌السلام.

(٤١) قصص الأنبياء للراوندي[١] (يح)

(٤٢) ضوء الشهاب للراوندي أيضاً (ضو)

(٤٣) أمان الأخطار للسيّد علي بن طاووس (طا)

(٤٤) الطرائف للسيّد علي بن طاووس أيضاً (يف)

(٤٥) الدروع الواقية للسيّد علي بن طاووس أيضاً (يف)

(٤٦) فتح الأبواب في الإستخارة للسيّد علي بن طاووس أيضاً (قيه)

(٤٧) كتاب النجوم للسيّد علي بن طاووس أيضاً (نجم)

(٤٨) جمال الأُسبوع للسيّد علي علي بن طاووس أيضاً (جم)

(٤٩) إقبال الأعمال للسيّد علي بن طاووس أيضاً (قل)

(٥٠) فلاح السائل للسيّد علي بن طاووس أيضاً (تم)[٢]

(٥١) مهج الدعوات للسيّد علي بن طاووس أيضاً (مهج)

(٥٢) مصباح الزائر للسيّد علي بن طاووس أيضاً (صبا)

(٥٣) فرحة الغري للسيّد أحمد بن طاووس (حة)

(٥٤) غوالي اللئالي للشيخ ابن أبي جمهور الأحسائي (غو)

(٥٥) الروضة من الكافي لثقة الإسلام الكليني (فض)[٣]

(٥٦) قبس المصباح للصهرشتي (قبس)

---

(١) وهي امّا لقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي، أو فضل الله بن علي الراوندي، كما تلاحظه في مقدّمة البحار عند ذكر المصادر.

(٢) أرمز له بهذا الرمز لأنّه من متمّمات كتاب المصباح كما أفيد.

(٣) وجه هذا الرمز هو كونه في الفضائل كما أفيد.

(٥٧) الصراط المستقيم للبيّاضي العاملي (ط)

(٥٨) منتخب البصائر للشيخ حسن بن سليمان (خص)

(٥٩) مصباح الشريعة المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام (مص)

(٦٠) السرائر لابن إدريس الحلّي (سر)

(٦١) الكتاب العتيق الغروي[١] (ق)

(٦٢) بشارة المصطفى لعماد الدين الطبري (بشا)

(٦٣) كتابي الحسين بن سعيد الأهوازي أو كتابه ونوادره (ين)

(٦٤) العيون والمحاسن لشيخ الشيعة المفيد (عين)

(٦٥) الغرر والدرر للسيّد المرتضى (غر)

(٦٦) المصباح للكفعمي (كف)

(٦٧) البلد الأمين للكفعمي (لد)

(٦٨) قضاء الحقوق للشيخ الصوري (قضا)

(٦٩) عدّة الداعي للشيخ ابن فهد الحلّي (عدّة)

(٧٠) التمحيص لأبي علي محمّد بن همام (محص)

(٧١) جُنّة الأمان للشيخ الكفعمي (جنة)

(٧٢) منهاج الصلاح في الدعوات للعلاّمة الحلّي (منها)

(٧٣) العدد القويّة للشيخ رضي الدين علي أخي العلاّمة الحلّي (د)

(٧٤) الفضائل لشاذان بن جبرائيل القمّي (يل)

(٧٥) تفسير فرات بن إبراهيم الكوفي (فر)

---

(١) هو لبعض قدماء المحدّثين، وقد عدّه شيخ الإسلام المجلسي في مصادره في بحار الأنوار.

(٧٦) دعائم الإسلام للقاضي نعمان المِصري (عا)

(٧٧) كنز جامع الفوائد وتأويل الآيات الظاهرة للاسترابادي (كنز)

(٧٨) مرآة العقول للعلاّمة المجلسي (آت)

(٧٩) الحدائق الناضرة للمحدّث البحراني (ئق)

(٨٠) وسائل الشيعة للمحدّث الحرّ العاملي (ئل)

(٨١) بحار الأنوار للعلاّمة المجلسي (بح)

(٨٢) البرهان في تفسير القرآن للسيّد البحراني (بر)

(٨٣) الدرّة الباهرة من الأصداف الطاهرة في كلمات المعصومين عليهم السلام للشهيد الأوّل (بهر)

(٨٤) الإمامة والتبصرة لشيخ القدماء علي بن بابويه والد الصدوق (تبصر)

(٨٥) جامع الأخبار المنسوب إلى الشعيري (جع)

(٨٦) المصباح لشيخ الطائفة الطوسي (ح)

(٨٧) المزار للشهيد الأوّل (د) و (مش)

(٨٨) شرح الكافي للميرزا رفيعا الطباطبائي (رف)

(٨٩) تفسير القرآن الذي يقال له: گازر لأبي الفتوح الرازي (سز)

(٩٠) سعد السعود للسيّد علي بن طاووس (سعد)

(٩١) سفينة البحار للمحدّث القمّي (سفينة)

(٩٢) المزار الكبير لابن المشهدي (ش) و (مر)

(٩٣) كشف اليقين في تسمية مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام للسيّد علي بن طاووس (شف)

(٩٤) كتاب صفّين لنصر بن مزاحم المنقري (صفين)

(٩٥) أعلام الدين للديلمي (علا)

(٩٦) الغدير للعلاّمة الأميني (غ)

(٩٧) فضائل الأشهر الثلاثة للشيخ الصدوق (فضا)

(٩٨) فضائل الشيعة للشيخ الصدوق (فل)

(٩٩) الوافي للفيض الكاشاني (فى)

(١٠٠) شرح الكافي للمولى محمّد صالح المازندراني (لح)

(١٠١) المجازات النبويّة للشريف الرضي (مجا)

(١٠٢) الملاحم الكبيرة لأبي عبدالله القمّي (ملا)

(١٠٣) الملهوف على قتلى الطفوف المعروف باللهوف للسيّد علي ابن طاووس (ملهو)

(١٠٤) دلائل الإمامة للطبري الآملي (مه)

(١٠٥) كشف المحجّة لثمرة المهجة للسيّد علي بن طاووس (مهجه)

(١٠٦) كفاية الأثر للرازي القمّي (نص)

(١٠٧) تفسير نور الثقلين للحويزي (نو)

(١٠٨) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة للشيخ المحمودي (سعا)

(١٠٩) منية المريد للشهيد الثاني (منية)

(١١٠) مجالس المؤمنين للقاضي نور الله التستري (مس)

العنوان الثالث:

(١) رجال الكشّي (كش)

(٢) رجال النجاشي (جش)

(٣) رجال الشيخ الطوسي (جخ)

(٤) فهرست الشيخ الطوسي (ست)

(٥) كتاب البرقي (قي)

(٦) الخلاصة للعلاّمة الحلّي (صة)

(٧) إيضاح الإشتباه للعلاّمة الحلّي (ضح)

(٨) رجال ابن داود (د)

(٩) معالم العلماء لابن شهر آشوب المازندراني (ب) و (مر)

(١٠) الفهرست لعلي بن بابويه (عد)

(١١) رجال العقيقي (عق)

(١٢) أمل الآمل للمحدّث الحرّ العاملي (مل)

(١٣) هداية المحدّثين المعروفة بالمشتركات للأمين الكاظمي (مشكا)

(١٤) منهج المقال المعروف بالرجال الكبير للميرزا محمّد الاسترابادي (هج)

(١٥) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال (تعق)[1]

(١٦) تلخيص الرجال المعروف بالرجال الوسيط للميرزا محمّد الاسترابادي (ص) و (ط)

(١٧) نقد الرجال للفاضل التفريشي (قد) و (نقد)[2]

(١٨) الرواشح السماوية للسيّد المحقّق الداماد (شح)

---

(١) واعلم أنه يرمز لكلّ رجل لم يذكر في منهج المقال بـ(غب) ولكلّ رجل لم يذكر في المنهج وتعليقته بـ(غين).

(٢) لا يخفى أنّه يرمز لكلّ رجل يوجد في كلا الرجالين الاسترابادي والتفريشي برمز (هما).

(١٩) عدّة الرجال للسيّد المحقّق الكاظمي (عدة)

(٢٠) مجمع الرجال لزكي الدين القهبائي (مجمع)

(٢١) منتهى المقال في أحوال الرجال لأبي علي الحائري (منتهى)

(٢٢) نخبة المقال في علم الرجال للسيّد الحسيني البروجردي (ن)

(٢٣) حاوي الأقوال للشيخ عبدالنبي الجزائري (أو) و (حاوى)

(٢٤) البلغة في الرجال للشيخ الماحوزي (بلغة)

(٢٥) تنقيح المقال في علم الرجال للمحقّق المامقاني (تنقيح)

(٢٦) فهرست الشيخ منتجب الدين في الرجال (جب)

(٢٧) جامع الرواة للأردبيلي (جع)

(٢٨) خاتمة مستدرك الوسائل للمحدّث النوري (خك)

العنوان الرابع:

الرموز والإشارات المذكورة إيماءً إلى بعض الأعلام والمصنّفين العظام هي:

(١) يرمز لشيخ المحدّثين الصدوق برمز (ق)[١]

(٢) شيخ الطائفة الطوسي (خ)

(٣) الفضل بن شاذان النيسابوري (فش)

(٤) محمّد بن مسعود العياشي (معد)

(٥) أبو العبّاس ابن عقدة الكوفي الهمداني (قد) و (عقد)

---

(١) نبّه في مقدّمة التنقيح: ج١ ص١٨٩ انّ الرمز للصدوق بحرف (ق) خلاف الحزم لأنّه لا معنى لأتحاد رمز الصادق عليه السلام والصدوق رحمه الله فالأولى الرمز للصدوق بـ(صق).

(٦) السيّد ابن طاووس (طس)

(٧) الشيخ ابن الغضائري (غض)

(٨) الشهيد الثاني (شه)

(٩) علي بن الحسن بن فضّال (فض)

(١٠) المحدّث البحراني (سف)

(١١) ويشار إلى الشيخ حسن بن الشيخ الطوسي بـإشارة خـاصّة وهـي (المفيد الثاني)

(١٢) السيّد ابن طاووس (أبو الفضائل)

(١٣) الشيخ المفيد والسيّد المرتضى (الإمامان البغداديان)

(١٤) المفيد والمرتضى والاسكافي (البغداديون الثلاثة)

(١٥) هم مع ثقة الإسلام الكليني (البغداديون الأربعة)

(١٦) الشيخ البهائي ووالده (البهائيان)

(١٧) أبو الصلاح الحلبي والسيّد ابن زهرة (الحلبيان)

(١٨) هما مع القاضي ابن البرّاج (الحلبيون الثلاث)

(١٩) المحقق الحلّي والعلّامة الحلّي الحلّيان)[1]

(٢٠) ابن إدريس والمحقّق والعلّامة (الحلّيون الثلاثة)

(٢١) هم مع فخر المحقّقين (الحلّيون الأربعة)

(٢٢) هم مع يحيئ بن سعيد (الحلّيون الخمسة)

(٢٣) هم مع الفاضل المقداد (الحلّيون الستّة)

---

(١) وقيل: الحلّيان هما ابن إدريس والمحقّق، وقيل: هما ابن إدريس وسبطه يحيىٰ بن سعيد.

(٢٤) هم مع الشيخ ابن فهد (الحلّيون السبعة)

(٢٥) هم مع ابن القطان (الحلّيون الثمانية)

(٢٦) هم مع السيّد العميدي (الحلّيون التسعة)

(٢٧) هم مع ابن المطهّر والد العلّامة (الحلّيون العشرة)

(٢٨) هم مع السيّد ابن طاووس (الحلّيون الأحد عشر)

(٢٩) هم مع ابن سعيد الأكبر جدّ المحقّق (الحلّيون الإثنا عشر)

(٣٠) الشيخ وابن حمزة والمحقّق السبزواري (الخراسانيون الثلاثة)

(٣١) ابن بابويه وولده الصدوق والعماني والمفيد والمرتضى والشيخ (المشايخ الستّة)

(٣٢) المرتضى وابن زهرة (السيّدان)

(٣٣) أبو الصلاح والقاضي ابن البرّاج (الشاميان)

(٣٤) هما مع ابن زهرة (الشاميون الثلاثة)

(٣٥) هم مع سديد الدين الحمصي أو الشهيد الأوّل (الشاميون الأربعة)[1]

(٣٦) الأربعة مع الشهيد الثاني (الشاميون الخمسة)

(٣٧) الشيخ المفيد والشيخ الطوسي (الشيخان)[2]

(٣٨) الشيخ الطوسي وابن حمزة (الطوسيّان)

(٣٩) الفضل بن الحسن الطبرسي صاحب المجمع وولده الحسن صاحب المكارم (الطبرسيّان)

(٤٠) الشيخ كاشف الغطاء والسيّد بحر العلوم (الغرويّان)

---

(١) وقيل: الشاميون الأربعة هم أبو الصلاح وابن البرّاج والشهيد الأوّل والمحقّق الكركي.

(٢) اعلم أنّه يطلق الشيخان في الحديث على الثقة الكليني والشيخ الطوسي.

(٤١) المحقّق الحلّي والعلّامة الحلّي (الفاضلان)[١]

(٤٢) زرارة، وبكير، وابن مسلم، وفضيل، وبريد (الفضلاء الخمسة)

(٤٣) ابن الجنيد الاسكافي، وابن أبي عقيل العماني (القديمان)

(٤٤) المشايخ الكليني والصدوق والطوسي (المحمّدون الثلاثة)

(٤٥) الفيض الكاشاني، والحرّ العاملي، والعلّامة المجلسي (المحمّدون الثلاثة الأواخر)

العنوان الخامس:

الرموز والإشارات الواردة في كتاب الوافي للفيض الكاشاني، فإنّه قد إصطلح في كتابه الشريف لأسامي الرجال في أسناده على الإشارات الإختصارية، وبيّنها في التمهيد الثاني من المقدّمة الثالثة من مقدّمات الوافي[٢] وجَدْوَلها ولده في أوّل الكتاب[٣] لأجل معرفة إصطلاحاته في ذلك الكتاب.

ونحن نذكرها فيما يلي ببيان إصطلاحاته الستّة وهي:

الإصطلاح الأوّل:

انّه ﷺ إكتفى عن ذكر الرواة في أول السند بالأعداد بما يلي بيانه فانّه قد يقول:

---

(١) وقيل: الفاضلان هما العلّامة وولده الفخر، وامّا في الإصطلاح الرجالي فيطلق الفاضلان على العلّامة وابن داود.

(٢) الوافي: ج١ ص١٣.

(٣) الوافي: ج١ ص١ ـ ٢.

١ ـ الإثنان في أوّل السند.. ويريد بهما الحسين بن محمّد عن معلّى بن محمّد.

٢ ـ الثلاثة في أوّل السند.. ويريد بها علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير.

٣ ـ الأربعة عن صفوان.. ويريد بهم محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وأبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار.

٤ ـ الخمسة التامّة.. ويريد بهم علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي.

٥ ـ الخمسة الناقصة.. ويريد بهم علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل جميعاً، عن ابن أبي عمير.

٦ ـ الأربعة التامّة.. ويريد بهم علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني.

٧ ـ الأربعة الناقصة.. ويريد بهم علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز.

٨ ـ محمّد عن الأربعة.. يريد بهم أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمّد بن مسلم.

٩ ـ الحسين عن الثلاثة.. يريد بهم ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي.

١٠ ـ سهل عن الثلاثة.. يريد بهم محمّد بن الحسن بن شمون، عن الأصمّ، عن مسمع.

١١ ـ الصفّار عن الثلاثة.. يريد بهم الخشّاب، عن غياث بن كلّوب، عن إسحاق بن عمّار.

١٢ ـ الإثنين في أواخر السند.. يريد بهما هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة.

الإصطلاح الثاني:

أنّه ﷺ ذكر بعض الرواة بالإسم فقط ويرادبهم من يأتي ذكرهم:

(١) المحمّدين = محمّد بن إسماعيل عن محمّد بن فضيل.

(٢) مسمع = مسمع بن عبدالملك.

(٣) ذريح: ذريح بن محمّد.

(٤) ذبيان: ذبيان بن حكم.

(٥) بنان: بنان بن محمّد بن عيسىٰ.

(٦) رفاعة = رفاعة بن موسىٰ.

(٧) سماعة = سماعة بن مهران.

(٨) حسين = حسين بن عثمان.

(٩) حمّاد = حمّاد بن عثمان.

(١٠) دُرست = درست بن أبي منصور.

(١١) علي في أوّل السند = علي بن إبراهيم بن هاشم.

(١٢) محمّد في أوائل السند = محمّد بن يحيىٰ العطّار.

(١٣) سهل = سهل بن زياد.

(١٤) أحمد في أوائل السند = أحمد بن محمّد (ابن عيسىٰ)

(١٥) أحمد في ثواني سند الكافي = أحمد بن محمّد (ابن خاله)

(١٦) الحسين = الحسين بن سعيد.

(١٧) سعد = سعد بن عبدالله.

(١٨) موسىٰ في أوائل سند التهذيب = موسىٰ بن القاسم البجلي.

(١٩) النضر = النضر بن سويد.

(٢٠) فضالة = فضالة بن أيّوب.

(٢١) أبان = أبان بن عثمان.

(٢٢) صفوان = صفوان بن يحيىٰ.

(٢٣) عثمان = عثمان بن عيسىٰ.

(٢٤) عاصم، عن محمّد بن قيس = عاصم بن حميد.

(٢٥) حميد، عن ابن سماعة = حميد بن زياد.

(٢٦) علي عن أبي بصير = علي بن أبي حمزة.

(٢٧) العلاء = العلاء بن رزين.

(٢٨) محمّد في أواخر السند = محمّد بن مسلم.

(٢٩) علي الميثمي = علي بن إسماعيل الميثمي.

إصطلاح الثالث:

أنّه ﷺ عبّر عن بعضٍ باللقب أو النسبة أو الوصف ويراد بهم من يلي بيانهم:

(١) النيسابوريان = محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان.

(٢) القمّيان = أبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار.

(٣) القمّي = أبو علي الأشعري.

(٤) الصهباني = محمّد بن عبدالجبّار.

(٥) الفطحية = أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعد، عن مصدّق بن

صدقة، عن عمّار بن موسىٰ.

(٦) البرقي = أحمد بن محمّد بن خالد.

(٧) البزنطي = أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

(٨) البجلي = عبدالرحمن بن الحجّاج.

(٩) التميمي = عبدالرحمن بن أبي نجران.

(١٠) البصري = عبدالرحمن بن أبي عبدالله.

(١١) العرزمي = عبدالرحمن بن محمّد.

(١٢) العبيدي = محمّد بن عيسىٰ بن عبيد.

(١٣) الخراساني = إبراهيم بن أبي محمود.

(١٤) الكاهلي = عبدالله بن يحيىٰ.

(١٥) العجلي = بريد بن معاوية.

(١٦) الميثمي = أحمد بن الحسن.

(١٧) القاشاني = علي بن محمّد.

(١٨) الأشعري = سليمان بن جعفر.

(١٩) الجعفري = سليمان بن جعفر.

(٢٠) المنقري = سليمان بن داود.

(٢١) النهدي = الهيثم بن أبي مسروق.

(٢٢) اليماني = إبراهيم بن عمر.

(٢٣) الطيالسي = محمّد بن خالد.

(٢٤) الهاشمي = إسماعيل بن الفضل.

(٢٥) اللؤلؤي = الحسن بن الحسين.

(٢٦) الكوفي = الحسن بن علي.

(٢٧) الغنوي = هارون بن حمزة.

(٢٨) الكرخي = إبراهيم بن أبي زياد.

(٢٩) التيملي = علي بن السن بن علي بن فضّال.

(٣٠) الطاطري = علي بن الحسن.

(٣١) الجوهري = القاسم بن محمّد.

(٣٢) العقرقوفي = شعيب بن يعقوب.

(٣٣) النميري = موسىٰ بن اكيل.

(٣٤) السيّاري = أحمد بن محمّد.

(٣٥) الأزدي = بكر بن محمّد.

(٣٦) النخعي = أيّوب بن نوح.

(٣٧) العلوي = محمّد بن أحمد.

(٣٨) المروزي = سليمان بن حفص.

(٣٩) الديلمي = محمّد بن سليمان.

(٤٠) التلعكبري = أبو محمّد هارون بن موسىٰ.

(٤١) العياشي = محمّد بن مسعود.

(٤٢) الكناني = أبو الصباح إبراهيم بن نعيم.

(٤٣) الثمالي = أبو حمزة (ثابت بن دينار).

(٤٤) الحضرمي = أبو بكر (عبدالله بن محمّد).

(٤٥) العاصمي = أبو عبدالله أحمد بن محمّد.

(٤٦) الجاموراني أو الرازي = أبو عبدالله محمّد بن أحمد.

(٤٧) الخشّاب = الحسن بن موسىٰ.

(٤٨) السرّاد = الحسن بن محبوب

(٤٩) الصيقل = الحسن بن زياد.

(٥٠) الوشّا = الحسن بن علي.

(٥١) الصحّاف = الحسين بن نعيم.

(٥٢) الحذّاء = أبو عبيدة (زياد بن عيسىٰ أو رجاء أو ابن أبي رجاء الكوفي).

(٥٣) الخزّاز = أبو أيّوب إبراهيم بن عيسىٰ.

(٥٤) الحجّال = عبدالله بن محمّد.

(٥٥) القدّاح = عبدالله بن محمّد.

(٥٦) الدهقان = عبيدالله بن عبدالله.

(٥٧) الأصمّ = عبدالله بن عبدالرحمن.

(٥٨) الزيّات = محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب.

(٥٩) الشحّام = أبو أسامة زيد (بن يونس).

(٦٠) الرزّاز = أبو العبّاس محمّد بن جعفر.

(٦١) البقباق = أبو العبّاس الفضل بن عبدالملك.

(٦٢) مؤمن الطاق = أبو جعفر محمّد بن النعمان الأحوال.

(٦٣) شعر = يزيد بن إسحاق.

(٦٤) بزرج = منصور بن يونس.

(٦٥) الصفّار = محمّد بن الحسن.

(٦٦) المفيد = عبدالله بن محمّد بن النعمان.

(٦٧) المشايخ = محمّد بن النعمان، عن أحمد بن محمّد بن الحسن، عن أبيه محمّد ابن الحسن بن الوليد.

الإصطلاح الرابع:

انّه ﷺ قد يعبّر عن بعضٍ بكنية الإبن نسبةً إلى أبيه وهم:

(١) ابن أبي يعفور = عبدالله بن أبي يعفور.

(٢) ابن مسكان = عبدالله بن مسكان.

(٣) ابن بكير = عبدالله بن بكير.

(٤) ابن وهب = معاوية بن وهب.

(٥) ابن المغيرة = عبدالله بن المغيرة.

(٦) ابن عمّار = معاوية بن عمّار.

(٧) ابن مرّار = إسماعيل بن مرار.

(٨) ابن كلّوب = غياث بن كلّوب.

(٩) ابن اسباط = علي بن اسباط.

(١٠) ابن رئاب = علي بن رئاب.

الإصطلاح الخامس:

انّه ﷺ قد يعبّر عن بعض بكنيته نسبةً إلى جدّه وهم:

(١) ابن بندار = علي بن محمّد بن بندار.

(٢) ابن عيسىٰ = أحمد بن محمّد بن عيسىٰ.

(٣) ابن سماعة = السن بن محمّد بن سماعة.

(٤) ابن شمون = محمّد بن الحسن بن شمّون.

(٥) ابن بقّاح = الحسن بن علي بن أيّوب بن بقّاح.

(٦) ابن فضّال = الحسن بن علي بن فضّال.

(٧) ابن رباط = الحسن بن علي بن رباط.

(٨) ابن اشيم = علي بن أحمد بن اشيم.

(٩) ابن بزيع = محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

(١٠) ابن قولويه = جعفر بن محمّد بن قولويه.

(١١) ابن أبان = الخسين بن الحسن بن أبان.

(١٢) ابن محبوب = محمّد بن علي بن محبوب.

(١٣) ابن يقطين = الحسين بن علي بن يقطين.

(١٤) ابن أبي حمزة = الحسن بن علي بن أبي حمزة.

(١٥) ابن زرارة = محمّد بن عبدالله بن زرارة.

(١٦) ابن هلال = محمّد بن عبدالله بن هلال.

(١٧) ابن عقدة = أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة.

(١٨) ابن الزبير = علي بن محمّد بن الزبير.

الإصطلاح السادس:

أنّه ﷺ قد يذكر في السند أحد المنسوبين إلى الراوي وهم كمايلي:

(١) الحسن عن أخيه =

الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين.

(٢) الحسن عن أخيه عن أبيه =

الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه علي بن يقطين.

(٣) علي عن عمّه =

علي بن حسّان، عن عمّه عبدالرحمن بن كثير الهاشمي.

(٤) القاسم عن جدّه =

القاسم بن يحيىٰ، عن جدّه الحسن بن رشاد.

(٥) ابن أسباط عن عمّه =

علي بن أسباط، عن عمّه يعقوب بن صالح.

هذا تمام الكلام في ما يستعمل من الرموز والإشارات، وبه يتمّ الأربعون من التنبيهات.

فنختم الكلام بالصلاة على النبي وآله الطاهرين، بأفضل صلوات المصلّين، مع اللعنة على أعدائهم أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

نتيجة التحقيقات
في المعتمدين من الرواة

يستنتج من الفوائد المتقدمة اعتبار الرواة المذكورين فيما يلي ويبلغون ٥٨٨ عنوان، وتلاحظ وجه اعتبارهم في الصفحات المشار إليها تلوهم:

أسانيد القمّي

فهرسة جامعة لرجال أسانيد شيخ القمّيّين
علي بن إبراهيم في كتاب التفسير وفي كتاب الكافي الكبير

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
آدم بن إسحاق	٥	٤٨٩	٣		
أبان الأحمد	٧	١٤٤	٤		
أبان بن أبي عياش	١	٦٢	١		
أبان بن أبي مسافر	٢	٩٢	١٩		
أبان بن تغلب	٢	١٩٤	٦	٢	٥٩
أبان بن عبدالله				٢	٤٤٨
أبان بن عثمان	٢	٧	٣	١	٢٨
إبراهيم السندي	٦	٥٤٨	١٧		
إبراهيم الشعيري	٣	١٢٦	١		
إبراهيم الكرخي	٦	٣٠	١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
إبراهيم بن أبي البلاد	٢	٦٤١	٩		
إبراهيم بن أبي يحيئ المديني	٧	٤٨	٣		
إبراهيم بن إسحاق الأحمد	٦	٢٨٢	١		
إبراهيم بن الخطاب	٦	٥٣٢	١٠		
إبراهيم بن زياد الكرخي	٢	٢٩٢	١١		
إبراهيم بن عبدالحميد	١	٢٣	١٧		
إبراهيم بن عثمان	٨	٥٨	٢١		
إبراهيم بن العلى				١	٣٦٩
إبراهيم بن عمر	٢	٢٠٥	٤		
إبراهيم بن عمر اليماني	١	٦٢	١	١	٣٠٨
إبراهيم بن الفضل	٥	٤٥٥	٣		
إبراهيم بن محمّد	٤	٣٧	٢		
إبراهيم بن حمد الأشعري	١	٤٤٩	٣١		
إبراهيم بن محمّد الثقفي	٢	١٧	١	٢	٣٣٥
إبراهيم بن المستنير				٢	٦٥
إبراهيم بن مهزم	٢	٤٥٧	١٦		
إبراهيم بن مهزيار				١	٢٨٨

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
إبراهيم بن ميمون	٤	١٧١	٤		
إبراهيم بن هاشم	١	٣٢٨	٨	١	٢٠
إبراهيم بن هلال	٥	٢٥٠	٢٦		
ابن أبي جميلة	٢	١٣	٥		
ابن أبي حبيب	٥	٢١٧	١		
ابن أبي عمير	١	٣٢	٨		
ابن أبي نجران	٣	٦٥	٣		
ابن اذينة	١	١١٦	٦		
ابن أسباط	٣	٤٧١	٥		
ابن القداح	٢	٤٦٢	٣		
ابن المغيرة	٣	١٧	٩		
ابن الوليد بن صبيح	٣	٤٧٤	٤		
ابن اليسع	٦	٣٢٣	٥		
ابن جريح				٢	٢٤٥
ابن راشد	٥	٤٩٩	١		
ابن زياد	١	٣٠٠	١		
ابن سماعة	٧	١٢٧	٣		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
ابن سنان	١	٤٠١	٣		
ابن سيار (عبدالله بن سيار)				٢	٣٧٥
ابن شبرمة (عبدالله بن شبرمة)	١	٤٣	٩		
ابن عون	٧	١٥٦	٦		
ابن عيينة				٢	٢٥٩
ابن فضال	٢	١٣	٥		
أبو إبراهيم	١	٢٣٥/	٦		
أبو اسامة	٣	٥	٣	٢	١٢٣
أبو اسامة زيد الشحام	٥	٧٤	٤		
أبو إسحاق	١	١٨٨	١٤		
أبو إسحاق الخراساني	٥	٥٨	٧		
أبو إسحاق الخفاف	٢	٣٦٨	٢		
أبو إسماعيل	٥	١٤٨	٥		
أبو إسماعيل البصري	٢	١٠٤	٦		
أبو أحمد بن راشد	١	٥٠٧	٥		
أبو الأعز				٢	٢٨٥
أبو امية (يوسف بن ثابت)	٢	٤٦٤	٣		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أبو أيوب (عن أبي بصير)	١	٩٢	٣	١	٩١
أبو أيوب (عن محمّد بن مسلم)	٧	١١٢	١		
أبو أيوب الخزاز	١	٣٣٨	١٠		
أبو أيوب المدني مولى بني هاشم	٤	٣٧	٢		
أبو أيوب المديني	٦	٣٦٠	٦		
أبو بردة الأسلمي				٢	٣٣٥
أبو بصير	١	٣٥	٣	١	٢٨
أبو بكر الخصرمي	٣	٥٠٩	٢	١	١٦٢
أبو ثابت	٧	١٣٦	٩		
أبو الجارود (زياد بن المنذر)	١	٦٠	٥	١	١٠٢
أبو جرير القمّي	٣	٤٥٣	١١		
أبو جعفر الأحوال (مؤمن الطاق)	١ـ	٤٠	٤	١	١٤٠
أبو جعفر الصائغ	٨	٢٩٢	٤٤٧		
أبو جعفر الشامي	٢	٥٥٠	١٢		
أبو جميل (يروى عن أبان بن تغلب)				٢	٢٦٢
أبو جميلة	٢	٨٣	٢		
أبو الجوزاء	٥	٩	١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أبو الحسن (شيخه)	٧	٤٣٧	١١	٢	٤٤٨
أبو الحسن الأحمسي	٦	٤٥٥	١٣		
أبو الحسن الأصفهاني	٢	٢٢٥	١٢		
أبو الحسن الأنباري	٢	٥٠٣	٣		
أبو الحسن الحذاء	٧	٢٤٠	٣		
أبو الحسن العبدي	٢	٣٣٨	٦		
أبو الحسن عليّ بن يحيىٰ	٤	٤٠	٨		
أبو الحُر	٤	٢٤٢	٣		
أبو حمزة الثمالي	١	٣٣	٨	١	٢٨
أبو حنان	٦	٣٣٠	٨		
أبو حنيفة	٧	٢٤٢	١٥		
أبو خالد القمّاط	٢	٥٠٧	٤	١	٢٢١
أبو خالد الكابلي				٢	١٤٧
أبو خالد الواسطي	٦	٤٨	٥		
أبو داود				٢	٣٣٥
أبو ذر الغفاري				١	١٠٩
أبو الربيع (الشامي)	٢	٢٩٨	٦	٢	٢٨٤

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أبو الربيع (القزاز)	١	٤١٢	٤		
أبو رزيق الأسدي	٨	٢٨١	٤٢٢		
أبو زياد الفهدي	٢	٣٧٤	١		
أبو السفاتج (إبراهيم)				١	٣١٠
أبو سعيد البجلي	٢	٤٦٩	٦	٢	٢٦٨
أبو سعيد المكاري	٢	٤٦٩	٨		
أبو سلمة	١	١٨٧	١١		
أبو سليمان الحمّار	٧	٣١٢	٨		
أبو سليمان الزاهد	٢	٦٦١	٣		
أبو سيار	٢	٩٠	٨		
أبو شيبة	١	٥٧	١٤		
أبو صادق	٥	٢٣٠	٢	٢	٢٨٥
أبو صالح (عن ابن عباس)				٢	٣٩٠
أبو الصامت (الحلواني)				٢	١١٢
أبو الصباح	٤	٦٤	٦		
أبو الصباح الكناني	١	٥٤٦	١٧	١	٧٦
أبو الطفيل (أبو الطفيلة عامر بن واثلة)				٢	٢٣

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أبو الطيار (ابن الطيار)				١	٣٠٤
أبو العبّاس (شيخه)	٢	٢٣٢	٦	٢	٣٣٩
أبو العبّاس البقباق	٤	١٥٤	٢		
أبو العبّاس رزيق	٨	٢١٧	٢٦٦		
أبو العبّاس الكوفي	٥	٥٤٢	٧		
أبو العبّاس المكبر				٢	٢٠٢
أبو العبّاس المكي				٢	٣٠٨
أبو عبدالرحمن الاعرج	٢	٤٦٠	٤		
أبو عبدالرحمن الحذاء	٣	٤٩٣	٩		
أبو عبدالرحمن السلمي				٢	٣٤٩
أبو عبدالله البزّاز	١	٢٨٣			
أبو عبدالله الخزاز					
أبو عبدالله الفراء	٢	٤٧٦	١		
أبو عبدالله صاحب السابري	٢	٩٨	٢٧		
أبو عبدالله المؤمن	١	١٩٧	١٢		
أبو عبدالله نشيب اللفائفي	٢	١٠٧	٣		
أبو العلاء	٥	١٣٩	٨		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أبو عبيدة (اسمه زياد)	١	٣٥	٤	٢	١٥٢
أبو عبيدة الحذاء	١	٣٩٧	١	١	١٢٧
أبو علي الأشعري	٢	٢٣	١٤		
أبو علي صاحب الشعير	٢	١٩٥	١٢		
أبو عمر السراج	٥	٢٢٩	٧		
أبو عمرو	٦	٣٤٥	٥		
أبو عمرو الزبيدي (الزبيري)	٢	٣٣	١	١	٣٢
أبو عوف البجلي	٦	٢٩٠	٥		
أبو الفضل الشهباني	١	٢٨١	٥		
أبو القاسم الحسيني				٢	٣٢٤
أبو المأمون الحارثي	٢	١٧١	٧		
أبو مالك الحضرمي	٨	١٠٨	٨٦		
أبو المحامل	٧	٨	٩		
أبو محمّد الأنصاري	٦	٥٢٩	٣		
أبو محمّد الفراء	٤	٢٥٥	١٢		
أبو محمّد الوابشي	٢	٢٠٢	٩		
أبو مخلد السراج	٢	٢٤٢	١٨		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أبو مريم	٧	٢١٨	٤		
أبو مسترق	٢	٥١٣	١		
أبو مسروق	٢	٣٨٧	١٣		
أبو المغرا	١	٨٢	٣	٢	٢٥١
أبو المقدام	٧	٤١٢	١		
أبو المهاجر				٢	٢٩٠
أبو يسر	٢	٢٩٣	١٥		
أبو نصر				٢	٢٣٨
أبو واثلة				١	١١٤
أبو الورد	٧	٢٩٤	٢	٢	٦٤
أبو ولّاد (الحناط)	٣	١١٧	١	٢	٣٥٣
أبو هارون العبدي				٢	٣٤٦
أبو هارون المكفوف	٥	٤٨٠	٤		
أبو هاشم	٢	٨٥	٥		
أبو هاشم الجعفري (داود بن قاسم)	١	٢٣	١٨	٢	٢٤٩
أبو هراسة	١	١٧٩	١٢		
أبو الهيثم الواسطي				٢	٤٢٧

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أبو يزيد الحمّار	٥	٥٤٦	٦		
أبو يعقوب إسحاق بن عبدالله	١	٤٣	٨		
أحمد بن أبي عبدالله	٣	٤٣	٨		
أحمد بن أبي عبدالله البرقي	٣٠	٤٣٠	١٠	١	١٤٠
أحمد بن أبي علي	٤	٥٣٨	١		
أحمد بن إدريس	٣	٤٥٨	٤	١	٢٠٤
أحمد بن إسحاق	٢	٥٣٥	١		
أحمد بن إسماعيل الكاتب	٦	٤٢٩	٣		
أحمد بن ثابت				٢	٣٦٠
أحمد بن الحسن	١	٥٢٢	١٦		
أحمد بن الحسن القزار				٢	٣٤٩
أحمد بن الحسن بن علي بن فضال	٣	٣١٥	١٨		
أحمد بن الحسن الميثمي	٢	٥٠٣	٤		
أحمد بن الحسين				١	٣١٣
أحمد بن الحلال	٢	٣١٣	٣		
أحمد بن رشيد				٢	٣١٩
أحمد بن زياد				٢	٣٥٧

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أحمد بن سليمان	٣	٤٦٢	١		
أحمد بن عبدالرحمن	٥	٣٢٣	٣		
أحمد بن عبدالله				٢	٤١٣
أحمد بن عبدالله العقيلي	١	٥٨	٢٠		
أحمد بن علي				٢	٦١
أحمد بن عمر	١	٢٨٥	٥		
أحمد بن عمرو بن سعيد	٤	٣٢٥	١١		
أحمد بن عبديل (أو عبدوس)	٣	٤٠١	١٥		
أحمد بن محمّد	١	٣٣	٨		
أحمد بن محمّد بن أحمد	٨	٣٦٠	٥٥١		
أحمد بن محمّد بن أحمد المدائني				٢	٣٩٠
أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي	٢	٧	٣	١	٢٠
أحمد بن محمّد بن أبي الفضل المدائني	٣	٤٠٤	٣٤		
أحمد بن محمّد بن ثويه				٢	٢٢٨
أحمد بن محمّد بن خالد البرقي	١	٤٢	٦		
أحمد بن محمّد السياري				٢	٤٠٩
أحمد بن محمّد الشيباني				٢	٢٢٨

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
أحمد بن محمّد بن عيسى	١	٣٩	٢	١	٣٢٨
أحمد بن محمّد الكوفي	٣	٢٥١	٨		
أحمد بن محمّد بن موسى				٢	٢٨٨
أحمد بن محمّد الهمداني				١	١٠٢
أحمد بن مهران	١	٤٨١	٥		
أحمد بن ميثم				٢	٣٦٠
أحمد بن النضر	١	٧٠	١٠	١	٢٥
أحمد بن هلال	١	٥٢٩	٤	١	٣٢٠
أحمد بن يونس	٢	٨٥	٥		
أحمد بن النضر الخزاز	٤	٨٧	٢		
إدريس القمّي	٣	١٣٥	١		
اسباط بن سالم	٢	٤٧٠	١		
اسباط بن سالم بياع الزطى				٢	٣٤٨
إسحاق بن إبراهيم	٥	٤٩٩	١		
إسحاق بن أبو هلال المدائني	٢	٤٨٩	٣		
إسحاق بن عبدالعزيز	٢	٦٦٧	٢	٢	٣٥٠
إسحاق بن عمار	١	٢٤	١٩	١	٢٥٤

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
إسحاق بن عيسىٰ	٢	٢٦٥	٢١		
إسحاق بن حريز				٢	٢٤٤
إسحاق بن حسان				٢	١٤٨
إسحاق بن غالب	٢	٤١٢	٤		
إسحاق بن محمّد				٢	٤٣٠
إسحاق بن الهيثم				١	٨٥
إسحاق بن يزيد	٤	٢٣١	٣		
إسماعيل بن ابان				١	٩٨
إسماعيل بن بشار	٦	٤٠٢	١		
إسماعيل بن إبراهيم	٢	٢٤٤	٢		
إسماعيل بن أبي الفضل الهاشمي	٥	٤٥١	٦		
إسماعيل بن أبي حنيفة	٧	٤٠٤	٧		
إسماعيل البجلي	٢	٤٨٣	١١		
إسماعيل البصري	٢	١٦٧	١٠		
إسماعيل الأزرق	٦	٦٠	١١		
إسماعيل الجعفي	٣	٣٠٢	٣		
إسماعيل الكاتب	٦	٤٢٩	٣		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
إسماعيل الهاشمي	٧	٢٠٦	٧	٢	٢٤٤
إسماعيل بن جابر	٢	٥٥٧	٦		
إسماعيل بن الحر	٤	٧٨	١٢		
إسماعيل بن دبيس	٢	٣٣٠	٢		
إسماعيل بن رياح	٤	٥٣٨	٨		
إسماعيل بن سعد الاحوص	٣	٤٤٦	١٦		
إسماعيل بن سهل				١	٢٨٨
إسماعيل السندي				١	٣٣٩
إسماعيل بن الصباح	٨	٢٠٩	٢٥٥		
إسماعيل بن ضرار				١	٢٠٥
إسماعيل بن عبدالخالق	٢	٥٥١	٣		
إسماعيل بن عبدالرحمن الجعفي	٧	٩٨	٢	٢	٢٤٣
إسماعيل بن عباد				٢	٤٢٣
إسماعيل بن عمر				١	٣٤٤
إسماعيل بن عمار	٢	٣٦٥	٢		
إسماعيل بن عبدالعزيز	٣	٥٦٠	٣		
إسماعيل بن عبدالخالق الجعفي	٤	٢٥	١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
إسماعيل بن علي الفزاري				٢	٣٨٨
إسماعيل بن الفضل الهاشمي	٧	٢٤٢	١٣		
إسماعيل بن محمّد الخزاعي	١	٣٧١	٤		
إسماعيل بن محمّد المكي	٥	٣٥٢	٢		
إسماعيل بن محمّد المنقرى	٥	٧٨	٧		
إسماعيل (بن مخلد) السراج	٨	٢		١	٣٥٤
إسماعيل بن مرار	١	٦٧	٩	١	٢٨
إسماعيل بن مسلم				١	٣٨٨
إسماعيل بن مهران	١	٣٢٣	١	١	٧٤
إسماعيل بن همام				١	٣٥٥
إسماعيل بن الأصبغ	٧	٢٣٥	٧		
الأصبغ بن نباته	٢	٤٩	١	١	٨٥
الأحول	٣	١٣	٥		
الزهرى	٥	٥٦٢	٢٦		
الأعمش (سليمان بن مهران)				٢	٢٨٥
الأوزاعي	٥	٥٦٢	٢٦		
ام سلمة	٣	١٨١	٣		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
امية بن علي				١	٣٢٠
ايمن بن محرز				٢	٤٠٧
أيوب (عن محمّد بن مسلم)				١	١٦٦
أيوب بن اعين	٤	٤٠	٨		
أيوب بن الحُر	١	١٨٥	١١		
أيوب بن نوح	٢	٤٤٨	٣		
بدر بن خليل الأسدي	٨	٥١	١٥		
بدر غلام أحمد بن الحسن	١	٥٢٢	١٦		
بريد العجلي	١	١٩١	٢	١	٢٣١
بسطام بن مرة				٢	١٤٨
بشر بن سلمة	٤	٦	٧		
بشر بن مسلمة	٥	٢٥٥	٣		
بشير الدهان	١	٢٩٦	١١		
بشير النبّال	٥	٥٥٢	٣		
بشير بن سلمة	٢	٥٥٩	١٠		
بكار بن بكر	١	٢٦٥	٢		
بكار بن كُردم	١	١٥٤	٣		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
بكر بن بكر				٢	٣٥٦
بكر بن سهل (سهيل)				٢	٢٤٥
بكر بن صالح	١	٣٠٠	١	١	٣٢
بكر بن محمّد	٢	٥٣٥	١		
بكر بن محمّد الازدي	٣	٢٦٢	٤٤	٢	٣٦
بكير بن اعين	١	٢٨٩	٤	١	١٥٩
ثابت الحذاء				١	٣٦
ثابت بن شريح				٢	٣٤٩
ثعلبة بن ميمون	٣	٨١	٥	٢	٦٧
ثوير بن أبي فاخته	٢	٥٠٨	٧	١	١٦٥
جابر بن عبدالله الأنصاري				١	٣٣٩
جابر بن يزيد الجعفي	٢	٩٣	٢٢	٢	١١
جذعان				١	٩٣
جراح الحذاء	٣	٧٠	٥		
جراح المدائني	٢	٦٥٣	٥		
جعفر (بن) الأحول				١	٣١٤
جعفر بن إبراهيم (والد سليمان)				٢	٥٥

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
جعفر بن أحمد				١	١٩٩
جعفر بن بشير	١	١٨٧	١١	٢	١٥٤
جعفر بن عبدالله الأشعري	٤	١٥٣	٦		
جعفر بن عبدالله المحمدي رأس المدرى				١	١٠٢
جعفر بن عثمان	٢	٤٢٠	١		
جعفر بن علي	٣	٣٢٤	١٤		
جعفر بن غياث				١	٢٩
جعفر بن محمّد	٢	٤٦٢	٣		
جعفر بن محمّد الأشعري	١	٢٣	١٧		
جعفر بن محمّد الغزاري				٢	٢٩٥
جعفر بن محمّد بن مالك	٨	٢		١	٣١٤
جعفر بن يحيى				٢	١٦١
جميل بن درّاج	١	٤٧	٣	٢	٢٥٣
جميل بن صالح	٢	٢٣٠	٢	١	١٠٣
جندب	٤	٢٥٩	٢٨		
جهم بن حميد	٥	١٠٨	١٠		
حادث الأعور				٢	٢٧٦

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حادث الهمداني	٤	٢٤	٤		
حادث بن بهرام	٢	٤٤٢	٤		
حادث بن المغيرة	٢	٥٠٤	٥		
حادث بن يحيىٰ				٢	٦١
حبيب الخثعمي	٢	١٠٢	١٦		
حبيب بن الحسن بن أبان الاجرى				٢	٣٤١
الحجّال	٧	٢٦٥	٢٩		
حجر	٨	٣٦٨	٥٥٩		
حديد	٢	٤٨٩	٦		
حذيفة بن اليمان				٢	٣٤٧
حذيفة بن المغيرة النصري	١	٣٦	٢		
حريث				١	٢٧
حريز وهو ابن عبدالله السجستاني	١	٤٢	٦	١	٢٩
حسّان				١	٣٢٣
حسن البزاز	٢	١٤٥	٨		
حسن البصري	٥	٤٢١	٣		
حسن الحضرمي	٦	٣٩٢	٢		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حسن الصيقل	٢	٥٤	٢		
حسن العطار	٦	٤٠٠	١٩		
حسن بن إبراهيم	١	٧٢	١		
حسن بن أبي الحسين الفارسي	٢	٦٠٣	١		
حسن بن أخي فضيل	٣	٣٦	٥		
حسن بن أيوب				٢	٢٩٥
حسن بن جعفر				٢	٤٢٤
حسن بن الجهم	٣	٤٠٤	٣١		
حسن بن حازم الكلبي	٧	٢	١		
حسن بن الحسين	٢	٦٩	٨		
حسن بن الحسين الأنباري	٥	١١١	٤		
حسن بن الحسين الفارسي	٦	٢٨٣	١		
حسن بن الحسين اللؤلؤي	٥	٣٠٩	٢٥		
حسن بن خالد				١	٨٢
حسن بن خنيس	٤	٣٦	١		
حسن بن سعيد				٢	٣٤٦
حسن بن سهل				٢	٢٩٧

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حسن بن سيف	١	٤٤٤	١٦		
حسن بن صالح	٤	٢١٢	٢		
حسن بن صالح الثورى	٨	٢٨٣	٤٢٦		
حسن بن راشد	١	٤٨١	٥	١	٢١٥
حسن بن رئاب				١	٣٦٥
حسن بن عاصم	٦	٤٨٨	٣		
حسن بن عباس	١	١٧٦	٢		
حسن بن عباس الجريشي				٢	٣٠١
حسن بن عثمان	١	٥٤٥	١١		
حسن بن عطية	٢	٢٩٠	٥		
حسن بن علي	١	٩٣	٩		
حسن بن علي الخزاز				٢	٣٠٨
حسن بن علي اللؤلؤي				٢	٢٩٥
حسن بن علي الوشا				١	٣٨٧
حسن بن علي الكوفي	٢	٢٣٨	٢٧		
حسن بن علي بن أبي عثمان				٢	٣٧٨
حسن بن علي بن حماد بن مهران				٢	٤٤٨

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حسن بن علي بن فضال	٥	٣٤٤	١	٢	٧٤
حسن بن علي بن مهزيار				١	٣٣٥
حسن بن عمار الدهني	٢	٥٥٦	٤		
حسن بن عمارة	٨	٣٩١	٥٨٨	١	٣٥٤
حسن بن محبوب	١	٦٦	٧	١	٣٦
حسن بن محمّد	١	١٦٠	١		
حسن بن محمّد بن بشار	١	٢٥٨	٢		
حسن بن محمّد بن سماعة				٢	٣٤٩
حسن بن موسى الخشاب	١	٣٣٧	٥	١	٣١٣
حسن بن مياح	١	٥٣٧	٥		
حسن بن هارون	٦	٤٣٣	١٦		
حسين الأحمسي	٢	١٠٠	٧		
حسين الحرشوش	٣	٢٠٩	٨		
حسين الرزاز	٧	٧٥	١		
حسين بن أبي العلاء	١	٢٦٨	٢	٢	٤٧
حسين بن أبي يعقوب				٢	٤٢٣
حسين بن أحمد	٥	٧٩	٩	٢	١١٢

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حسين بن أحمد المنقرى	٢	٦٢٣	١٨	٢	٣٤٦
حسين بن إسحاق	٢	٤٣٧	٣		
حسين بن بنت الياس				١	٣٥٥
حسين بن ثوير بن أبي فاخته	١	٢٨٥	١		
حسين بن الحسن	٢	١٧٤	١٤		
حسين بن الحسن بن عاصم	٦	٤٨٨	٣		
حسين بن حكم	٢	٣٩٩	١		
حسين بن حنظلة	٦	٣١٩	٤		
حسين بن خالد	٦	٤٧١	٦	١	٢٨
حسين بن زيد	٦	١٩	١٠		
حسين بن زياد	٥	٥٥٢	٤	٢	٣٩١
حسين بن سعيد	٣	٣٠٩	٣	٢	٢٨٧
حسين بن سيف	٦	١١٣	١		
حسين بن عبدالله السعدي				٢	٣١٦
حسين بن عبدالله السكين				٢	٢٦٨
حسين بن عثمان	٢	١٥٧	٢٣		
حسين بن عطية	٢	٤٧٤	١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حسين بن علوان	٥	٩	١	٢	٣٤٧
حسين بن علي بن أبي حمزة				٢	٣٦٠
حسين بن علي بن زكريا				٢	١٥٤
حسين بن غالب				٢	٣٤٥
حسين بن محمّد	٢	٥٣٥	١		
حسين بن محمّد بن عامر				١	١٦٠
حسين بن المختار	١	٦٧	٨	٢	٢٤٤
حسين بن مصعب الهمداني	٥	١٣٢	١		
حسين بن منذر	١	٥٩	٢		
حسين بن موسىٰ	٧	٣٤٧	١		
حسين بن ميسّر	٣	٢٤٧	٢		
حسين بن نعيم الصحاف	٢	٢٥٦	١٩	٣	٣٧١
حسين بن يزيد وهو النوفلي	١	١٢		١	٣٤٢
الحصين	٢	١٧٦	٤		
حصين بن المخارق بن عبدالرحمن بن ورقاء بن جشى بن جنادة السلولي صاحب رسول الله (أبو جنادة)	٨	١٨٤	٢١١		
حفص الأعور	٦	٤٨١	٥		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حفص الكناسي	٤	٢٦٧	٢	٢	٢٠٢
حفص المؤذن	٨	٢			
حفص بن البختري	١	٤٨	١	١	١٠٨
حفص بن سوقة	٧	٤٦٢	١٤		
حفص بن غياث	١	٣٥	٦	١	١٩٦
حفص بن القاسم	٤	٢٨٧	٣		
حفص بن قرط	١	١٥٨	٦		
حفص بن قرعة	٤	٤٩٧	٥		
حفص بياع السابري	٢	١١٠	٩		
حكم الأعمى	٧	٢٠٦	١١		
حكم الحناط	٢	١٥٢	١٤		
حكم بن ايمن	٢	٢٤	١		
حكم بن بهلول	١	٤٢٧	٧٦		
حكم بن حكيم الصيرفي	٣	٥٥	٤		
حكم بن زهير				٣	٢٥٦
حكم بن سالم	٢	٤٥٧	١٦		
حكم بن ظهير	٨	٣٦٠	٥٥١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حكم بن عتيبه	٢	٤٤٤	٢		
حكم بن المستنير				٢	١٤
حكم بن المستورد	٨	٨٣	٤١		
حكم بن مسكين	٢	١٩١	١٢		
الحكيم	٢	٣٠٩	١		
حكيم بن جبير				١	٢٨٢
الحلبي	٢	٢٥٨	٢٨		
حماد بن بشير	٢	١١٨	٣		
حماد بن سلمة				١	٩٣
حماد بن عثمان	١	٣٦	٢		
حماد بن عثمان الناب	١	٣٦	٢	٢	١٥٥
ماد بن عيسى	١	٤٢	٦	١	٢٨٨
حمران بن اعين	١	٢٦٣	١	١	٩٩
حمزة بن حمران	٥	٢١١	١٣		
حمزة بن ربيع				٢	٣٧٢
حمزة بن الطيار	٢	٣٨١	٢		
حمزة بن محمّد	١	١٦٣	٤		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
حمزة بن محمّد الطيار	١	١٥٢			
حميد بن زياد	٧	٢١	١	٢	١٠٣
حميد بن شعيب				١	٢١٥
حنان بن سدير الصيرفي	١	٣٠٤	٤	١	٣٥٠
خالد القلانسي	٤	٢٥٢	١		
خالد بن ايمن الحناط	٧	٤٤٥	٢		
خالد بن بكير الطويل	٧	٦١	١٦		
خالد بن الحجاج	٥	١٨٧	١١		
خالد بن جدير	٤	١٤٢	٦		
خالد بن عمار	١	٢٩٢	٣		
خالد بن عمارة	٣	١١٩	٢		
خالد بن يزيد				٢	٤٢٦
الخشاب	٥	٤٧٠	١٥		
خضر بن عمرو النخعي	٥	١٠١	٣		
خطاب بن سلمة	٧	٣٠٧	٢٠		
خطاب بن مسلمة	٢	٢٨٧	١٤		
خلّاد السندي	٥	٤٤٧	١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
خلاّد القلانسي	٤	٥٨٦	١		
خلف بن حماد	٣	٩٢	١	٢	١٥٥
داود الرقي	٣	١٢٠	٤		
داود الصرمي	٣	٥٦٣	١٥		
داود بن أبي يزيد العطار	٧	٤٢٠	٢		
داود بن الحصين	٦	٩٩	٧		
داود بن رزين	٣	٢٢٤	٦		
داود بن زربي	٥	١٠٧	٩		
داود بن سرحان	٣	١٤٦	١٣		
داود بن فرقد	١	٤٣	٩	٢	٢١٠
داود بن القاسم الجعفري				٢	٢٤٩
داود بن كثير	٦	٣٠٠	٢	١	٣٢٠
داود بن محمّد النهدي	٦	١٥٩	٦	٢	٢١٥
داود بن النعمان	٢	٢٩٠	٧		
داود بن عبدالله بن محمّد الجعفري	٤	٣٧	٢		
درست بن أبي منصور	١	٢٣	١٧	٢	٤٠٢
الدهقان	٣	٢١٣	٧		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
ذريح المحاربي	٢	٢٥٦	١٩		
راشد	٥	٤٩٩	١		
ربعي بن عبدالله	٢	٢	١	٢	٢٣
ربيع بن محمّد	٢	٢٣٨	٢٧	٢	٢٢٧
ربيع بن يزيد	٤	١١	٤		
ربيعة السعدي				٢	٢٤٦
رفاعة النخاس	١	٤٤٨	٢٦	١	٢٧٢
رفاعة بن موسىٰ	٣	٥١٩	٢		
ريان بن شبيب	٧	١٦	٢		
ريان بن الصلت	١	١٤٨	١٥		
زرارة بن اعين	١	٥٨	١٩	١	٤٢
زرعة	٣	١٩	١٧		
زرعة بن محمّد				٢	٣٧٧
زكريا بن موسىٰ	٢	١٧٦	١		
زكريا بن يحيىٰ	٧	١٦٨	١		
زكريا بن يحيىٰ الشعيرى	٧	٢٤	٣		
زكريا بن يحيىٰ بن النعمان الصيرفي	١	٣٢٢	١٤		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
زمعة بن سبيع	٣	٥٣٩	٧		
الزيّات	١	٢١٩	٤		
زياد القندي	٣	٤٧٣	١		
زيد الشحام	٢	٥٨	٥		
زيد النرسي				٢	٢٥٦
زيد بن إسحاق	٤	٥٧٨	٤		
زيد بن الجهم	٤	٤٩٧	٥		
زيد بن علي	٦	٤٨	٥		
زياد بن مروان	٤	٣٣١	١٠		
الزهري	٢	١٤٨	٣		
سالم	٥	٤٩٨	١		
سالم الأشل	٦	٢٠٥	١٢		
سالم بن أبي حفصة	٤	٤٧	٦		
سدير الصيرفي	١	٣٠٦	٣	١	١١٨
سرى بن خالد	٢	٤٤٥	٥		
سرى بن الربيع	١	٤٠٩	٩		
سعد بن أبي خلف	٢	٦٥٥	١١		

الرواة	الكافي المجلد	الكافي الصفحة	الكافي الحديث	التفسير المجلد	التفسير الصفحة
سعد بن أبي عروة	٥	٤٢١	٣		
سعد بن سعد				١	٢١٨
سعد بن طريف	٢	٢٣٨	٦		
سعد بن ظريف (سعد الاسكاف أو الخفاف)	٦	٣٢٦	٣	١	٨٥
سعد بن محمّد				٢	٢٨٠
سعد بن هشام بن حكم	٧	٤١٤	١		
سعدان بن مسلم	١	١٧٨	٢	١	٢٩
سعيد الازرق	٧	٢٧٣	٩		
سعيد السمان	٣	٥٤١	٦		
سعيد الاعرج	٣	١١	٥		
سعيد بن أبي سعد				٢	٢٤٤
سعيد بن جبير				٢	٣٨١
سعيد بن خثيم	٦	١٩	١١		
سعيد بن عبدالله				٢	٣٤٤
سعيد بن عبدالله الاعرج	٢	٦٣٣	٢٤		
سعيد بن غزوان	١	٥٢٣	١٥		
سعيد بن محمّد				٢	٢٤٥

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
سعيد بن المسيب	٧	٣٤٧	١٥	١	٩٣
سعيد بن يسار	٢	٨٣	٣		
سعيدة بنت أبي عمير	٥	٥٢٦	٣		
سفيان بن السمط	٣	٤٠١	١٥		
سفيان بن عيينة	١	٣٩	٥	١	٧٠
السكوني وهو إسماعيل بن زياد	١	٤٦	٥	١	٩٣
سلام الجعفي	٢	٣٣	٣		
سلام بن عبدالله	١	٣٤٣	١		
سلام بن المستنير	٢	٤٢٣	١	١	٣٦٩
سلمة بن خطاب	٣	٢٨٩	٣		
سلمة بن عطا				٢	٤٤٠
سلمة بن كهيل	٧	٤١٢	١	٢	٢٨١
سلمة بن محرز	٤	٢٧٨	١		
سلمة صاحب السابري	٤	٦٣	٦		
سليم الفراء	٢	٤٧٣	١		
سليم بن قيس الهلالي	١	٦٢	١		
سليم مولى علي بن يقطين	٨	٢٨٣	٥٨٣		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
سلمان الفارسي				٢	٢٨٦
سليمان الجعفري	٢	٢٧٥	٢٦		
سليمان الديلمي				١	١٢٨
سليمان الدهان	٧	١٩	١		
سليمان الكاتب				٢	٣٧٧
سليمان المنقرى	٢	٧٧	٨		
سليمان بن جعفر	٣	١٥	٥	٢	٥٥
سليمان بن جعفر الجعفري	٢	٦٠٣	١		
سليمان بن حفص البصري	٦	٢٨٣	١		
سليمان بن حفص المروزي	٣	٢٨٣	٦		
سليمان بن خالد	١	١٦٦	٢	٢	٩٠
سليمان بن داود	٢	٩٣	٢٢	٠	
سليمان بن داود المنقرى	١	٣٥	٦	١	٢٩
سليمان بن سالم	٥	٤٥٧	٥		
سليمان بن سفيان أبو داود				٢	٦٨
سليمان بن سماعة				٢	٢٦٨
سليمان بن صالح	١	٣٧٠	٥	٢	٢٩٥

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
سليمان بن عمرو	٢	٤٧٣	١		
سليمان بن مسلم الخشاب				٢	٣٠٣
سليمان بن هارون	١	٥٩	٣		
سماعة بن مهران	١	٥٧	١٣	٢	٣٥٢
السمان الأرمني	٤	٦٥	١٦		
سنان	١	٩٧	٥		
السندي				٢	٤١١
السندي بن محمّد				٢	٦١
سورة بن كليب	٤	٣٢٦	١٢	١	٣٧٧
سويد بن علقمة				١	٣٦٩
سويد بن غفلة	٣	٢٣١	١		
سهل بن زياد	١	٢٨٦	١	٢	٥٩
سيف	٢	١٥٨	٣		
سيف بن عميرة	١	٣٣	٨	١	٢٨
شريك وهو شريك الاعور السلمي النخعي	٢	٩٣	٢٢	٢	١٦٥
شعيب الحداد	٦	٧٧	١		
شعيب العقرقوفي (شعيب بن يعقوب	٢	٣٤٦	٢	١	٢١٨

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
الشعيدى	٧	١٦٧	١		
شهاب بن عبد ربه	٢	٥٢٤	٩	٢	٢٢٨
شهر بن حوشب	٥	٤٥	٣	١	١٥٨
صالح النيلي	١	١٦٢	٣		
صالح بن أبي حماد	٦	٣٠	١		
صالح بن أبي عمار				١	٣١٣
صالح بن خالد				٢	٣٤٩
صالح بن رزين	٢	٤٨٢	٤	٢	٢٢٨
صالح بن سعيد	٣	٢٧٧	٧	١	٢٨
صالح بن سعيد الراشدي	٣	٣٠٨	١		
صالح بن سهل الهمداني	٢	٣	٣	٢	١٠٢
صالح بن سهيل	١	١٥٩	١٠		
صالح بن السندي	١	١٨٧	١١		
صالح بن عبدالله	٤	١٤١	٣		
صالح بن عقبة	٧	٣١٢	١٠	٢	١١٦
صالح بن ميثم	٧	١٨٥	١	٢	٣٨٨
صباح الازرق	٧	٤٠٧	١		

الرواة	الكافي – المجلد	الكافي – الصفحة	الكافي – الحديث	التفسير – المجلد	التفسير – الصفحة
صباح الحذاء	٣	٦٩	٣		
صباح المدائني				٢	٤٥٣
صباح بن سيابة	٢	٢٨١	١٣		
صبيح	٣	٤٧٤	٤		
صفوان الجمال	١	٣٠٩	٦		
صفوان بن يحيىٰ	١	١٠٧	١	١	١٠٩
صديق بن عبدالله				٢	١٠٧
صلت بن الحرة				٢	٢٨٠
صندل	٢	١٩٣	٤		
الضحاك				٢	٤٠٦
ضريس الكناني(الكناسي) وهوضريس بن عبدالملك بن اعين الشيباني	١	٢٥٥	٢٣	٢٦٠	
طلحة النهدي	٧	٢٤٥	٢		
طلحة بن زيد	١	٤٩	٦	٢	١٠٣
ظريف بن ناصح				١	٢٠٩
عائذ الأحمسي	٣	٤٨٧	٣		
عاصم بن حميد	٣	٦٥	٣	٢	٩٦
عامر بن نعيم	٣	٣٩٢	٢٥		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عباد بن صهيب	٢	٢٧٦	٣٠		
عباد بن يعقوب				١	٣١٤
عباس بن عامر	٢	٢٣٨	٢٧	٢	٢٢٧
عباس بن عمرو	١	١٠٨	٢		
عباس بن عمرو الفقيمي	١	٨٠	٥		
عباس بن محمّد				٢	٢٩٧
عباس بن معروف	١	٨٧	٣		
عباس بن هلال				١	٣٥٤
عبدالاعلى الثعلبي				٢	٢٤٩
عبدالاعلى بن اعين	٢	٣٧٧	٩	١	٢٠٤
عبدالأعلى مولى آل سام	١	٩٤	٩		
عبدالحميد الطائي	٥	٤١٣	٣	٢	١٤٣
عبدالحميد بن أبي العلاء	٢	٢١٤	٦		
عبدالحميد بن إسماعيل	٥	٤٨٩	٣		
عبدالحميد بن عواض الطائي	٥	٤١٤	٤		
عبدالحميد بن أبي جعفر الفراء	٣	٢٦٢	٤٣		
عبدالرحيم القصير	٢	٢٧	١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عبدالرحمن القصير في الكافي ابن عتيك	١	٩٤	١٠	٢	٣٧٩
عبدالرحمن بن أبي عبدالله	٣	١٥٣	٧	٢	١٠١
عبدالرحمن بن أبي نجران	١	٨٢	١	١	٢٧
عبدالرحمن بن أعين	٥	٥٠١	٥		
عبدالرحمن بن حماد	٢	٢٤٣	٣		
عبدالرحمن بن سابط				١	٣٢٩
عبدالرحمن بن سيابة	٢	٣٥٨	٧		
عبدالرحمن بن كثير	٢	٧٠	٦	٢	١٣١
عبدالرحمن بن محمّد الحسيني				٣٥٧	
عبدالرحمن بن محمّد العرزبي	٦	٤٧٠	١٥	٢	٢٧٦
عبدالرحمن بن الابزاري الكناسي	٧	٢٥٨	١٤		
عبدالرحمن بن يزيد	٣	١١	٤		
عبدالرزاق بن همام	٢	١٣٠	١١		
عبدالصمد بن بشير	١	٢٩٧	٢	١	٢٠٩
عبدالعزيز الطويل	٢	٤٧٤	١		
عبدالعزيز العبدي	٢	٣٢٠	١٧		
عبدالعزيز المهتدي	١	٢٢٣	١		

الرواة	الكافي المجلد	الكافي الصفحة	الكافي الحديث	التفسير المجلد	التفسير الصفحة
عبدالعظيم بن عبدالله الحسني				٢	٢٩٤
عبدالغني بن سعيد الثقفي				٢	٢٤٥
عبدالكريم بن عبدالرحيم				١	٢٠٠
عبدالكريم بن عتبة الهاشمي	٣	٥٥٤	٨		
عبدالله الحميري				٢	٢٥٥
عبدالله الوصافي	٢	٢٠٢	١٠		
عبدالله بن أبان	٢	١٦٥	٣		
عبدالله بن أبان الزيات	١	٢١٩	٤		
عبدالله بن أبي يعفور	١	٢٣٨	٢	١	١٥٨
عبدالله بن أعين	٧	١٤٣	٤		
عبدالله بن بحر				٢	٧٤
عبدالله بن بكير الدجاني ـ الظاهر أن الصحيح عبدالله بن بكر الوجاني				٢	٢٠٢
عبدالله بن جريح المكي				٢	٣٠٣
عبدالله بن جرير العبدي	٨	٢٦٠	٥٥١		
عبدالله بن جبلة	١	٢٤	١٩	٢	٥٠
عبدالله بن جعفر	١	٥٢٩	٤	٢	٣٠٩
عبدالله بن جندب	١	٢٢٣	١	١	٢٨

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عبدالله بن الحسن العلوي	١	١١٨	١		
عبدالله بن الحسين	٦	١٩	١٠	٢	٣١٦
عبدالله بن الحسين بن زيد	٥	٥٠٠	٢		
عبدالله بن راشد	٣	١٩٣	١		
عبدالله بن زمعة	٣	٥٣٩	٧		
عبدالله بن سليمان	١	٢٦٣	١		
عبدالله بن سنان	١	٤٠	٦	١	٢٧
عبدالله بن شريك العامري	٥	٣٣	٥	١	٢٨
عبدالله بن صالح	٢	٣٧٤	١		
عبدالله بن صالح الخثعمي	٦	٣٠٠	٣		
عبدالله بن الصلت (أبو طالب)	٢	١٨	٥	١	٢٨
عبدالله بن طلحة	٧	١٤٧	٦		
عبدالله بن عباس				٢	٢٤٥
عبدالله بن عامر	٣	٤٦٢	١		
عبدالله بن عبدالرحمن الاصم	١	٢٨٣			
عبدالله بن عبدالفارس (عبيد الفارس)				٢	٣٠٨
عبدالله بن عطا	٢	٤٧٧	٤		

الرواة	الكافي - المجلد	الكافي - الصفحة	الكافي - الحديث	التفسير - المجلد	التفسير - الصفحة
عبدالله بن عمر	٤	٥٤٤	٢٢		
عبدالله بن غالب	٢	٢٣٠	٢		
عبدالله بن غالب الأسدي	٨	٧٢	٢٩		
عبدالله بن الفضل الهاشمي وعمّه	٦	٤٩٤	٤		
عبدالله بن الفضيل الهمداني				٢	٢٩١
عبدالله بن القاسم	٢	٤٦	٢	٢	٢٣٨
عبدالله بن القاسم الجعفري	٥	١٢٥	٦		
عبدالله بن كولوم	٣	٢٤٠	١٣		
عبدالله بن كيسان				٢	٤٣٠
عبدالله بن محمّد الجعفي	٧	٢٢٨	٢		
عبدالله بن محمّد الشامي	٦	٣١٩	٤		
عبدالله بن محمّد التفليسى				٢	٢٢٨
عبدالله بن محمّد بن خالد وهوالطيالسي				٢	٢٢٧
عبدالله بن ممد بن عيسىٰ	١	٣٣٣	١		
عبدالله بن محرز	٧	٨٧	٨		
عبدالله بن مرحوم	٢	٩٠	٨		
عبدالله بن مسعود				١	١٧٥

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عبدالله بن سكان	٢	١٥	١	١	٢٥
عبدالله بن المغيرة	١	٢١٢	١	٢	٢٢٦
عبدالله بن موسىٰ	١	٣٣٧	٥		
عبدالله بن موسىٰ (عبيدالله بن موسىٰ)				٢	٤٠
عبدالله بن ميمون	٢	٩٠	٩		
عبدالله بن ميمون القداح				١	٢٨
عبدالله بن نجاشي	٨	٣٣٤	٥٢٦		
عبدالله بن وضّاح				٢	٤٧
عبدالله بن الهيثم				٢	٢٨٠
عبدالله بن يحيىٰ	٣	٥٠١	١٦	٢	٧٣
عبدالله بن يحيىٰ الكاهلي	٢	٣٩٨	٦		
عبدالله بن يزيد	١	١٦١	٢		
عبدالمؤمن الأنصاري	١	١٥٤	٣		
عبدالملك بن أعين	٤	٢٩٤	١٨		
عبدالملك بن عمرو	٥	١٩	٢		
عبدالملك بن عمير	٥	٢١٤	٣		
عبدالملك بن هارون				٢	٢٦٨

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عبدويه بن عامر	٤	٢٠١	١		
عبيدالله الحلبي	٣	٤٦	٤		
عبيدالله الدهقان	١	٢٣	١٧		
عبيدالله الطويل	٢	٣٣١	٣		
عبيدالله بن أحمد	٧	٢١	١		
عبيدالله بن إسحاق المدائني	٧	٢٤٦	٨		
عبيدالله بن عبدالله الدهقان	٦	٤٧٨	٣		
عبيدالله بن عبدالله الواسطي	٢	٤٨٧	١		
عبيدالله بن علي الحلبي	٢	١١٤	٨		
عبيد بن خنيس				٢	٣٥٧
عبيد بن زرارة	١	٤٤٩	٣١	٢	٢٥٦
عبيد بن يحيى				٢	٣٢٤
عبيدة الواسطي	٦	٣٢٨	٤		
عثمان النوا	٣	١٤٤	٨		
عثمان بن زيد				٢	١١١
عثمان بن زياد	٥	٩٧	٨		
عثمان بن سعيد	٥	٥٤٨	٩		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عثمان بن عبدالله				٢	٤٢٤
عثمان بن عيسیٰ	١	٦٦٧	١	١٦٦	
عثمان بن محمّد بن عمران				٢	٢٤٥
عثمان بن يوسف				٢	٤٣٠
عذافر الصيرفي	٥	٥٣٩	٥		
عجلان أبي صالح	٢	١٨	٢		
عدی بن حاتم وابنه وابن ابنه	٧	٤٦٠	١	٢	٦٠
عقبة بن بشير	٤	٢٠٥	٤		
عقبة بن محرز	٣	١٠٩	٢		
عقيل الخزاعي	٥	٣٦	١		
عطيه أخي أبي العوام	٥	٥٤٩	٢		
عطاء بن أبي رباح				٢	٣٠٣
علاء المكفوف (علاء بن يحيیٰ)				٢	٥٨
علاء بن رزق الله	١	٥٢٢	١٦		
علاء بن رزين	١	٣٥	٤	٢	١٣٥
علاء بن سيابة	١	٢١٦	٢	١	٣٢٨
علاء بن العلاء				١	١٩٠

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
علاء بن الفضيل	٧	١٩٨	١		
علاء بن كامل	٢	١٠١	١٤		
علاء بن محمّد				٢	١٣٥
علاء بن المقعد	٤	٤٠٨	١٢		
علوان بن محمّد				٢	٤١٠
علي الأحمس	٢	٤٣٦	١		
علي الأزرق	٥	٢٨٤	٢		
علي الزيات	٦	٢٤٧	٣		
علي السائي	٥	٤٥٠	٧		
علي الصائغ	٤	٤٣٦	٤		
علي النهدي	٢	١٧٦	٤		
علي بن أبي حمزة	١	٣٥	٣	١	١٩٩
علي بن أسباط	١	٣٤٣	١	١	١٩٩
علي بن إسحاق	٧	٢	١		
علي بن إسماعيل	٢	٢١٠	٦		
علي بن إسماعيل التميمي				٢	٣٨٨
علي بن إسماعيل الميثمي	٣	٥٠٧	٢		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
علي بن أيوب				٢	٣١٤
علي بن بلال	٣	١٥٣	١١		
علي بن حديد	٥	٢٢٩	١	٢	٤٥١
علي بن حسان	١	٣٨٩	٣	١	١٦٧
علي بن حسن بن رباط	٥	٤٤٩	٦		
علي بن الحسن التيمي	٦	٣١٣	١		
علي بن الحسين (شيخه)	٥	٣٥٢	٢	١	١٤٠
علي بن الحسين العبدي				٢	١٤٨
علي بن الحسين اليماني	١	٥١٩	١٢		
علي بن الحكم	١	٣٥	٣	١	٢١٨
علي بن حماد الخزاز				٢	٣٤٥
علي بن جعفر				٢	٢٠٢
علي بن رئاب	٢	٤٥٠	٢		
علي بن رياب	١	٣٦٩	١		
علي بن سالم	٥	٥٤١	٢		
علي بن سعيد	٧	٨١	٢		
علي بن سليمان	٤	٥٤٣	١٤		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
علي بن سويد الشيباني -ليس في الكافي الشيباني-	٢	٣١٣	٣	٢	٣٧٢
علي بن شيرة	٢	٢٠٩	٨		
علي بن العبّاس				٢	٣٦١
علي بن عبدالله	٣	٢٠٨	٧		
علي بن عبدالله البجلي	٤	٢٥٢	١		
علي بن عطية	٢	٩٨	٢٦		
علي بن فرقد صاحب السابري	٧	٢١	١		
علي بن فضال	٢	٦٦٦	١		
علي بن عقبة	٣	١٦٩	٤	١	٢٧
علي بن عمر	٢	١٤٩	٧		
علي بن عمرو بن ايمن	٨	٣٤٢	٥٤٠		
علي بن عيسى	٢	٥٦٦	١١		
علي بن عيينة	٢	٩٥	١١		
علي بن غراب				٢	٣٩٠
علي بن القاسم	٥	٥٥٢	٤		
علي بن محمّد	١	٢٨٦	١	١	٣٣٩

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
علي بن محمّد القاساني	١	١٦٠	١		
علي بن محمّد بن بندار	٦	٣٢٣	٣		
علي بن محمّد بن شيرة	٤	٥٤٣	١٤		
علي بن محمّد بن عبدالرحمن	٧	٢٦٥	٢٩		
علي بن مزيد صاحب السابري	٢	١٨٥	٣		
علي بن معمّر				٢	٢٤٠
علي بن المعلى	٦	٥٣٢	١٠		
علي بن المغيرة	٦	٥٣٧	١٠	٢	٧٨
علي بن معبد	١	٣٧	٧		
علي بن منصور	١	٧٢	١		
علي بن مهزيار	٢	٤٣٧	٣	١	٢٨٨
علي بن النضر				٢	١٦١
علي بن النعمان	٧	٤٤٤	٥	٢	١٦٠
علي بن هاشم بن البريد	١	٤٤	٤		
علي بن يحيى				١	٢٨
علي بن يقطين	٢	١٣	٢		
عمار الدهني	٢	٩٩	٣٠		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عمار السجستاني	٥	٧٥	٧		
عمار بن مروان ١	٤١٧	٢٥	٢	١٠٤	
عماره بن موسىٰ	٢	٣١٥	١٨		
عمارة بن سويد				١	٣٢٤
عمر الكلبي (عمر بن حفص)				٢	١١٢
عمر بن أبان	٢	٢٤٦	٥		
عمر بن أبي بكاء	٥	٣٤٤	١		
عمر بن أبي حفص	٥	١٣٣	٤		
عمر بن أذينه	١	١١٠	٤	١	٢٨
عمر بن حنظلة	٣	٤٢٧	٣		
عمر بن رشيد				٢	٢٩٤
عمر بن شمر				١	٢٥
عمر بن عاصم	٤	٤٠٧	٥		
عمر بن عبدالعزيز وهو المعروف بزحل	٨	١٨٣	٢٠٩	٢	٦٥
عمر بن قيس	١	٥٩	٢		
عمر بن يزيد	٢	٣٠١	٥		
عمر بن يزيد بياع السابري	٢	٩٥	١١	٢	٣١٤

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عمران الحلبي	٤	٢٣٧	٢٥		
عمران بن ميثم	٧	١٨٥	١		
عمران بن هيثم				١	١٠٩
العمركي (ابن علي البوفكي)				٢	٢٦٨
عمرو الشامي	٤	٦٥	١		
عمرو بن إبراهيم الراشدي				١	٢٨
عمرو بن أبي شيبة				٢	٧٧
عمرو بن أبي المقدام	٢	١١٩	٧		
عمرو بن جميع	٢	٨٣	٣		
عمرو بن حريث	٢	٢٣	١٤		
عمرو بن سعيد	٣	٢٠٨	٧		
عمرو بن سعيد بن هلال الثقفي	٢	٧٦	١		
عمرو بن سعيد المدائني	٣	٣١٥	١٨		
عمرو بن شمر	١	٧٠	١٠		
عمرو بن عبدالله الثقفي				١	٩٨
عمرو بن عثمان	٢	٤٣٦	٣	٢	٤٢١
عمرو بن عثمان الخزاز	٣	٣٤٩	٤		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
عمرو بن عكرمة	٢	١٦٦	١		
عمرو بن قيس الماصر	٧	١٧٥	١١		
عمرو بن مقدام				١	٣٦
عنبسة العابد	٢	٢٤٧	٥		
عنبسة بن مصعب	٢	١٦٢	١٥		
العياش				٢	٧٨
عيسىٰ الضرير	٧	٢٧٦	٤		
عيسىٰ الضعيف	٧	٢٩٥	١		
عيسىٰ الفراء	٥	١٢٤	٢		
عيسىٰ بن حسان	٢	٣٤٢	١٨		
عيسىٰ بن السري	٢	٢١	٩		
عيسىٰ بن شلقان	٢	٤١٨	٣		
عيسىٰ بن عبدالله القرشي	١	٥٨	٢٠		
عيسىٰ بن يونس الأوزاعي	٥	٣٥	١		
عيص بن القاسم	٦	٢٣١	٢		
غالب الأسدي	٨	٧٢	٢٩		
غالب بن عبدالله	٢	٥٢٢	١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
غياث بن إبراهيم	٢	١٣٦	٢٢		
فتح بن يزيد الجرجاني	١	١١٨	١		
فرات بن إبراهيم				٢	٣٢٤
فضالة بن أيوب	١	٣٣٦	٤	١	١٦٢
فضل الأعور	١	٣٩٧	١		
فضل الهاشمي	٦	٤٩٤	٤		
فضل بن إسماعيل الهاشمي	٧	٢٠٦	٧		
فضل بن شاذان	١	٤٧	٣		
فضل بن عبدالملك	٣	٤٤٣	٣		
فضل بن قرة				٢	٣٧٢
فضل بن يونس	٣	١٦٨	٣		
فضيل الرسّان				٢	٢٨٨
فضيل الهمداني				٢	٢٩١
فضيل بن عياض	٢	٣٠٧	٧	١	٢٠٠
فضيل بن يسار	١	١٥١	٥	١	٣١٠
فلان الكرخي				٢	٣١٦
فليح بن أبي بكر الشيباني	١	٣٠٤	٤		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
فيض بن المختار	٨	٣٧٧	٥٦٨		
قاسم الخزاز	٣	٧٠	٦		
قاسم الصيرفي شريك المفضل	٢	٢٤	١		
قاسم بن بريد	٢	٣٣	١		
قاسم بن الربيع	٨	٢		٢	١٠٣
قاسم بن سليمان	٢	٦٣٣	٢٥	٢	٣٥٢
قاسم بن عروة	٢	٢٣٢	٦		
قاسم بن الفضيل	٧	٦	٤		
قاسم بن محمّد	١	٣٥	٦	١	٢٩
قاسم بن محمّد الاصبهاني	١	٤٦	٣		
قاسم بن محمّد الجوهري	١	٤٣٠	٨٧		
قاسم بن محمّد المنقري	٧	٢٤٢	١٥		
قاسم بن يحيى	٤	١٤٨	١		
قتادة	٥	٤٢١	٣		
قتيبة	١	٥٨	٢١		
القداح	٢	٥٦٩	٣		
قيس أبي إسماعيل	٢	١١٥	١٤		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
قيس بن سلمة	٢	٥٦٣	٢٤		
الكاهلي	٥	٢٤٢	٦		
كثير بن عياش				١	١٠٢
كثير بن كلثمة	٨	٣٠٤	٤٧٢		
كرّام	٢	٥٨٥	٢٤		
كلثوم بن العدم				١	٢٧
كليب الأسدي	٧	٢٧٥	٧		
كليب بن معاوية الصيداوي	٢	٢١٢	١		
ليث بن أبي سليم			٢	٢٥٧	
مالك الأسدي				٢	٢٤٣
مالك الجهني	١	١٤٨	١٢		
مالك بن أعين	٧	١٤٣	١		
مالك بن حصين السكوني	٢	١١٠	٥		
مالك بن ضمرة				١	١٠٩
مالك بن عبدالله بن أسلم			٢	٢٠٧	
مالك بن عطية	٢	٨٤	١	٢	٢١٢
مالك بن مغيرة				١	٩٣

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
مبارك العقرقوفي	٣	٤٩٨	٦		
مثنى الحناط	٧	٤٢٠	١		
مجاهد				٢	٣٥٧
محسن بن أحمد	٢	٥٦٩	٢		
محسن بن أحمد بن معاذ	٨	٣٤٢	٥٤٠		
محرز	٦	٣٩٩	١٥		
محمّد أخي عرام	٢	٧٣	١		
محمّد الجعفي	٢	٥٤٩	١١		
محمّد الحلبي	٢	١٣	٥		
محمّد الخزاز	٢	٣٧٠	٢		
محمّد الزعفراني	٥	١٤٨	٣		
محمّد الكناسي	٨	١٧٨	٢٠١		
محمّد الواشي				٢	٦٤
محمّد بن إبراهيم	٣	٤١١	١٢	٢	٤١٠
محمّد بن أبي حمزة	٢	٥٧٩	١٠		
محمّد بن أبي عبدالله				٢	٣٤٢
محمّد بن أبي عمير -في الكافي ابن أبي عمير-	١	٤٠	١	١	٢٤

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
محمّد بن أبي يزيد	٥	٤٨٠	٤		
محمّد بن أحمد العلوي				٢	٢٦٨
محمّد بن أحمد بن ثابت				٢	٢٤٤
محمّد بن أحمد بن حسان				٢	٣٢٤
محمّد بن أحمد	٣	٣١٥	١٨		
محمّد بن ارومة	٢	١٧٤	١٤		
محمّد بن إسحاق	١	٧٩	٤	٢	٢٤٦
محمّد بن إسحاق الكاهلي	٢	٢٣٨	٢٧		
محمّد بن إسحاق المدني	٨	٩٥	٦٩		
محمّد بن أسلم	٣	٩٢	١	٢	٣٤٤
محمّد بن إسماعيل	١	٤٧	٣		
محمّد بن إسماعيل الرازي				٢	٢٧٨
محمّد بن إسماعيل بن بزيع	٣	٢٨	٦		
محمّد بن أعين	٢	٥٥٩	١٠		
محمّد بن بندار	٦	٣٢٣	٣		
محمّد بن بهلول العبدي	٢	٢٥٥	١٨		
محمّد بن جابر				١	١٧٥

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
محمّد بن جعفر	٧	١٤٧	٦		
محمّد بن جعفر الرزاز				٢	٣٥١
محمّد بن جمهور				٢	١٥٤
محمّد بن حسان	١	٣٤٣	١		
محمّد بن حسن	١	١١٨	١		
محمّد بن حسن بن عبدالحميد	١	٥٢١	١٤		
محمّد بن حسن بن محمّد بن عبيدالله	٢	٢٧٥	٢٦		
محمّد بن حسن (الحسين) الصايغ				٢	١٠٢
محمّد بن حسين	١	٢٣٦	٤		
محمّد بن حسين بن إبراهيم				٢	٤١٠
محمّد بن حسين بن علي بن الحسين				٢	٣٢٤
محمّد بن الحصين	٣	١١١	٤	٢	٤٢٦
محمّد بن حفص	٢	٢٣٠	٢		
محمّد بن الحكم	٥	٣١	٤		
محمّد بن حماد	٣	٢٤٤	٥	٢	٢٨٨
محمّد بن حكيم	١	٥٦	٩		
محمّد بن حمران	١	١٦٦	٢	٢	١١٣

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
محمّد بن خالد	١	٣٢٣	١		
محمّد بن خالد وهو البرقي	٣	٩٢	١	٢	١١٤
محمّد بن خالد بن إبراهيم السعدي				٢	٤٤٨
محمّد بن خالد الطيالسي	١	١٠٧	١		
محمّد بن ريان بن صلت	٢	٤٦٤	٦		
محمّد بن زياد	٢	١٩٣	٤	٢	٣٧٥
محمّد بن سعيد				٢	٢٧٨
محمّد بن سكين	١	٢٣٨	٢		
محمّد بن سلمة (جعفر) شيخه				٢	١٣١
محمّد بن سليمان	٦	١١٣	١	٢	٢٢٨
محمّد بن سليمان الديلمي	١	٣٠٠	١		
محمّد بن سماعة	٦	٥٣٦	٧		
محمّد بن سنان	١	٤١٧	٢٥	١	٢٢١
ممد بن سوقة	٦	٣١١	٥		
محمّد بن سيّار				١	٣٨١
محمّد بن الصباح	٧	٣٤٧	١		
محمّد بن طلحة	٣	٤١٨	٥		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
محمّد بن عاصم	٦	٤١٩	٢		
محمّد بن عباس				٢	٢٩٤
محمّد بن عبدالجبار	٢	٤٣٧	٢	٢	٢٥٥
محمّد بن عبدالحميد	١	٣٥	٤		
محمّد بن عبدالله الطائي				٢	٢٠٢
محمّد بن عبدالله الحميري				٢	٢٥٥
محمّد بن عبدالله بن غالب				٢	١٩٣
محمّد بن عبدالله	٦	٤٠٥	١٠		
محمّد بن عبيدة الهمداني	٥	٤٤١	٧		
محمّد بن عثيم النخاس	٨	٨٤	٤٣		
محمّد بن عثمان	٣	٢٤٤	٤		
محمّد بن عجلان	٦	٥٤٤	٥		
محمّد بن عذافر	٣	٤٥٧	١		
محمّد بن عرفة	٢	١٣٨	٥		
محمّد بن علي	١	٣٤٣	١		
محمّد بن علي الحلبي	٢	٧	٣	٢	٣٨٨
محمّد بن علي القرشي				٢	٤٥١

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
محمّد بن علي بن بلال				٢	٣٨
محمّد بن علي الهمداني	٦	٣٢٣	٣		
محمّد بن عمر				٢	٢٨٩
محمّد بن عمرو	٢	٣١٩	١٤٧	١	٣٢٥
محمّد بن عون النصيبي				١	١٨٢
محمّد بن عيسىٰ	١	٣٠	٣		
محمّد بن عيسىٰ بن عبيد	١	٤٠	٤	١	٢٤
محمّد بن الفرات	٧	٢٦٥	٢٦	٢	١٢٥
محمّد بن الفضيل	٣	١١١	٤	١	٧٦
محمّد بن فلان الواقفي	١	٣٥٢	٨		
محمّد بن قاسم بن عبدالله				٢	٤٢٤
محمّد بن قاسم بن عبيد الكندي				٢	٣٠٨
محمّد بن قيس	٢	١٩٥	١٢	١	٥٥
محمّد بن مارد				٢	٥٩
محمّد بن مالك				٢	١٠٦
محمّد بن مروان	٢	١٧	١	٢	١٩٧
محمّد بن المستنير				٢	١١١

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
محمّد بن مسلم	١	٤٢	٦		
محمّد بن مسلم الثقفي				١	١٦٢
محمّد بن مسلم الزهري				١	١٨٥
محمّد بن مسلم بن شهاب	٢	١٣٠	١١		
محمّد بن مسلم بن عبيدالله	٢	٣١٧	٨		
محمّد بن مضارب	٧	٢١١	٣		
محمّد بن مضراب	٥	٤٧٠	١٤		
محمّد بن معروف				٢	٤١١
محمّد بن مقرن	٢	٢٠٢	١٠		
محمّد بن ميسر	٥	٢٤١	٨		
محمّد بن النعمان الأصول	٢	٤٢٣	١	٢	٢٥٢
محمّد بن وراق	٢	٦٢٩	٨		
محمّد بن الوليد	٧	٢٦٥	٢٦	٢	١٢٥
محمّد بن مهاجر	٣	١٨١	٣		
محمّد بن هشام				٢	٢٤١
محمّد بن همام				٢	١٠٢
محمّد بن يحيىٰ	١	٢٣	٨		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
محمّد بن يحيىٰ البغدادي	١	٣٣	٨	١	٩٩
محمّد بن يحيىٰ الخثعمي	١	٩٤	١٠		
محمّد بن يسار				٢	٢٤٣
محمّد بن يوسف الشاشي	١	٥١٩	١١		
محمّد بن يونس				٢	٢٤٥
مختار بن محمّد بن مختار الهمداني	١	١١٨	١		
مدرك بن عبدالرحمن	٢	٤٦	٢		
مرازم	٢	٤٩٣	١٢	٢	٤٥١
مرازم بن حكيم	٢	٦٧٣	٧		
مروان بن مسلم	٣	٥٥٧	٣	٢	٣١٩
مرة مولى محمّد بن خالد	٣	٤٦٢	١		
مزاحم				٢	٤٣٢
مسافر	١	٢٨١	٦		
المستنير والد محمّد				٢	٢٤٥
مسعدة بن زياد	٦	٣٥٢	٢		
مسعدة بن صدقة	١	٥٧	١٧	١	١٧٦
مسعر بن مكدام	١	٣٩	٥		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
مسعود بن صدقة				١	١٥٣
مسلم بن خالد				١	١٧٥
المشرقي	٥	٥٦٣	٢٨		
مسمع أبو يسار	٢	١٩٩	٣		
مسمع بن عبدالملك	٢	٣٤٦	١		
مصدق بن صدقة	٣	٣١٥	١٨		
مصعب بن عبدالله النوفلي	٥	٣١٧	٥٤		
معاوية بن حكيم				٢	١٤١
معاوية بن سعد	٥	٢٣١	٥		
معاوية شريح	٣	٥١٤	٦		
معاذ بن كثير	٢	١٠٦	٤		
معاذ بن مسلم	٢	١١٠	١١		
معاوية بن عمار	٢	١٢٢	٢	٢	٢٥
معاوية بن وهب	١	٣٧	٧		
معاوية بن ميسرة	٣	٤١١	٩		
معروف بن خربوذ	١	٣٣٨	٨	١	٣٣٠
المعلى بن خنيس	١	٦٧	٩	١	٣٤

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
المعلى بن محمّد	٦	٣٨٦	٩		
المعلى بن محمّد البصري				١	١٦٠
معمّر	٢	٢٢٠	١٨	٢	٣٤٠
معمر بن خثيم	٦	١٩	١١		
معمر بن راشد	٢	٣١٧	٨		
معمر بن عمر	٧	٤٥٣	٦		
معمر بن يحيىٰ	٣	٩٨٥	١		
المفضل بن صالح	٣	١١٣	٢	١	٣٦٩
المفضل بن عمر	١	١٥٤	٣	١	٢٨
المفضل بن مزيد	٨	٢١٢	٢٥٧		
المفضل بن يزيد	٥	٦٠	٣		
مقاتل بن سليمان	٨	٢٣٣	٣٠٨	٢	٤٠٦
مقرن	١	٤٤٧	٢٣		
مقرن بن عبدالله	٣	٥٣٩	٧		
منخل	١	٤١٧	٢٥		
منخل بن جميل (خليل) الرقى				٢	٢٥٥
منذر بن جيفر	٨	٣٦٠	٥٥١		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
منصور بن حازم	١	٦٥	٣	١	١٤٢
منصور بن يونس	١	٥١	١	١	١٠٥
المنقري	١	٤٤	٤		
منة بنت أبي عمير بياع السابري	٥	٥٢٦	٣		
منهال القصاب	٥	١٦٩	٤		
موسىٰ بن إبراهيم المحاربي	١	٢٧	٣١		
موسىٰ بن اشيم	١	٢٦٥	٢		
موسىٰ بن اكيل النميري	١	٢١٦	٢	١	٣٢٨
موسىٰ بن بكر	٢	٢٥	٢	١	٨٥
موسىٰ بن سعدان	٥	٤١٧	٣	١	٣٣٥
موسىٰ بن عبدالرحمن				٢	٢٤٥
موسىٰ بن عبدالله	١	٢٧	٣١		
موسىٰ بن عمران				١	٢٨٨
موسىٰ بن القاسم البجلي	١	٤٨٥	٨		
مهديّ	٤	٣٩	٤		
مهران بن محمّد	٤	٤٦	٥		
مهزم الأسدي	٢	٢٣٨	٢٧		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
مياح	١	٥٣٧	٥		
ميسر وهوابن عبدالعزيزالنخعي المدائني	٢	٢٩٣	١٥	٢	١٦٠
ميمون البان	١	١١٦	٦		
ميمون بن علي	١	٢٧	٣١		
نجيح	٤	٢٤٣	٢٢		
النضر بن سويد	١	٨٧	٢	١	٢٧
النضر بن إسماعيل البلخي	٥	٤٥	٣		
النضر بن صباح البجلي	١	٥١٩	١١		
نعمان بن عبدالسلام	٧	٢٤٢	١٥		
نعيم القضاعي	٨	٣٩١	٥٨٨		
نعيم بن إبراهيم	٧	٣٠٦	١٧		
نوح بن دراج	١	٢٣٨	٢		
نوح بن شعيب	٣	٢٥٠	١		
واصل بن سليمان	١	١٥٠	٣		
والد العرزمي				٢	٢٧٦
وردان	٤	٣٢٥	١١		
الوشاء	٧	٢٣٩	٧		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
الوصّافى	٢	١٦٥	٣		
وكيف				٢	٢٨٥
وليد بن صبيح	٢	٣٠٢	١١		
وهب (وهيب) بن حفص	٤	٣٧٧	١٠	٢	٣٠٣
وهب بن عبد ربه	٢	٣٣١	٣		
هارون بن الجهم	١	٣٠٠	١		
هارون بن خارجة	١	٢٨٩	٥	١	٨١
هارون بن الفضل	١	٣٨١	٥		
هارون بن مسلم	١	٥٧	١٧	١	١٥٣
هاشم صاحب البريد	٢	٤٠١	١		
هاشم بن البريد	١	٤٤	٤		
هشام الخراساني	٨	٢٧٩	٤٢١		
هشام الصيدلاني	٥	٧٨	٧		
هشام بن أحمد	٢	٩٨	٢٦		
هشام بن الحكم	١	٧٢	١		
هشام بن سالم	١	٥٠	١٢	١	٢٧
هشام بن عمار				١	٣٢٣

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
هشام بن المثنى	١	٣٠٦	٣		
هلقام بن أبي هلقام	٢	٥٥٠	١٢		
الهيثم بن عبدالله الرماني				٢	١٥٥
الهيثم بن واقد	١	٤٤٧	٢٣	٢	١٤٨
ياسر (الخادم)	١	٤٨٨	٧	١	١٩٤
ياسين الضرير	٤	١٤٦	٣		
يحيىٰ أخي دارم	٢	١٠٦	٤		
يحيىٰ الأزرق	٢	١١٨	٣		
يحيىٰ الحلبي	٢	١٨٠	٦	١	٨١
يحيىٰ الطويل	٥	٥٥	١		
يحيىٰ بن آدم	٢	٩٣	٢٢	٢	٤٤٨
يحيىٰ بن أبي العلاء	٣	١٩٧	٢		
يحيىٰ بن أبي عمران	١	٢٦٥	٢		
يحيىٰ بن زكريا	٣	١٧٦	١		
يحيىٰ بن عبادة	٣	١٥٢	٣		
يحيىٰ بن عقبة الازدي	٢	١٣٤	٢٠		
يحيىٰ بن عمران	٢	١٤٩	٧		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
يحيىٰ بن عمرو بن كليع	٤	٢٥٣	٥		
يحيىٰ بن عبدالرحمن بن خاقان	٣	٣٢٤	١٥		
يحيىٰ بن مبارك	١	٢٤	١٩		
يحيىٰ بن معمر العطار	١	٢٩٦	١١		
يحيىٰ بن يحيىٰ				١	١٤٩
يزيد الصائغ	٢	٢٩٠	٥		
يزيد الكناسي	٣	٢٦٠	٣٨		
يزيد النخعي	٥	٥٥٢	٣		
يزيد بن إسحاق شعر	٥	٤٧٠	١٥		
يزيد بن خليفة	٢	٢٩٣	٣		
يزيد بن عمر بن طلحة	٤	٥٧١	١		
يسع بن عبدالله القمّي	٣	١٧٦	١		
يعقوب السراج	١	٣٦٩	١		
يعقوب بن جعفر	١	٤٨١	٥		
يعقوب بن سالم	٢	٢٣٨	٦		
يعقوب بن شعيب	٢	٤٦٣	١	١	٣٠٤
يعقوب بن شعيب الميثمي	٤	٤٤٤	٤		

الرواة	الكافي			التفسير	
	المجلد	الصفحة	الحديث	المجلد	الصفحة
يعقوب بن قيس				٢	٣٠٩
يعقوب بن يزيد	١	٤١٢	٤	٢	٥٠
اليعقوبي	١	٩٣	٩		
يوسف البزاز	٢	٢٩٩	١		
يوسف بن أبي حماد				٢	٤٢
يونس بن ظبيان	٢	٤٥١	١		
يونس بن عبدالرحمن	١	٣٠	٣	١	٢٠٥
يونس بن عمار	٢	٢٢٢	٣		
يونس بن يعقوب	١	١٦٩	٣	١	٣٥٤

الفهارس العامة

ويشتمل على:

* ١ ـ فهرس الآيات القرآنية
* ٢ ـ فهرس الأحاديث
* ٣ ـ فهرس المصادر
* ٤ ـ فهرس المحتويات

فهرس الآيات

الكهف

المائدة

النحل

النساء

فهرس الأحاديث

فهرس مصادر الكتاب

١ ـ القرآن الحكيم.

٢ ـ إبصار العين في أنصار الحسين عليه السلام للشيخ السماوي ـ أفست بصيرتي بقم المشرفة.

٣ ـ الإحتجاج للشيخ الطبرسي ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٨٦.

٤ ـ الإختصاص للشيخ الاقدم المفيد ـ طبعة قم المشرفة.

٥ ـ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد للشيخ المفيد ـ طبعة آل البيت ١٤١٣.

٦ ـ أساس اللغة للزمخشري ـ طبعة دار صادر بيروت.

٧ ـ الأعلام الهادية للشيخ الشاهرودي ـ طبعة مشهد المقدسة.

٨ ـ الإقبال للسيّد بن طاووس ـ الطبعة الحجرية.

٩ ـ إكمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الأقدم الصدوق ـ طبعة قم المشرفة.

١٠ ـ الإمام المهدي من المهد إلى الظهور للسيّد الجليل القزويني ـ طبعة الوفاء بيروت.

١١ ـ إلزام الناصب للشيخ اليزدي الحائري ـ طبعة النعمان في النجف الأشرف.

١٢ ـ إيضاح الاشتباه للعلامة الحلّي ـ طبعة قم المشرفة.

١٣ ـ بحار الانوار لشيخ الإسلام المجلسي ـ طبعة الإسلامية طهران.

١٤ ـ بحوث في علم الرجال للشيخ المحسني ـ طبعة قم المشرفة.

١٥ـ تاج العروس للزبيدي ـ الطبعة المصرية ١٣٠٦.

١٦ـ تاريخ الأئمة لابن أبي الثلج الكاتب البغدادي ـ طبعة الحيدرية النجف الأشرف.

١٧ـ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام للسيّد المتتبع الصدر ـ طبعة العراق.

١٨ـ تتمة المنتهى للمحدث القمّي ـ طبعة قم المشرفة.

١٩ـ تذكرة الفقهاء للعلاء الحلّي ـ الطبعة الحجريّة.

٢٠ـ تعليقة منهج المقال للوحيد البهبهاني ـ الطبعة الحجريّة.

٢١ـ تفسير القمّي لعلي بن إبراهيم القمّي ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٨٦.

٢٢ـ تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ـ الطبعة الأولى.

٢٣ـ تقريرات لدروس مشايخي الكرام.

٢٤ـ تلخيص الشافي لشيخ الطائفة الطوسي ـ طبعة الآداب النجف الأشرف.

٢٥ـ تنقيح المقال للعلامة المامقاني ـ الطبعة الحجريّة.

٢٦ـ توضيح الاشتباه للسروي ـ طبعة جامعة طهران.

٢٧ـ تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة الطوسي ـ طبعة النجف الأشرف.

٢٨ـ تهذيب المقال للسيّد الأبطحي ـ طبعة النجف الأشرف.

٢٩ـ جامع الرواة للفاضل الأردبيلي ـ طبعة طهران.

٣٠ـ جامع الشتات للمحقّق القمّي ـ الطبعة الحجريّة.

٣١ـ جامع المقاصد للمحقّق الكركي ـ الطبعة الحجريّة.

٣٢ـ جامع المقال للشيخ الطريحي ـ طبعة الحيدرية بطهران.

٣٣ـ جواهر الكلام للشيخ الجليل محمّد حسن النجفي ـ طبعة دار الكتب الإسلاميّة طهران.

٣٤ـ الحبل المتين للشيخ البهائي ـ الطبعة الحجريّة.

٣٥ ـ الحدائق الناضرة للمحدّث البحراني ـ طبعة النجف الأشرف.

٣٦ ـ حياة الإمام الحسين عليه السلام للشيخ الجليل القرشي ـ طبعة النجف الأشرف.

٣٧ ـ الخصال للشيخ الأقدم الصدوق ـ طبعة قم المشرفة.

٣٨ ـ الخلاصة للعلامة الحلّي ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٨١.

٣٩ ـ الدراية للشهيد الثاني ـ طبعة النعمان النجف الأشرف.

٤٠ ـ ذخيرة المعاد للفاضل السبزواري ـ الطبعة الحجريّة.

٤١ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ الجليل الطهراني ـ طبعة قم المشرفة.

٤٢ ـ ذكرى الشيعة للشهيد الأوّل ـ الطبعة الحجريّة.

٤٣ ـ رجال ابن داود الحلّي ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٩٢.

٤٤ ـ رجال البرقي ـ طبعة مؤسسة النشر الإسلامي.

٤٥ ـ رجال السيّد بحر العلوم ـ طبعة النعمان النجف الأشرف.

٤٦ ـ رجال الشيخ الطوسي ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٨٠.

٤٧ ـ رجال الكشي ـ طبعة الآداب النجف الأشرف.

٤٨ ـ رجال النجاشي ـ طبعة بمبئى الحجريّة.

٤٩ ـ الرسائل الرجاليّة لحجة الإسلام الشفتي ـ طبعة قم المشرفة.

٥٠ ـ رسالة أسامي الاصول ـ طبعة الحكمة بقم المشرفة.

٥١ ـ رسالة جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية لشيخ الشيعة المفيد ـ الطبعة الأولى ١٤١٣.

٥٢ ـ الروضة البهية للشهيد الثاني ـ طبعة الجامعة النجف الأشرف.

٥٣ ـ روضة المتقين للشيخ المولى محمّد تقي المجلسي ـ طبعة قم المشرفة.

٥٤ ـ ريحانة الأدب للشيخ المدرس التبريزي ـ طبعة شفق تبريز.

٥٥ ـ زبدة البيان للمحقّق الأردبيلي ـ طبعة طهران.

٥٦ ـ السرائر للشيخ الفقيه ابن إدريس الحلّي ـ طبعة النجف الأشرف.

٥٧ ـ سفينة البحار للمحدث القمّي ـ طبعة الأسوة طهران.

٥٨ ـ سماء المقال لأبي المعالي الكلباسي ـ الطبعة الحديثة.

٥٩ ـ ضياء الدارية للسيّد ضياء الدين العلامة ـ طبعة الحكمة بقم المشرفة.

٦٠ ـ عدة الاصول لشيخ الطائفة الطوسي ـ طبعة قم المشرفة.

٦١ ـ عدة الرجال للسيّد المقدس الأعرجي ـ طبعة قم المشرفة.

٦٢ ـ العروة الوثقى للسيّد الطباطبائي اليزدي ـ الطبعة الحجريّة.

٦٣ ـ عمدة المطالب في التعليق على المكاسب للسيّد الطباطبائي القمّي ـ طبعة قم المشرفة.

٦٤ ـ عوالم العلوم للعلامة البحراني ـ طبعة مدرسة الإمام المهدي عليه‌السلام قم المشرفة.

٦٥ ـ عيون أخبار الرضا عليه‌السلام ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٩٠.

٦٦ ـ الغدير للعلامة الأميني ـ طبعة دار الكتاب العربي بيروت.

٦٧ ـ غوالي اللئالي لابن أبي الجمهور الأحسائي ـ طبعة سيد الشهداء بقم المشرفة.

٦٨ ـ الغيبة للشيخ الطوسي ـ طبعة النجف الأشرف.

٦٩ ـ فرائد الاصول للشيخ الأعظم الأنصاري ـ الطبعة الحجريّة.

٧٠ ـ فقه المعالم للشيخ حسن بن الشهيد الثاني ـ الطبعة الحجريّة.

٧١ ـ الفوائد الرجاليّة للعلامة الخاجوئي المازندراني ـ الطبعة الأولى.

٧٢ ـ الفهرست لشيخ الطائفة الطوسي ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٨٠.

٧٣ ـ قاموس الرجال للشيخ التستري ـ طبعة قم المشرفة.

٧٤ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي ـ طبعة المكتبة التجارية بمصر.

٧٥ـ قواعد الحديث للسيّد الغريفي ـ طبعة النجف الأشرف.

٧٦ـ القوانين المحكمة للمحقّق القمّي ـ الطبعة الحجريّة.

٧٧ـ الكافي لثقة الإسلام الكليني ـ طبعة الحيدرية طهران ١٣٧٧.

٧٨ـ كامل الزيارات للشيخ الجليل ابن قولويه القمّي ـ الطبعة الحجريّة.

٧٩ـ كتاب الصلاة للشيخ الأعظم الأنصاري ـ الطبعة الحجريّة.

٨٠ـ كتاب الصلاة للفقيه الهمداني ـ الطبعة الحجريّة.

٨١ـ كتاب العين لشيخ اللغويين الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ طبعة أسوة بقم المشرفة.

٨٢ـ كشف الرموز للفاضل الآبي ـ طبعة قم المشرفة.

٨٣ـ كشف المحجة لثمرة المهجة للسيّد ابن طاووس ـ طبعة قم المشرفة ١٤١٧.

٨٤ـ كفاية الأصول للآخوند الخراساني ـ الطبعة الحجريّة.

٨٥ـ كنز الدقائق في تفسير القرآن للشيخ الجليل المشهدي ـ الطبعة الأولى.

٨٦ـ الكنى والألقاب للمحدّث القمّي ـ طبعة العرفان صيدا.

٨٧ـ لسان العرب لابن منظور الافريقي ـ طبعة دار صادر بيروت.

٨٨ـ مجمع البحرين للشيخ الطريحي ـ الطبعة الحجريّة.

٨٩ـ المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ـ طبعة عالم الكتب بيروت.

٩٠ـ مختصر البصائر للشيخ حسن بن سليمان الحلّي ـ الطبعة الأولى.

٩١ـ المختلف للعلامة الحلّي ـ الطبعة الحجريّة.

٩٢ـ مرآة الأوار ومشكاة الأسرار للكازراني ـ الطبعة الحجريّة.

٩٣ـ مرآة العقول للعلامة المجلسي ـ طبعة دار الكتب الإسلاميّة طهران.

٩٤ـ مسالك الافهام للشهيد الثاني ـ الطبعة الحجريّة.

٩٥ـ مستدرك الوسائل للمحدث النوري ـ الطبعة الحجريّة.

٩٦ ـ مستمسك العروة الوثقى للسيّد الفقيه الحكيم ـ طبعة النجف الأشرف ١٣٨٤.

٩٧ ـ مستند الشيعة للفاضل النراقي ـ الطبعة الحجريّة.

٩٨ ـ مستند العروة الوثقى للسيّد الخوئي ـ طبعة العلمية بقم المشرفة.

٩٩ ـ مشارق الشموس للمحقّق الخونساري ـ الطبعة الحجريّة.

١٠٠ ـ مشايخ الثقات للشيخ عرفانيان ـ طبعة الآداب النجف الأشرف.

١٠١ ـ مشيخة النجاشي للنجفي ـ طبعة مهر بقم المشرفة.

١٠٢ ـ مصباح الأصول للمحقّق الخوئي ـ طبعة النجف الأشرف.

١٠٣ ـ مصباح الزائر للسيّد بن طاووس ـ طبعة آل البيت بقم المشرفة.

١٠٤ ـ مصفى المقال للشيخ الجليل الطهراني ـ الطبعة الأولى.

١٠٥ ـ معالم العلماء للشيخ الجليل ابن شهر آشوب السروي ـ طبعة النجف الأشرف.

١٠٦ ـ معالي السبطين للشيخ الجليل المازندراني ـ الطبعة الحجريّة.

١٠٧ ـ معاني الأخبار للشيخ الأقدم الصدوق ـ طبعة مكتبة الصدوق طهران.

١٠٨ ـ المعتبر للمحقّق الحلّي ـ الطبعة الحجريّة.

١٠٩ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي ـ طبعة دار صادر بيروت.

١١٠ ـ معجم رجال الحديث للسيّد الخوئي ـ الطبعة الخامسة ١٤١٣.

١١١ ـ المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية ـ طبعة دار المعارف بمصر.

١١٢ ـ المفردات للراغب الاصفهاني ـ طبعة المكتبة المرتضوية طهران.

١١٣ ـ مقباس الهداية للعلامة المامقاني ـ طبعة مؤسسة أهل البيت قم المشرفة.

١١٤ ـ الملل والنحل للشهرستاني ـ الطبعة المصرية.

١١٥ ـ مناقب آل أبي طالب للشيخ الجليل إبن شهر آشوب السروي ـ طبعة طهران ١٣١٧.

١١٦ ـ منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه‌السلام للشيخ الصافي ـ طبعة طهران.

١١٧ ـ منتقى الجمان للشيخ حسن بن زين الدين الشهيد ـ طبعة إصفهان.

١١٨ ـ منتهى المطلب للعلامة الحلّي ـ الطبعة القديمة الحجريّة.

١١٩ ـ من لا يحضره الفقيه للشيخ الأقدم الصدوق ـ الطبعة الثالثة قم المشرفة.

١٢٠ ـ المهذب البارع للشيخ ابن فهد الحلّي ـ طبعة قم المشرفة.

١٢١ ـ نتيجة المقال في علم الرجال للعلامة البار فروشي ـ الطبعة الحجريّة.

١٢٢ ـ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ـ الطبعة الأولى ١٣٨٣.

١٢٣ ـ الوافي للمحدث الفيض الكاشاني ـ الطبعة الحجريّة.

١٢٤ ـ وسائل الشيعة للمحدث الحر العاملي ـ طبعة الإسلاميّة طهران.

١٢٥ ـ وسيلة الدارين للسيّد الزنجاني ـ طبعة الأعلمي بيروت.

١٢٦ ـ هداية المحدّثين للمحقّق الأمين الكاظمي ـ طبعة قم المشرفة.

فهرس المحتويات

الفائدة السادسة

الفائدة السابعة

الفائدة الثامنة

الفائدة التاسعة

الفائدة العاشرة

الفائدة الحادية عشرة

الفائدة الثانية عشرة

الفائدة الثالثة عشرة

الفائدة الرابعة عشرة

الفائدة الخامسة عشرة

الفائدة السادسة عشرة

الفائدة السابعة عشرة

الفائدة الثامنة عشرة

الفائدة التاسعة عشرة

الفائدة العشرون

الفائدة الحادية والعشرون

الفائدة الثانية والعشرون

الفائدة الثالثة والعشرون

الفائدة الرابعة والعشرون

الفائدة الخامسة والعشرون

الفائدة السادسة والعشرون

الفائدة السابعة والعشرون

الفائدة الثامنة والعشرون

الفائدة التاسعة والعشرون

الفائدة الثامنة والثلاثون

الفائدة التاسعة والثلاثون

الفائدة الأربعون

* * *